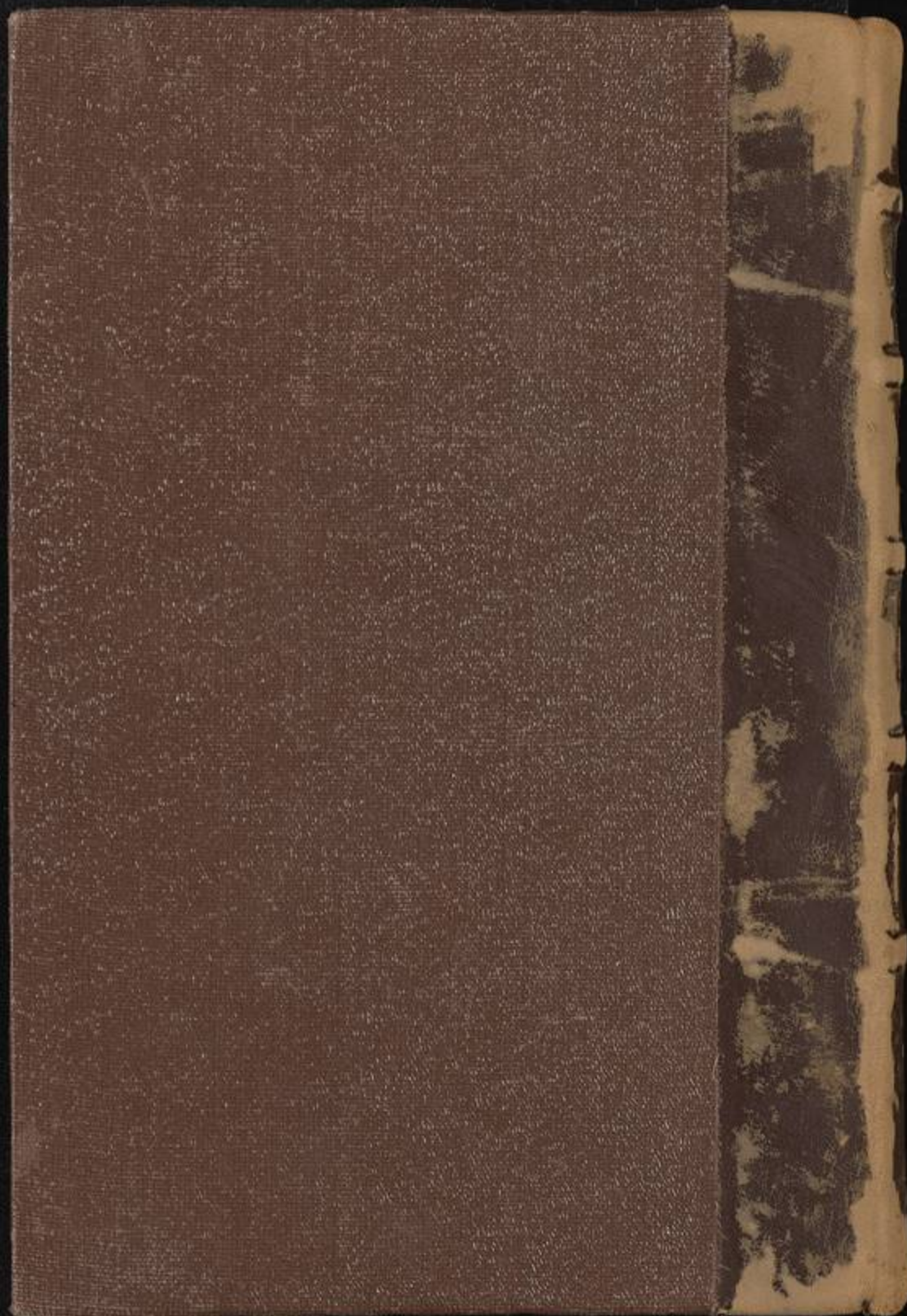




341



3 1924 068 913 387

All books are subject to recall after two weeks
Olin/Kroch Library

DATE DUE

Interlibrary Loan

[illegible]

GAYLORD

PRINTED IN U.S.A.

QUN

BP

189

.65

E3

C359

509

السَّيِّدَةُ وَاللُّزْهَرُ

من مذكرات

شيخ الاسلام الطلوعهري

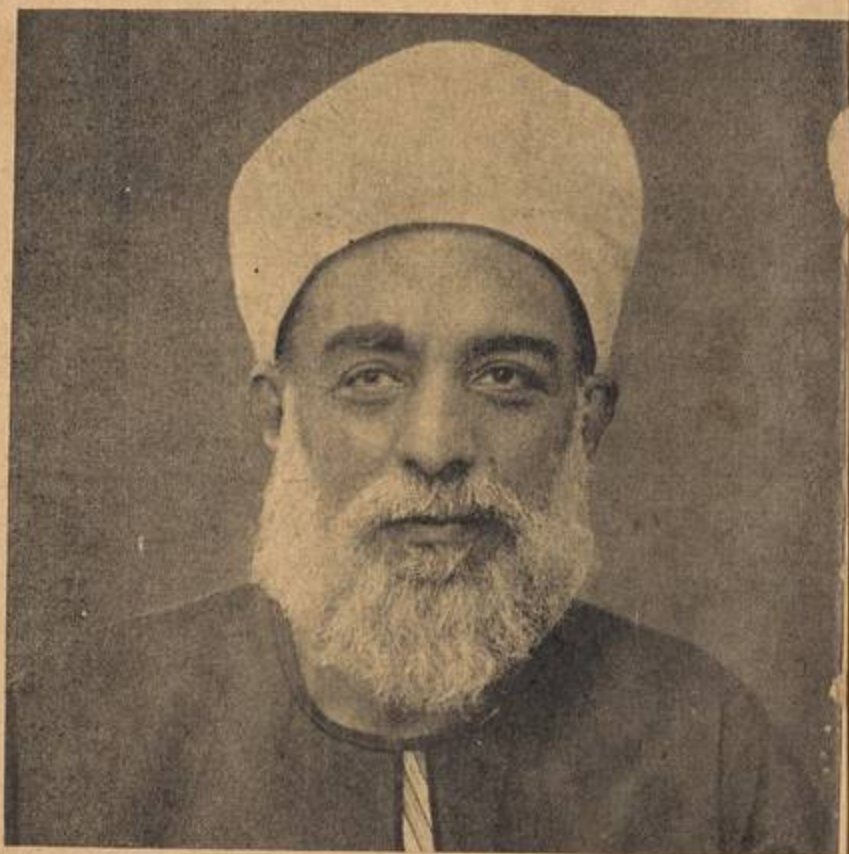
بقلم

الدكتور فخر الدين الأحمدي الطلوعهري

١٣٦٤ هـ - ١٩٤٥ م



منشئ
الجامعة الأزهرية الحديثة

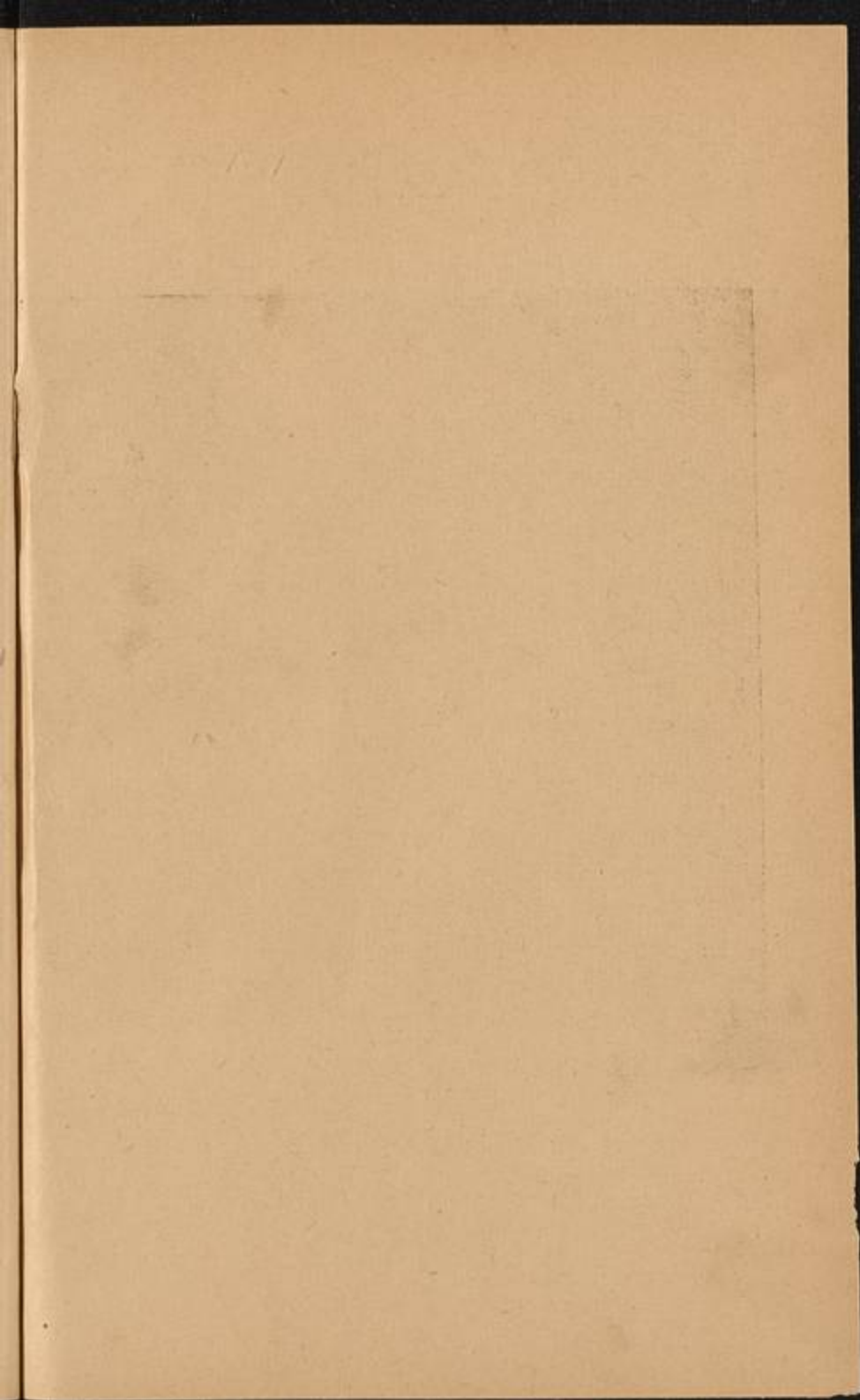


المغفور له حضرة صاحب الفضيلة الأستاذ الأكبر

الشيخ محمد أبو صمدى الطواهرى

شيخ الجامع الأزهر

١٩٢٩ - ١٩٣٥ م



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

اهداء الكتاب

في أمم الغرب المتمدنية عندما يتقاعد فيها قادة الرأى أو ذوو المناصب، أو عندما ينتهون من مهمة وكلت إليهم، يؤدي هؤلاء لأنهم حسابا عن أعمالهم؛ ويفاضون بما أتموا، أو بما عاونوا أو جاهدوا في إتمامه، ويصارحون شعوبهم بآرائهم وبأفكارهم، ويبينون ماقام في سبيلهم من صعب، وما مُهّد لهم من تشجيع، وذلك كله بكتب أو رسائل، يكتبونها وينشرونها على الناس، فهذا عندهم من أقيم وسائل التربية القومية للشعب، وهو في نظرهم طريق شريف لإزكاء الشعور بالواجب والشعور بالوطنية في نفوس الأمة.

لو أن رجالات مصر وقادتها، يؤدي كل منهم حسابا لأتمته ولوطنه، كما يؤدي هؤلاء القادة الأوربيون الأماجد، لوجد فيهم شباب مصر الحائر، مُثْلا عليا يسعى وراءها، ولتربي في هذه الأمة المصرية رأى عام وطني ينهض بمصر ويحميها.

لقد كان هذا هو الدافع للمغفور له والدى الشيخ محمد
الاحمدى الظواهري شيخ الجامع الأزهر في رغبته في تدوين
كتاب حياته ، ليبين ما أداه لوطنه وللدين وللأزهر طوال عمره
من خدمات ، وليبين أنه ما قصر وما أهمل ، فيستنهض بذلك
همم إخوانه وتلاميذه العلماء ليتربوا أخطاه ، وليستحشهم على إتمام
أو إصلاح ما لم يتمكن هو من إتمامه أو إصلاحه .

لقد كان الشيخ يريد أن يكتب بشخصه هذا الكتاب ،
بأسلوبه وبخط يده ، لولا صحته التي خاتته مفاجأة ولولا
المرض الذي أقعده كهلا ، فقامت أنا نيابة عنه به بعد وفاته ،
ولكن برغبته وبرضاه عند ما كان حيا .

فإلى تلك الروح الطاهرة ، وإلى تلك النفس المطمئنة ، روح
ونفس والدى الشيخ محمد الاحمدى الظواهري ، أهدي كتاب
حياته هذا .

الدكتور فخر الدين الأحمدي الظواهري

يونيه سنة ١٩٤٥

محتويات الكتاب

حوادث سياسية مصرية

في عهد الملك فؤاد الاول

صفحة

١٧ — ٦٥	تدخل الإنجليز في اختيار شيخ الأزهر وتعيين الشيخ المراغي في مشيخة الأزهر سنة ١٩٢٨ وموقف النحاس باشا ومحمد نجمود باشا
٦٠ — ٦٦	عشر حوادث سياسية هامة في حياة الأزهر
٦٣ — ٩٠	أسباب خروج الشيخ المراغي من مشيخة الأزهر سنة ١٩٢٩ وأسباب تعيين الشيخ الظواهري بدله وعلاقة ذلك بحقوق الملك في الأزهر
٣٢١ — ٣٣٦	مرض الملك فؤاد في سنة ١٩٣٥ وتدخل الإنجليز في مسألة الوصاية على العرش ورفض الشيخ الظواهري لعضوية مجلس الوصاية وعلاقة ذلك باستقالته من مشيخة الأزهر وعودة الشيخ المراغي
٣٣٩ — ٣٤٧	موقف الشيخ المراغي نحو حقوق الملك في الأزهر وضرورة توضيح مركزه فيها

حوادث سياسية اسلامية عامة

في عهد الملك فؤاد الأول

صفحة

فكرة ترشيح الملك فؤاد خليفة للمسلمين ونتيجة مؤتمر	
الخلافة بالقاهرة سنة ١٩٢٦	٢٠٧
مؤتمر مكة وموقف مصر من ابن السعود وتقرير وفد مصر	٢٣٩
نداء الأزهر في وزارة إسماعيل صدقي باشا سنة ١٩٣١ . .	٣١٢
حركة التبشير الكبرى في مصر سنة ١٩٣٣	٣١٥
المؤتمر الإسلامي بالقدس وفكرة الاتحاد العربي وحوادث	
الظهير البربري وعمر المختار	٣١٨

حوادث سياسية

في عهد السلطان حسين كامل

الأحكام العرفية في سنة ١٩١٤ ونداء الأزهر	٣٠٧
مشكلة الدعاء للخليفة في عهد السلطان حسين	١٦٥
السلطان حسين والحج والخلافة بتركيا	١٧٢
السلطان حسين وجنازة مسيحية	١٦٦

حوادث أزهرية

في عهد الملك فؤاد الأول

صفحة

دسياسة ضد الشيخ الأحمدى الظواهري يكشفها الملك فؤاد	
بنفسه	١٨٩
دسياسة أخرى كبرى تتعلق بالعرش وبالسلطان فؤاد	
وبالحديوى عباس الثانى	١٢٥ - ١٩٨
التفكير فى ضم الأزهر لوزارة المعارف	٢١٨
الشيخ الظواهري ينشئ الجامعة الأزهرية الحديثة والفرق بين	
قانونى الشيخ الظواهري والشيخ المراغى وثورات الأزهر	٢٧٨ - ٣٤٧

حوادث تاريخية

فى عهد الحديوى عباس الثانى

الحديوى وكتاب « العلم والعلماء »	١٣٧
الحديوى والشيخ محمد عبده	١٤٣
الحديوى والشيخ الأحمدى الظواهري	١٥٣
الشيخ محمد عبده والشيخ الأحمدى الظواهري	١٢٤

موضوعات دينية

صفحة	
	محاولة ترجمة القرآن الكريم ورأى الشيخ الظواهري ورأى
٣٤٨	الشيخ المراغى
٢٢١	محكمة استئناف أسيوط وعلاقتها بالاسلام
	رأى دائرة المعارف الاسلامية فى كتاب العلم والعلماء
	للظواهري ومقتطفات من هذا الكتاب عن خطبة
	الجمعة ، والدعوة للاسلام ، واللغات الأجنبية ، وكثرة
٢٧٧-٢٦٩	الاحتمال والتأويل فى الكتب الازهرية الخ
٢٧٤	الخطر على حفظ القرآن

موضوعات صوفية

١٣٥	الشيخ الاحمدى الظواهري والتصوف وطريقة الشاذلية
٢٦٩	رأى الشيخ الظواهري فى رجال الطرق الصوفية

موضوعات أخلاقية

	تقاليد بين الشيخ الظواهري والشيخ المراغى أثناء حياة الأول
٣٥٤	وموقف الشيخ المراغى فى إحياء ذكرى زميله الشيخ الظواهري

الملك فؤاد والشيخ الظواهري
في افتتاح كلية أصول الدين بالجامعة الأزهرية الحديثة
سنة ١٩٣٢ ميلادية

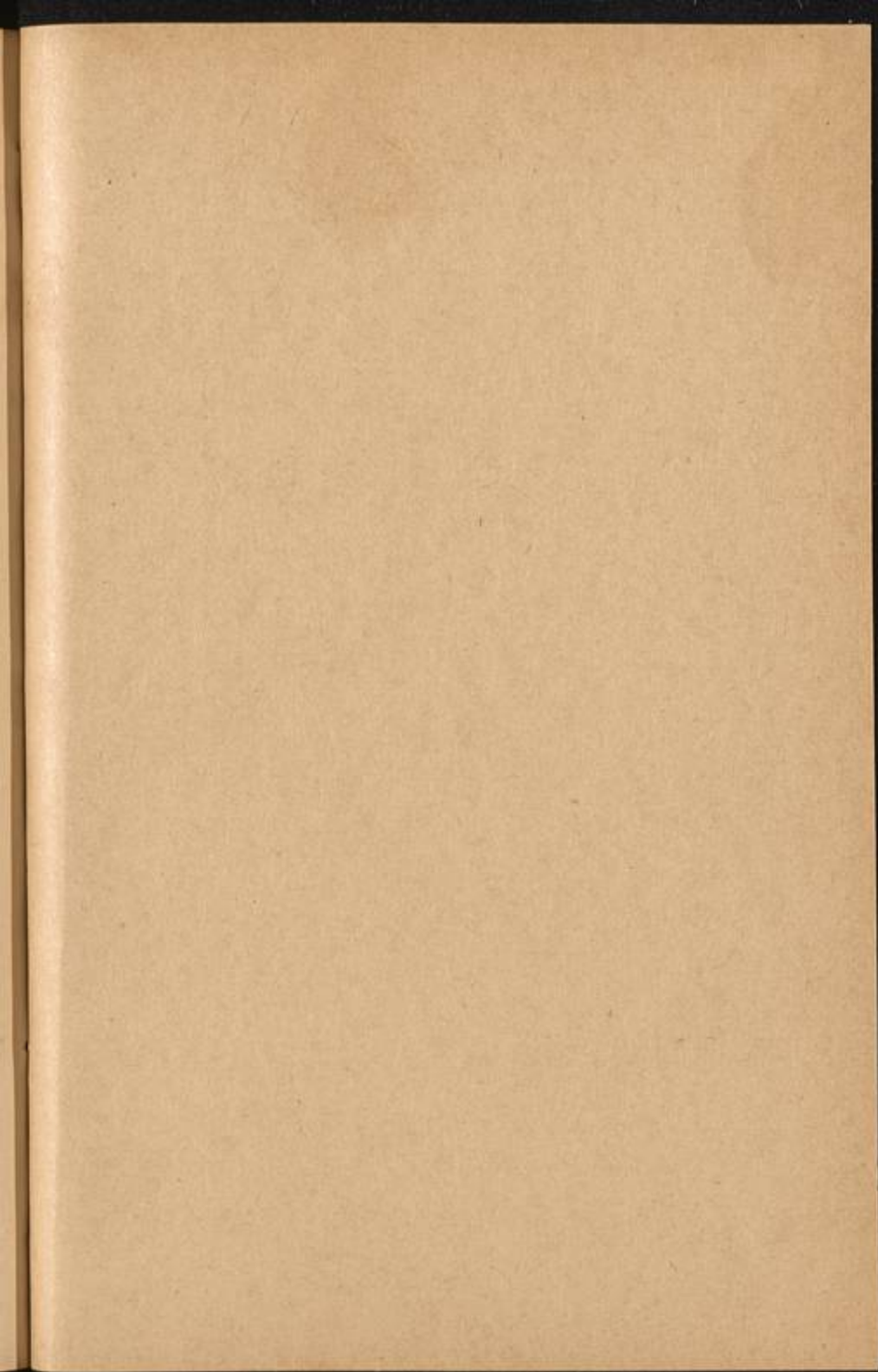


جلالة الملك فؤاد الاول يفتتح كلية أصول الدين في المبنى
المؤقت بمدرسة الخازنداره بشبرا بالقاهرة
ويرى جلالتة في الوسط وإلى يمينه فضيلة الأستاذ الأكبر الشيخ الأحمدي
الظواهري شيخ الجامع الأزهر ومنشئ الجامعة الأزهرية الحديثة وإلى
يساره فضيلة الشيخ عبد المجيد اللبان شيخ الكلية

الملك فؤاد والسَّيِّح الظواهري
في افتتاح كلية الشريعة بالجامعة الأزهرية الحديثة
سنة ١٩٣٢ ميلادية



جلالة الملك فؤاد الأول في البناء المؤقت لكلية الشريعة بشارع البرموني
بالقاهرة أثناء افتتاحها رسمياً ويرى جلالته في الوسط وإلى يمينه فضيلة الأستاذ
الأكبر الشيخ الاحمدى الظواهري شيخ الجامع الأزهر ومنشئ الجامعة
الأزهرية الحديثة وإلى يساره فضيلة الأستاذ الشيخ مأمون الشناوى شيخ الكلية



بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

وبه في عنقى :

كان عهد الملك فؤاد الأول ملك مصر ، عهد يمن وبركة على الأزهر والأزهريين . ففي هذا العهد ، وعلى يد الشيخ محمد الأحمدى الطواهرى شيخ الجامع الأزهر ، تمّ أكبر حادث فى تاريخ الأزهر الطويل ، إذ تحول الجامع الأزهر إلى جامعة حديثة ، تسير العصر وتمشى مع الزمن فيما استجد أو تغير من طرق البحث والكشف ، وتضيف إلى علومها الأزهرية القديمة طائفة أخرى من العلوم العمرانية الحديثة ، التى لا بد منها لرجل الدين فى هذا القرن العشرين .

لقد كانت نتيجة هذا التحويل الجديد أن أنشئت فى الأزهر ثلاث كليات ، أولاها وتسمى كلية أصول الدين ، يتخرج منها علماء الفقه الإسلامى ، وهم الذين سيوكل اليهم فيما بعد تدريس العلوم الدينية البحتة ، وكذلك الوعظ والارشاد ، وثانيها وتسمى كلية الشريعة ، ويتخرج منها الذين سيوكل اليهم أمر القضاء الشرعى ، والافتاء ، والمحاماة الشرعية ، والثالثة وتسمى كلية اللغة

العربية ، ويخرج منها مدرسو اللغة العربية ، لغة القرآن الكريم ، في مدارس الحكومة وغيرها من معاهد التعليم ... وفي كل كلية من هذه الكليات الثلاث ، أنشئ أيضاً قسم للتخصص ، تنظم فيه دراسات عليا لطائفة من العلوم ، وتعطى للناجحين فيه شهادات ممتازة ، يخرج بها الأزهر على العالم الاسلامي بطبقة متميزة في العلم الديني ، يطلق على بعضهم رسمياً فئة الأساتذة ، وسنذكر فيما بعد ، بعضاً مما يتعلق بهذه الكليات من المناهج والنظم ، وكذلك الصعوبات التي لاقاها الشيخ الظواهري في سبيل إنشائها والدعوة إليها ، وسنصف أيضاً ، مشروعات الأبنية الفخمة التي وضعها الشيخ لهذه الكليات ، لسكنى الطلبة ، والمكتبة ، والمستشفى ولباقى أقسام الأزهر الجديد ، بما يتفق مع ما لهذه الجامعة الأزهرية الحديثة من مقام واعتبار .

• • •

تمّ كل هذا على يد الشيخ الأحمدى الظواهرى .. وعند ما تقدم الشيخ بمشروعه إلى جلالة الملك فؤاد، اغتبط وسرّ به سروراً شديداً ، فقد كان جلالتة شديد الحرص على أن يقع فى عهده إصلاح الأزهر هذا، وتحويله إلى الجامعة الجديدة الشامخة هذه، وكان يرجو أن تمتد به الأيام ليرى ثمار هذا

ما فصلت، ويسر ما دعي، كذا في قوله تعالى: "فمنهم من أتى الله بغير حساب".

جلالته ، حتى لا يضيع الوقت سدى ، وألى أن تشيد تلك العائز الفخمة التي وضع مشروعا الشيخ ، أن تفتح السكيات الجديدة في مباني مؤقتة ، وأن يكون لافتتاح كل كلية منها حفل رسمي مهيب يشرفه جلالته بحضوره في كل مرة من المرات الثلاث ، إمعانا منه في رفع شأن الأزهر الجديد وإشعارا بسروره واعتباطه بعمل الشيخ الظواهري .

• • •

نعم لقد دبَّت الآن في الأزهر روح جديدة بعد أن افتتح الملك فؤاد تلك الجامعة الأزهرية الحديثة وشرَّف بنفسه افتتاح كليتها، فها هو ذلك المعهد القديم المجيد يرى عنه الآن أمراض الأجيال البالية وسقامها، وها هو بدأت ترعرع فيه مرة أخرى قوة الحياة العذبة النشطة، وها هو طفق يستعيد مجده وسؤدده الذي بدأه منذ ألف من السنين... إن نبراس الأزهر بدأت تنتعش الآن أنواره الحاملة وأخذت من جديد تظهر في وضوح وقوة... وشمس هذا المعهد الخالد أخذت منذ الآن ترسل أشعتها مرة أخرى على الوادي وعلى العالم الإسلامي أجمع، لتحل من سمائه سحب الجهل وترسل بدلا منها أمطار العلم والمعرفة.

نعم هذا هو ذا كله... ولكن بعد أن تمّ للأزهر كل هذا المجد، وبعد

الحديث ، بل إن شئت فقل أباه القديم ، وهو الجامع الأزهر كما كان يسمى سابقا ، والجامعة الأزهرية كما صارت تسمى الآن .

• • •

ففي شهر بريل من سنة ١٩٣٥ ، بعد أن بقي في منصبه زهاء الست سنين ، استقال الشيخ محمد الأحمدى الظواهري شيخ الجامع الأزهر وصاحب كل هذا الإصلاح ، بكتاب رفعه إلى ملك مصر ، الملك فؤاد الأول . . . وكانت لهذه الاستقالة في حينها ضجة أى ضجة ، لأن الملك كان يريد أن لا يترك الشيخ منصبه الخطير ، لما كان له في شخصه من فرط الثقة ، ولما كان يأمله على يديه من الخير الكثير للأزهر والأزهريين .

ولكن الشيخ أصر على استقالته . . . وسنين في صفحات تالية من هذا الكتاب ، ظروف هذه الاستقالة والأسباب التى بعثت إليها ، ولماذا أصر الشيخ عليها . . . فلم يسع الملك فؤاد إلا أن يجيب طلب الشيخ وينزل على رغبته ، فأوفد إليه موظفا كبيرا بالسراى يحمل إليه كتاباً خاصاً من جلالته ، يشكره فيه على ما أداه للأزهر والأزهريين من الخدمات العظام ، ويرجو له الصحة والقوة الموفورتين .

وعندما تسلم الشيخ الأحمدى الظواهري هذا الخطاب الملئى الكريمة ، تنفس الصعداء ، فقد أصبح الآن طليقاً من قيود هذا المنصب ، وهى ثقيلة جدا ، قد أضنت صحته ، وجلبت له كثيراً من أمراض الأعصاب وغير الأعصاب ، فربما تكون هذه الاستقالة فاتحة عهد جديد في حياته الخاصة ، أو بالأحرى في استعادة صحته وقوته .

والحق أن الشيخ محمد الأحمدى الظواهري منذ طلبه للعلم إلى أن صار

شيخاً للجامع الأزهر ، ضحى للأزهر ومن أجل الأزهر بأمن شيء لديه ، وهو صحته ، فقد أخبره مرة المرحوم الدكتور عبد العزيز اسماعيل باشا قال : « إن عقلك يأكل بدنك فلا تدعه يأتي عليك ، ولا تجعل إصلاح الأزهر يقضى على حياتك » .

...

وعندما تحلل الشيخ من قيود وظيفته أخذ في أسباب معالجة صحته ، فسكن رمل الاسكندرية في نفس الصيف الذي استقال فيه ، ليكون قريباً من هواء البحر المنعش ... وفي ذات يوم خرجت معه إلى جهة أبي قير . وفيما نحن نستمتع بمنظر البحر هناك ، جرّنا الحديث إلى ما عساه سيفعله الشيخ ليشغل به وقته ، وعندئذ قلت له « إني لاحظت أنك ضمنت عنوان كتابك « العلم والعلماء » الذي ألفته في سنة ١٩٠٤ ، بعد أن تخرجت توّاً من الأزهر ، والذي ملاّصيته حينئذ الخافقين ، لما حواه من الشجاعة في نقد أحوال الأزهر في ذلك الحين ، وللببرنامج الجريء الشامل الذي رسمته للإصلاح فيه ، أقول لاحظت أنك ضمنت عنوانه الجملة الآتية : « وهو السفر الأول من أسفار التعاليم الإسلامية » ، مما يشعر أنك كنت تريد أن تكتب سفرّاً أو أسفار أخرى في هذه التعاليم ... فإذا كنت قد كتبت في إصلاح الأزهر وأنت لا تزال عالماً صغير الشأن تكاد تكون طالبا ، ثم أراد الله لك بعد ذلك أن تكون الإمام الأعلى لجميع رجال الدين ، وشيخ هذا الجامع ورئيسه الأعلى ، وأن يتم على يديك أكبر إصلاح شهدته هذا المعهد منذ إنشائه ، ثم إنك قد أفنيت قوتك وأنهكت صحتك وضحيت بكل شيء في سبيل هذا الأزهر ، رفعتة وعلوّ

ومن عارضك ، إلى آخر ما يهيم المؤرخ أن يعلم وأن يدون عن هذه الحقبة
المباركة من تاريخ هذا الجامع العظيم ؟

قال الشيخ ، رحمه الله ، وجعل الجنة مشواه : « أى بنى إن كل ما قلته حق ،
وقد فكرت فيه ، ولكنك ترى أن صحتي لا تساعدني عليه ، فكما ذكرت إنني
أضنيت صحتي طوال عمري من أجل الأزهر الذى أحبه ، وإن فكرتك فى
وضع « السفر الثانى » صائبة ، ولكنى لا أراى الآن قويا بالقدر الذى أتمكن
معه من التأليف والكتابة » ، فقلت له « إننى أرى أن العالم الإسلامى يجب
أن يعرف شيئا عن هذا العمل الكبير الذى تم على يديك ، بل إنى أرى أن
الواجب التاريخى يقضى بذلك ، وإنه ، مع قصورى الظاهر ، ومع أنى لست من
رجال الأدب أو التاريخ ، ومادمت أنت غير قادر على الكتابة لضعف صحتك ،
فقد عنى أن أقوم أنا بهذا الواجب ، فهل ترتضون منى هذا الاقتراح ؟ فقال
الوالد : « بارك الله فيك يا ولدى ، فياليتنى كنت أرسلتك للدراسة فى الأزهر ،
فقد ظهر لى أنك ورثت عنى حبي للأزهر وشغفى به ، ولو كنت الآن عالما من
علمائه ، لأمكنتنى أن أترك إليك نبراس الأزهر لتتولاه وتحافظ عليه ... وإذا
أمكنتك يا ولدى أن تكتب هذا الكتاب الذى تريده فإن ذلك يسرنى
أشد السرور »

إن الوقائع والحوادث التي وقعت للشيخ الأحمدي الظواهري طوال حياته في الأزهر، طالبا وعالما وشيخا، وكذلك الحوادث الغير العادية التي كانت له مع أمراء مصر وملوكها من عهد المرحوم الخديو عباس الثاني إلى المرحوم الملك فؤاد، مما سيأتي تفصيله فيما بعد، كل أولئك كان لها من الطرافة والندورة بل وأحيانا من الأهمية السياسية والاجتماعية ما يجذب الشخص من غير رجال الأزهر ومن غير رجال الدين إلى الاستمتاع بسماعها والتشوق لمعرفةا، بل إنها لتجذب القارئ إليها جذبا، لما تلقيه من الضوء على بعض وسائل الحكم وأسبابه في مصر في مختلف العهود... فلا غرابة إذا لو كان ذلك حافزا آخر لى غير حبي للأزهر وتبعي الضمنية للأزهر في أن أدأب حقا على الاستماع لوالدى يلقي ما يلقيه على من الحوادث والقصص، تمهيدا لتدوين هذا الكتاب.

...

ومضت على نزهتنا في أبي قير تسع من السنين. كنت في الثلاثين الأولين منها أدوّن كل ما أسمع وأعرفه من والدى، ولكن كانت تشغلني دائما عن البدء في كتابة الكتاب مشاغل وظيفتي ومشاغل مهنتي، فانا طبيب مولّد، والطبيب المولّد أتعب الأطباء طرأ وأقلهم انتظاما في تحديد الأوقات، فالنساء لا يلدن حسب أوقات الطبيب ورغباته.

...

ويظهر أن فكرة تدوين كتاب يخرج للعالم الاسلامي عن حياة الشيخ

محمد الأحمدى الظواهري شيخ الجامع الأزهر، ومنشئ الجامعة الأزهرية الحديثة، وصاحب كتاب العلم والعلماء، لم تطرأ لي أنا وحدي أو تخطري بالرجل واحد. بل اتضح أن هذه الفكرة كانت تخامر أيضا عددا من كتاب العصر المؤرخين والباحثين وراء الحقيقة. فقد رأى هؤلاء كما رأيت، أن هذا الشيخ لم يكن أزهريا عاديا، وكانت له في حياته حوادث لم تكن حوادث عادية، وكان له في الأزهر وفي العالم الإسلامي آثار لا بد للبورخ من تدوينها، فزاره لهذا الغرض نفر من خيارهم، وطلبوا إليه أن يوافق على فكرتهم، وأن يمدهم بما عنده من معلومات ووثائق لتكون عوناً لهم على الكتابة: فلما أحس الشيخ مني تقصيرا فيما كنت قد وعدته به من قيامي أنا شخصا بهذا العمل، أعطى الذي سبق منهم كثيرا مما طلبه من الوثائق والمذكرات، وقص عليه أيضا بعضا مما كان قد حكاه لي. ولكن قبل أن يبدأ هذا المؤرخ الفاضل في تأليف الكتاب الذي اتوا به، فاجأته المنية بغتة، فقفلت بذلك صحيفة تأليف الكتاب على يديه.

بعد ذلك بقليل أصيب المرحوم والدي بضعف في لسانه، فما كان يقوى على الكلام إلا بصعوبة، ثم اشتد هذا الضعف تدريجيا على مر الشهور والسنين، فما كان يمكنه أن يخاطب أحدا من الكتاب والمؤرخين الآخرين الذين وردوا لاستئذانه في تدوين كتاب حياته والاستماع له عن تفاصيلها، وكنت أعذر لهم جميعا شاكرًا حامدا... ثم شغلتنى بعد ذلك صحة والدي وزيادة القصور في حركات لسانه وبعض أعضائه عن تأليف كتاب تاريخ حياته، فقد كان جلّ همّي في البضع السنين الأخيرة، أن أبقى على هذه الحياة بأذن الله

عشرين جمادى الأولى سنة ١٣٦٤ هجرية، أراد الله أن ينتقل محمد الاحمدى
الظواهري صاحب هذا التاريخ إلى جواره، فتوفي رحمه الله مأسوفا عليه أشد
الأسف من جميع الناس، أزهرين وغير أزهرين، وعندما أذاعت محطة
الاذاعة اللاسلكية المصرية إلى العالم الإسلامى نعيه بعد وفاته بدقائق قليلة،
اكتأب الناس في مصر وبلاد الإسلام الأخرى، وأسفوا على البقية الباقية
من العلماء الصالحين المصلحين، كما قال بعض الناعين وقتئذ.

...

مات إذا رجل الأزهر ورجل الدين، وصعدت روحه الطاهرة إلى جوار
خالقها، وسكنت في جناته ونعمت برحمته.. ترى.. هل لاتزال هذه الروح
ترغب في أن يعلم الناس ماعمله صاحبها للأزهر وللدين، وما ضحّت به من
أجل إصلاح الأزهر وأهله؟ أم هي قد تركت الدنيا بما فيها من أزهر وأغبر
وهدأت واستكانت بجوار ربها راضية مرضية تشرب شراب المطهرين في
جنت الخلد ونعيمها؟

...

ولكن تلك الجنة التي وعدها الله المتقين الصالحين : يقطنها أيضاً محمد

الأعلى، كما كانت تنظر إليه وهي في هذا الرفيق الأدنى من الدنيا. وإذا فلا قوم
بتأدية ديني، ولا برئت عنقي من هذا الميثاق الذي ارتبطت به مع والدي في
أبي قير، ولا كتبت عن الأزهر وأهل الأزهر، ولا ملأت الدنيا تشييداً
بالأزهر وبالدين، عساي أرضي تلك الأرواح الطاهرة المطلة علينا، أرواح
رسول الله وأوليائه المقربين

...

وقد عزمت أن أكتب أول ما أكتب عن عهد الملك فؤاد، وكان
خليق بي أن أذكر هذا العهد في آخر الكتاب تمشياً مع النظام الطبيعي لحياة
الإنسان، فقد وقع هذا العهد في أواخر أيام الشيخ الظواهري. ولكنني
وجدت هذا العهد كان العهد الذهبي للأزهر كما قال أحد المؤرخين، فعولت
على أن أجعله فاتحة الكتاب، فهو التاج الذي توجت به أعمال الشيخ محمد
الاحمدى الظواهري في حياته الأزهرية الطويلة... ثم بعد أن نرفع هذا
التاج إلى مكانه، نعود بالقارىء إلى وصف الحياة الأزهرية على العموم في
القرن العشرين، متلبسين تاريخ حياة الشيخ هادياً لهذا الاستعراض، فقد بدأ
لحسن الحظ نشاط الشيخ الظواهري من أول هذا القرن.

...

ولى عند القارىء، قبل أن تنتهى مقدمتى، رجاء أريد أن أضعه بين يديه، بل هو اعتذار فى الحقيقة، فانى وأنا طبيب، لم أرتشف من الأدب ومن اللغة ما يؤهلنى لأن أكتب كتاباً يمت للتاريخ، وخصوصاً إذ كان هذا الكتاب ممّا قد يغرى رجال الأزهر بقراءته، وهم رجال اللغة ورجال الأدب، ويأتى طبعاً لا يمكن أن يتناول لبيانهم، وقصورى من تلك الناحية ظاهر بالنسبة لهم. لذلك فانى أرجو منهم ومن القراء العفو والصفح إذا وقع منى فى اللغة أو فى النحو خطأ لم أدركه أو لغو لم أداركه.

وتمت بيان لا بد أن أضعه بين يدى القارىء أيضاً... فانى انما أكتب هذا الكتاب عن الشيخ الأحمدى الظواهرى شيخ الجامع الأزهر بصفته واحداً من الرجال العموميين، الذين وهبوا أنفسهم للناس وللتاريخ، فاذا أنا، فى بعض المعروض أو المناسبات، حلفت شيئاً من أخلاق الشيخ، أو سردت شيئاً من مناقبه، فانما يكون هذا التحليل أو هذا السرد، بدافع هذه الناحية العمومية فقط من شخصية الشيخ.

وسيقوم الكتاب فى مجموعه على المذكرات التى تركها المغفور له الشيخ الظواهرى، سواء التى كتبها بيده أو التى أملاها، وكذلك على الأحاديث التى حدث بها. أما صياغة هذه المذكرات وهذه الأحاديث، وكذلك التخريجات والتصويرات والتعليقات التى سيجدها القارىء هنا وهناك من الكتاب، فهى من وضع شخصى الضعيف.

الدكتور فخر الدين أبو حمزة الظواهرى

٢ شارع سليمان باشا بالقاهرة

السياسة والأزهر

أسباب استقالة الشيخ الظواهري

من منصب شيخ الأزهر

كان طبعيا أن يكون أول سؤال أوجهه لوالدي بعد أن استقال من منصب شيخ الجامع الأزهر هو الآتي :

« ما الذي دعاك للاستقالة من منصبك بعد أن أنشأت الجامعة الأزهرية الحديثة ، وبعد أن شيد الناس بعملك هذا العظيم ؟ »

وقد أجاب والدي على ذلك بما معناه « ظروف سياسية وصحية ، وستعرف تفاصيلها فيما سأقصه عليك من الحوادث ، وما سأعطيك إياه من الوثائق والمذكرات ، فعليك بمذاكرة هذه وتلك ، فإن في طياتها تجد أسباب استقالتى » .

الانجليز ورجال الدين :

البريطانيون قوم لهم في فن الحكم طرائق معروفة ، وقد درجوا في جميع معاملاتهم مع شعوب البلاد المملوكة لهم ، أو المحكومة بهم ، أو التي تحتل أرضهم قوات إنجليزية ، أن يسلكوا نحو دين تلك البلاد المحتلة ونحو عاداتها القومية مسلكا خاصا معروفا ، يبرزهم عن بقية المستعمرين الآخرين من ممالك أوروبا القوية . . . أما هذا التقليد ، فهو الابتعاد ما أمكن عن التدخل في شئون الناس الدينية ومعتقداتهم ، ثم التباعد ما أمكن أيضا عن المساس

بتقاليد هؤلاء الشعوب وعاداتها

لإجراء حكيم وسياسة موفقة ، تتفق مع ما يرومه أهل الحكم والسياسة في مصر من ابتعاد الانجليز عن أمور الدين الإسلامي .

وقد جرى الأمر على هذا المنوال منذ أن دخلت الجنود البريطانية أرض مصر محتلة في سنة ١٨٨٢ . فلم يكن لمندوب بريطانيا في مصر ، وكان أحياناً يلقب بالعميد ، وأحياناً بالمندوب السامي ، ليتدخل في شأن من شئون الأزهر أو الدين الإسلامي بتاتا ، وبالتالي لم يكن تعيين شيخ الجامع الأزهر أو باقي الرؤساء الدينيين ليدخل في نطاق النفوذ الإنجليزي ، وكان حق اختيار هؤلاء جميعاً وفصلهم وتأديبهم موكول للخديو وقت أن كانت مصر خديوية ، وللسلطان وللملك بعد أن صارت سلطنة ثم مملكة . وكان هذا التباعد عن شئون الدين من الجانب الإنجليزي يقابل من الشعب المصري قاطبة بالارتياح التام ، فان حرية الدين عند المصريين واستقلاله عن النفوذ الأجنبي صار في نفوسهم أمراً مقررأ وعقيدة مقدسة .

ومنذ أن عرف أن للأزهر شيخ يقوم على تدبير شئونه ورعاية علمائه وطلابه ، كان شيخ هذا الجامع الأزهر هو الإمام الأعلى لرجال الدين في مصر ،

المتوج على العرش عندما تحولت مصر من سلطنة إلى مملكة، خلت وظيفة شيخ الجامع الأزهر ثلاث مرات، فكان حظ هذه الوظيفة أن توجت ثلاث مرات بامضائه الكريم عند تعيين شيخ جديد، وهذا أكبر عدد حصل في عهد ملك واحد من ملوك مصر وحكامها جميعاً. ولكل مرة من هذه المرات الثلاث قصة نادرة غير عادية سنقص بعض تفاصيلها هنا، لأن لجميعها علاقة قريبة باستقالة الشيخ الطواهرى من منصب شيخ الجامع الأزهر وهو الموضوع الذى نهد لمعرفة أسبابه.

المرّة الأولى التى فيها منصب شيخ الجامع الأزهر فى عهد الملك فؤاد

فى سنة ١٩٢٧ ميلادية توفى إلى رحمة الله المرحوم الشيخ محمد أبو الفضل الجيزاوى شيخ الجامع الأزهر وقتئذ، فخلاً بوفاة منصب الإمامة الدينية الكبرى، وكان على الملك فؤاد وحكومته أن يختاروا أمماً جديداً يخلفه. فطلعت الانظار مشتاقة إلى معرفة إسم شيخ الجامع الأزهر الجديد. كان الأزهر فى ذلك الحين فى أشد الحاجة إلى الإصلاح. وسنصف فيما

البقاء ، وأن الطالب الأزهرى لا بد له أن لا يقتصر على العلم القديم فحسب ، بل عليه أن يرثشف أيضاً من العلم الحديث والبحث الحديث ، فيكون من ذلك أيضاً فقهه وتفسيره الحديث .

ارتقب الناس من عسى سيختاره الملك فؤاد الأول لهذه المهمة الشاقة ، مهمة إصلاح الأزهر ، ومن هو ذلك العالم الجليل الذى سيحظى بهذا الشرف العظيم فى هذه الحقبة المباركة من تاريخ هذا المعهد المجيد ، فذكر الناس فيما ذكروا ، أن برنامجاً حافلاً بهذا الإصلاح المنشود كان قد ظهر فى كتاب اسمه « العلم والعلماء » ، فيما مضى من الزمن فى سنة ١٩٠٤ ، وكان مؤلفه أحد مدرسى الأزهر ، كان عندما ألفه قد تخرج توماً من الجامع الأزهر كعالم من علمائه ، وأن هذا المؤلف الشاب قد صار الآن بعد ربع قرن من الزمان عضواً فى هيئة كبار علماء الأزهر ويشغل إحدى وظائف الدين المهمة فى مصر وهى وظيفة شيخ الجامع الأحمدي ، التى تلى فى مقامها العلى مشيخة الجامع الأزهر ... ذكر الناس ذلك ، ثم ذكروا أن هذا الرجل عرف بالورع والتقوى واشتهر بهما ، وأن الله قد وهبه فيما وهبه نفساً عزيزة وكرامة ملحوظة ، وأنه صاحب وقار إلهي وشخصية جذابة قوية ، وهذا فوق ما عرف به من الذكاء والعلم اللذين شهد له بهما المرحوم الشيخ محمد عبده ، مما سنقصه أيضاً فيما بعد . كذلك ذكر الناس أن الملك فؤاد كان لهذه الصفات يحل الشيخ محمد الأحمدى الظواهرى صاحب هذا الكتاب القديم وصاحب هذه الصفات إجلالاً كثيراً ، وأنه سبق أن أطراه وأثنى عليه بل رشحه لوظيفة شيخ الجامع الأزهر فى حفل حافل فى مدينة طنطا عندما زارها جلالته فى سنة ١٩١٨ ،

وأن جلالتة من أجل ثقته في هذا الشيخ، كان كثيراً ما يستدعيه من طنطا لمقابلات ملكية خاصة، يستشير به في شتى الشؤون من دينية وديوية ..

كان خليفاً إذاً بالناس أن تنبأ نفوسهم أن شيخ الجامع الأزهر المنتظر سوف لا يكون إلا هذا الرجل الذي ظن الناس وعلى رأسهم الملك أنه يصلح لمشيخة الأزهر ويليق لها، وأنه هو الذي عقدت عليه الآمال في إصلاح الأزهر وانتشاله من كبوته ...

ثم شاعت في الناس تلك الفكرة وتهايت لها النفوس وانتظروا صدور الأمر بها ... ولكن مضت أيام دون أن يصدر الأمر الملكي ... ثم بعد ذلك مضت أسابيع وشهور. فما عسى أن يكون قد طرأ على الحال، وما هو الداعي لكل هذا الانتظار؟! ...

أما الجواب على هذا السؤال فيستلزم منا بياناً عن الحالة السياسية التي كانت قائمة وقت ذاك، فقد تدخلت السياسة في الدين، وأصبحت حقوق الملك التقليدية في تعيين الرؤساء الدينيين، بعد صدور الدستور، موضع البحث والنظر،

علاقة الملوك والولاة بشيوخ الإسلام

سبق نوّهنا أن خديوي مصر وسلاطينها وملوكها كانوا يعترفون بحق تعيين شيوخ الأزهر اعتزازاً كبيراً.

ولم يقتصر اعتزاز الحكام واهتمامهم بهذا الحق على ملوك وحكام العصور المتأخرة، بل إن سلاطين وولاة مصر في العصور الأولى ابتداء

من القرن العاشر الهجرى، وهو القرن الذى قيل أن وظيفة شيخ الجامع الأزهر ظهرت أول مظهرت فيه ، كانوا أيضاً شديدى الاهتمام بهؤلاء الشيوخ الأئمة وكانوا أيضاً حريصين كل الحرص على الاحتفاظ بهذا الحق لهم دون سواهم .

...

ويرجع السبب فى اهتمام هؤلاء الحكم جميعاً بالاحتفاظ لأنفسهم بحق تعيين شيوخ الإسلام إلى سببين رئيسيين :

أولهما أن شيوخ الأزهر هؤلاء كانت لهم دائماً منزلة رفيعة جداً فى نفوس المسلمين، وبالتالى كان لهم نفوذ عميق فى جمهور الشعب ، فكان طبيعياً أن يسعى الولاة والحكام لاكتساب هؤلاء المشايخ القادة إلى ناحيتهم .

وثانيهما : أن هؤلاء الحكم أنفسهم كانوا دائماً مخلصين للإسلام ، عاملين على نشره ورفع لوائه وتثبيت تعاليمه والدعوة اليه ، فكانت هذه الخصال فيهم دوافع أخرى لكي يرعوا بأنفسهم شئون هذا الدين الحنيف ، فيحيطونه بالعناية والرعاية التى تحفظ له مقامه ومكانته ، وهذا لا يتأتى إلا بأن يكون لهم حق اختيار أشخاص العلماء الرؤساء الذين سيوكل اليهم أمر هذه الرعاية والعناية بشئون هذا الدين .

...

وعند ما يذكر المؤرخ لفظة « العلماء الرؤساء » كما ذكرنا ، لا بد له أن يلفت النظر إلى أن مشايخ الأزهر فى ذلك الوقت السالف ، لم تكن لهم تلك النزعات الرئاسية ، التى قد يتطرق تصورهما لذهن القارئ الحديث فى هذا

الزمن ، مما يكون قد تأثر به من مشاهد الرعامة والرئاسة في العصور الحاضرة ،
وما لصق بها من التكاليف والتقاليد التي ظن أنها تزيد في قوة هذه الرعامة
أو الرئاسة ، وما ينطوى على شيء من التكلف والتعطرس والابتعاد عن الناس
وما إلى ذلك من ضروب التعالي . وإنما شيوخ الأزهر السابقون قد امتازوا
دائماً بالورع والتقوى والخشوع والتواضع ، بل إنهم من فرط تخوفهم من
مظنة التكبر والتعالي التي قد تساق اليهم بحكم وجودهم في مناصبهم ذات النفوذ
والسلطان ، كانوا حريصين على أن يلقبوا أنفسهم باللقاب تتفق مع نزعاتهم
وميوهم هذه التقشفية المتواضعة ، فكان اللقب الرسمي لشيخ الأزهر وقتئذ
« خادم العلم الشريف وخادم العلماء شيخ الجامع الأزهر فلان » .

...

أن الإنسان ليهتز طرباً عند ما يتخيل شيخ الأزهر في العصور السابقة
يمشي بين الناس كأنه أقل الناس ، ويجلس بين الشعب وإلى الشعب وهو واحد
منهم ، ويمضي معظم وقته في المساجد يصلي ويتعبد وليس له من الرزق إلا أبسطه
ومن نعيم الدنيا إلا أقله .

إن مشايخ الأزهر في تلك العصور لم تكن لتغرم الدنيا بزخرفها ، ولم
يكونوا ليسعوا لإدراك متاعها إلا بالقدر الضئيل الذي يحفظ لهم الحياة
بسيطة محتملة . . أنهم كانوا يكتفون بدور بسيطة يسكنونها لا يكاد يكون
فيها من الأثاث إلا القليل ، وكانوا يكتفون من زاد الدنيا بما يتزودون به من
الصلاح والعبادة .

لأنهم لم يسعوا أبداً للسلطان ولم يجرؤوا أبداً وراء جاه أو مادة أو منفعة .

لأنهم لم يعملوا أبداً ، وما كان يليق بهم أن يعملوا أبداً ، على اقتناء ثروة واسعة مالية أو عقارية ، وإنما كانت الثروات التي ينشدونها دائماً هي ثروات العلم والمعرفة وتلقين العلوم ، وكانوا لا يعتزّون إلا بالدروس يلقونها للطلبة وللعلماء ، ولا يفخرون إلا بأبنائهم العلماء الذين يتخرجون على أيديهم .

أنهم كانوا فقراء في الدنيا وكانوا يفخرون أيضاً بذلك .

كانوا بسيطي الثياب ، بسيطي الطعام ، بسيطي المسكن . بسيطي الركائب .. لأنهم كانوا بسيطين في كل شيء من متاع الحياة .

ولكن مع هذا ...

فقد كان السلطان يسعى إليهم بدل أن يسعوا هم إليه ... وكان الشعب يحلمهم ويحترمهم لأشخاصهم لا لمراكزهم ... وكان لهم وقار وهيبته من شخصياتهم وليس من نفوذهم أو مناصبهم ... أنهم لم يخشوا قول الحق أبداً في أية مناسبة ، ولم يتملقوا الحكام أبداً في أي ظرف ، وما كان يضير الواحد منهم أن يقول الحق لولي الأمر ولو كان هذا الحق مما يغضب الحاكم .

إن القصص والطرائف التي تواردت وتواترت عن مواقف شيوخ الإسلام السابقين وكبار علماء الأزهر فيما كان لهم مع الولاة والحكام من مواقف وحوادث ، لتدلنا على ما كان للدنيا وصولتها في نظر هؤلاء العلماء من مركز حقير ذئب ، ولتظهر لنا أن كل هذا الزخرف والنعيم الدنيوي قد تضاعل عندهم لحد الانعدام تقريباً ، بل لحد أن الكثير من أهل هذا العصر الحالي يشكّون في صحة رواية هذه المواقف وهذه الوقائع ، من فرط ما بها من

الإغراق في التعفف والتعزز، وما يصاحبها من الجرأة والكرامة والشهامة .

• • •

وقد كنا نريد أن نسرد شيئاً من تلك القصص المتداولة لنبرز تلك الظاهرة الكريمة التي اختص بها شيوخ الإسلام هؤلاء في العصور الماضية، ولكننا سنكتفي هنا بواحدة منها جاء ذكرها في كتاب الأستاذ محمد عبد الله عنان عن تاريخ الجامع الأزهر، وذلك لما لهذه القصة أولاً من طرافة، ولما لها أيضاً من الدلالة الواضحة في إظهار هذه الناحية المشرفة، ناحية التمسك بالحق والإيمان في إعلانه، التي تملك نفوس هؤلاء العلماء فيما مضى من الزمان .

قال الأستاذ عنان، نقلاً عن كتاب « ذخيرة الأعلام »، أنه حدث في شعبان سنة ٩٥٠ هجرية أن الشيخ شهاب الدين أحمد ابن عبد الحق شيخ الإسلام وقتئذ قال لداود باشا الذي تولى ولاية مصر في سنة ٩٤٥ هجرية، بينما كان هذا الوالي في موكب، إنه رقيق لا يجوز له أن يتولى الأحكام، وإن أحكامه باطلة ما لم يحصل على عتقه من السلطان، فهمّ الوالي بضرب الشيخ بحسامه فتعرض الجند للوالي وانحازوا للشيخ، فأرسل الباشا نبأ هذه الواقعة إلى السلطان، فأنعم على الوالي بعتقه وتبليغ الشكر إلى الشيخ، وأن الباشا سعى بعد ذلك إلى الشيخ واسترضاه وقبل رجله، ولم يقبل الشيخ منه مالا ولا هدية، ولكنه أصبح من ذلك الحين لا يرد للشيخ رأياً ولا شفاعة .

• • •

أن أمثال هذه القصص عن مشايخ الإسلام الأولين كثيرة وهي أن

دللت على شيء فإيما تدل على ما كان للعلماء في تلك العصور من قوة وتأثير في نفوس الناس، وأن كلمة واحدة من أفواه هؤلاء كانت كفيلة بإرسال موجة من الرضى أو من السخط، حسب رغبة الشيخ، في أفراد وفي جماعات الشعب، وسرعان ما تجدد هذه الموجة قد انتقلت وتناقلت إلى محيط الجمهور، ناقلة ذلك الرضى أو ذلك السخط، فانقلب الناس كلهم غاضبين أو مرتاحين حسب إشارة الشيخ. . وما كان الشيخ في ذلك متجنباً أبداً، ولا ظالماً أبداً، بل هو الحق دائماً والفضيلة دائماً التي تسيطر على آراء الشيخ وفتاويه .

. . .

ويمكنك إذاً أن تعرف كيف كان الأمراء والملوك والحكام يتقربون لشيوخ الإسلام ويتبركون بهم، ولعلك قد فهمت أيضاً لماذا كان هؤلاء الملوك والسلاطين يحافظون على حقهم في تعيين هؤلاء العلماء الأعلام واختيارهم، فقد كانوا حريصين على هذه الشخصيات الإسلامية الفذة، وهذه العبقريات الدينية القوية، وعلى هذه الفضيلة المجسمة، وهذا الخلق المحمدي الكريم، أن تتعرض لها يد من أيادي البطش أو الامتهان، أو أن يشرب لها عامل من عوامل الفساد، أو أن تتدخل فيها دسيسة من دسائس الأغراض، أو أن تلعب بها عاصفة من عواصف السياسة، فأرادوا أن يصونوا هؤلاء الشيوخ حملة العلم والقرآن ورسول المعرفة وأنبياء الهداية من كل ما يمكن أن يتعرض لهم أو لرسالتهم بسوء، ومن كل من تحدته نفسه بأن يعمل، ولو من بعيد، على فض أو إضعاف أو تشويه هذه المكارم والفضائل . . . وقد رأى هؤلاء الحكام أنه ليس لهذه الصيانة ولا لهذه المحافظة من سبيل كريم قويم،

إلا بأن يرعوا بأشخاصهم وبذواتهم هؤلاء الشيوخ الأجلاء ، فنفوذ السلاطين ونفوذ الملوك لا يطاوله طبعاً نفوذ آخر ، وخصوصاً إذا كانت نفوس هؤلاء صافية للدين ولله ، وبعيدة عن الغرض ، وعن العرض . . وقد كان هذا دائماً ، ولا يزال للآن ، حال ملوك المسلمين جميعاً والحمد لله .

طريقة تعيين الرؤساء الدينيين في مصر

قبل صدور الدستور وبعبارة

لقد امتد هذا الأسلوب في تعيين الرؤساء الدينيين ، وأعني به أسلوب اختصاص الملوك والسلاطين بامتياز اختيار شيوخ الأزهر ، من العهد القديم إلا العهد الحديث . . وإننا نرى في التاريخ ما يدلنا على أن شيوخ الأزهر وكبار علمائه ، هم الذين طلبوا تولية محمد علي الكبير حاكماً على مصر ، وهم الذين أقاموه فعلاً والياً شرعياً وأمدوه بثقتهم وتأييدهم ونشروا في الناس فكرة الاعتراف به والإخلاص له ، فوطدوا بذلك أريكة الأسرة العلوية في حكم مصر ، ومكنوا لتلك الأريكة فيما بعد لتسكن العرش المتوج للسلاطين والملوك من سلالة محمد علي ، يحكمون مصر ويقودونها لخيرها ولسعادتها .

...

من ذلك يمكننا أن نفهم أنه منذ عهد محمد علي إلى الآن ، قد وجد هناك ارتباط مبارك بين الأزهر وبين هذه الأسرة العلوية . . هو ارتباط الإخلاص

من الأزهريين لهذه الأسرة ثم المحبة من هذه الأسرة للأزهريين والسهر على سعادتهم، وهذا فوق ما جبل عليه أفراد هذه الأسرة من الاعتزاز بالدين الإسلامي لذاته، مجرداً عن ظروف تواية جدم، بل لمجرد الرغبة في أعلاء شأن الدين الإسلامي عن طريق رجال الدين.. ورجال هذا الدين في مصر هم رجال الأزهر

...

لقد كان لهذه العاطفة النبيلة المتبادلة بين رجال الأزهر وبين أفراد الأسرة العلوية منذ عهد محمد علي إلى الآن أثراً حميداً جداً في إعلاء كلفة الدين الإسلامي ومحاولة استعادة قوة الأزهر بعد أن كانت قد اضمحلت وضعفت من فعل التغييرات السياسية المتعاقبة التي مرت بمصر من قبل ذلك العهد. ولقد حرص أولاد محمد علي وأحفاده على أن يمدّوا الأزهر ورجاله بأكبر قدر ممكن من العون والمساعدة والتعزيز والتشجيع، ومن ذلك احتفاظ الذين ولّوا أريكة الخديوية منهم بحق تعيين شيوخ الأزهر وكبار علمائه في وظائفهم، ليكون منهم هؤلاء العلماء الأجلاء المعونة والرعاية الشخصية، وليعملوا بأنفسهم على حمايتهم والذود عنهم من كل من يريد الأضرار بهم أو الانتفاع من ورائهم أو استغلال نفوذهم لغرض في نفسه أو لعلة سياسية أو حزبية مثلاً..

...

وفي أبان تلك الفترة الطويلة من عهد محمد علي إلى وقتنا الحاضر، وكذلك في الفترات التي سبقت ذلك، لم تكن هناك قوانين مكتوبة توضح طريقة تعيين شيوخ الأزهر وترسم حقوق هؤلاء الملوك والسلطين في تعيينهم.

وإنما كان ذلك بناء على العادة وعلى التقاليد التي اتبعت في ذلك الشأن منذ القدم، وتناقلها الملوك والسلاطين الواحد عن الآخر، وثبتت في أذهان الناس على هذا الوضع، فكانت في الحقيقة قانوناً غير مكتوب، ولكنه دستور مقدس لم يخطر لأحد أن يناقشه، ولم يكن ليتأتى لأحد في ذلك الوقت ليفكر في محوه أو تغييره.

الحركة الوطنية للاستقلال

وسوقف الأزهر منها

ولكن في سنة ١٩٢٣ صدر الدستور المصري الذي يبيح للمصريين أن يحكموا أنفسهم بأنفسهم. وكان صدوره عقب حركة وطنية شاملة ابتدأت منذ انتهاء الحرب العالمية الأولى في آخر سنة ١٩١٨ حينما تنهت نفوس الناس إلى الحرية وإلى المساواة، وحينما اجتاحت العالم بأسره حركة تنظيم جديدة للدنيا ولهذا العالم بعد تلك الحرب، وحينما تنهت الشعوب الصغيرة إلى حقوقها في المعيشة وحقوقها في السعادة وأخذت تناطح الدول الكبيرة المستعمرة في الحصول على حق تقرير المصير،

لقد قامت في مصر في تلك السنة ثورة من أجل حريتها ومن أجل استقلالها، ولقد مات وقتل فيها شبان كثيرون، ولقد ضحى المصريون فيها بكثير من أموالهم في سبيل هذا الاستقلال وسبيل هذه الحرية.

لقد شقّ عليهم أن تبقى مصر محتلة ومحكومة بدولة أجنبية في الوقت الذي تحرر فيه أمم أصغر منها شأنًا وأقل منها تمدنًا وأحدث منها تاريخًا.

ولقد قاست مصر في زمن تلك الحرب الأولى كثيرا من ويلاتها ، فقد ساهمت في كسبها بالمال والأنفس والمؤن والمحصول والأنعام والمواصلات . لقد انتظر المصريون الهدنة بفارغ الصبر ليطالبوا بحرياتهم وباستقلالهم . وعندما أعلن الرئيس ولسن بعد هذه الهدنة أن لكل أمة أن تقرر مصيرها بنفسها ، تطلعت أنظار المصريين جميعا لمؤتمر الصلح الذي كان سيعقد في فرساي بالقرب من باريس ، لكي تسمع مصر صوتها فيه عاليا ، ولكي تطلب تطبيق مبادئ الرئيس ولسن رئيس الولايات المتحدة عليها ، فتعلن في ذلك المؤتمر استقلالها وتستعيد بذلك حريتها .

ولكن وفد مصر في ذلك الوقت لم يَمَكَّن من دخول المؤتمر ، وبذلك لم تتمكن مصر من إسماع دول العالم في فرساي أنها وحنينها وشغفها بالاستقلال وبالحرية . وحيث كان لزاما أن تسمع مصر صوتها للعالم من القاهرة ومن باقي المدن المصرية ، الكبير والصغير منها على السواء ، فقامت في مصر ثورة شملت جميع أركان البلاد وجميع مدنها وقراها وكفورها ، فدوى صوتها في العالم وسمعت دول الاستعمار جميعها ، وبقي هذا الصوت قائما زهاء السنتين مابين علو وانخفاض ثم علو ، ومابين ارتفاع وهبوط ثم ارتفاع ، إلى أن ظفرت مصر بتصريح سميّ بتصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ ، تعلن انجلترا فيه أن مصر أصبحت بمقتضاه دولة مستقلة ذات سيادة ، وأنه يحق لها منذ ذلك الوقت أن تحكم نفسها بنفسها ، وأن لا يتدخل الانجليز في أحوالها إلا في حدود تحفظات أربعة حدّدت في ذلك الحين . . وذلك إلى أن تستكمل مصر استقلالها بمفاوضات تلغى بعدها هذه التحفظات .

لقد كان للأزهر نصيب كبير في هذه الحركة الوطنية الناجحة . . .
فلقد كان لعلماؤه وطلابه شأن مشهور في قيادة الحركة وتغذيتها وإذكاء
نارها . بل لقد كان الجامع الأزهر نفسه مكان التديرات والتنظيمات التي
قامت الثورة عليها ، وكان هذا الجامع ميدان الخطابة والحماس الذي بعث
الحركة وأقامها . . .

لقد كان لعلماؤه ، الصغار منهم والكبار ، موقف مشرفة في قيادة الأمة ،
ولقد أدركت الأمة المصرية من وقت هذه الحركة أن الأزهر لا يزال
نبراس الهدى والحرية ومعقل الوطنية والقومية ، وأن رجاله لا تزال لهم
صفات السلف الصالح من الإقدام والجرأة والشجاعة .

. . .

وكان من نتيجة هذه الثورة ومن نتيجة إعلان هذا الاستقلال أن
أصبحت مصر مملكة بعد أن كانت سلطنة ، فأصبح ولي الأمر فيها يلقب
الآن بالملك .

وكان ولي الأمر وقتئذ السلطان أحمد فؤاد ابن اسماعيل وحفيد محمد علي .
فاتخذ السلطان فؤاد لنفسه لقب الملك فؤاد الأول ملك مصر . فكان بهذا
أول ملك متوج جلس على عرش مصر في عصرها الحديث . فزاد بذلك اعزاز
الأزهريين لجلالته وتقانيهم في محبته والإخلاص إليه . فانه صار منذ الآن
عنوان مجد مصر الجديدة المستقلة ، وهو إن شاء الله عنوان سعد وطالع يمن
على تاريخ مصر الحاضر والمستقبل .

. . .

وعند ما صارت مصر مستقلة على هذا الوضع لم يرض الملك فؤاد الأول عليها بالدستور الذى ينظم طريقة الحكم ويعطى ما لقيصر لقيصر وما لله لله . وقد كان من نتيجة هذا الدستور أن أنشئ في مصر نظام حكم نيابي ، فكان هناك مجلسان يدعى أحدهما مجلس النواب ، ويضم نواب الأمة الذين انتخبهم لتدبير شئونها التشريعية وللهمنة على أحوالها عموما ، والآخر يدعى مجلس الشيوخ ، وهو يضم طائفة أخرى من شخصيات الأمة البارزين ، وفي هذا المجلس الأخير جعل ثلاثة أخماس أعضائه بالإنتخاب ، والخمسان الباقين يختارهم الملك ممن يرى جلالته أن في وجودهم في هذا المجلس فائدة واستقرارا لأسباب الحكم العادل السديد .

حقوق الملك الدستورية

في تعيين الرؤساء الدينيين

وعندما صدر الدستور المصرى الذى ينظم أصول الحكم على هذا الأساس ، كان موضوع تبعية الأزهر للملك وحقوقه التقليدية القديمة في اختيار شيخ الأزهر وكبار علمائه ، وكذلك في اختيار رؤساء الأديان الأخرى ، موضع نقاش ومباحثة بين أعضاء اللجنة التى وضعت هذا الدستور . فقد طرأ لبعض أعضائها أن حقوق الملك هذه في تعيين الرؤساء الدينيين تنتقل من نفسها وبطبيعة الحكم النيابى الذى صارت تحكم مصر الآن بمقتضاه — تنتقل هذه الحقوق إلى الحكومة من جهة التنفيذ ، وإلى البرلمان من جهة التشريع وجهة الإشراف ، شأنها في ذلك شأن باقى شئون الأمة الأخرى ،

ثم طلبوا أن يتنازل الملك عن هذه الحقوق إلى هاتين الجهتين .

...

ولكن الأزهر يرى أن الحكم النيابي الجديد الذى ستحكم مصر بمقتضاه عقب صدور الدستور ، لابد سيشمل فرقا وأحزاباً سياسية هى مستلزمات حتمية لهذا النظام النيابي كما يسميه المصريون ، والحكم البرلماني كما يسميه الأوربيون الذين أخذناه عنهم ..

والأزهر يرى أن الحكم النيابي الجديد الذى ستحكم مصر بمقتضاه عقب صدور الدستور ، لابد سيشمل فرقا وأحزاباً سياسية هى مستلزمات حتمية لهذا النظام النيابي كما يسميه المصريون ، والحكم البرلماني كما يسميه الأوربيون الذين أخذناه عنهم ..

والأزهر يرى أن هذه الفرق وهذه الأحزاب ستختلف حتماً ، وستتقاطع حتماً بعضها مع البعض وسيسعى كل منها للوصول للحكم شأن هذه البرلمانات ، وأن كل حكومة منتمية لأحد هذه الأحزاب ستخالف زميلتها فى الأغراض التى تسعى إليها ، وفى الوسائل التى ستحكم بواسطتها ، وسيتبع ذلك حتماً تدافع وتماذب وتصادم وتشاد ، وخصوصاً فى أول عهد الاستقلال ، فقد تلغى حكومة قائمة ، نظاماً أو أعمالاً قامت بها حكومة سابقة ، ظناً منها ، إذا كانت الحكومة حسنة النية ، أن سابقتها كانت مخطئة ، أو رغبة منها فى الاختلاف وفى التغيير ، لمجرد الاختلاف والتغيير ، إذا كانت أغراضها حرية

...

من ذلك أشفق الأزهريون أن يكون انضمامهم للحكومة فى النظام النيابي الجديد معرضاً لهم ولمعهدهم القديم لشيء من هذا التدافع والتصادم بين

الأحزاب ، أو لهذا الإلغاء والإثبات الذى قد تقوم به الحكومات ، ومن ذلك طراً للآزهرين أن تبعيتهم لولى الأمر كما كانوا دائماً ، وانتسابهم للملك المستقل الجديد صاحب النزعة الديموقراطية ، هو أضمن وأمن سبيل لبقاء مجد هذا المعهد بعيداً عن الأذى الحزبى ، وبعيداً عن التبدل والتغير ، وبعيداً عن الشئون السياسية والأعيان ودسائسها ، فطلبوا أن يظل الأزهر فى نظام الحكم الجديد تابعاً للملك .

...

وعند ما عرف الملك فؤاد رغبة الأزهرين هذه نزل عليها وعمل على إيجابتها .. فقد خشى هو الآخر على هذا التراث الشريف ، تراث الجامع الأزهر الذى تناقلته سلما القرون والأجيال ، أن تمتد له يد سوء أو عوامل الأذى فى عهد حكمه ، إذا هو تدخل فى السياسة أو تعرض لعواصفها ، مما سيحصل حتماً إذا كانت الحكومات الحزبية هى التى ستسيطر عليه .. من أجل ذلك أشار الملك للجنة الدستور بأن لا تعرض لحقوقه فى تعيين الرؤساء الدينيين ، وأن يكون فى الدستور الجديد ما يشير إلى أن حقوق الملك فى تعيين هؤلاء الرؤساء تبقى له كما كانت .. فنزلت اللجنة على رغبة جلالته .. وعند ما صدر الدستور ظهرت فيه الفقرة التالية :

« ينظم القانون الطريقة التى يباشر بها الملك سلطته طبقاً للمبادئ المقررة بهذا الدستور فيما يختص بالمعاهد الدينية وتعيين الرؤساء الدينيين والأوقاف التى تديرها وزارة الأوقاف وعلى العموم بالمسائل الخاصة بالأديان المسموح بها فى البلاد وإذا لم توضع أحكام تشريعية تستمر مباشرة هذه السلطة طبقاً

للقواعد والعادات المعمول بها الآن

...

وبعد صدور الدستور ، وبعدها اتهام الانتخابات التي أعقبته ، وبعد أن انعقد مجلس النواب ومجلس الشيوخ اللذان رسمهما الدستور ، ظهر للأزهريين وللملك أنهم كانوا محقين في تخوفهم على الأزهريين من السياسة ومن دسائسها ، فقد تطلعت أنظار الحكومات الحزبية لنفوذ الأزهريين وعلباتهم في الشعب ، ولحكمته المسموعة في الجمهور ، فأرادت كل منها أن تستميل هذا النفوذ وهذه الكلمة المسموعة لجانبها ، وكان أول مظهر من مظاهر هذا التطلع لاكتساب هذا النفوذ الأزهري ما حصل عند مارشح الملك أربعة من كبار علماء الأزهريين ليكونوا أعضاء في مجلس الشيوخ ، ليتكلموا فيه عن الدين وعن الأزهريين ، وليشتركوا مع أعضائه أيضاً في باقي شئون مصر العامة .

لقد ظنت الحكومة القائمة وقتئذ أن هؤلاء العلماء الأربعة ليسوا من حزبها ، ولقد قدرت أنها لن تستفيد من ورائهم شيئاً في إقرار مبادئ ومبادئ حزبها ، فعارضت في تعيينهم في أول الأمر ، ثم اضطرت إلى قبولهم بعد ذلك ، فكانت هذه الواقعة فاتحة ظهور الطمع الحزبي في اقتناص حقوق الملك الدستورية في الأزهريين لجانب الأحزاب ، فقد شعرت هذه الأحزاب أن قوة الأزهريين وسلطته قد فلتت من أيديهم

...

ومنذ أن وقعت هذه الحادثة ، بدأ شيء من النضال بين الأحزاب وبين السراي في شأن حقوق الملك في تعيين الرؤساء الدينيين ، فقد رغبت الأحزاب في أن يتنازل الملك لهم عن هذه الحقوق لكي تستفيد الأحزاب من نفوذ

رجال الدين في إقرار سيطرة هذه الأحزاب أو تعزيز هذه السيطرة. ولكن الملك كان يأبى دائماً على الأحزاب ذلك، رفقاً منه على رجال الدين من أذى السياسة كما قدمنا، ومحافظة منه على مجد الأزهر أيضاً أن يتعرض للخطر.

...

ولكن الأحزاب السياسية لم تهدأ لها خواطرها، فإن طبيعة وجودها كأحزاب سياسية لم تكن لترسل السكون في أركانها أو الهدوء في أرجائها، فالنضال السياسي هو عملها، والمشاكسة هي روحها، ومن أجل هذا النضال ومن أجل هذه المدافعة وجدت الأحزاب السياسية.

وقد نص قانون الانتخاب فيما يختص بترشيح كبار علماء الأزهر أعضاء في مجلس الشيوخ، أن يكون العالم المرشح عضواً في هيئة كبار العلماء.. وهنا وجدت الأحزاب السياسية مخرجاً لنضالها في إخراج بعض العلماء الأربعة الذين عينهم الملك أعضاء في مجلس الشيوخ، والذين لم يكونوا على هوى هذه الأحزاب، فقد كان نصف هؤلاء من كبار العلماء ولكنهم ليسوا أعضاء في هيئة كبار العلماء الرسمية، فتمسكت الأحزاب بنص اللفظ الدستوري في شأن هؤلاء العلماء ولم ترد أن تتصرف في حالتهم بروح الدستور، فطلبت إخراج الاثنين اللذين لم ينطبق عليهما لفظ الدستور. ولما كان الملك فؤاد ملكاً دستورياً بطبيعته، فقد نزل على هذا التفسير اللفظي من جانب الأحزاب، مخافة أن يساء الظن به من جهة الدستور، فوافق على خروج هذين العالمين من مجلس الشيوخ.

...

بقى الحال على ذلك زهاء السنتين ، ولم يجد في الموقف شيء جديد يستدعي إعادة التكلم في حقوق الملك من جهة الهيمنة على تعيين رؤساء الأديان .
ولكن في سنة ١٩٢٧ وفي أبان حكومة عبد الخالق ثروت باشا قامت حركة من الأحزاب ومن أعضاء البرلمان تستنكر على الأزهريين سوء ظنهم في رجال السياسة وفي رجال الأحزاب ورجال الحكومة ، وقال هؤلاء السياسيون في نقاشهم أنهم يحلون الدين وأهل الدين ، وأن للأزهر ورجاله عندهم مكانة خاصة ، وهم لا يحلون مطلقا ما لهذا المعهد القديم عليهم من حق الاحترام والإكبار ، وما هو واجب عليهم إزاءه من فرض حمايته والمحافظة عليه ، ولذلك فهم متألون من سوء الظن الذي أظهره الأزهريون نحوهم من احتمال استغلالهم نفوذ رجال الدين لمصلحة غير مصلحة الدين ، واستغلال الأزهر واسم الأزهر لشيء غير ما وجد له هذا المعهد من رفع لواء الاسلام وحماية تقاليده وتعاليمه

وكانت نتيجة هذه الحركة ، وهي حركة بريئة مباركة في ظاهرها حتى الآن ، أن طلبت هذه الأحزاب ومنهم أعضاء البرلمان ، أن يتفضل الملك فيحسن ظنه فيهم وفي نواياهم من ناحية الأزهر ورجال الدين ، وأن يقدر فيهم هذه الروح الطيبة التي تسيطر عليهم من أجل الدين وأهله ، وحينئذ قبل الملك ، وهو ملك دستوري كما قدمنا ، أن ينزل على آراء النواب ، وأن يحسن الظن بهم في شأن الأزهر كما طلبوا ، وحينئذ صدر قانون سمى قانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٧ هذا نصه :

قانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٧

بمقتضى سلطة الملك فيما يختص بالمعاهد الدينية وبتعيين الرؤساء الدينيين
والمسائل الخاصة بالأديان المسموح بها في البلاد

نحن فؤاد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه ، وقد صدقنا عليه
مادة ١ - يكون استعمال السلطة التى للملك فيما يختص بالجامع الأزهر
والمعاهد الدينية الأخرى بواسطة رئيس مجلس الوزراء وعلى ذلك يكون
تعيين شيخ الجامع الأزهر بأمر ملكى بناء على ما يعرضه رئيس مجلس الوزراء
كما تصدر بناء على عرضه الإرادات والأوامر الأخرى المنصوص عليها فى
قوانين هذه المعاهد .

مادة ٢ - تصدر بقانون ميزانية الأزهر والمعاهد الدينية الأخرى
والحساب الختامى وتتبع فىهما الأحكام المقررة فى الدستور لميزانية الدولة
وحسابها الختامى .

مادة ٣ - يجرى حكم القاعدة المشار إليها فى المادة الأولى على ما للملك
من السلطة فيما يختص بتعيين الرؤساء الدينيين الآخرين وبالمسائل المتعلقة
بالأديان المسموح بها

مادة ٤ - استثناء من حكم المادة الثانية لهذا القانون تعرض ميزانية
الأزهر والمعاهد الدينية عن السنة المالية الحاضرة فى شهر مايو سنة ١٩٢٧
على البرلمان

مادة ٥ — على رئيس مجلس الوزراء تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

تأمر بأن يصمم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة.

صدر بسرأى القبة في ٢٩ ذى القعدة سنة ١٣٤٥ و ٣١ مايو سنة ١٩٢٧

...

يستفاد من هذا القانون أن الملك قد تنازل عن الحق التقليدى المتوارث له عن أجداده فى اختيار الرؤساء الدينيين ، ولكن هنا نقطة تفسيرية هامة فى القانون يجب استظهارها ، لأنها قد تغم على القارىء العادى الغير المطلع على ألفاظ التشريعات وتوجيهاتها .

لقد وكل هذا القانون لرئيس الوزراء أن يختار الرؤساء الدينيين الذين يظن أنهم يصلحون للمناصب الشاغرة ، فيطلب من الملك التفضل باقرار هذا الاختيار واصدار أمر ملكى به ، ثم بمجرد صدور الأمر الملكى يعتبر هذا الشخص الذى اختاره رئيس الوزراء معيناً فى وظيفته .

أما النقطة الهامة فى الموضوع فهى أن التعيين فى هذه الوظائف يكون بأمر ملكى وليس بمرسوم ملكى لأن هذه هى النقطة الدستورية المحتاجة لبيان ، فالمرسوم الملكى ، حسب الدستور ، هو الصك الملكى الكريم للأعمال الحكومية التى يتقدم بها مجلس الوزراء لجلالة الملك ليمرها بامضائه وفى هذه الحالة يكون مجلس الوزراء هو وحده المسئول عنها ، ولا يطلب من الملك تحمل مسئولية فيها ، وإنما أمضاء الملك تنويعاً لها لتأخذ طريقها للتنفيذ .. وليس

في هذا الاتجاه الدستوري انتقاص لسلطة الملك أو لمسؤوليته أمام شعبه في مراقبة حسن سير الحكومة وموازنتها إذا هي كانت مخطئة ، فانه وإن كان الملك ، بحكم الدستور ، لا يناقش مجلس الوزراء في القرارات التي يتخذها المجلس ، والتي يطلب من الملك استصدار المراسيم الملكية بها ، إلا أن للملك الحق في إقالة الوزارة إذا هو لاحظ أن في قراراتها أو تصرفاتها مالا يتفق مع المصلحة العامة التي ينشدها الملك لأمته ، وفي هذه الحالة يستفتي الشعب بانتخاب جديد في شأن هذه الوزارة .

هذا عن المراسيم الملكية ..

أما عن الأوامر الملكية وهي التي نص قانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٧ على أن تعيين الرؤساء الدينيين يكون بمقتضاها ، فانها تختلف عن المراسيم الملكية من ناحية المسؤولية الوزارية اختلافاً جوهرياً ..

ففي التعيينات التي تصدر بأوامر ملكية ، يكون الملك وحده هو المتصرف فيها ، وليس لأحد أن يعترض عليها أو يعارض فيها ، ولا تتحمل الوزارة مسئوليتها ، ولا يجوز للبرلمان أن يناقش فيها .. فهي في الحقيقة حقوق شخصية للملك يتولاها وينفذها كما يريد .

...

من ذلك ترى أن القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٧ لم ينقل حقوق الملك بجمعها في تعيين الرؤساء الدينيين إلى الحكومة بل هو شارك رئيس الوزراء مع الملك في إجراءات التعيين ، أو هو جعل حق الاختيار لرئيس الوزراء وحق الموافقة للملك ، وظاهر أن كلا الحقيقتين متمم للآخر في تنفيذ التعيين .

تنفيذ القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٧

أول مرة

كانت أول مرة نفذ فيها هذا القانون الجديد في سنة ١٩٢٧ ، عندما توفي
المرحوم الشيخ أبو الفضل الجيزاوى شيخ الجامع الأزهر ، وصار لزاما
على الحكومة أن تختار شيخاً جديداً بدله .

وفي هذه الأثناء كانت تقوم في مصر حكومة تدعى حكومة الائتلاف ،
لأنها كانت تضم جميع الأحزاب السياسية مؤتلفة ، وكان رئيس هذه الحكومة
مصطفى النحاس باشا ، لأنه كان زعيم أكبر حزب في البلاد وقتئذ وهو حزب
الوفد المصرى ، فكان على مصطفى النحاس باشا ، بصفته رئيس الوزراء ، أن
يختار مرشحاً من هيئة كبار العلماء ليتقدم به للملك وليتمس منه التفضل
بإصدار أمره الملكى بتعيينه شيخاً للجامع الأزهر .

. . . .

وفي الوقت الذى خلت فيه مشيخة الأزهر على هذا النحو ، كان هناك
عدد من كبار العلماء تتطلع نفوسهم لهذا المنصب السامى ، وكان لجميعهم تاريخ
مشرف قديم ، سواء فى التعليم الدينى الذى يعتز به هؤلاء العلماء ، أو فى وظائفه
الرئيسية التى قد تكون من ضمن المؤهلات أيضا .

. . . .

ومنصب شيخ الأزهر كما قدمنا منصب عالمى له خطورته ، فصاحبه بحكم

القانون وبحكم التقاليد هو الإمام الأعلى لجميع رجال الدين في مصر ، فهو بذلك المثل الأول للشرعة المحمدية الغراء .

من ذلك لم يكن اختيار أحد العلماء ليكون شيخ الجامع الأزهر بالأمير الهين ، فلم يكن ليملاً هذا المنصب مجرد عالم من كبار العلماء ، بل لابد أن تتوفر أيضاً في هذا العالم صفات مميزة تؤهله لهذا المنصب ، الذي تتمثل فيه كما قلنا تعاليم الإسلام .

...

أن المرشح لمشيخة الأزهر ينبغي أن يكون غزير العلم ، وأن يكون قد اشتهر بهذه الغرارة ، وينبغي أن يكون له تلاميذ من العلماء تخرجوا على يديه وشيدوا بذكره وملاؤوا الآفاق بسيطه العلمي ، وينبغي أن يكون معروفاً بالورع والتقوى ، ومشغولاً بالعبادة ، ومتفانياً في إرضاء الله ، وأن تكون له شخصية قوية ، ولكنها سمحة جذابة ، وأن يكون فصيح المنطق واسع الفكر ، طاهر الذمة والسريرة ، وليس في ماضيه أو حاضره ما يشينه من ناحية التمسك بأحكام الدين وتعاليمه ، وأن يكون مع ذلك أيضاً متواضعاً في مقام التواضع ، ومتعزلاً في مواضع الكرامة .

...

لقد كانت هذه الصفات متوفرة في عدد من كبار العلماء الأزهريين عندما توفي المرحوم الشيخ أبو الفضل الجيزاوي ، وكان من هؤلاء عدا الشيخ محمد الأحمدى الطواهرى الذى سبق نوهنا عن تمتعه بهذه الصفات ، الشيخ عبد الرحمن قراعه ، والشيخ محمد حسنين مخلوف ، والشيخ محمد بنحيث ، والشيخ

احمد هارون، والشيخ عبد المجيد سليم وغيرهم.. فتطلعت الانظار إلى من عسى سيختاره مصطفى النحاس باشا رئيس الوزارة الائتلافية من بين هؤلاء العلماء الأعلام ليتقدم باسمه للملك فؤاد مرشحاً لمشيخة الأزهر.

...

أن جميع هؤلاء العلماء لهم ماض مشرف كما قدمنا، فكلهم جلسوا على كراسى التدريس في الأزهر والتف الطلبة حولهم وتدرجوا في تلقين العلوم من النحو إلى المنطق إلى البلاغة إلى الأصول. وكل واحد منهم اتخذ لنفسه أحد العلوم الأزهرية فتضلّع واشتهر فيه، وكلهم يقبل عليهم الطلاب والعلماء يقبلون أيديهم الآن كما كانوا يقبلونها من قبل اعترافاً لهم بفضل تلقين العلم، وإكراماً واحتراماً لوقارهم ولشخصياتهم.

...

ولكن رئيس الوزراء كان رجل سياسة.. إنه لم يفكر في المنطق والأصول والبلاغة كما كان يفكر الأزهريون.. أنه لم يكن يلاحظ أن آلاف الأزهريين، من علماء وطلبة، كانوا يتطلعون أول ما يتطلعون، أن شيخ معهدهم وأمام شريعتهم وشيخ الإسلام لابد أن يكون عليه الواسع الغزير وصيته المنتشر في ذلك هو أول اعتبار في اختياره.. فالأزهر عند هؤلاء العلماء والطلبة هو معهد تعليم أصول الإسلام ومكان تفهم تعاليمه وتشريعاته.. وأنه لمن الواجب في نظرهم أن يكون شيخ هذا المعهد ورئيس هذا المكان أعلم العلماء طراً.

...

ولرئيس الوزراء عذره فيما غفل عنه من تفكير الأزهرين على هذا

النحو ، فهو كما قدمنا أحد رجال السياسة ، بل إن السياسة في الحقيقة عمله الأول والآخر ، ولذلك فالذى شغله أكثر في هذا الموضوع هو ناحيته السياسية وما إليها .. أنه كان يفكر في الدستور وعلاقة حقوق الملك في تعيين الرؤساء الدينين بهذا الدستور ، فلم تكن الاعتبارات التى شغل بها الأزهريون من أهمية سعة علم شيخهم وصلاحه وتقاه ، لتشغل رئيس الوزارة كما شغلهم في اختيار شيخ الأزهر الجديد ، وإنما الذى كان يشغله أكثر في موضوع هذا الاختيار ، أن يجد شيخاً يقر القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٧ الذى يعطى الحكومة حق مشاركة الملك في اختيار الرؤساء الدينين ، وبذلك يوطد هذه الحقوق الجديدة لجانب الأحزاب السياسية .

أن رئيس الوزراء كان معنياً بالناحية المدنية من الموضوع أكثر من الناحية الدينية والعلمية ، بخلاف الأزهريين الذين كانوا مهتمين بالناحية الدينية والعلمية أولاً .

...

أن الرجل السياسى ، بطبيعة عمله وطبيعة اتجاهه ، لا يشغله إذا كان رجل الدين صالحاً أم طالحاً ، متعبداً أم مستهتراً ، خبيثاً يستغل الدين والمركز الدينى لمصلحته ، أم صافياً يعمل للدين ولله وحده . أنه لا يهتم إذا كان رجل الدين يعظ في المساجد لله حقاً ، أم هو يعظ بقصد الدعاية لنفسه . وهو لا يهتم إذا كان رجل الدين هذا يظهر في المساجد في جميع أوقات الصلاة ، ويعشى بيوت الله ليصلى صلاة الجماعة ، ويؤم المسلمين في الصلاة ، أم هو لا يقصد

المساجد أبداً ولا يرى فيها مصلياً أبداً ، إلا إذا كان في ذلك مظهر له ، أو اضطرار له ، كما في حفل رسمي مثلاً .

أن رجل السياسة بطبيعة عمله لا يعبأ إذا كان رجل الدين يقوم حقيقة بتعاليم الدين فلا يعصى الله في شئ . ، ولا يجالس أعداء الإسلام ، ولا يناق بدينه ولا بوطنه . . إنه لا يهتم إذا كان هذا يغير أهل الدين في مظهرهم أو في زيهم أو في عاداتهم ، أو إذا كان قد ترك التقشف والتقى والورع واندمج في الدنيا ونعيمها ، وسعى وراء الثروة والجاه ، ولم يعبأ بالدين إلا في الظاهر .

أن رجل السياسة ، بطبيعة عمله وطبيعة اتجاهه ، ما كان ليشغل باله بكل هذا . . وإنما الذي كان يشغله ، من ناحية الأزهر ، تلك الاعتبارات السياسية التي قدمناها ، وتفسيرات القوانين والدساتير ، وعلاقة هذه التفسير بحقوق الحكومة وحقوق الملك في تعيين الرؤساء الدينيين .. ولعل هذا الشعور بعينه ، شعور عدم المبالاة بأخلاق رجال الدين من جانب رجال السياسة ، هو الذي كان يتخوف من أجله الأزهريون والملك عند ما كانوا يفضلون تبعيتهم للجالس على العرش .

. . .

وأخيراً استشار النحاس باشا زملاءه الوزراء في شأن اختيار عالم يصلح لشيخ الأزهر . . فانه لم يكن ينتمى لحزبه في ذلك الوقت عالم أزهري كبير يصلح لهذه الوظيفة . . وهنا كانت عوامل السياسة أيضاً هي التي تسيطر على رؤوس هؤلاء الزملاء ، فانهم رجال سياسة أيضاً ، ولم تكن لتشغل بالهم في هذا الترشيح إلا العوامل السياسية التي أسلفناها . .

لقد رشحوا له عالماً من القضاء الشرعى توسموا فيه الصلاحية من هذه الناحية ، لأنه كان أيضاً فى الحقيقة من رجال السياسة . لقد تخرج هذا المرشح من الأزهر منذ خمس وعشرين عاماً وقتئذ . ولكنه منذ تخرجه ترك الأزهر ففسيه زملاؤه الأزهريون ، لأنه لم يشاركهم فى حياتهم الأزهرية التى كانوا يعترفون بها .. أنه لم يجلس معهم للتدريس على الكراسى المقامة بجوار الأعمدة ، ولم يأت الطلبة يقبلون يده قبل الدرس وبعده اعترافاً منهم بفضله وعلمه كما يفعل هؤلاء الطلبة الآن وكما فعلوا من قبل مع زملائه .. أن أحداً من هؤلاء الطلبة لم يتخرج على يديه فصار الآن عالماً يتحدث بعلمه ، ويفخر بأستاذه له ، ويملاّ الدنيا تشييداً بصيته وغازة فقهه .. أنه لم يلقن النحو أو المنطق أو البلاغة أو الأصول أو التفسير أو الحديث ، كما لقنه هؤلاء الزملاء .. بل هو لم يرق أيضاً وظيفة من وظائف الأزهر الإدارية كما رقيها بعضهم .

أنه أحد رجال الدين .. ولكنه أكثر شئ قريباً بالسياسة ، فقد تميز باتصاله بالاطراف السياسية .. ولعل هذا هو الذى عرف أهل السياسة به فرشحوه لهذا المنصب ، مع أنه منصب علمى دينى .

أنه شغل بالسياسة أكثر من العلم والتعليم الدينى .. فهو لا يظهر فى المساجد يصلى ويعظ فيها إلا إذا كانت الصلاة والوعظ فى حفل رسمى متصل بطبيعة رسميته بالسياسة .. والآيات القرآنية التى يختارها للوعظ يحرص على أن تكون مما يشير إلى حالة سياسية قائمة .. أنه فى الحقيقة معجون بعجين السياسة .

فن هو ذلك القاضى الأزهرى السياسى الذى عرض السياسيون اسمه على النحاس باشا كمرشح لمشيخة الأزهر ؟ . وهل هو قبله كمرشح ؟ !

ولكن قبل أن نجيب على هذا السؤال يجب علينا أن نعرف أشياء أخرى ، هي الظروف والملايسات التي كانت قائمة وقتذاك . فأن هذه الشخصية لم يرغب الملك في تعيينها شيخا للازهر .

تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢

ومعاهدة التحالف والصداقة بين مصر وانجلترا

سبق تكلمنا على أن تصريحاً سياسياً بريطانيا صدر في ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ يعلن مصر دولة مستقلة ذات سيادة في حدود تحفظات أربعة تحصل في شأنها مفاوضات بعد ذلك لتستكمل مصر هذا الاستقلال وهذه السيادة .

وقد كانت إنجلترا في هذا الوقت مغلصة في هذا الإعلان من جانبها ، فقد تم هذا التصريح على يد اللورد اللنبي معتمد بريطانيا في مصر حينئذ وهو القائد الحربي الشهير الذي توج حياته العسكرية الطويلة بانتصاراته المشهورة في فلسطين وفي سوريا في أواسط الحرب العالمية الأولى .

وعندما يقرأ القارئ حياة هذا الرجل العسكري الشهير في كتاب « اللنبي في مصر » الذي ألفه الجنرال ويفل وظهر أخيراً ، يمكنه أن يدرك أن اللنبي كان رجلاً صاحب مبدأ ، وأنه كان مخلصاً حقاً لمصر بقدر إخلاصه لبريطانيا ، لأنه كان يدرك أن المصلحة الحقيقية للبلدين تتطلب أن يتصادق البلدان بدلاً من التصادم ، وأن يعترف كل منهما بمصالح الآخر ، فلا يطغى القوى منهما على الضعيف .

لقد كان في بريطانيا في ذلك الوقت قوم لا يقرون سياسة اللورد النبي هذه العادلة ، ويتبين ذلك جلياً مما كتبه ويفل في كتابه عن هذا الموضوع . ولكن النبي أقنع معارضيه بصحة وجهة نظره وطمأنهم من المخاوف التي كانت تساورهم حينذاك على المصالح البريطانية إذا حصلت مصر على استقلالها الحقيقي يوماً ما ، وإذا توقفت إنجلترا قطعياً عن التدخل في شئون مصر الداخلية أو الخارجية يوماً ما أيضاً .

• • •

وبعد إعلان تصريح ٢٨ فبراير هذا ، هدأت أفكار المصريين بعد أن كانت ثائرة ، واطمأنت نفوسهم إلى أن ثورتهم من أجل الاستقلال لم تذهب سدى ، فهم على الأقل قد ظفروا من إنجلترا ومن باقي الدول بالاعتراف رسمياً باستقلالهم ، ولو أن هذا الاستقلال لا يزال يحتاج إلى الاستكمال .

• • •

لقد قدر المصريون مجهودات اللورد النبي في استصدار هذا التصريح وإعلان هذا الاعتراف باستقلال مصر من جانب حكومته ، ولقد عرفوا له مواقفه الدفاعية في مناهضة السياسيين البريطانيين الآخرين الذين كانوا يعارضونه في اتجاهه هذا ، والذين رموه من أجله بالضعف والقصور والارتباك السياسي .

لقد اتخذ المصريون من اللورد النبي صديقاً لهم ، وعدوه رسول السلام بين الأمم ..

• • •

ولكن القدر لم يشأ أن تستمر رسالة اللورد اللنبي الثبيلة هذه ، ولم يشأ أن تحمل على يديه تلك التحفظات الأربعة التي احتفظت بها إنجلترا لاستكمال استقلال مصر . . فلقد حدثت حادثة سياسية مروعة هزت نفوس المصريين والبريطانيين على السواء ، وبلبلت أفكار المخلصين العاملين لمصلحة الدولتين ، وأرسلت في الجو غباراً كثيفاً عنيفاً بعد أن كان صافياً رائقاً ، وأشاعت في قلوب الناس حزناً وقلقاً واضطراباً .

تلك هي حادثة مصرع السير لى ستاك ، حاكم السودان العام وسردار الجيش المصرى وقتئذ ، على يد نفر قليل من شبان مصريين طائشين ، لم يكونوا ليعبروا أبداً في ذلك عن شعور باقى المصريين ، ولم يكن لعملهم هذا محل أو مبرر في وسط هذا الجو الرائق الذى كان سائداً وقتئذ بين البلدين .

...

كانت نتيجة هذا الحادث المشثوم أن انهزم اللورد اللنبي في سياسته التفاهمية التي كان يسعى إليها في استتباب المحبة والسلام بين إنجلترا ومصر ، فقد أتاحت هذه الحادثة لمعارضيه وناقديه في بريطانيا أن يرفعوا رؤوسهم انتصاراً لأرائهم السابقة ، وأن يرموا سياسته بالخرق والضعف ، وأن يطلبوا في قوة الغالب المنتصر ، أن تحمل الشدة في مصر محل الملاينة ، وأن تؤخذ الأمور فيها بالحزم والعنف بدلا من الملاطفة ، وأن تعود لإنجلترا اليد العليا في جميع شئون مصر كما كانت من قبل ، وأن يحل محل اللورد اللنبي في مصر رجل بريطاني آخر يكون معروفاً بالشدة والقسوة والعنف ، ويكون له في ماضيه ما يطمئن البريطانيين على أن الأمور في مصر ستؤخذ بهذا العنف وهذه القسوة وهذه

الشدة، ليكون الموقف كله في يد البريطانيين، على حد تعبيرهم.

...

لقد كان الجو كله مكفهرًا كما قدمنا. ولقد كان الرأي العام البريطاني غاضباً وساخطاً من أجل فقد هذه الروح البريطانية التي ضاعت بمصرع السير لى ستاك عندما كان يعمل في سبيل خدمة وطنه. ولذلك لقي نداء أرباب تغيير اللورد اللبى بعميد آخر أذنا صاغية من الحكومة البريطانية فاخترت السير جورج اللويد ليخلف اللورد اللبى في مصر وكانت لهذا السير على ما يظهر صفات العنف والقسوة التي طلبها هؤلاء المنادون.

السير جورج اللويد

كان ذلك التغيير في سنة ١٩٢٥. وعند ما حضر السير جورج اللويد إلى مصر لم يضيع وقتاً طويلاً في بدء السياسة التي رسمها في تصريف الأمور فيها بالحزم وبالشدة ليجعل الموقف كله في يد البريطانيين كما قالوا. وهنا كانت الظروف مؤاتية لكي يتأق المندوب البريطاني أن يتم له ما أراد، فقد اختلفت الأحزاب وتناضلت من أجل الحكم كما قدر الملك وكما قدر الأزهريون من قبل، فوجد السير جورج اللويد الباب مفتوحاً جاهزاً، والطريق معبداً سهلاً، وما كان عليه إلا أن يتخطى عتب الباب ليدخل ويمر في الطريق بدون مقاومة ما، أو بمقاومة بسيطة.

لقد كان في مصر وقتئذ حزبان قويان. كان اسم أحدهما حزب سعد زغلول، واسم الآخر حزب عدلى يكن. فالأحزاب في الشرق كثيراً ما تبدأ

حول الأشخاص أو من أجل الأشخاص ، ثم بعد ذلك يفتش لها عن مبادئ ، إذا كان هناك مبادئ سياسية مختلفة بين أشخاص الزعماء ، أما إذا كان المبدأ السياسى واحداً ، كما هي العادة غالباً ، وإنما الاختلاف على وسيلة الوصول لكراسى الحكم ، فحينئذ يكون التفتيش على ألفاظ ، تخالف فى أوضاعها الألفاظ التى كتبها أو اتخذها الحزب الآخر للبدء المشترك . فيكون ثمة خلاف على كل حال .

...

لقد قام بين سعد وعدلى ، وهما من رجال السياسة المصريين البارزين ، شقاق شديد فى ذلك الوقت ، فكان أنصار سعد يلقبون بالسعديين ، وأنصار عدلى يلقبون بالعدليين ، ثم بعد ذلك اتخذت هاتان الفرقتان لقبين سياسيين يغطيان بهما هذه النزعة الشخصية ، فلقب حزب سعد بحزب الوفد المصرى ، إشارة إلى أن سعداً وأصحابه كانوا أعضاء الوفد المصرى الذى تألف لمحاولة المناداة بحقوق مصر فى مؤتمر الصلح كما قدمنا ، ولقب حزب عدلى بحزب الأحرار الدستوريين ، إشارة من أصحابه برغبتهم فى تحرير مصر من الحكم الإنجليزى أولاً ، ولأن تحكم مصر بعد ذلك حكماً دستورياً . وكان ذلك فى الحقيقة هو برنامج الوفد المصرى أيضاً ، ولكن لابد من عنوان مخالف فى اللفظ كما قدمنا ..

...

هنا وجد السير جورج اللويد المنفذ الذى ينفذ منه لصميم الحياة فى مصر ، فكان أول عمل عمله أن أبعد عن الحكم الحزب الذى كان مسيطراً وقتئذ

وأقام مكانه الحزب الآخر . بل أن حزباً سياسياً ثالثاً ظهر أيضاً في الميدان ، هو حزب الاتحاد ، فكان فرصة أخرى لتمكين السير جورج اللويد من سياسة التدخل البريطاني التي جاء يحملها ، فكلما كثرت الأحزاب والشيع في الأمة كلما كان الشقاق بين زعمائها وبين جماعاتها وبين أفرادها أكثر وأعم ، وكلما كانت بذلك أخصب للنفوذ الأجنبي ..

...

لقد بقي اللورد جورج اللويد في مصر زهاء الخمس سنوات ، لعب في أثنائها دوراً هاماً في الشؤون المصرية ، بل هو كان في الحقيقة يلعب برءوس السياسيين ، فقد أقام وزارات وأبعد وزارات ، وقد أنشأ قوانين وأبعد قوانين ، وعندما أبعد قانون العمد وأقام قانون الاجتماعات حضرت البوارج الحرية البريطانية مهددة من أجلها في ميناء الاسكندرية .

...

لقد أنعم على السير جورج اللويد بلقب «لورد» فأصبح لقبه الآن «اللورد جورج اللويد» .

أن لهذا اللورد تاريخ معروف في الإمبراطورية البريطانية عندما كان حاكماً في الهند وحاكماً في جهات أخرى . أنه كان معروفاً بالعنف ، وكان يسعى دائماً وراء كسب حقوق جديدة : لأمته في البلاد التي كان فيها حاكماً أو مندوباً ..

أنه يسعى الآن لكي يكسب لبريطانيا في مصر حقوقاً جديدة ، وهو ينتهز هذه الفرصة ، فرصة غضب الحكومة البريطانية وغضب الشعب

البريطاني من أجل مقتل السردار السير لى ستاك ، لكي يتدخل في جميع شئون مصر ، ولكي يكسب كل ما يمكن أن يكسبه لمصلحة بريطانيا .

...

لقد قال أحد رؤساء الوزارة المصريين الذين قبلوا هذا المنصب في ظروف مقتل السردار إنه ما قبل هذا المنصب إلا لينقذ ما يمكن إنقاذه من يد المندوب السامي البريطاني ، وفي هذا التصريح ما يدلنا دلالة واضحة على مقدار ما كان للنفوذ البريطاني من قوة و سطوة في ذلك الظرف .

...

لقد كانت معاهدة الصداقة والتحالف بين مصر وإنجلترا ، وهي المعاهدة التي صفت بواسطتها التحفظات الأربعة التي كانت معلقة لاستقلال مصر الحقيقي — لم تبرم بعد ، فانها لم تبرم إلا بعد ذلك بنحو عشر سنوات في أغسطس سنة ١٩٣٦ . . . ولو كانت هذه المعاهدة موجودة وقتئذ لما كان ليتأتى للورد جورج اللويد أن يعتدى على مصر وعلى حريتها بمثل هذا الاعتداء من أجل حادثة فردية قام بها شاب أو شبان طائشون .

...

وفي أثناء مقام اللورد جورج اللويد في مصر ، وفي أثناء غلبته هذه وعنفه هذا ، توفي المرحوم الشيخ أبو الفضل الجيزاوى شيخ الجامع الأزهر في أواسط سنة ١٩٢٧ ميلادية ، وعندئذ خطر للورد أن هذه فرصة مناسبة لكي يتدخل في شئون الدين أيضاً ، فربما كانت هذه هي الناحية الوحيدة من

الشئون المصرية التي لم يضع أصبعه فيها بعد ، وذلك بالرغم من أن تقاليد الحكم الإنجليزى تفضى بالابتعاد عن شئون الدين كما قدمنا .

. . .

إن من تحصيل الحاصل أن ننبه هنا إلى وطنية الملك فؤاد الأول وإلى تفانيه في الإخلاص لمصر . ولقد كان الملك يرقب حركات اللورد اللويد بكثير من الصبر ، فقد كان ملكاً عاقلاً مجرباً ، لقد كان يرى أن هذه زوبعة سياسية لابد ستنتهى ، وأن الأساليب التي كان يستعملها اللورد بنفسه ويحرض بعض المصريين أحياناً على استعمالها ، لابد ستفشل يوماً ما ، طال الزمن بها أو قصر .

ولكن مهما صبر الملك في المسائل السياسية ، ومهما انتظر فيها هدوء العاصفة ، فإنه لم يكن ليصبر أبداً في أمور الدين الإسلامى يتدخل فيها غير المصريين .. فالملك مسلم معتز بإسلامه .. ومؤمن شديد الإيمان بدينه .. وإذا هو تساهل في أمر تدخل الأيدي الأجنبية في اختيار رؤساء الدين ، فإن هذا هو البلاء الأكبر على الدين وأهل الدين .. وخصوصاً وأن جلالته كان يعرف من تجاربه كسياسى محنك ، أنه إذا تساهل في مثل هذا التدخل مرة فقد يصير هذا بعد ذلك مبدءاً ، وقد يكون من الصعب حينئذ استرجاعه .

من ذلك يحق لنا أن نتظر من الملك فؤاد اعتراضاً على تدخل اللورد جورج اللويد في مسائل الدين ، وسنتظر لنعرف ماذا حصل من اللورد ومن جلالته في هذا الشأن .

. . .

الوزارة الائتلافية برئاسة النحاس باشا سنة ١٩٢٧

نرجع بالقارىء إلى الوزارة الائتلافية التي كانت قائمة وقتئذ برئاسة مصطفى النحاس باشا رئيس حزب الوفد المصرى ، ففي هذه الوزارة الائتلافية كان يمثل حزب الأحرار الدستوريين فيها سياسيان معروفان هما محمد محمود باشا واحمد خشبه باشا وكلاهما من أبناء الصعيد ، وأبناء الصعيد كما هو معروف يعتزون بصعيديتهم اعتزازاً كبيراً .

وكان لهما صديقان صديق ثالث ، هو من أهل الصعيد أيضاً ، ولا تقل صداقته لهما عن صداقة أحدهما للآخر ، وهو من رجال الدين فى القضاء الشرعى ، وله أيضاً شغف بالسياسة ... ومن هنا كانت صداقته المتينة لهما السياسيين ، أما هذا الصديق الثالث فهو الشيخ محمد مصطفى المراغى .

...

لقد تطلعت نفس الشيخ المراغى عند خلو منصب شيخ الأزهر لهذه المشيخة الجليلة .. ولقد كشف بذلك صديقيه العضوين بالوزارة ، وفاقاه على تطلعه ، وكانا رسولى دعاية له عند مصطفى النحاس باشا رئيس الوزارة الائتلافية التي كانا عضوين فيها ، فقد كان عليه ، وقد خلت هذه الوظيفة بوفاة الشيخ أبى الفصل ، أن يتقدم للملك بمرشح لها كما قدمنا .

...

لقد سبق أشرنا إلى أن رجل السياسة يهتم أول ما يهتم بالشئون الدستورية والشئون السياسية ، فلما سأل مصطفى النحاس باشا زميله محمد محمود باشا

عن اتجاهات الشيخ المراغى فى شأن القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٧ الذى يقرر للحكومة حق اختيار الرؤساء الدينيين ، أجاب بأن الشيخ المراغى لا يعارض فى هذا القانون ، بل هو يقره ، وحينئذ ، ولما كان لا يوجد فى حزب النحاس باشا السياسى فى ذلك الوقت عالم يصلح لرياسة الأزهر كما قدمنا ، فقد قبل النحاس باشا ، بناء على ترشيح زميليه فى الوزارة أن يتقدم للملك فؤاد باسم الشيخ المراغى مرشحا لمشيخة الأزهر ، وهذا جواب التساؤل الذى أسلفناه .

...

لقد مضى الشيخ مصطفى المراغى مدة طويلة من حياته فى القضاء الشرعى فى السودان . والموظفون المصريون فى السودان بحكم وظائفهم ، يختلطون بزملائهم الموظفين البريطانيين هناك ، وكثيراً ما تنشأ بين الجميع إلفة ومحبة ومودة من طبيعة الاعترا ب .

...

وقد كان الشيخ المراغى موظفاً مصرياً كبيراً فى السودان . فكان طبيعياً أن تنشأ تلك الألفة وتلك المودة بينه وبين كبار الموظفين البريطانيين وساستهم فى ذلك القطر الشقيق ، شأن باقى كبار المصريين الآخرين .

...

وقد مهدت تلك الفترة الطويلة التى قضاها الشيخ المراغى قاضياً فى السودان فرصة له واسعة لكى يتعرف فيها عقلية هؤلاء الانجليز ، ولكى يفهم مشاربهم ومقدار تفكيرهم وحكمهم على الأشياء ، فلقد تصادقوا ، ولقد جلس وتناقش معهم فبادلوا المودة وارتاح كل منهم للآخر . . . وخصوصاً وأن الشيخ قد اشتهر

عندهم بسعة العقل والفكر عندما أقي في أبان الحرب العالمية الأولى، وكانت تركيا قد أعلنت الحرب وقتئذ على بريطانيا، بأنه لا مانع من محاربة المسلم لأخيه المسلم، فقد كانت هذه الفتوى من أسباب استقرار النظام حينئذ في السودان.

...

وعندما نقل الشيخ المراغى من السودان لمصر لم تنقطع المودة والصداقة التي نشأت في السودان، بل استمرت هذه المحبة والمودة في مصر أيضاً. وقد حكى وقتئذ الأستاذ محمد شفيق رئيس القسم العربى بدار المندوب السامى البريطانى في مصر أن اللورد جورج اللويد يعز فضيلة الشيخ المراغى رئيس المحكمة العليا الشرعية إعزازاً خاصاً، فإنه لا يمضى أسبوع إلا ويكون فضيلة الشيخ مدعواً أو زائراً في دار المندوب، وكثيراً ما يتناولان الطعام معا ويتجاذبان أطراف الحديث في شتى الشئون.

...

كان طبيعياً إذاً أنه عندما خلت وظيفة شيخ الجامع الأزهر، وعندما أراد اللورد جورج اللويد أن يكون له رأى في المرشح لها كما قدمنا، أن يتجه تفكيره أول ما يتجه إلى الشيخ المراغى، فإنه لم يكن يعرف أحداً من العلماء الأزهريين، ولم يكن من السهل عليه ذلك، فتقدم اللورد جورج اللويد لتوفيق نسيم باشا رئيس ديوان الملك، وطلب منه ترشيح الشيخ المراغى لمشيخة الأزهر.

...

وعندما قابل النحاس باشا جلالة الملك فؤاد للتحدث معه في شأن ترشيح شيخ الأزهر الجديد ، حكى مصدر كبير في القصر الملكي وقتئذ يصف هذا الحادث فقال إن جلالة الملك تلطف وأفهم النحاس باشا رئيس وزرائه أنه بطبيعته ملك دستورى ، وإن أظهر دليل على ذلك موافقته على القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٧ الذى يشرك معه الحكومة فى اختيار الرؤساء الدينيين بعد أن كان هذا الحق لجلالته وحده ، وإنه يرغب أن تتعاون معه الحكومة فى المحافظة على الدين الإسلامى ، وأن يكون هذا التعاون بأخلاص حقيقى من أجل الإسلام وحده ، ومجرداً عن أى غرض آخر .

وقال هذا المصدر نفسه إن جلالة الملك كان يفكر فى ذلك الوقت فى ترشيح الشيخ محمد الأحمدى الظواهرى لمشيخة الجامع الأزهر ، فقد كان جلالته يرى أن الصفات اللازمة لهذا المنصب متوفرة فى هذا الشيخ .. فلما أخبر جلالة الملك رئيس وزرائه برغبته هذه ، أمّن النحاس باشا على صلاحية الشيخ الظواهرى لمنصب المشيخة ، ولكنه أضاف أنه يعرف شخصاً آخر يصلح أيضاً ورجا من جلالته الموافقة عليه وذكر جلالته اسم الشيخ محمد مصطفى المراغى .. وهنا يقول المصدر . إن وجه الملك تجهم فى هذه اللحظة .. فقد تبادر لذهن جلالته فى أول الأمر أن هناك تفاهما بين النحاس باشا وبين اللورد جورج اللويد على هذا الترشيح .

....

انقضى بعد ذلك على هذا الحديث زهاء العشرة شهور بقى فيها هذا المنصب الدينى الكبير شاغراً .. ولما تساءل الناس عن السبب فى ذلك عرفوا

أن هذا إجراء كريم من جانب الملك فؤاد ، أراد به أحباط مجهودات اللورد جورج اللويد في التدخل في مسائل الدين الاسلامى .. فقد كانت هذه طريقة جلالته في الرد على المسائل التى لا تنال منه القبول ، يهملها تموت من نفسها .

• • •

وبعد انقضاء هذه الفترة الطويلة عاد النحاس باشا فطلب من توفيق نسيم باشا ان يلتبس من جلالة الملك التفضل باصدار أمره الملكى بتعيين الشيخ المراغى شيخا للازهر .. فإنه يرغب فى إرضاء زميليه فى الوزارة من جهة .. ولأن القانون يبيح لرئيس الوزراء هذا الالتماس من جهة أخرى .. وفى هذه الأثناء عاود اللورد جورج اللويد الرجاء لتوفيق نسيم باشا أيضا بترشيح الشيخ المراغى .. وهنا أدرك توفيق نسيم باشا صدق فراسة الملك فى نتيجة تدخل رجال السياسة فى أمور الدين .. ثم مراعاة لكل هذه الظروف مجتمعة تفضل جلالته باصدار الأمر الملكى بتعيين الشيخ المراغى شيخا للازهر .

• • •

التغييرات والحوادث التاريخية

التي وقعت في حياة الأزهر

فيما بين ١٩٢٧ و ١٩٤٤

وعرفه القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٧ بها

من الأمور التي تستلفت نظر المؤرخ المدقق في أحوال الأزهر أنه قد مرت بالأزهر في فترة الربع القرن التي تلت وفاة الشيخ أبي الفضل الجيزاوى عشر حوادث هامة غير عادية في تاريخ هذا المعهد، وكان القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٧ هو المحور الذي دارت حوله جميع تلك الحوادث الهامة، إما ظاهراً أو باطناً،.. ويذكر القارىء أن القانون المشار اليه هو الذى يعطى الحكومة حق مشاركة القصر في اختيار الرؤساء الدينيين، وقد أثبتناه بنصه في صفحة سابقة من هذا الكتاب.

والحوادث التاريخية الهامة المشار إليها هي :

١ - (١) رغبة الملك فؤاد الأول في تعيين الشيخ الظواهرى شيخاً

للجامع الأزهر عقب وفاة الشيخ أبي الفضل الجيزاوى سنة ١٩٢٧

ووقوف هذا القانون عقبة في سبيل ذلك .

(ب) بقاء هذه الوظيفة شاغرة لمدة عشرة شهور بعد ذلك بسبب تدخل

اللورد جورج اللويد المندوب السامى البريطانى في الترشيح لهذه

الوظيفة لمصلحة الشيخ المراغى .

(ح) تعيين الشيخ المراغى شيخاً للجامع الأزهر سنة ١٩٢٨ طبقاً

لهذه الظروف .

- ٢ - خروج الشيخ المراغى من مشيخة الأزهر فى أكتوبر سنة ١٩٢٩ بسبب هذا القانون .
- ٣ - تعيين الشيخ محمد الأحمدى الظواهرى شيخا للجامع الأزهر فى أكتوبر سنة ١٩٢٩ بتطبيق هذا القانون ، تمهيدا لإلغائه .
- ٤ - إلغاء هذا القانون بواسطة الشيخ الظواهرى فى سنة ١٩٣٠ وإعادة حقوق الملك فى تعيين الرؤساء الدينين لجلالته كما كانت .
- ٥ - استقالة الشيخ الظواهرى من مشيخة الأزهر فى ابريل سنة ١٩٣٥ بسبب الأزمة المصرىة البريطانية الكبرى التى قام بها المستر بيترسون نائب المندوب السامى البريطانى أثناء مرض الملك فؤاد المرض الخطير ، وذلك على أثر الطلبات البريطانية وقتئذ ، ومنها عدا إبعاد عبد الفتاح يحيى باشا عن رئاسة الوزارة ، وإبعاد زكى الأبراشى باشا عن السراى - إعادته توفيق نسيم باشا لرئاسة الوزارة وإبعاد الشيخ الظواهرى عن مشيخة الأزهر وإعادة الشيخ المراغى إليها .
- ٧ - إعادة الشيخ المراغى لهذا القانون فى سنة ١٩٣٦ بعد أن كان قد ألغاه الشيخ الظواهرى فى سنة ١٩٣٠ .
- ٨ - الاختلاف بين النحاس باشا رئيس الوزراء فى سنة ١٩٤٢ وبين رجال السراى على قيام أو عدم قيام هذا القانون ، فالتحاس باشا يرى أن القانون لا يزال قائما ويطلب إخراج الشيخ المراغى من مشيخة الأزهر بمقتضاه ، والسراى ترى أنه غير قائم منذ إلغاء الشيخ الظواهرى وبذلك رفضت طلب النحاس باشا فى إخراج الشيخ المراغى .
- ٩ - تغير موقف النحاس باشا بصفته رئيس وزراء تجاه الشيخ المراغى ،

فهو الذى رشحه لمشيخة الأزهر فى سنة ١٩٢٧ ثم هو الذى طلب إخراجها منها فى سنة ١٩٤٢ ولم يجب طلبه لعدم قيام هذا القانون .

١٠ - تغير الموقف بالنسبة لعلاقة الشيخ المراغى بهذا القانون ، فقيام هذا القانون فى سنة ١٩٢٧ كان ممهداً لتعيينه فى المشيخة .. واعتبار هذا القانون غير قائم فى سنة ١٩٤٣ كان سبباً فى بقاءه فى المشيخة .

. . .

هذه هى الأدوار التى مرت بهذا القانون أو التى مر بها هذا القانون المشهور فى حياة الأزهر فى الربع القرن الأخير حتى التاريخ الحالى .. وقد تكلمنا فى الصفحات السابقة عن الدور رقم (١) بفروعه الثلاثة .. وعلينا الآن أن نتكلم على باقى الأدوار ، فإن من مجموعها يتألف تاريخ الأزهر الحديث ابتداء من وسط العقد الثالث إلى منتصف العقد الخامس من هذا القرن العشرين . ومن مجموعها أيضاً تتألف معظم مادة هذا الكتاب .

الدور الثاني

الذي لعبه القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٧

في تاريخ الأزهر الحديث

أسباب خروج الشيخ المراغي من مشيخة الأزهر سنة ١٩٢٩

لكي نفهم الأسباب التي أدت إلى خروج الشيخ المراغي من مشيخة الأزهر في أكتوبر سنة ١٩٢٩ بعد بقاءه في المشيخة زهاء خمسة عشر شهراً فقط ، يجب علينا أن نستعرض باختصار حالة الأزهر في ذلك الوقت ، وكذلك الظروف التي كانت قائمة أثناء وجود الشيخ بالمشيخة في هذه المدة ، فإن لهذا كله علاقة باستقالته .

...

لقد كانت صرخة الأزهر عالية من أجل الإصلاح في ذلك الوقت كما أشرنا من قبل .. ولقد سبق نوهنا بأن الأزهريين كانوا قد تطلّعوا لهذا الإصلاح على يد الشيخ الطواهرى عند ما ظنوا أنه هو الذي سيعين شيخاً للأزهر ، وذلك لسابق علمهم بأنه كان للشيخ الطواهرى برنامج قديم في إصلاح الأزهر وضعه في كتاب « العلم والعلماء » الذي ألفه في سنة ١٩٠٤ ، فهو بذلك عندهم صاحب تاريخ قديم في الجهاد من أجل الإصلاح .

فلما عين الشيخ المراغي شيخاً للأزهر بالصورة التي قدمناها ، لم يكن الأزهريون يعرفون اتجاهاته من ناحية الإصلاح ، فإن التحاقه بالقضاء الشرعي

منذ تخرجه في سنة ١٩٠٣ وبقائه في مناصب هذا القضاء زهاء الخمس والعشرين سنة قبل ذلك الحين بعيداً عن الأزهر إلى أن عين شيخاً له ، جعل الأزهرين على غير اتصال به .. بل إن بعضهم قد نسي أيامه الأولى فيه .

ولكن الشيخ المراغى بالرغم من بعده هذه المدة الطويلة عن الأزهر فإن له بالأزهر صلة ، فإن والده كان من أهل العلم بالأزهر ، وهو وإن لم يستكمل تعليمه لحد حصوله على شهادة العالمية ، إلا أنه قضى جزءاً طويلاً من حياته بين أرجائه ، فلما رجع إلى بلده المراغه في مديرية جرجا من صعيد مصر ، عين مأذون الشرع في تلك البلدة ، وبقي في هذه الوظيفة الدينية إلى أن توفي إلى رحمة الله .

لذلك فلما عين الشيخ المراغى شيخاً للأزهر ، تملكه حنين للحلقات وللدروس التي تنعقد في فسحاته بجوار الأعمدة ، فإن علماء الأزهر كما قدمنا تملأهم نشوة من السرور عندما تتراحم الطلبة عليهم يقبلون أيديهم قبل الدرس وبعده اعترافاً لهم بالفضل والعلم .. والشيخ المراغى يجلسه على كراسي القضاء ، افتقد هذه النشوة من كراسي التدريس ، فهو الآن يحزن لها بعد عودته للأزهر .. ثم بعد أن استقر الشيخ في منصبه بدأ ينظر في إصلاح الأزهر الذي تطلعت له الأنظار كما قدمنا .

...

لم يكن إصلاح الأزهر في الحقيقة بالأمر السهل الهين ، فهو عمل عظيم ويحتاج إلى مجهود ضخم .. ومثل هذه الأعمال التاريخية الهامة تحتاج أول ما تحتاج إلى رأس كبيرة مفكرة ، ولكنها بعد ذلك تحتاج أيضاً إلى أيدي كثيرة عاملة ،

تروج لأفكار هذه الرأس المدبرة ، وتنشر اتجاهاتها وأغراضها ، وتساعد على تنفيذ تلك الأفكار والآراء .

وفي عمل ديني مثل إصلاح الأزهر هذا لا بد أن تكون هذه الأيدي المساعدة المروجة المنفذة من علماء الأزهر الشبان .. ليكون لهم من نشاطهم وتحفزهم وحماستهم ما يعينهم .. وكلما كان هؤلاء العلماء من أولاد وتلاميذ الشيخ المصلح نفسه ، كان ذلك العمل منهم أكثر التصاقاً بالإخلاص وأكثر انسجاماً مع طبائع الأشياء ...

ولكن بحكم ابتعاد الشيخ المراغي عن الأزهر في القضاء الشرعي هذه المدة الطويلة لم يكن له في الأزهر أولاد وتلاميذ من هذا النوع ، كما كان للشيخ الظواهري مثلاً ، أو كما كان لباقي كبار العلماء يروجون ويهيئون ويساعدون على إقامة الإصلاح الذي ارتآه أو يرثيه الشيخ .. وحينئذ كان لزماً أن يبحث الشيخ المراغي عن عدد من هؤلاء ولو كانوا من غير أولاده .. فتقدم له ستة من علماء الأزهر الشبان .. فقرّبهم الشيخ ووثق بهم ووكّل اليهم كثيراً من أمر الدعاية والترويج لإصلاحه ثم اتخذ منهم عدة لتنفيذ الإصلاح ، عندما يتم إقرار القانون به .

لقد كان هؤلاء العلماء الستة شأن في حركات الأزهر التي تلت تعيين الشيخ المراغي والتي تلت خروجه أيضاً ، وقد كان هذا الشأن متعباً للشيخ المراغي أيام قيامه بالمشيخة ثم للشيخ الظواهري عندما خلفه فيها ، فلقد ظن الأزهريون سوءاً بهؤلاء العلماء الستة وقدّروا أن الرزق الذي مدهم به الشيخ المراغي أخذ من أفواه باقي الأزهريين فامتلات نفوسهم بالغضب منهم ،

وكان غضب الأزهريين هذا من ضمن الأسباب التي أدت إلى خروج الشيخ المراغي من الأزهر في سنة ١٩٢٩ .

...

هذا عن ناحية الظروف التي كانت قائمة داخل الأزهر في أول عهد الشيخ المراغي ، وأما الملابسات التي كانت خارج الأزهر فقد كانت ملابسات سياسية ولكنها متصلة أيضا بشئون الأزهر وكان لها علاقة مباشرة بها ، إذ بعد تعيين الشيخ المراغي في منصب شيخ الأزهر بزمان قليل ، تصدع الائتلاف بين الأحزاب السياسية ، وسقطت حكومة هذا الائتلاف التي كانت برياسة النحاس باشا ، وحلت محلها حكومة أخرى على رأسها محمد محمود باشا وهو صديق حميم للشيخ المراغي كما قدمنا ، فكان لهذا التغير بطبيعة هذه الصداقة أثرا مباشرا في نفوذ الشيخ المراغي في الأزهر ، إذ صار يمكنه الآن أن يطمئن تماما من جهة الحكومة .

...

ولكن الأحزاب السياسية من طبيعتها التحرك والتنشط واقتناص الفرص كما قدمنا ، فعندما تولى محمد محمود باشا الحكم ، وهو رئيس حزب الاحرار الدستوريين ، أراد أعضاء هذا الحزب أن يستفيدوا من هذا الظرف لمصلحة إقرار مبادئ الحزب في الأزهر ، ولاجتذاب أنصار له فيه ، وعندئذ تألفت بين الطلبة لجنة سميت نفسها لجنة الأزهر للاحرار الدستوريين ، وأخذت تجذب للحزب الأنصار من الطلبة ومن العلماء .

وعندما تصدع الائتلاف صار حزب الوفد المصري هو حزب المعارضة ،

فطلق هو الآخر يحاول الحصول على أنصار له من الطلبة ومن العلماء في الأزهر كما حاول الأحرار الدستوريون ، وحينئذ تألفت أيضا لجنة سميت لجنة الوفد المصري بالأزهر .

...

إذا لقد دخلت السياسة فعلا في الأزهر ولقد أصبح العلماء والطلبة فريقين ، ولقد دب الشقاق ودب التنافر والتناطح بين الطلبة وانصرفوا عن دروسهم للغو السياسة وتهريجها . . . إن هذا هو ما كان يتخوف منه الأزهريون أنفسهم وكذلك جلالة الملك فؤاد عندما أرادوا أن يبعدوا السياسة عن الأزهر ويبعدوا الأزهر عن السياسة ، وأن يجعلوا شئون الدين كلها تابعة دائما للعرش .

استقال الشيخ المراغى بإعداد قانونه لإصلاح الأزهر

وعندما استقر الشيخ المراغى في منصبه ، بعد تولية محمد محمود باشا رئاسة الوزارة ، أخذ يعد مشروع قانون لإصلاح الأزهر ، فألف لذلك لجنة خاصة ضمت بعض العلماء وبعض الموظفين ، فأعدت مشروع قانون لهذا الإصلاح حسب توجيهات الشيخ وأفكاره ، ولكنها عندما انتهت من مهمتها كان قد مضى عليها زهاء العام تقريبا ، وهنا كانت الظروف السياسية قد تبدلت وأذنت بتغيير وزارة محمد محمود باشا . ويجب هنا أن نذكر شيئا عن هذه الظروف ، فقد كانت هذه الظروف ملازمة أيضا لظروف خروج الشيخ المراغى من الأزهر ، بل هي بعينها نفس الظروف في ثوب آخر ، وموضوع أسباب خروج الشيخ المراغى من الأزهر في ذلك الوقت هو الذى نحن بصدد بحثه الآن .

لقد سبق نوهنا بسياسة اللورد جورج اللويد العنيفة التي أتى يحملها بعد حادثة مقتل السردار ، وبأن الملك فؤاد كان يرقب حركات اللورد العنيفة بالصبر ويعتقد أن مصيرها الزوال لا محالة . . لقد كانت فراسة الملك فؤاد صادقة ، ففي أواسط سنة ١٩٢٩ تغيرت في إنجلترا حكومة المحافظين التي كان ينتمي إليها اللورد جورج اللويد وحلت محلها حكومة العمال التي لم تكن تستحسن أساليب اللورد جورج اللويد هذه العنيفة . فقررت إبعاده عن مصر واستبداله بالسير برسي لورين .

لقد كان جلالة الملك فؤاد وقتئذ بأوروبا في زيارة بعض ممالكها ، فلما عاد لمصر بعد ذلك بقليل ، بدا في الجو السياسي نشاط يشعر بالعزم من جانب الملك على أحداث تغيير في الوزارة ، فعندما أبعد اللورد جورج اللويد عن مصر استعدت النفوس لفكرة تخلي محمد محمود باشا عن الحكم أيضا ، ثم تنبأ الناس أنه سيستقيل حتما .

. . .

وفي هذه الظروف « المسكربة » تقدم الشيخ المراغي لمحمد محمود باشا بمشروع قانون إصلاح الأزهر الذي وضعتة اللجنة ورجا منه أن يسرع مجلس الوزراء في نظر هذا المشروع وإقراره توطئة لعرضه على جلالة الملك لاعتماده ، فقبل محمد محمود باشا رجاء الشيخ المراغي بالرغم من هذه الظروف « المسكربة » واجتمع مجلس الوزراء مرتين خصيصا لدرس هذا القانون فأقره وأرسله للسراى للتصديق .. وكان من ضمن مواد هذا المشروع الاعتراف

بالقانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٧ وهو القانون الذى يشرك مع الملك رئيس الوزارة فى سلطته فى الأزهر والمعاهد الدينية .

. . .

هنا كانت الفرصة التى ينتظرها توفيق نسيم باشا بصفته رئيس ديوان جلالة الملك لكى يقول كلمة السراى فى شأن التجارب التى نتجت فعلا عن تنفيذ هذا القانون فى الفترة التى تلت إقراره ، فقد صدقت فراسة الملك فى تخوفه من استغلال السياسة ورجال السياسة للدين ولرجال الدين ، فان هذا الاستغلال حصل فعلا عندما تدخلت الأحزاب والمندوب البريطانى فى اختيار شيخ الأزهر ، وعندما تألفت بالأزهر لجان للوفد وأخرى للأحرار الدستوريين فانصرف الطلبة بالسياسة عن الدرس وعن التحصيل والتفقه فى الدين وهو ما جاءوا الأزهر خصيصاً من أجله، وشغلوا بالنقاش السياسى، والتفريغ السياسى ، والدعاية السياسية ، وهذا ليس من شأنهم ، وليس أيضاً ما يريد جلالته الملك لطلاب الدين وعلماء الدين . . فأشار توفيق نسيم باشا للشيخ المراغى بعدم رغبة جلالته فى استمرار قيام القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٧ وبرغبة جلالته فى الغائه حفظاً للأزهر وللدين من أغراض السياسة الخبيثة . . ولما كان مشروع القانون الذى قدمه الشيخ المراغى لإصلاح الأزهر يقرّ هذا القانون ويحبذه ويجعله أساس الإصلاح الذى اتوا به — أشار توفيق نسيم باشا للشيخ المراغى بأن جلالة الملك لا يوافق على مشروع هذا القانون الذى قدمه فضيلته لإصلاح الأزهر ، ويرفضه . . ثم إن فى التقاليد السياسية للوظائف

الكبرى ، حفظا لهية هذه الوظائف وإبقاء على مقامها من التعرض لامتحان الإقالة، فقد أصبح هناك تقليد معروف متبع منذ القدم ، هو تخلى الموظف الكبير من منصبه إذا هو شعر أو أشعر أن جلالة الملك غير راض عنه أو عن عمله .. وكان معنى هذا فى حالة الشيخ المراغى أن يتخلى فضيلته عن منصب المشيخة ، فقدم استقالته من منصبه .. ولكنه قدم هذه الاستقالة إلى محمد محمود باشا رئيس الوزارة ، فانه كان لم يترك منصبه بعد ، وإنما تركه بعد ذلك بيومين .. فكان تقديم الاستقالة من الشيخ المراغى لمحمد محمود باشا رئيس الوزراء وليس لجلالة الملك تنفيذاً منه للقانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٧ وهو القانون الذى تعترض السراى على قيامه .. فحول محمد محمود باشا هذه الاستقالة للسراى لعرضها على جلالة الملك طبقاً لهذا القانون أيضاً ، وفى هذا معنى خاص ، ولكن قبل أن تكتمل اجراءات هذا العرض على جلالة الملك ، كانت الظروف التى مهدت لخروج محمد محمود باشا من رئاسة الوزارة قد وصلت نهايتها فاستقال هو الآخر من رئاسة الوزارة قبل أن يرد عليه الرد الملئى بقبول استقالة الشيخ المراغى ، فوصل هذا الرد بعد ذلك إلى عدلى يكن باشا رئيس الوزارة الجديد ، الذى حل محل محمد محمود باشا فى الحكم .

...

هذا هو الدور الثانى الذى لعبه القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٧ وأدى بذلك إلى خروج الشيخ المراغى من مشيخة الأزهر ، وعلينا الآن أن ندرس الدور الثالث وهو دور تعيين الشيخ الظواهري شيخاً للأزهر بواسطة هذا القانون أيضاً ، ولكن تمهيداً لإلغائه .

الدور الثالث

للقانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٧

في حياة الأزهر

تعيين الشيخ الظواهري شيخاً للأزهر بمقتضاه
طرائف في قصر رأس التين وفي قاعة التشريعات

عندما أمر جلالة الملك في يوم ٨ أكتوبر سنة ١٩٢٩ بقبول استقالة
الشيخ محمد مصطفى المراغي من مشيخة الجامع الأزهر انتشر الخبر بسرعة
وكان له دوى في الأزهر وصدى شديداً، وطفق كبار العلماء يتحدثون
فيمن عسى سيختاره الملك فؤاد لهذا المنصب الكبير.

وكان اليوم التالي لهذا الحادث هو يوم ٩ أكتوبر وهو يوم عيد جلوس
جلالة الملك فؤاد على عرش مصر، فحضرت الوفود من جميع أنحاء القطر
إلى التشريعات التي كانت ستقام في سراى رأس التين بالاسكندرية لتهنئة
جلالته بهذا العيد، وكانت وفود الأزهر وكبار علمائه في مقدمة تلك الوفود.

...

وسبق نوهنا أن منصب شيخ الجامع الأزهر من المناصب الإسلامية
ذات الأهمية الكبرى ليس في مصر فقط بل في العالم الإسلامى جميعه،
فكان طبعياً أن تتوق نفوس عدد من كبار علماء الأزهر لهذا المركز السامى،

ويتمنى كل منهم أن تسند إليه . ومن الشخصيات الكبيرة التي كانت تصلح لهذا المنصب في ذلك الوقت الشيخ عبد الرحمن قراعه والشيخ عبد المجيد سليم والشيخ محمد حسنين العدوى ، والشيخ محمد بن حيت والشيخ أحمد هارون وغيرهم ، وأما الشيخ الأحمدى الظواهري فقد سبق تكلمنا عنه .

فعندما تجمع الأزهريون وعلى رأسهم هؤلاء العلماء الكبار في قصر رأس التين صديحة يوم التشرifications حصلت بين هؤلاء الشيوخ العلماء مداعبات لا تخلو من الطرافة وسنذكر شيئاً منها هنا إظهاراً لنفوسهم الصافية البريئة . . . لقد كانت تقضى التقاليد دائماً بأن يتقدم شيخ الجامع الأزهر وفد العلماء عند المثل بين يدي المليك أثناء التشريفة . . . فمن الذي سيتقدم الآن من كبار العلماء وقد خلا مكان شيخ الأزهر بقبول استقالة الشيخ المراغى ؟؟ قال واحد فليقدم وكيل الأزهر ، لأنه وكيل عن الشيخ فهو أحق بالنيابة عنه . وقال آخر ، بل المفتي هو الذي يتقدم ، لأنه هو الذي يرأس مجلس الأزهر الأعلى في غيبة شيخ الأزهر . . وفيما هم كذلك نادى منادى السراى أن يتفضل العلماء للتشرف بدخول قاعة الملك . . فتقدم المفتي وترأس الجمع ودخل أمامهم قاعة التشريفة ، ومر العلماء أمام الملك .

. . .

لقد قلنا أن هذا الموقف بين كبار الشيوخ في اختيار من يتقدم العلماء لم يخل من طرافة . . وهناك موقف مشابه حصل داخل قاعة التشرifications أيضاً وكان هو الآخر طريفاً . . . فعندما مر العلماء أمام الملك وهو واقف يحییهم كما هي العادة في التشرifications ، انحرف الشيخ عبد الرحمن قراعه عن

الصف وأراد أن يتشرف بمصافحة الملك على غير التقاليد، فعندئذ تبسم الملك وشمله بعطفه . فتبسم الشيخ قراعه واستقام في الصف . . وتبسم الحاضرون أيضاً كما تبسم الملك وكما تبسم الشيخ قراعه .
 إن نفوس رجال الدين طيبة بريئة، فهي سريعة في طلب الخير وسريعة أيضاً في الاستجابة إليه . . وهنا حدثت حادثة طريفة ثالثة تضاف إلى الاثنتين السابقتين .

فقد فسر العلماء الموجودون بالتشريف واقعة الشيخ قراعة في قاعة التشريفات وتبسم الملك له ، بأن الملك لا بد قد اختاره شيخاً للأزهر .

ثم بعد الانتهاء من قاعة التشريفات ، جلس الشيخ عبد الرحمن قراعة في إحدى حجر الاستقبال بالسراى كما يفعل الكثيرون قبل انصرافهم انتظاراً لانقشاع زحام وفود التشريفات ، فتسابق العلماء الحاضرون اليه وأخذوا يقبلون يديه ويهنئونه بالمشيخة ويتمنون للأزهر الخير على يديه . .

ولكن في وسط هذا التراحم الشديد على مجلس الشيخ قراعه حدث حادث طريف آخر أثار انتباه الشيوخ . . .

فقد ظهر فجأة أحد موظفي السراى يسأل عن الشيخ الأحمدي الظواهري شيخ معهد طنطا . . وكان سؤاله بلهف وتعجل .

فلما سأله العلماء عن يطلب الشيخ الأحمدي ، قال إنه مطلوب لمقابلة زكي الأبراشي باشا ناظر خاصة جلالة الملك .

وكان الأبراشي باشا في ذلك الوقت موضع ثقة جلالة الملك ومستشاره الأول وكان الأزهريون يعرفون ذلك . .

وعندئذ تلفت العلماء يبحثون عن الشيخ الأحمدى ، وبدأت تظهر في
ملاحظهم علامات الاستفهام . . ثم انتشروا يفتشون مع الموظف على الشيخ .
فوجدوه ، بعد وقت ، في خارج السراى بهم بر كوب سيارته قنزل وعاد معهم .

. . .

وعندما وصل الجمع إلى الحرم ملك حيث كان زكى الأبراشى باشا . دخل
الشيخ وبقى الجميع في الخارج وفي أفئدتهم جميعاً سؤال واحد هو ما أمر هذه
المقابلة وما خطبها ؟ . . هل الشيخ الأحمدى الظواهرى هو شيخ الأزهر
الجديد كما تطلعت نفوسهم إليه من قبل ؟ . . وهل قدر الله له أن يقلد هذا
المنصب في هذه المرة ؟

ثم بقى الجمع خارج الحرم ملك منتظرين خروج الشيخ .

ماذا قال الأبراشى باشا للشيخ الظواهرى فى الحرم ملك

قال الأبراشى باشا — إن جلالة الملك قد اختار فضيلتكم لتكون شيخ
الجامع الأزهر الجديد . وجلالته يعرف أن هذا المنصب كثير المتاعب ،
ولكنه يعرف أيضا أن فضيلتكم خير من يزيل الصعاب ، فهو شديد الثقة
فيكم .

فقال الشيخ الظواهرى — إني مغتبط شديد الاغتباط بثقة مولاي الملك ،
وما دام أنه قد اختارنى لأزلى مصاعب هذا المنصب ، فإنى لا أحجم عن ندائه
فقال الأبراشى باشا — إذا فأرجو من فضيلتكم مقابلة عدلى يكن باشا
رئيس الوزراء فى بولكلى فإنه يريد أن يقابلكم .

. . .

وبعد انتهاء هذه المقابلة شيع زكى الأبراشى باشا فضيلة الشيخ الظواهري إلى باب الحرمك .. فوجدا جمع العلماء في البهو خارج الباب .. فتبسم إليهم الشيخ الظواهري ابتسامة بسيطة لا تشف عن شيء بعينه فإنه منذ تلك اللحظة يجب عليه أن يقتصد في تصريحاته وأن يراقب حركات وجهه فلا تتم عن شيء ، فان المسئولية التي ألقيت على عاتقه منذ الآن مسئولية خطيرة ، وتتطلب منه الحرص والتؤدة والأناة .

...

وتقدم العلماء نحوه يقبلون يده وقال بعضهم له كلمة « مبروك » فقد ظنوا أن جوابه على هذه اللفظة سوف يكشف الغطاء ، وسوف يستبين منه ما كان داخل الحرمك من حديث .

...

ولكن الشيخ الظواهري كان في حيرة من أمره ، فهو قد عرف من الأبراشى باشا أن جلالة الملك اختاره لمشيخة الأزهر ، ولكن بما أن الأمر الملكي لم يصدر بعد فهو في الحقيقة ، حتى هذه اللحظة ، في غير مقام قبول التهئة وقبول التبريك ، فقال لهم : « إن عطف مولاي الملك على الأزهر وغيرته على الدين شديدة كما تعرفون ، وإنما ندعو الله أن يوفق جلالته في اختيار شيخ الأزهر الجديد » .

عند ذلك تبسم العلماء . فان هذا التصريح لم يظهر لهم الخبيء صريحا ولكنهم ظنوا خيراً على كل حال .

مع عدلى يكن باشا رئيس الوزراء

وبعد انصراف الشيخ الطواهرى من سراى رأس التين، ذهب إلى سراى الحكومة بيولكلى لمقابلة عدلى يكن باشا رئيس الوزراء حسب طلب زكى الأبراشى باشا .

قال عدلى باشا : « إن جلالة الملك اختاركم لمشيخة الأزهر لما له فيكم من الثقة ، وأنا أنضم لجلالته أيضا في هذه الثقة . إنى أعرف أن منصب شيخ الأزهر من المناصب المتعبة لشاغلها وخصوصا وأن جلالته يريد إصلاح الأزهر على يديك . فرجائى أن تقبلوا هذا المنصب لخير الإسلام والمسلمين .

فقال الشيخ الطواهرى : « إننى وأنا ابن الأزهر والحريص دائما على رفعة الأزهر لا أملك أن أرفض نداء جلالة الملك لى لى أصلح الأزهر . وإنى لعاجز عن إبداء شكرى لجلالته على هذه الثقة الغالية التى وضعها فى شخصى الضعيف ، وأرجو الله أن يقدرنى ويوفقنى إلى إرضائه بعد الله فى هذا الإصلاح كما أشكركم أيضا على انضمامكم لجلالة الملك فى هذه الثقة . »

تعيين الشيخ الطواهرى بواسطة القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٧

يجب هنا أن يلاحظ القارئ أن هذا القانون كان لا يزال قائما فى ذلك الوقت ، فانه لم يبلغ إلا بعد ذلك بعام تقريبا ضمن القانون الذى قدمه الشيخ الطواهرى لإصلاح الأزهر ، لذلك فقد كان محتما تنفيذ هذا القانون عند اختيار الشيخ الطواهرى لمشيخة الأزهر وتعيينه فيها ، ومعنى ذلك أن

الاختيار يتم ، من الجهة الرسمية ، بواسطة رئيس الوزراء ثم يطلب هذا موافقة جلالة الملك وهذا هو ما حصل فعلا ، فقد كان عدلى يكن باشا رئيس الوزراء الجديد متفاهما ومتفقاً تماماً مع جلالة الملك فؤاد على اختيار الشيخ الظواهري لمنصب المشيخة ، ولذلك فعندما كتب رئيس الوزراء للسراى باستصدار الأمر الملكى الكريم بذلك صدر الأمر الكريم فى نفس اليوم . ويحسن بنا أن ننشره هنا لأهميته من الناحية التاريخية الخاصة بالقانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٧ المشار إليه ، فالأمر الملكى لم يهمل الإشارة إلى هذا القانون ، احتراماً منه لقيامه ، مع أن السراى كانت راغبة عن بقاء هذا القانون وكانت تريد إلغائه .. وفى هذا ما يظهر روح الملك فؤاد الدستورية .. أما هذا الأمر الملكى فقد كتب كما يأتى :

نحن فؤاد الأول ملك مصر

بعد الاطلاع على المادة الأولى من القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٧

وبناء على ما عرضه علينا رئيس مجلس الوزراء

أمرنا بما هو آت

١ - يعين الشيخ محمد الأحمدى الظواهري شيخ معهد طنطا شيخا للجامع

الأزهر بدلا من الشيخ محمد مصطفى المراغى المستقيل

٢ - على رئيس وزرائنا تنفيذ أمرنا هذا

فؤاد

بأمر صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء

عدلى يكن

صدر بسراى المنتزه فى ٧ جمادى الأولى سنة ١٣٤٨ و ١٠ أكتوبر

سنة ١٩٢٩ .

أول مقابلة للشيخ الظواهري مع بهلوله الملك فؤاد

بعد تعيينه شيخاً للأزهر

وعقب صدور المرسوم الملكي بتعيين الشيخ الظواهري شيخاً للجامع الأزهر الشريف التمس الشيخ مقابلة الملك فأجيب لطلبه في قصر المنزه... وهنا قص على والدى فقال :

« إن هذه المقابلة كانت من أكرم المقابلات التي تشرفت فيها بمقابلة جلالة الملك فؤاد فقد ابتدأها جلالتك بأن قال لي : « إني أهنئك من قلبي ، والحقيقة أني أهنئي الإسلام . وقد كنت أردت أن أعينك في المرة الأولى ولكن يظهر ربنا أراد أن يمتحنك » .

وعندئذ قال الشيخ الظواهري : « إني أحمد الله يامولاي أني نجحت في الامتحان . وإني لعاجز عن شكر مولاي على الثقة الغالية التي وضعها في شخصي الضعيف وأسأل الله تعالى أن يقدرني على أن أقوم للإسلام وللأزهر بما يوطد هذه الثقة ويعززها وأن أكون حقيقة عند حسن ظن مولاي بي » .

وبعد ذلك دار بين جلالة الملك وبين الشيخ الظواهري بصفته شيخ الجامع الأزهر حديث عما ينتويه فضيلته من إصلاح . وعما يرتئيه من تعيينات لشيوخ المعاهد الدينية في البلاد .

...

كان الملك فؤاد حريصاً على أن يعرف كل شيء عن الأزهر والمعاهد

الدينية . فقد كان جلالة يعتبر هذه الناحية من الأمور المصرية ، الناحية الخاصة به يديرها جلالة بدون وساطة أحد من وزرائه .

وكان في ذلك الوقت منصب شيخ معهد الاسكندرية قد خلا بتعيين الشيخ عبداللطيف الفحام وكيلا للأزهر منذ بضعة شهور .. ثم بتعيين الشيخ الاحمدى الظواهري شيخا للجامع الأزهر خلا أيضاً منصب شيخ معهد طنطا . وقد دهش الشيخ الظواهري عند ما اكتشف أن جلالة الملك متنبه لهذين المنصبين الشاغرین ، إذ قد سأله جلالة عن مختاره من العلماء لهما .

فأجاب الشيخ الظواهري بأنه يختار الشيخ عبد المجيد اللبان شيخ القسم العالى بالأزهر شيخا لمعهد الاسكندرية . وأما عن طنطا فانه لم يفكر فيها بعد لأنها لم تخل إلا منذ يوم واحد ورجا أن يمهله جلالة للتفكير .

...

وبعد المقابلة الملكية سافر الشيخ الظواهري إلى طنطا حيث كانت أسرته لاتزال فيها .

وعندما سافر والدى للقاهرة في صباح اليوم التالى كنت أرافقه في سفره .. وهنا حدث حادث طريف يدل على حب الطلبة للشيخ وحب الشيخ للطلبة . فقد خرج محطة طنطا ألفان من طلبة المعهد الدينى بطنطا ومدرسيه يودعون شيخ معهدهم القديم وازدحم افريز المحطة بهم ازدحاماً شديداً . وفيما كان الشيخ بهم يركوب عربة القطار ، وقد تزاخم الطلبة والعلماء حوله يقبلون يديه ، سقط طالب من الرصيف بسبب شدة الزحام إلى ما بجوار

العجلات ، فاضطرب الجميع ، وحينئذ رأيت والدى يمد يده للطالب ويجذبه بقوة ويساعده على النهوض إلى الإفريز ، فكانت هذه مناسبة لظهور شعور الطلبة نحو الشيخ فقد هتفوا وقتئذ بحياة والدم وشيخهم الرحيم ، ثم ركب الشيخ القطار وتحرك به نحو القاهرة مقر منصبه الجديد .

• • •

كيف استقبل الأزهريون تعيين الشيخ الطواهرى شيخا للأزهر

وأهمية ذلك من الناحية السياسية

لا بد للمؤرخ أن يتعرض لهذا السؤال ويبحثه عندما يعالج إسناد منصب ديني خطير مثل هذا المنصب لعالم بعينه وخصوصا إذا كان قد قام نحو هذا المنصب وحقوق التعيين فيه ونحو الشيخ المراغى ، الأخذ والرد الذى وصفناه سابقا ، فكيفية استقبال الشيخ الطواهرى من الأزهريين ، وهو من مجذى تبعية الأزهر للملك ، تكون للمؤرخ المنصف ميزانا يمكنه أن يزن به مقدار حكم الأزهر على هذا النقاش الذى أثاره السياسيون فى شأن تبعية الأزهر للملك وفى شأن استغلال رجال الأحزاب وكذلك المندوب السامى البريطانى للدين ولرجال الدين واستحسان ذلك أو عدم استحسانه

• • •

إن أماننا وسائل كثيرة يمكننا أن نتبين بها الشعور العام فى الأزهر نحو تعيين الشيخ الطواهرى شيخا للأزهر ، وبين أيدينا عدد كبير جداً من القصائد

والمقالات والخطابات وكذلك آلاف من التلغرافات والرسائل التي وردت على الشيخ الظواهري لتهنئته بمنصبه الجديد وللتعبير عن ارتياح مرسلها وسرورهم... ولكن هذه الرسائل والقصائد والتلغرافات لا يمكن نشرها في هذا الكتاب.. لو فرتها أولا ولتشابه موضوعها ثانيا.. لذلك فإننا سنكتفي باختيار أقل قدر منها يؤدي للغرض الذي نسعى لإظهاره في هذا المقام وهو شعور الطلاب والعلماء كهيئات لا كأفراد، وسنقتصر في ذلك على قليل فقط مما جاء في واحدة من الجرائد منشوراً على لسان العلماء كجماعات في الأزهر والمعاهد الدينية الأخرى، فإن رأى هؤلاء العلماء كجماعات في الأزهر والمعاهد هو الذي نسعى في الحقيقة إليه، مهملين ما عدا ذلك مما نشر بأسماء شخصية.

...

الأهرام بالتلغراف في ١٣ أكتوبر سنة ١٩٢٩ تحت عنوان :

« عريضة علماء المعهد الأحمدى إلى جلالة الملك ،

حضرة صاحب الجلالة مولانا الملك المعظم

علماء معهد طنطا وموظفوه يرفعون إلى سدتكم العلية من أعماق قلوبهم أسمى آيات الشكر الخالص على ما جوتكم جلالتم به الأزهر والمعاهد الدينية من اختياركم السامي الكريم لرجل الساعة المرجى لتحقيق رغباتكم الشريفة في حفظ الدين ورفع شأن الأزهر والمعاهد الدينية صاحب الفضيلة الأستاذ الأكبر مولانا الشيخ محمد الأحمدى الظواهري شيخاً للأزهر . وأن الدين وأهله ، والمعاهد ورجالها ليوثقون بأن عهدكم السعيد خير عهد تصان فيه الشريعة وتحظى فيه المعاهد برعايتكم الكريمة ، أبقاكم الله ذخراً للإسلام والمسلمين وأمد ملككم وحفظ عرشكم وأقر عيونكم بولى عهدكم الأمير فاروق .

الإهرام . الاسكندرية في ١٣ أكتوبر (بالتلغراف)

علماء معهد الاسكندرية يهنئون فضيلتكم بهذا المنصب السامى ويسألون الله سبحانه وتعالى أن يحقق بكم آمال المسلمين فى الأزهر الشريف حتى تعود سيرته الأولى مؤثلاً لحماية الإسلام ومطلعا لنور الهداية بين الأنام .

. . .

الإهرام فى ١٥ أكتوبر سنة ١٩٢٩ تحت عنوان :

« وصول شيخ الأزهر إلى القاهرة »

وصل حضرة صاحب الفضيلة الأستاذ الأكبر الشيخ محمد الأحمدي الظواهري شيخ الأزهر الجديد أمس بقطار الساعة العاشرة والرابع صباحاً إلى القاهرة وكان فى استقباله فى محطتها جمهور كبير جداً من العلماء وكبار الموظفين والأصدقاء ضاق إفريز المحطة بهم على سعته ، وبعد أن صافح مستقبله استقل السيارة إلى إدارة المعاهد الدينية حيث مضى فى مكتبه بقية ساعات العمل فى استقبال مهنته .

. . .

وقالت جريدة الإهرام بعد أن نشرت بعض القصائد :

« وتلقينا قصائد ومقالات كثيرة جداً فى هذا الصدد لا يمكن أن تتسع الجريدة لنشرها لو فرتها ، وإذا كان هناك ما تدل عليه هذه المقالات التى رحب بها كاتبوها بحضرة صاحب الفضيلة الشيخ محمد الأحمدي الظواهري لإسناد مشيخة الأزهر إليه فإنما هى تدل على ما له من سمو المكانة فى القلوب

الإهرام في ١٧ أكتوبر تحت عنوان :
 « علماء الأزهر عند الأستاذ الأكبر »

« ذهب إلى دار الرئاسة العامة للمعاهد الدينية صبيحة الثلاثاء (أمس الاول)
 حضرات أصحاب الفضيلة العلماء ومدرسي العلوم الحديثة بالأزهر لتهنئة
 حضرة صاحب الفضيلة الأستاذ الأكبر الشيخ الأحمدي الطواهرى بإسناد
 مركز المشيخة الجليلة إلى فضيلته وبعد أن صافحوا فضيلته وهنأوه وقف
 فضيلة الأستاذ الشيخ فكرى يسن وألقى الكلمة الآتية :

مولاي الأستاذ الأكبر

إني لسعيد كل السعادة بأن يشرفني إخواني بالنيابة عنهم في أن أرفع إلى
 فضيلتكم أخلص تهانيمهم وأصدق ولائهم وأعظم مؤازرتهم وتأيدهم .
 وإني لسعيد أكثر بأن يكون ذلك مرفوعاً منا إلى فضيلة الأستاذ الأكبر
 الإمام الطواهرى ذلك الغر والرجل الفذ الذي جاء إلى الأزهر في وقت
 الحاجة إلى علمه وفضله وأدبه وخلقه وعدله وإنصافه وذكائه وفطنته . وأعتقد
 يامولاي أنك قد جئت إلى الأزهر والأزهريون جميعاً ناظرون اليكم متطلعون
 إلى تعيينكم وهم ما بين أخ مخلص لفضيلتكم وابن بار متفان في محبتكم .

وإني أؤكد لكم يامولاي بأننا سنبدل كل ما فينا من قوة في سبيل
 تأييدكم ونصرتكم وإنا نعاهدكم على أننا سنقف في وجه أي فرد يريد الخروج
 بالأزهر عن صبغته الدينية العلمية ونقاوم كل حركة ترمي إلى إحداث
 ما يضره عن أداء مهمته الكبرى وتمنع انتفاع العالم الإسلامي بأبنائه وأن
 نظل متفانين في إخلاصنا وولائنا لحق صاحب الجلالة مولانا الملك الذي

قد شمل الأزهر بعنايته وعطفه وبرهن على أنه غيور عليه غيره الأب على ابنه .
ثم وقف بعده فضيلة الأستاذ الشيخ محمود عبدالقادر وألقى ألياً تأريفة غراء
وبعد ذلك شكرهم فضيلة الأستاذ الأكبر على تهنئتهم وخرجوا يثنون على
أدبه الجم وبشاشته ولين جانبه ويتحدثون بما سيكون لوجوده في الأزهر من
الأثر الخالد في خدمة الإسلام والمسلمين .

• • •

وفي إهرام ١٧ أكتوبر سنة ١٩٢٩ تحت عنوان :

(شيخ الأزهر الجديد في الجامع الأزهر) جاء ما يأتي :

في الساعة الثانية عشرة بعد ظهر يوم الاربعاء ١٦ أكتوبر سنة ١٩٢٩
شرّف الأزهر الشريف حضرة صاحب الفضيلة الأستاذ الأكبر الشيخ
الأحمدي الظواهري شيخ الجامع الأزهر الجديد وبصحبه حضرة صاحب
الفضيلة الأستاذ الجليل الشيخ عبد المجيد سليم مفتي الديار المصرية ورئيس
قسم التخصص فاستقبلهما حضرة صاحب الفضيلة الأستاذ وكيل الأزهر وما
دخلا دار الإدارة حتى توافدت وفود المهنيين من حضرات أصحاب الفضيلة
هيئة كبار العلماء وشيوخ الأقسام وعلماء الأزهر وموظفيه فجعل يقابلهم
فضيلته بالشكر وما عهد فيه من الدعة وسمو الأخلاق ثم توضعاً وصلى فريضة
الظهر وعلى أثر ذلك طاف على الدروس بالأزهر فجعل يتفقدوها درساً درساً
مبدأ سروره من حسن النظام وهدوء الطلبة .

وفي أثناء ذلك قام الشيخ عبد العزيز المنادى أحد طلاب السنة النهائية
بالقسم العالي فألقى بين يدي فضيلته قصيدة عامرة هناء فيها بالمنصب الجديد

ويبّين ما انطوت عليه قلوب إخوانه الطلبة من الفرح والابتهاج بمقدمه
السعيد وأمل فيه الخير والسير بالأزهر والمعاهد الدينية إلى المستوى اللائق
بها ومطلعها :

تبسمت العليا إذ عمت البشرى بأن أئيل المجد قد أحرز الفخرا
ومنها :

نشأت بتلك الدار شبلا مهبذا وعدت وقدوليت في نشئها الأمرا
إلى أن قال :

رموف أبا الفاروق والله لاتنى يمينك تروينا وتنهلنا القطرا
تخيرته فينا فكنت موقفا لك الحمد مولانا ونشكرك العمرا

ثم قصد فضيلته مكان القبلة القديمة للأزهر فأدى فيها تحية المسجد . وبعد
ذلك عاد إلى مركز الادارة بين دعاء الطلبة وتهليلهم بأن يديم الله عهده ويوفقه
إلى ما فيه خير الأزهر الشريف والأزهريين في ظل جلالة مولانا ملك
البلاد المعظم حفظه الله وأيده بروح من عنده
وفي نفس العدد من الأهرام :

اجتمع مساء الثلاثاء ١٥ أكتوبر سنة ١٩٢٩ حضرات أصحاب الفضيلة
مدرسوا معهد طنطا وموظفوه وقرروا ما يأتى :

اولا — إيفاد وفد من بينهم للمثول بين يدى حضرة صاحب الفضيلة
الاستاذ الاكبر الشيخ محمد الاحمدى الطواهرى شيخ الجامع الأزهر بمصر
وتهنئته بمركره السامى .

ثانياً — رجاء مولانا الأستاذ الأكبر في قبول الدعوة لحفلة التكريم
التي ستقام لفضيلته بمعهد طنطا وسيعلن عنها فيما بعد

• • •

الأهرام في ٢٣ أكتوبر تحت عنوان :

« وفد أسيوط عند شيخ الجامع الأزهر »

قدم أمس الأول وفد أسيوط وعلى رأسه حضرة الأستاذ الفاضل الشيخ
كامل بشنك لتهنئة فضيلة الأستاذ الأكبر شيخ الجامع الأزهر وما أن مثل
الوفد بين يديه حتى ألقى رئيس الوفد كلمة تهنئة نثرية ذكر فيها مآثر فضيلة
الأستاذ الأكبر الشيخ الظواهري وما انطوت عليه قلوب المسلمين عموماً
والأسيوطيين خصوصاً من الفرح والسرور بتبوئته المقام الاسمي واختتم كلمته
برجاء فضيلته بالنهوض بالأزهر وتحقيق آمال أبنائه فيه وهو بعون الله محققها
وبالدعاء له وجلالة الملك الذي رفع شأن الإسلام بإسناد هذا المنصب الخطير
للأستاذ الأعظم الشيخ محمد الأحمدى الظواهري . فشكر فضيلته الوفد على
تحمله مشاق السفر وطمانهم بأنه سيسير بالأزهر والمعاهد الدينية إلى
المستوى اللائق بها وخرج الوفد من لدنه شاكرًا لطفه ودعته وسمو خلقه

نبوءة تحققها الأيام

جريدة الأهرام في نفس التاريخ

كنت منذ أكثر من عام مضى بجلوان أنا وفضيلة الشيخ محمد أبى دققة
نعرد مريضاً فصادفنا هناك شاب مجذوب قبل فضيلة الشيخ أبى دققة يده ١٩

وكان كرسى مشيخة الأزهر لا يزال شاغرا فقال هذا الشاب لفضيلة
الشيخ أبي دققة — قل للشيخ الظواهري ينتظر .. لسه شويه — وقل له
السيد البدوي رجا سيدنا الحسين فقال له ياسيد انتظر لسه شويه .

فأرأى الأستاذ سلامه موسى ؟ محمد الأسمر

...

لا يمكننا أن نسترسل في اقتباس أخبار التهئة والاستقبال التي نشرتها
الجرائد في ذلك الحين فذلك قد يستنفذ الجزء الأكبر من هذا الكتاب كما قدمنا ،
وهناك المجلات الأسبوعية المصورة والغير المصورة قد ظهرت جميعها وفيها
الشيء الكثير عن أخبار الشيخ الظواهري . وكذلك صور هذه الاستقبالات
جميعها صورتها المجلات المصورة . وإذا كان لابد لنا أن نقتبس أيضاً شيئاً
من أقوال هذه المجلات الأسبوعية كما اقتبسنا من الجرائد لما لها من الأسلوب
الخاص في معالجة التفاصيل التي لا تنأى للجرائد اليومية فيما نحن بصدد من
تعرف رأى الأزهريين في اختيار الشيخ الظواهري لمشيخة الأزهر ، فلنقتصر
على جزء صغير من مقال طويل من مجلة « كل شيء والعالم » وهو بعنوان :
(ساعة مع الأستاذ الأكبر شيخ الأزهر الجديد) فقد جاء ضمنه :

الساعة الأولى

... وفي الساعة الحادية عشرة من صباح الاثنين ١٤ أكتوبر سنة ١٩٢٩
ذهبت لإدارة المعاهد الدينية لأسأل عن قدوم الرئيس الجديد كي أشرف
بمقابلته كصحفي ... واستأذنت في الدخول إلى فضيلته ولكن الغرفة وقتئذ

كانت مملوءة لآخرها بالمهنيين قريثت قليلا إلى أن خرج بعضهم ثم دخلت
 فرأيت ما شاء الله أن أرى من مهابة يعلوها تاج من الوقار ، وجلال يزينه
 تواضع رزين لا كلفة فيه ولا رياء . عذوبة في اللفظ ولباقة في المنطق ، ورقة
 حاشية تجعل الجالسين في حضرته يأنسون بجواره ويتسابقون في الإنصات إلى
 حديثه والتهل إلى سماع عباراته المتناسقة في وضوح وجلال .

هذا إلى تحيته الطيبة التي كان يرددها على الجالسين أنا بعد أن ويصرح
 خلالها بأنه يشعر في نفسه بتضائل إزاء هذا المنصب السامي الذي تقلده
 تلبية لرغبة مولانا صاحب الجلالة ملك البلاد الذي شمل المعاهد الدينية
 برعايته السامية وعطفه الأبوي الكريم . وقد كان فضيلته لا يكاد يجلس في
 تلك الساعة على كرسيه بعد مقابلة أحد حتى ينتفض قائماً لآخر وأستطيع أن
 أقول أنه لم يستقر على كرسيه ثلاث دقائق متواصلة ...

...

... وفي تلك الساعة الميمونة التي كانت أول ساعة تبوأ فيها شيخ الأزهر
 الجديد الرئاسة كنا جالسين حوله في جمع كبير جداً من العلماء والكبراء
 فناده أحدنا بلقب « فضيلة الأستاذ الأكبر » فكان جواب فضيلته فوراً :
 « ما أنا إلا واحد من المشايخ وما أنا إلا عبد الله محمد الأحمدى . ولست
 أعتقد أني في مركزى هذا أكبر شيخ في الأزهر بل أعتقد أن الأكبر هو
 من كان أكرم عند الله مصداقاً لقوله تعالى « إن أكرمكم عند الله أتقاكم »
 ولست أعد نفسي إلا خادماً للأزهر وأبنائه لارئيسا له وكبيراً عليه ، وقد

كان شيخ الأزهر قبل الشيخ حسونه النواوى رحمة الله عليه يدعى خادماً العلم والفقراء بالأزهر ، غير أن لقب الأستاذ الأكبر ظهر فى العهد الثانى للشيخ حسونه وبقي إلى الآن ، واسمحوالى أن أقول إنى كلما سمعت هذا اللقب أو تصورت ذلك المركز أتضائل فى نفسى وأشعر بالمسئولية الكبرى الملقاة على عاتقى .

نقول أن فى هذه العبارات التى فاه بها صاحب الفضيلة شيخ الأزهر الجديد دليلاً صادقاً على شدة تواضعه وديمقراطيته التى اقتبسها من تعاليم الدين الإسلامى المشهورة بالدعوة إلى الإخاء والمساواة والسير على سنن الديمقراطية فيما لا يخل بالنظام الاجتماعى .

...

التقييم السياسى لهذا الاستقبال

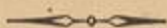
هذه مقتطفات قليلة اقتصرنا عليها من جريدة الأهرام ومجلة كل شىء ، وأما جرائد المقطم والبلاغ وغيرها من الجرائد الكبرى أو الصغرى وكذلك المجلات الأسبوعية الأخرى فقد حوت من القصائد والتهانى والمقالات الشىء الكثير ...

والآن لا بد لنا أن نستخلص نتيجة من كل هذا ..

لقد احتفى الأزهر جميعه بالشيخ الظواهري ... هيئة كبار علمائه ... ومدرسه ... وطلابه ... وموظفيه ... ولقد أبرق علماء وطلاب الإسكندرية وطنطا وأسيوط ودسوق ودمياط ، وهى جميع المعاهد الدينية التى فى القطر ،

وأوفدوا منهم وفوداً يرحبون بالشيخ ويشعرون ويخطبون فرحين بمقدمه
والشعب المسلم من غير الأزهر ومن غير المعاهد قد فرح أيضاً بالشيخ
فرحاً شديداً وأنزله منه منزلة عالية سامية .

فهل معنى هذا ، والشيخ الظواهري من مجبذى عودة الأزهر إلى ما كان عليه
قبلاً من تبعيته للعرش ، أن الأزهر والشعب لم يكن مرتاحاً لما كان يريد
السياسيون من إبعاد الأزهر عن العرش وإنهم متمسكون بهذه التبعة .
أظن أن هذه هي النتيجة السافرة التي يخرج بها القارىء لا محالة .



الدوران الرابع والخامس

للقانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٧ في حياة الأزهر

يذكر القارىء أننا ذكرنا أن هذين الدورين يختص أولهما بإلغاء القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٧ بواسطة الشيخ الظواهري ضمن إصلاحه الذى قام به فى الأزهر سنة ١٩٣٠ ، وثانيهما يختص باستقالة الشيخ الظواهري بعد ذلك بخمس سنوات من مشيخة الأزهر فى ظروف سياسية مصرية بريطانية شاذة . ولما كان إلغاء هذا القانون جاء ضمن القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٣٠ الذى أصلح الشيخ الظواهري الأزهر بمقتضاه فإنه يجب علينا ، طبعياً ، أن نتكلم على هذا الإصلاح وعلى هذا القانون . ولكن لكي يكون البحث فى هذا كاملاً لا بد لنا ، قبل ذلك ، أن نستعرض الأحوال التى كان عليها الأزهر قبل هذا الإصلاح وهى الأحوال التى بسببها صرخ الأزهريون يطالبون بالإصلاح .. ويحسن أن يكون هذا الوصف ابتداء من القرن العشرين تسميلاً وتمحيصاً للبحث .

...

ولعل من المصادفات الموفقة أن يكون العالم الذى قام بإصلاح الأزهر فى سنة ١٩٣٠ قوله إلى الجامعة الأزهرية الحديثة التى ظهرت منذ ذلك التاريخ ، قد وقع تخرجه من الأزهر كعالم من علمائه فى ابتداء هذا القرن العشرين بذاته . فإذا نحن لجأنا إلى وصف تاريخ هذا العالم فى حياته الأزهرية قبيل وبعد تخرجه ، فإن هذا التاريخ يكون بطبيعته هادياً ومرشداً لنا فى تعرف هذه

الأحوال الأزهرية في هذا الزمن بل ويكون متدرجا معنا أيضاً في السنين .

...

والعالم الذي أصلح الأزهر على هذا الوجه هو الشيخ محمد الأحمدى الظواهري الذي تبوأ مشيخة الأزهر ما بين سنة ١٩٢٩ وسنة ١٩٣٥ ، ومن حسن الحظ أن كانت لهذا الشيخ في حياته الأزهرية الطويلة منذ كان طالباً ثم عالماً ثم مدرساً ثم شيخاً للجامع الأحمدى بطنطا ثم شيخاً لمعهد أسبوط ثم شيخاً للجامع الأحمدى مرة أخرى ثم شيخاً للجامع الأزهر — كان له في جميع تلك الأدوار الطويلة تاريخ مليء بالحوادث والوقائع والأعمال المتصلة بحياة الأزهر وفكرة إصلاح الأزهر بما لا بد يكون في سردها تنوير عظيم وهداية في تعرف الأحوال التي كان عليها الأزهر في أبان هذه الأدوار من حياته بل أنها لتدلنا أيضاً على الظروف التي كانت تهيأ منذ ابتداء حياة هذا العالم في الأزهر لسكى يتبوأ بعد خمس وعشرين عاما منها مركز مشيخة الأزهر وأمامة رجال الدين ، ثم إنها لتدلنا أيضاً ، ولو من بعيد ، على أسباب استقالته بعد ذلك بست سنوات تقريباً ، فالإنسان كثيراً ما يجهل أن أعماله وتصرفاته اليومية التي يأتيا في حينها لغرض قريب معين ، هي في الحقيقة بناء وتشيد لتتأجج حتمية بعيدة يجهلها في حينها الشخص صاحب هذه الأعمال والتصرفات ، ولكنها ستحصل حتماً ولو بعد زمن طويل وتكون متفقة ومتناسبة مع طبيعة ومزاج هذه الأعمال التي أداها المرء في سابق حياته . . . وإنما هو لا يدرك تبعية هذه النتائج البعيدة لتلك الأعمال اليومية

التي كان يؤديها من قبل بسبب بعثرة هذه الأعمال بين شهور العمر وسنيه
وخصوصا إذا كان هذا العمر طويلا والحوادث متباعدة ، ولعل لذلك شأن
في تفسير بعض نواحي القضاء والقدر .

...

فحياة الشيخ الأحمدي الظواهري الأزهرية ، وما كان فيها من حوادث
ووقائع كثيرة العدد والأهمية ، بعضها سياسي وبعضها اجتماعي .. وكذلك
النجاح الذي أحرزه في كثير من هذه الوقائع .. لا بد كانت بالرغم منه ،
ومن غير معرفة له بنتائجها البعيدة ، أحجار بناء تتكاثر وتجمع وترصص
في تشييد بناء ترشيحه لمشيخة الأزهر .

كذلك لا بد أن هذا النجاح في ذاته ، ثم ما تبع هذا النجاح حتما من
تمسك الشيخ بالحق أو إزهاق منه للباطل ، دغرى صدورا كثيرة ضده
بالغيرة منه أو التحامل عليه .. فكانت هذه الغيرة وهذا التحامل معاول أذى
في أحجار البناء الاول تسعى لهدمه وللقضاء عليه .. وإن هذا في نظري لمن
قوانين الحياة ، فلو لدفع الله الناس بعضهم ببعض لفسدت الأرض .

من ذلك كان واجبا علينا ، قبل أن نتعرض لموضوع استقالة الشيخ
الظواهري من منصب شيخ الأزهر ، وهو نتيجة فعل معاول الهدم هذه التي
أشرنا إليها ، أن نستعرض قبل ذلك أعمال البناء والتشييد التي أوصلت الشيخ
إلى منصبه في الرئاسة الدينية العليا ، فمن هذه الناحية يمكننا أن نستشف كيف

بدأ الحسد للشيخ ولنجاحه ، وكيف دست له الدسائس ودبرت له المكائد فأدت للهدم الذى أشرنا اليه .

• • •

ومن حسن الحظ كما ذكرنا أن جميع الحوادث الهامة التى وقعت فى حياة الشيخ الظواهرى الازهرية قد بدأت بابتداء القرن العشرين ، فطبيعة اتصالها بالحياة الازهرية يهيم لنا كما أشرنا مرشدا ودليلا للأحوال التى كانت قائمة بالآزهر ابتداء من هذا القرن سواء عن طرق التعليم وتوجيهاته أو عن النواحي الاجتماعية أو السياسية التى كانت متصلة بالآزهر فى تلك الاثناء .. فإن هذا كان ممهدا لإصلاح الأزهر على يد الشيخ الظواهرى فى سنة ١٩٣٠ .. وكان أيضا ممهدا للحوادث التى أدت لاستقالته فى سنة ١٩٣٥ .

عرض لأحوال الأزهر في القرن العشرين

مرصده الشيخ الظواهري عقب توليته منصب المشيخة

برهني، الفرصة لمعرفة هذه الأحوال

نرجع بالقارىء ثانية إلى إدارة الأزهر والمعاهد الدينية بعد أن تبوأ الشيخ محمد الأحمدى الظواهري منصب مشيخة الأزهر وبعد أن انصرفت جماهير المهنيين وانتهت موجة الاحتافات بحياته وحياة الملك فؤاد وبعد الدعاء للشيخ بالتوفيق في مهمتيه الجديدتين مهمة إصلاح الأزهر وإعلاء شأن الإسلام على العموم .

ولم يكد الشيخ يجلس إلى مكتبه بعد انجلاء هذه الجموع والوفود، ولم يكد يتناول القلم ليخط أول سطوره في مشروع الإصلاح، حتى شعر بمرض شديد هاجمه مفاجأة فالزمه الفراش ثلاثة شهور متعاقبة، فتكررت وفود الناس والعلماء والطلبة تسأل عن صحة الشيخ وتتمنى له عاجل الشفاء .

ولم يكن الشيخ قد نقل بعد منزله من طنطا إلى مصر، فكان علىّ، وأنا طبيب، أن أألزمه في منزل صغير لقریب له بالقاهرة، وحيثئذ سنحت لي فرصة نادرة لكي أشاهد وقائع طريقة وقعت في هذه الفترة، بعضها تستلزمه طبيعة الأشياء من أن الشيخ أصبح شيخ الإسلام ولا بد أن يرجع إليه بالذات في بعض الأمور الدينية كما لا بد له من الاشتراك الفعلي في بعض أعمال الدولة ولجانها في وزارات الحكومة الأخرى، وبعضها له علاقة بالمجاذيب، والأولياء

وما إلى تلك الناحية الصوفية التي أشار إليها الأستاذ محمد الأسمر في تلغرافه
للأهرام الذي سبق أشرنا إليه .

...

ولعل أول حادث طريف حدث من الناحية الرسمية ، بعد بضعة أيام من
رقاد الشيخ على فراش مرضه ، وصول ملف من الورق المكتوب هو
قرارات لمجلس الأوقاف الأعلى ، يراد من الشيخ أن يوقع عليها بامضائه لأنه
أحد أعضاء هذا المجلس ، باعتباره شيخ الإسلام ، وذلك لكي يتيسر لهذه
القرارات أن تأخذ طريقها للتنفيذ .

وكان عليّ ، وأنا طبيب الشيخ الخاص الذي يمكنه أن يدخل ويخرج
عليه بدون حرج ، أن أعرض أمر هذا الملف على الشيخ ، بل كان عليّ إذا
هو وافق عليّ أن يوقع عليه بامضائه ، أن أمسك له الدواة والقلم . وربما
اضطرت أيضاً لكي أسنديده المرتعشة من شدة المرض .

ولكن الشيخ كفاني مؤونة هذا العمل ، فقد صنع ماتوقته منه تماماً
وقال ما خطر ببالي أنه سيقوله حتماً ، فقد رفض الشيخ التوقيع على هذه
الاوراق ، لأنه لم يدرسها ولم يتناقش فيها مع بقية أعضاء مجلس الأوقاف
الأعلى ، وهو لن يبدأ عمله كشيخ للإسلام بمثل هذا التراخي في مصالح
الناس ، وبمثل هذه الشكليات لتحل محل الحقائق ، وإلا فما هي إذا فائدة
هذا المجلس ؟

...

مركز الطموب

حيا الله الشباب وبارك فيه ، فالشباب هو ذخيرة المستقبل وعدته ، بل هو رونق الأمم وزخرفها وبهاؤها . إنه في الدولة كالأولاد في المنزل لاروح ولا حياة إلا بهم ، فضجيجهم وصخبهم يبعث في الجو علامة الوجود . وهدوؤهم كذلك لا يخلو من نشوة . إن سكونهم كالليل يعقبه النهار ، وما كان سكون الليل نعيماً إلا لأنه تبع ضجيج الصحو يتبعه الضجيج مرة أخرى .

إن في الشباب لبراعة طبيعية ، ونفوس الطلبة الذين يروحون كل يوم لمعاهد العلم ويغدون ، مليئة بالخير ومليئة بالشجاعة . والمثل العليا عندهم لم تصل إليها بعد يد التشويه أو يد المسخ ، وأرواحهم ووجداناتهم لا تزال لها طهارتها .

...

ولكن للشباب دائماً أيضاً نزوته ورعوثه ، فالاندفاع والانفعال وسرعة التأثر وطيبة القلب عند الشباب من طبائع الأشياء . . والشباب كثيراً ما ينخدع أيضاً ، وكثيراً ما تستغله أيدي مغرضة ونفوس مريضة لنيل مأرب آثم ظاهره جميل وباطنه عليل .

...

هذا هو شباب العالم على الإطلاق .. وشباب مصر على الخصوص له نفس المزايا ونفس الصفات، ولكنها فيه أظهر وأبرز . فالانفعالات النفسية، والاندفاعات المتعجلة، وسرعة التأثر، وجدت سيئها لنفسية الشباب المصري أكثر مما وجدت إلى شعوب أخرى كثيرة، وكذلك طيبة القلب وصفاء النفس وحسن الطوية تمكنت من نفوس هؤلاء الشبان أكثر من غيرهم .. ولكنهم مع هذا كله مخلصون كل الإخلاص لمليكمهم وللوطن .

...

وشباب الأزهر لم يشذ عن باقي شباب مصر في شيء ، بل إن الأزهرين وهم للأخلاق الدينية الكريمة أقرب من باقي الشباب ، قد يكونون أيضا أقرب للصفاء النفسى عن باقي إخوانهم ، وطيبة القلب عندهم قد تكون أكثر بروزاً وأشد وفرة .

...

لقد فرح طلبة الأزهر عندما قيل أن قانوناً لاصلاح معهدهم العظيم أصبح فى دور الإعداد . ولقد بنوا على القانون المزعوم آمالاً كثيرة ، وظنوا أن خيراً كثيراً سيأتى حتماً عن طريقه . أنهم كانوا يؤيدون الشيخ المراغى من أجل هذا القانون المنتظر ، وقد صبروا أبان مشيخته عاماً كاملاً وبعض العام يتطلعون لصدوره ، مع أنهم لم يكونوا يعرفون عن تفاصيله شيئاً .. ولكن فكرة الإصلاح فى ذاته .. فكرة أن تغييراً فى حالهم سيتبع هذا الإصلاح حتماً .. هذه الفكرة هى التى كانت تبعث فى نفوسهم الانشراح والامل .

...

وفي أبان العام الذى قضاه الشيخ المراغى فى مشيخة الأزهر ، كان قد استعد فعلا للإصلاح المنتظر ، فقسم الطلبة أقساما وشيعاً ، ووزع علوماً على المدرسين ، فكان هناك فى نهاية هذا العام طلبة يأملون فى دخول الأقسام العالية طبقاً للنظام الذى ظن الشيخ أنه قادم ، وكانت هناك وعود من الشيخ المراغى لهؤلاء الطلبة . فلما استقال الشيخ المراغى قبل استئناف الدراسة فى العام الجديد ، تسام لهؤلاء الطلبة عن وعود الشيخ المراغى لهم ، فقد صاروا الآن معلقين بين النظام القديم وبين النظام الجديد المنتظر الذى لم يصدر ، وأنهم الآن حيارى .

وفى أثناء حيرة الطلبة هذه وقلقهم على مستقبلهم هذا ، عين الشيخ الأحمدي الظواهري شيخاً للأزهر ، فكان هذا التعيين مطمئناً لنفوس الطلبة ومهدتاً لروحهم ، فقد عرف الطلبة أن الشيخ الظواهري من رجال الإصلاح البارزين ، وأن له فى النداء لإصلاح الأزهر تاريخ قديم عندما كتب كتاب « العلم والعلماء » كما قدمنا ، فهو من هذه الناحية ، ناحية الرغبة فى الإصلاح ، أسبق الأزهرين جميعاً .

...

ولكن الشيخ الظواهري مرض مرضاً شديداً عقب توليته المشيخة بقليل فانظر هؤلاء الطلبة الحائرون شفاء الشيخ بلهف وشغف .. ولكن مرض الشيخ طال ، وقد بدأت الدراسة فعلاً وهم لا يزالون حيارى .. فقرروا أن يذهبوا لمقابلته الشيخ أحمد هارون مدير المعاهد الدينية وقتئذ .. ولكن الشيخ هارون صدهم ونهرهم ولم يشأ مقابلتهم ، فعادوا نادمين ولكنهم أعادوا عليه

الكرة بعد بضعة أيام ، فكرر لهم نفس الصد !
 هنا ظهرت نزوة الشباب وسرعة انفعاله ، فقد ثارت نفوس هؤلاء
 الطلبة وتظاهروا ورفعوا أصواتهم يريدون أن يعرفوا مصيرهم ، وذهبوا
 لمنزل الشيخ الظواهري وكتبوا أسماءهم ، وطلبوا أن يقابلوا الشيخ ، ولكن
 الشيخ كان مريضاً ولا يمكنه مقابلتهم ، فأفهم الطلبة ذلك وأبلغوا رسالة
 الشيخ لهم بعطفه الشديد عليهم وعنايته الأبوية بأمرهم .. وهنا ظهرت أيضاً
 طهارة الشباب وبراءته ، فقد استمع الطلبة لنصيحة أبيهم وأمامهم وانصرفوا
 هادئين ... ثم في اليوم التالي ظهرت جريدة الاهرام وفيها الخبر التالي تحت
 عنوان (الأزهر وطلابه)

« قلنا أمس تحت هذا العنوان أن بعضاً من الطلاب الذين أمموا الدراسة
 في القسم الثانوي بالأزهر على مقتضى النظام الذي وضع سنة ١٩٢٥ مضافاً
 إلى إدارة المعاهد وألحقوا في طلب مقابلة فضيلة المدير فرفض . وقد مضى
 هؤلاء الطلبة إلى الإدارة مرة أخرى . والغرض من هذا هو الوقوف على
 مصيرهم لأنه كان مقرراً أن يلتحقوا بكل الآداب كما ذكرنا .

وقد علمنا أن حضرة صاحب الفضيلة الأستاذ الأكبر الشيخ محمد
 الأحمدى الظواهري يرغب رغبة صادقة في أن يحل طلبة الأزهر في المرتبة
 اللائقة بكرامة هذا المعهد الإسلامي الكبير ويرجو أن يحقق النظام الشامل
 على ما تتطلبه روح التطور مع الابتعاد عن الطفرة ولكن المرض الذي ألم به
 أخيراً حال دون النظر في بعض الشؤون الهامة التي يرجع إلى فضيلته الفصل
 فيها مباشرة ، ولذا يحسن بالطلاب أن يخلدوا للسكينة وإطاعة القانون

وأمامهم فسحة من الوقت لعرض مطالبهم على شيخهم الأكبر بعد شفائه من مرضه .

ونحن إنما نعبّر عن آراء الدوائر الرسمية في هذا الشأن .

حوادث رائعة أثناء المرض

كان الوقت خريفاً ، وكان جلالة الملك فؤاد لا يزال بالأسكندرية ، وكان قد مضى على الشيخ شهر وهو في سريره يعاني المرض . وفي ذات يوم وصل محمود شوقي باشا سكرتير الملك الخاص إلى منزل قريبنا هذا الصغير الذي كان يقيم فيه مؤقتاً والذى المريض وطلب منى أن أستأذن له في مقابلة الشيخ فاستأذنت له ، وصعد شوقي باشا معى إلى حجرة الوالد ، وإذا به يبلغه رسالة ملكية خاصة ، هى عطف شديد من جانب الملك ، وتحيات ساميات من لده بشفاء الشيخ العاجل ، ونصيحة غالية من جلالتة إلى الشيخ بعدم التسرع فى مغادرة الفراش بعد الشفاء ، وبأخذ أكبر نصيب من الراحة استكمالاً واستجماماً للصحة .

• • •

كانت هذه الرسالة حقاً مثيرة للعجب فى نفسى ، فلو كنت من الذين يعتقدون فى كرامات الأولياء ، لآيقنت أن زيارة شوقي باشا هذه كرامة للشيخ الظواهرى ، ولآيقنت أن ما قبل يوم ما عن أن لهذا الشيخ مع الله جانب . هو حق وصحيح .

تفكير الشيخ الظواهري في الاستقالة بعد تعيينه بشهر واحد

أما وجه الكرامة فهو أن الشيخ الظواهري ، وقد طال عليه المرض ، وقدر الأطباء له شهرين آخرين لا بدله من الرقاد فيهما بعيداً عن أعمال المشيخة الإسلامية ، في حين تعاقب بحج الأوراق من الوزارات والمصالح وردها ، خشى أن يكون بمرضة هذا وبرده للأوراق بهذه الصورة ، مفتتناً على كرسي الرياسة الدينية وما تتطلبه هذه الوظيفة من سرعة تصرف الأعمال ، وما يجب على شاغلها من النهوض إلى واجباته الكثيرة ومسئوليته العديدة يؤديها للناس ، وإلا فاذنب هؤلاء جميعاً في مرضه هذا الطويل يقعه عن أداء طلباتهم ومصالحهم ، ثم ماذنب إصلاح الأزهر ، وهو موضع اهتمام الناس وقتئذ ، يتعطل ويتأجل من أجل رقاد الشيخ !!

وفاتحنى والذى بهذه الأفكار تساوره وتقلق مضجعه وتؤخر من أجل ذلك نقاهته ، فكنت أهدى من نفسه ، وألطف من تفكيره ، ولكنه فجأة تطور به الرأي يوماً إلى العزم على الاستقالة من منصبه ، ابتعاداً منه عن هذا الوزر المستمر لضميره ، وتحريراً لثفتيته من ألم الشعور بالواجب ، وغيره منه على أحوال المسلمين .

وفي هذا اليوم بالذات وصل شوقي باشا موفداً من الملك يحمل عن غير معرفة منه أو من الملك بتفكير الشيخ وضمير الشيخ ، الرد الملكي على هذا الذى كان محتبئاً في نية الشيخ من الرغبة في الاستقالة ، فهورد إلهي في الحقيقة ، أراد به الله على لسان الملك ، ولسان شوقي باشا ، أن يرد لنفس

الشيخ ارتياحها ، واضميره هدوءه واطمئنانه ، فانه في الحق لم يقترب بمرضه هذا ذنباً ، ولم يتأخر عن أداء واجبه مختاراً .

رجل مجزوب

ومن الحوادث الطريفة أيضاً التي حصلت أثناء مرض الشيخ . حادثة لها علاقة بالآوراد والأذكار ، وما يعزى لبعض آيات القرآن ولبعض الألفاظ الصوفية من سر في شفاء الأمراض . . ففي أثناء مرض الشيخ حضر رجل معمم إلى المنزل الذي كان يقيم فيه الشيخ وأصر على مقابلته . فلما أردت استطلاع اسمه وسبب المقابلة قال إنه مندوب من السيد البدوي بطنطا ، جاء خصيصاً لينفخ الأحمدي نفحة الشفاء .. فأيقنت أن الرجل مشعوذ وأنه هو نفسه ساعياً وراء نفحة من الرزق ، فأملهته قليلاً ، ومددت يدي له بشيء من المال على سبيل الصدقة ، ولكنه رفض بشدة ، وغضب غضبة حاسمة وقال : استئذن لي من الشيخ ولا ترهقني بوقاحتك ، فلما علا صياحه أرسل والدي أن أصعدوه إليّ ، فصعدت معه ، وإذا به يذهب من فوره إلى أذن الشيخ ، ويتلو بصوت عال ، تيممة طويلة لم أفهم كلماتها ، لأنها كلها طلاس ، فبقى الشيخ منصتاً له من غير أي اعتراض ، وكنت أشعر لو أنني موضع الشيخ لانتابني حتماً صراع كثيف ، لأن فم الرجل كان ملاصقاً تقريباً لأذن الشيخ ، وكان صوته أثناء التلاوة جهورياً جداً .

أخذت تلاوة هذه التيممة نحواً من عشر دقائق ، كنت أرقبها على مضض ، إشفافاً مني على أذن الشيخ وعلى رأسه ، ولكن مع هذا فإن شيئاً من الارتياح

لهذه المسرحية النادرة خالَج أيضاً نفسى ، فقد رأيت الشيخ راضياً ، ورأيت وجهه مبتسماً ، ورأيت الرجل مندفعاً متحمساً ويدل مظهره على إخلاصه فى عمله هذا الغريب .. وحينئذ تأقت نفسى لمعرفة نهاية هذا الفصل .

وبعد انتهاء التلاوة قبّل الرجل وجنتى الشيخ ثم قبّل رأسه ولم يقبل يده كما يفعل جميع الناس ، ثم إنه بعد ذلك لم يتكلم مطلقاً وانصرف من باب الحجرة فأشار والدى إلى إشارة فهمت منها أن أتبعه وأن أعطيه جنيهاً على سبيل الصدقة ، فأخرجت جنيهاً ، وخبأتها فى باطن يدى ، وحاولت أثناء سلامى عليه أن أنقله محتباً إلى يده كما يفعل الإنسان عادة عندما يريد إخفاء الصدقة يعطيها لرجل ذى حياء ، ولكن الرجل ثار من جديد ، وأخذ ورقة الجنيه من يدى وانهاهال عليها تمزيقاً ونثر قطعه فى الحجرة وقال مغضباً : هل يدل مظهرى على أنى رجل شحاذ أو مشعوذ ، لقد قلت لك أننى مندوب السيد البدوى ، فهل يصح للمندوب أن يأخذ نقوداً .. ثم انصرف هذا الرجل الغريب من المنزل ولم يعد ثانية ، ولما سألت والدى عنه فيما بعد قال إنه لم يره بعد ذلك أيضاً وأنه لم يكن يعرفه من قبل .

استئراء وطأة المرض

ثم اشتدت وطأة المرض من جديد على الشيخ ، فقد كان المرض الأصلى داء الدوسنطاريا ، ولكن بدأ القلب يضعف الآن أيضاً من شدة المقاومة ، فبدأت تظهر أعراض أخرى على المريض ، ثم دب اليه الضعف من نواح عديدة ، حتى قلقته عليه مرة أو مرتين ، واستدعيت الأطباء الإخصائيين فى

منزل قريبنا هذا الصغير في أكثر من اجتماع ، يتشاورون ويصفون .

ثم مرت فترات كنت أفكر في «مندوب السيد البدوي» ، ولماذا لم يعد ثانية ، فقد كانت نفسية الشيخ المريض معه نفسية الانشراح ، فلعله إن حضر الآن ينشئ في المريض قوة معنوية ، فالقوة المعنوية لها شأن عظيم في العلاج . وبعد مضي أسبوع من هذا القلق ، لطف الله بالمريض ولطف بي أنا أيضا ، فقد كنت أنا الآخر مصاباً بالرعب يملأ قلبي ، والهواجس تملأ نفسي ، وانقلبت خير إنذارات الطب كلها عندي شؤما ، وتمنيت لو لم أكن طبيبا يتوقع نتائج الأمراض وإنذاراتها عن بعد أو على الأقل يستعرض احتمالاتها ، وللاحتمالات أثرها الشديد على النفس أحيانا أكثر مما لو كانت النتيجة مؤكدة منتظرة .

ولما ظهر التحسن باديا في صحة الشيخ وقدر الله له أن تطول حياته وينجو من هذه المضاعفة الشديدة على قلبه ، أخذت النقاهاة سبيلها إليه ، وطفق يتحدث إلى ويشاورني في بعض ما كان يخطر له ويعاود فكره ، فذكر لي مرة أخرى مسألة استقالته قال «يا إبنى إبنى أشعر أن زمن مرضى قد طال ، وأنت ترى أنه إذا قدر الله لي الشفاء فإن زمن نقاهتي سوف يمتدحتما إلى عدة أسابيع أخرى ، وهاهو الملك سيعود بعد أسبوع أو أكثر من الأسكندرية إلى القاهرة بعد انتهاء الصيف ، وسيكون مكاني بالمحطة خاليا عندما يستقبله الشعب ، وسيتسامل الناس عن مرضى هذا الطويل ولماذا لا أترك العمل لغيري ما دامت صحتي لا تساعدني عليه ، فأنا أرى أن الواجب عليّ أن أستقيل من

منصبي ، لينهض بالمهمة من هو أقوى صحة منى عليها ، وحينئذ أكون قد أرضيت الله وأرضيت ضميري .

كان ذلك الحديث أثناء الليل ، وقد طلب منى ، عندما يطلع النهار ، أن أتكلم مع شوقي باشا سكرتير الملك لىكى أخبره هذا الخبر ليبلغه لمولاه الملك فوعده بذلك وذهبت لأنام .

مصادفة غريبة أخرى

لا بد أن يكون هذا الشيخ الظواهرى « فيه شيء لله » كما يقولون ، فكلما فكر الشيخ فى الاستقالة ساق الله له رسالة من الملك تصرفه عنها وتعيد لنفسه شجاعته واطمئنانه من جديد .

ففى هذا الصباح ، وقد تأخر فى النوم ، أيقظنى أخى الصغير لأقابل زائراً كبيراً هو شوقي باشا سكرتير الملك ، فقد حضر المنزل يريد مقابلة الشيخ فاستأذنت له وصعدنا وإذا بالبasha يبلغ الشيخ رسالة ملكية أخرى هى أن جلالة الملك قد سرّ كثيراً لما عرف بنقاهاة الشيخ ، وهو يطلب منه ألا يتعب نفسه ويحضر المحطة يوم استقباله .. عندئذ فاتح الشيخ الباشا بما اعتزم عليه من استقالته من منصبه اشفاقاً منه على مصالح الأزهر أن تتعطل ، وطلب منه أن يبلغ ذلك لمولانا الملك مع عجزه عن أداء واجب الشكر له على ما أولاه إياه من العطف العالى والرعاية السامية ..

عند ذلك طمأن شوقي باشا فضيلة الشيخ بأنه يلاحظ أن المرض قد زال تقريباً ، وأنه يرى من حالته أنه سيعود إلى الأزهر بعد قليل معافاً .. ولكن الشيخ ألحّ فى رجائه إبلاغ قراره لجلالة الملك .

الملك يحمل المشكل

وبعد بضعة أيام عاد شوقي باشا يحمل معه ملفا من الورق هو ملف بعض المسائل الأزهرية التي تشترك السراى فى شأنها مع شيخ الأزهر ، فبعد أن سلم على الشيخ قال له : لقد حلّ جلالة الملك الإشكال الذى أقلق بالكم ، فعندما أخبرته برغبتكم فى الاستقالة لمرضكم شفقة منكم على المصلحة العامة ، أمر حفظه الله تهدئة لبالكم وإراحة لضميركم ، أن تنتقل بعض الأوراق لمنزلكم تشيرون فيها بما ترونه ، وبذلك يرجو جلالته أن يتعد عنكم هذا القلق الذى يساور نفسيتم .. وها أنا قد أحضرت معى تنفيذ الرغبة جلالته بعض الأوراق المحتاجة لرأيكم .. فارتاح الشيخ من الحل الملكى ، واستمر يعطى آراءه بعد ذلك للشيخ هارون وللشيخ الفحام وغيرهما من كبار الموظفين ، يقدون لمنزله ليسترشدوا بآرائه فى تصريف الشئون .

ولما عوفى الشيخ كثيرا وقارب على تمام الشفاء ، استأجرنا له منزلا بمنشية البكرى . إحدى ضواحي القاهرة ، فانتقل هو وعائلته اليه بعد ثلاثة شهور طويلة مضاهها على مضض فى المنزل الصغير الذى لقريبه ، فشعر لأول مرة بعد تعيينه شيخا للأزهر بالاستقرار النفسى والاستقرار العائلى ، فهو الآن فى منزله وعلى فراشه وبين أولاده وأهل بيته ، تخف بذلك عنى بعض الحمل الذى تحملته وحدى طول مدة مرضه ، لآنى ، وأنا طيب ، كان يقع على هذه الصفة واجبات لا يمكن أن تقع على أحد من إخوتى الآخرين ، وكثيرا ما ركنى الهم فريدا عندما كان يقلق بالى عليه إذازادت ضربات قلبه يوما أو

شعر بالعرض الفلاني يوما آخر ، وكان يزيد في هذا الهم مصانعتي في إخفاء هذا القلق عن والدتي وعن إخوتي وباقي أفراد العائلة ، شفقة ورأفة مني عليهم في آخر الأمر ، ولكن شفقة ورأفة مني قبل ذلك على والدي المريض نفسه فقد يجوز أن لا يتمكن أحدهم ، وخصوصا النساء منهم ، أن يكبتن شعورهن كما أكتب ، أو أن يخفين همهن كما أخفي .

كراماته للأمم السافعي بالاشتراك مع سيدنا الحسين

وفي ذات مساء ، وقد اطمأننت على صحة الوالد ، خرجت من المنزل للقاهرة أفرج عن نفسي بعض الشيء ، بعد طول الاحتباس ، وعدت متأخرا أثناء الليل ، فدهشت عندما وجدت رجلا مجذوبا جالسا على كرسي بجوار الشيخ في هذه الساعة المتأخرة ، وكان خليق بالشيخ ، وهو لا يزال قريب عهد بالمرض الشديد ، أن يبكر في النوم وأن يكون في تلك الساعة غائبا في أحلامه .. ولا بد أن يكون قد ظهر على وجهي بعض علامات هذا الدهش والتعجب وعدم الرضا ، لأنني ما كدت أستقر على كرسي آخر هناك حتى مدّ والدي يده لهذا المجذوب وسلم عليه إشارة منه لكي ينصرف ، وفعلا انصرف المجذوب ، فقلت للوالد : « كنت أود وأنا طبيبك المباشر للعلاج ، أن يتعد عنك هؤلاء المجاذيب لحين تمام شفائك ، فإنهم يقلقون مضجعتك ويؤخرون حتما نقاهتك ، وإنني أصرف كثيرين منهم من الدور الأول من المنزل بعد أن أرضيهم بما تيسر من الرزق ، فرجائي أن لا تشجعهم على الصعود إليك ، هذا ما قلته للوالد ، فأشار إليّ أن اجلس بجواري ، فسأقص عليك قصة هذا الرجل المجذوب ، فهي قصة غريبة حقا ، ويقيني أنك بعد أن تعرفها ستعذرنني

حتما في إجابتي لطلبه في الصعود إلى . قال الوالد ما معناه :

« سأرجع بك إلى أيام صباى عندما كنت لا أزال مجاورا بالأزهر أطلب العلم فيه ، فقد اشتهر عنى وقتئذ أننى لا أواظب على حضور دروس العلم ولا أطيل الجلوس فى حلقاتها ، وظن بعض الناس أنى راغب عن التعلم قليل الاستعداد له ، ولذلك ركبهم الدهشة عندما علموا أننى قدمت لأدخل امتحان العالمية وطلبت أن يصرف لى « التعيين » وهو الإشعار بقبول الطالب للامتحان ، فقد أيقن الجميع وقتئذ ، بما فيهم والدى أيضا ، أننى لا بد سأرسل فى الامتحان ، ونصحنى الكثيرون بالعدول عن فكرة التقدم فى ذلك العام وهو عام ١٩٠٢ ميلادية .

ثم قال الشيخ الاحمدى الظواهرى :

« وكان والدى وقتئذ شيخا للجامع الاحمدى بطنطا ، وهو الجامع الآخر بمصر وبالعالم الإسلامى الذى يلى الجامع الأزهر فى تعليم العلوم الدينية بنفس المنهج الذى يعلم فى الأزهر ، وكان والدى ، الشيخ ابراهيم الظواهرى ، قد رقى لمشيخة هذا الجامع الاحمدى منذ ثمانى سنوات عندما نقل إليه من الأزهر ، وكان من كبار علمائه ، فضيت هذه السنين الثمانية مع والدى بططا بعد أن كنت قبل ذلك معه بالقاهرة .

« وكان يمكننى أن أتقدم لامتحان العالمية بهذا الجامع الاحمدى وأنال منه البراءة الخديوية إذا نجحت فى الامتحان كما أناها من الأزهر تماما ، ولكنى فضلت أن يكون امتحانى بالجامع الأزهر لكى تكون شهادتى منسوبة

للأزهر، فصيت الجامع الأحمدى فى الآفاق وفى العالم الإسلامى ليس طبعا كصيت الأزهر .

ولما وصلت إلى القاهرة مع أبى ، قبل الامتحان بأسبوع ، واستقررنا فى منزلنا القديم بشارع قصر الشوق ، أخذت أوصل الليل بالنهار فى المذاكرة طوال ذلك الأسبوع ، وكان والدى يريد أن يساعدنى فى تفهم الدروس ، ولكنى كنت أعتذر إليه مفضلا أن يتركنى وشأنى ، فقد كانت طريقتى فى تعرف العلم غير الطريقة التى درج عليها أهل الأزهر وقتئذ وهى الطريقة التى كان يريد والدى أن يلقبها إلى .

ومع أنى كنت أشعر بكثير من الثقة تملأ نفسى ، لأننى كنت موقنا أنى قد وصلت بطريقتى الخاصة فى الدرس إلى جوهر العلم وروحه ، مجرداً من التشويش والتشتيت الملازمين للطريقة الأزهرية العادية ، فإن نفسى كانت طبعا قلقة بعض الشيء ، بل كانت فى الحقيقة مضطربة اضطراباً داخليا ، كنت أحاول أن أخفيه من هؤلاء الذين يسيئون الظن بمقدرتى العلمية ويتشككون فى نجاحى ثم استمر الشيخ الأحمدى الطواهرى فى الحديث فقال :

وفى ليلة الامتحان ، ذهبت مع والدى لزيارة الإمام الشافعى وصلينا صلاة العشاء داخل القبة وجلسنا قليلا بعد الصلاة ، فأقبل الناس يقبلون يد والدى تبركا به واحتراما له كعادتهم عندما كانوا يلقون كبار العلماء ، فجلست بجواره بحسدى ولكن أفكارى ومشاعرى كانت كلها بعيدة عن هذا المجلس ، فهى غارقة فى بحر الامتحان الذى سيكون فى صباح الغد ، وكنت كلما أتذكر جلستى أمام الشيخ محمد عبده رئيس لجنة الامتحان يصدق قلبى دقات عنيفة لا تفتأ تهدأ بعد قليل ، ولكنها تعاودنى كلما عاودنى نفس التفكير .

فكرة غريبة

« وفي وسط هذه الحالة النفسية الشديدة التي كنت حريصا على إخفائها ، وفي وسط هذا الرعب الداخلي الذي كان يملأ صدري ، لم أكن لألتبس الفرج لهذه النفس أو الانشراح لهذا الصدر ، إلا من جهة واحدة ، هي الجهة التي تسيطر على كل مافي الصدور وكل مافي النفوس ، جهة الله العزيز المتعال ، واهب الخير ، ومسهل الأمر ، وملق المعرفة ، وملهم الصواب ، فأخذت سرأ أتلو آية « رب اشرح لي صدري ، ويسر لي أمري ، واحلل عقدة من لساني يفقهوا قولي » ، وما أن انتهيت من تلاوتها ، حتى شعرت بوالدي وهو بجواري يلتفت إليّ وينبهي ويقول : « اقرأ الفاتحة معنا للإمام يسأل الله أن يوفقك في الامتحان غدا » . فقرأتها معه ومع من كان جالسا بجوارنا من الناس .

« في تلك اللحظة توجهت نفسي لروح الإمام الشافعي ، لابصفتة من علماء الاسلام الأفاضل حسب ، بل كوليّ من أولياء الله أيضا ، أن يتضرع الله معي ويتوسل إليه ، في أمر تسهيل امتحاني غدا فيلهمني ربي الصواب ، اثم خطرت ببال في هذه اللحظة أيضا خاطرة غريبة لم تكن لتخطر ببال إلا في هذا الظرف الفريد ، بل لم أكن لأرضى لنفسي أن أفكر فيها أو أطلبها ، إلا في الحالة المعنوية المضطربة التي كنت فيها في تلك اللحظة ، فقد مرّ ببال أن لو كان الإمام الشافعي وليا حقا ، ومحبوبا من الله حقا ، فعليه أن يريني إشارة تدلني على ما سيكون عليه امتحاني في الغد ، أهو نجاح أم رسوب !!

« لم تمض على هذه الفكرة العابرة خمس دقائق تقريباً ؛ حتى دخل إلى قبة الإمام الشافعي التي كنا جلوساً فيها رجل مجذوب ينادي بصوت عالي ويقول : « فين الأحمدى ، فين الأحمدى ، خذ يا واد يا أحمدى ، خذ نفحة الإمام ، وأعطاني في يدي قطعة من ذات الخمسة المليئات ، ثم قال « توكل على الله ، وانصرف بدون أن يسلم على والدي ولا على ولا على أى أحد من الجالسين فاستبشرت أنا ووالدي خيراً وأيقنت في نفسي أن هذه حقيقة إشارة من الإمام .. ولنتظر للغد ، لنعرف نتيجة الكرامة ... وفي الغد دخلت الامتحان ، وبالرغم مما كان بين الإمام الشيخ محمد عبده وبين والدي الشيخ ابراهيم الظواهري من النفور المشهور وقتئذ ، فقد نجحت في الامتحان بالدرجة الأولى وأطرائي الشيخ محمد عبده رئيس اللجنة اطراء كثيراً كان له ولنوالى الدرجة الأولى رنة في الأزهر في ذلك اليوم .. حتى أن بعضهم من فرط الاندهاش من نجاحي قال : « لابد أن يكون الأحمدى قد رزقه الله علماً لدنياً ، فإنه لم يذاكر ولم يحضر الدروس .. »

« فانت ترى إذاً يا ولدي أن كرامة الامام الشافعي كانت حقيقية ، وأن قطعة الخمسة المليئات التي أعطاها إلى ذلك المجذوب في القبة كانت علامة النجاح . »

وبعد أن سرد الشيخ الظواهري هذه القصة قلت له : « هذه قصة طريفة حقاً ، وهي تبعث في النفس كثيراً من اللذة والعجب ، ومع أني مندهش لها اندهاشاً عظيماً ، إلا أن العقل الحديث قد يسوقها إلى مجرد الصدفة ، أو إلى

صدقة نادرة ، وإذا تغالى فقد يقول إنها صدقة نادرة جدا .. ومع ذلك ، فهاهى
علاقة هذه الواقعة التى حصلت سنة ١٩٠٢ ، بهذا المجذوب الذى وجدته هنا
الآن جالسا بجوارك وخرج توأ ؟ ١٩ .

فقال الوالد : « العلاقة بين هذه الواقعة التى حصلت منذ سبعة وعشرين
عاما ، وبين هذا المجذوب الذى عترضت على وجوده معى ، إشفاقاً منك على
صحتى ، هى التى ستقنعك بأن كرامة الأمام الشافعى فى سنة ١٩٠٢ لم تكن
بجرد صدقة ، أو صدقة نادرة ، أو نادرة جدا ، كما أوحى لك عقلك الحديث
أن تقول ، وهى أيضا التى تبين لك تساهلى فى قبولى لزيارة هذا المجذوب لى
فى حجرى وأنا مريض .. ولأجل أن أبين لك هذه العلاقة ، فسأرجع بك
مرة أخرى إلى سنة ١٩٢٧ عندما كنت شيخا لمعهد أسيوط .

« فعندما كنت بطنطا ، لم يكن لينخطر على بالى ، أو على بال أحد آخر
غيرى ، أنه يجوز لى أن أنقل لمعهد أسيوط هذا الصغير يوما ما فقد كانت
لى مكانة خاصة عند السلطان فؤاد مما سألينها لك فيما بعد .. ولكن تقديرى ،
وتقديرى الناس فى ذلك لم يكن صحيحا ، فقد نقلت فعلا من معهد طنطا
الكبير الذى يلى الأزهر فى أهميته ، إلى معهد أسيوط هذا الصغير الذى
لا يشمل إلا قسما ابتدائيا بسيطا .. وكان هذا على أثر وقعة دينية دبرها لى
أحد الناس عند الملك فؤاد ، وسأذكر لك تفاصيلها فى فرصة أخرى ، فأمر
الملك بنقلى من طنطا إلى أسيوط تنزيلا وعقابا لى ، فنفذت الأمر حالا ،
حتى لا أغضب الملك وحتى أتمكن من معرفة الدسيسة وأكشفها .

« ولكن الدسيسة كانت محكمة ، وكان إحكامها متقناً بحيث أنى لم أتمكن

من مفاتيح الملك في شأنها زهاء ست سنوات طوال مضيتها في أسبوط على مضض ، ولذلك فكثيراً ما ضاق صدرى وكثيراً ما هممت من أجل ذلك بالاستقالة من وظيفتى مرات متعددة ، وما كان يصرفنى في كل مرة إلا بعض أصدقائى فى السراى .

• وفى ذات يوم من سنة ١٩٢٦ ، اشتد الكرب بى وصممت على الاستقالة وسافرت للقاهرة لأتقدم بها للسراى الملكية .. وكان من عادى ، عندما أحضر مصر ، أن أزور أولياء الله ، وكان الإمام الشافعى من الأولياء الذين اعتدت زيارتهم ، فزرت فى هذه المرة .. وفيما أنا واقف بجوار القبر ، أقرأ شيئاً من القرآن ، تذكرت ما كان للإمام الشافعى معى من كرامة ليلة امتحان العالمية ، عندما شملنى الخوف والرعب من الامتحان ، فتذكرت ذلك المجذوب الذى أعطانى نفحة الإمام وهى الخمسة المملكات التى ذكرت لك قصتها ؛ فخطر ببالى هذه المرة ، أثناء وقفى بجوار قبره ، نفس الخاطر الذى خطر لى منذ أكثر من خمس وعشرين سنة ، فتمنيت لو أظهر لى الإمام كرامة فى شأن نقلى من أسبوط مثل الكرامة الأولى فى شأن امتحانى ، وكانت هذه أيضاً منى فكرة عابرة ، أكثر عبوراً من الفكرة الأولى عند ما كنت لا أزال شاباً ، فلم أكن ، وأنا الآن واحد من رجال الدين المسئولين ، لأرتب عملاً من أعمالى ، أو أدبر رأياً من آرائى ، على كرامة أو إشارة قد تكون مجرد صدفة كما قلت أنت مرة يا ولدى ، وخصوصاً وأن الناس قد تقلدنى فيما أفعل ، ومثل هذا لم يأت به نص لا فى القرآن ولا فى السنة .

• ولم تظهر لى أثناء مقامى فى قبة الامام أية إشارة أو كرامة ، مع أن زيارتى

للإمام هذه المرة كانت طويلة ، أوهى كانت في نظري أطول من الزيارة التي حصلت فيها علامته الأولى منذ خمس وعشرين سنة ..

« وخرجت من الإمام الشافعي بعد العشاء وركبت عربته وذهبت إلى سيدنا الحسين لأزوره أيضا كعادتي بعد زيارة الإمام ، ولكنني وجدت أبواب الجامع الحسيني قد أغلقت وانصرف الخدم والحراس إلى بيوتهم كما يفعلون كل مساء بعد انقضاء صلاة العشاء ، فتوجهت نحو الباب الأخضر كما كنت أقفل دائما عندما أصل متأخرا وأجد أبواب المسجد مغلقة ، لأن هذا الباب الأخضر هو أقرب أبواب المسجد إلى قبر الحسين ، ثم وقفت هناك أتلو ما تيسر من القرآن كما فعلت عند قبر الإمام .

« هنا أقشعر بدني واختلج صدري وبكت عيناى .. فقد حصلت الكرامة .. فن القهوة التي كانت وقتئذ مواجهة لهذا الباب الأخضر ، خرج فجأة رجل مجذوب واتجه نحوى ونادى بصوت عال وقال : « فين الأحمدى ، فين الأحمدى ، وعندما قرب مني قال « خذ يا وادا يا أحمدى ، خذ نفحة الحسين ، وأعطاني في يدي قطعة من ذات الخمسة الممليات وقال « توكل على الله ، وانصرف .

« ... ولا بد أن تكون قد لاحظت يا ولدى أن الكلمات التي قالها هذا المجذوب في سنة ١٩٢٧ ، هي نفس الكلمات التي قالها مجذوب سنة ١٩٠٢ ، وأن ما أعطاني إياه هو قطعة من الخمسة الممليات أيضا كما أعطاني المجذوب القديم ، فاستبشرت خيرا ، وعدت إلى اللوكأندة الحسينية التي كنت أحب دائما المبيت فيها ، لمواجهتها لجامع الحسين ولكي أتمسك من صلاة الفجر

فيه... أقول أنتى عدت منشرح الصدر مطمئن البال ، فقد تعشمت أن الله تعالى لا بد قد أراد أن يزول الغمة التى أثقلتى أكثر من ست سنين بوجودى بأسىوط .. ولعلك ستعجب عندما تعرف أن أسباب انفراج أزمى قد بدأت فعلا بعد ذلك بوقت قليل ، عندما مرّ جلالة الملك بأسىوط فى طريقه لافتتاح قناطر نجع حمادى فى أعلى الصعيد ... ولعلك ستدهش وتعجب أكثر ، عندما تعلم أن الرجل المجذوب الذى كان عندى الآن واعترضت أنت على وجوده ، هو ذلك الرجل الذى تمت الكرامة على يديه ، فهو الذى خرج من قهوة الباب الأخضر ونادانى وأعطانى الخمسة الممليات .

« فإرايك إذا فى هذا يا ولدى ، وهل هى كانت مجرد صدقة ، أو صدقة نادرة ، أو نادرة جدا كما خطر لك ؟ »
والحقيقة أنتى لم أعرف الجواب .

فى هذه اللحظة اغرورقت عيناه بالدموع ، وتملكتنى رعشة روحية لم أتمالك أن أخفيها ، فقلت لوالدى « إذا كان هناك أولياء الله كما يقولون فأنت والله أحدهم ، ولتم الآن وتستريح ، أكمل الله شفائك ، ونفع بك المسلمين »

أحوال الأزهر في أوائل القرن العشرين وبعدها

والحوادث التي طأ لها عروق باصلاح الأزهر وبالسياسة

في حياة الشيخ الطواهرى أثناء هذه المرة

كان هذا الحديث الليلي الذى أعقب حكاية المجذوب فاتحة خير لى فى تعرف كثير من الحوادث المهمة دينية وسياسية التى حصلت فى حياة الشيخ الطواهرى قبل تعيينه فى مشيخة الأزهر ، فقد وردت على لسانه فى هذه القصة إشارة لنفور كان قائما بين والده الشيخ ابراهيم الطواهرى ، وهو من كبار علماء الأزهر وقادته وقتئذ ، وبين الشيخ محمد عبده ، وهو أيضا من هؤلاء القادة الأكابر ، كما أشار لدسياسة دبرها بعض الناس ضده عند السلطان فؤاد عندما كان شيخا للجامع الأحمدى فنقل بسببها شيخا لمعهد أسيوط وهو أقل شأنًا من معهد طنطا ، وكذلك إلى انفراج هذه الأزمة بسبب حفلة افتتاح قناطر نجع حمادى ، فكان طبيعيا أن أسأله بعد ذلك عن هذه الإشارات وعن أقاصيصها

النفور بين الشيخ محمد عبده والشيخ ابراهيم الطواهرى

(والد الشيخ الأحمدى الطواهرى)

تلك أيضا قصة طريفة تلتقى على أحوال الأزهر فى أول القرن العشرين ، من الجهة العلمية والاجتماعية ، ضوءا يمكن لنا منه الاستعراف على ما كانت عليه تلك الأحوال ، وكذلك يبين لنا طريقة الامتحان فى الشهادة العالمية وطريقة التعليم فى الأزهر وقتئذ .

سألت الشيخ الأحمدى قلت :

لقد أشرت في قصة الرجل المجذوب ، بمناسبة امتحانك في العالمية ، إلى نفور كان قائما بين والدك الشيخ إبراهيم الظواهري وبين الشيخ محمد عبده ، فقيم كان هذا النفور وماذا كان له من أثر في امتحانك ؟ فقال الشيخ ما معناه : تسمية الحالة التي كانت بين المرحومين والدى والشيخ محمد عبده « بالنفور » مغالاة في التعبير ، فهي في الواقع لم تتعد ختلافا في النزعة أو تباينا في المشرب ، فلم يصحبها مثلاً شيء من القطيعة كما يصحب النفور .

« لقد كان الشيخ إبراهيم الظواهري يرى . كبقية كبار علماء ذلك العصر ، أن العلم وحده ، مهما كان الإنسان متبحراً فيه ، لا يكفي لكي يجعل من العالم الأزهرى رجلاً كاملاً في الدين ، بل لابد له لكي يبلغ ذلك القصد ، أن يكون أيضاً صالحاً تقياً متعبداً بينه وبين الله جانب ، على حد التعبير الصوفي المعروف ، ومن أجل هذا كان والدى يكثر من زيارة قبور الأولياء ويواظب على حضور موالدهم ويمضى كثيراً من أوقاته في قباب المساجد يقرأ القرآن والورود ، وكان كذلك ميالاً للإحسان عن طريق تغذية الفقراء ، حتى أنه وقف على تغذية الفقراء في مولد النبي ومولد الحسين ومولد السيد البدوي نيفاً وخمسين فداناً من أحسن أطيانه في الشرقية .

ثم استمر الشيخ الأحمدى يقول :

« وهناك جدى أيضاً ، وكان هو الآخر اسمه الشيخ إبراهيم الظواهري فانه كان من رجال الدين كوالدى ، ولكنه كان من الصوفية الذين اشتهروا بكثرة التعبد وبالانصراف عن بريق هذه الحياة الدنيا ، وكان الناس يقولون أنه أحد أولياء الله .

« لقد نسبت إلى جدى هذا واقعة طريفة كانت سببا فى ورود الناس لمنزله
ثم لمنزل أبى بعد ذلك ليأكلوا من خبز الشيخ ويشربوا من مائه. ذلك أنه قيل
إن جدى هذا قد استجاب الله له فى ليلة القدر وأنه دعا الله فيها أن يغفر له
ولذريته ولكل من يأكل من معاش ذريته جميع الذنوب التى ارتكبوها ،
فيدخلهم جميعا جنته الواسعة بغير سابقة عذاب .. ثم سرعان ما ذاعت تلك القصة
وتناقلها الناس ... »

« من أجل ذلك كان يوم منزل والدى ، الشيخ ابراهيم ، عند ما كان عالما
بالأزهر بمصر ، ثم بطنطا عندما صار شيخا للجامع الأحمدى ، أفواج كثيرة
من الناس يتلمسون رغيفا أو حتى كسرة من خبز ، عسى يغفر الله لهم ذنوبهم
على حد تفسيرهم الحرفى لدعاء جدى فى ليلة القدر ، ولعل ذلك هو ما دعا
والدى لوقف الأطلان التى وقفها تلمسا للاحسان . »

« وكان الشيخ محمد عبده عالما زميلا لوالدى الشيخ ابراهيم الظواهري فى
الأزهر ، وكان الاثنان زميلين أيضا فى المجاورة ، ولكن نزعة الشيخ محمد
عبده من هذه الناحية كانت مغايرة لنزعة والدى الروحية والصوفية هذه ،
فقد كانت دعوة الشيخ عبده بعيدة عن ذلك المزاج الروحى الذى كان لوالدى ،
فلم يعجبه تردد والدى على الأولياء وموالدهم : وظن ذلك منه نوعا من المغالاة
أو هو على الأقل إتيان لمكروه فى الشرع ، وكذلك لم ير الشيخ محمد عبده
أن هناك ليلة للقدر يستجاب فيها كما ظن الناس وأتوا من أجله يطلبون الخبز
من منزلنا ، وهذا هو سبب النفور أو الاختلاف الذى كان بين والدى الشيخ
ابراهيم الظواهري وبين الشيخ محمد عبده ، وهو سبب واه كما ترى . »

ثم استمر الشيخ الأحمدى يقول :

« أما عن تأثير ذلك الاختلاف في امتحاني في شهادة العالمية فهاك قصته :
 « لقد كان المعروف إلى ما قبل الامتحان يومين ، أن رئيس لجنة الامتحان
 التي ساجلس أمامها ، هو الأستاذ الجليل الشيخ سليم البشرى ، إلا أنه قد تقرر
 فجأة أن يكون الرئيس هو الأستاذ الجليل الشيخ محمد عبده ، لأن الشيخ
 سليم البشرى قد مرض ، فكان ذلك التغيير سببا في ازدياد الاعتقاد عند الناس
 بأننى لابد سأرسل في الامتحان ، لأن الشيخ محمد عبده كان لا يخفى امتعاضه
 من والدى بسبب اتصاله بالأولياء وكثرة زيارته لقبورهم كما قدمت لك ..
 وفعلا ظهر من الشيخ محمد عبده شئ من آثار هذا النفور في لجنة الامتحان
 كما تنبأ الناس .. فإني لم أكد أجلس إلى اللجنة وأهم بتقبيل يده كما يفعل الطلاب
 الممتحنون عادة ، حتى أعرض الشيخ بعض الشئ عن إعطاء يده بجملتها لي
 أقبلها ، فقد جذبها سريعا واكتفى منى بلمس أصابعه فقط ثم قال : لقد سماك
 أبوك بالأحمدى نسبة إلى أحمد البدوى الولي بطنطا ، فلزى الآن ماذا سيكون
 من شأن هذا الولي معك !! »

« كان لهذه العبارة ، مصحوبة بخطف يده أثناء محاولتى تقبيلها ، أثر سيىء
 فى نفسى ، فانقبض صدرى واسودت الدنيا فى عيني ، ولما طلب منى أن أبتدىء
 تأخرت عن الكلام برهة من فرط تأثرى ، ولكنى ما لبثت أن استجمعت
 شجاعتي ، وتملكنى شئ كثير من الجلد ؛ ثم أخذت أتكلم فى الموضوع الذى
 طلب منى الكلام فيه فأحسست فى داخلي أنى أحسن الكلام ، وعندئذ
 انطلقت أتحدث بالطريقة التى رسمتها لنفسى من قبل ، وهى الطريقة المغايرة لما

اعتاد الطلاب والعلماء الازهريون أن يعالجوا بها المسائل ، فقد كنت أقفز توتاً إلى جوهر العلم الذي أنا بصده وأقرره بعبارة مختصرة ولكنها جامعته وبعيدة عن التأويلات والتشويشات التي اعتاد عليها الطلاب ، وهذه هي الطريقة التي رسمتها لنفسى طول مدة دراستى .

والحق أنى أثناء الامتحان أعجبت بنفسى أقرر تلك المسائل الشائكة بهذا الأسلوب الجديد الصافى الذى ابتكرته ، إذ أنى ظننت أنى جعلت البحث به سائفاً مرسل ، بل إنى أيقنت فى نفسى أن الشيخ محمد عبده لا بد قد سر به أيضاً ، وأنه لا بد سيشعرنى بذلك تشجيعاً لى .

وانتهيت من تقرير البحث وانتظرت إشارة إعجاب الشيخ عبده أو على الأقل إشارة عدم امتعاضه ، ولكنى لم أظفر بها ، بل ظل الشيخ صامتا ، ونظر إلى كما نظر باقى أعضاء اللجنة نظرة لم أفهم كنهها ، فلا هى نظرة المبتسم فأعدها إشارة إعجاب ، ولا هى نظرة مغضبة فأعدها إشارة المشمئز .

والحق أنه قد شق على نفسى وقد ظننت خيراً كثيراً بهذا الأسلوب وقدرت أنه يستحق الإعجاب أن لا أظفر بشئ . ولو قليل من هذا الإعجاب ، وحينئذ تملكتنى نزعة الثقة بنفسى وبأسلوبى ، فولدت عندى عزماً قوياً وإقداماً شديداً ، وأصررت فى نفسى لا بد أن تنزع إعجاب الشيخ وإعجاب اللجنة انتزاعاً ، فخطر لى أن أعاود الكلام فى نفس البحث ولكن بأسلوب آخر وألفاظ وتشايبه مغايرة ، وبدأت ذلك بأن قلت كلمة « والحاصل ، وهى الكلمة التى تشعر أنى أريد معاودة الكلام ، فعندئذ أنطق الله لسان الشيخ بالإعجاب الذى كنت أنتظره فقال : لماذا تريد استئناف الكلام . لقد

تكلمت كلاماً طيباً جداً، وغالجت البحث علاجاً رائعاً جداً، والأحسن أن تنتقل للبحث الآخر .

كانت عبارة الشيخ هذه كأنها البلمع على نفسى ، فاندفعت أقرر المباحث الأخرى التى طلبها منى هو وأعضاء اللجنة ، وأقبلوا يناقشوننى فيها ، وفجأة قال الشيخ عبده : « إن ترتيبك فى أبحاثك وطريقة عرضها طريقة جميلة ، وسأخذ معك فى ترتيب الأبحاث طريقاً غير الطريق العادى لأعرف مقدار علمك الحقيقى . » فقلت : « كما تريد ياسيدى » فأخذ يقلب أوضاع المسائل ويلوى اتجاهات الأبحاث ، وصار يخرج من علم إلى آخر ، ثم يعود إليه ثانية ، ثم يخرج إلى آخر ويعود للأول ، وأنا أسايره فيما ذهب إليه من الإفراط فى محاولة إشكال البحث على توطئة لمعرفة مقدار علمى الحقيقى كما قال .

وقد طالت هذه المناورات بضع ساعات على خلاف المألوف فى الامتحان ، ولا أكتمك يا ولدى أنى أرهقت بها إرهاقاً عقلياً وجسمانياً فطلبت نفسى شربة من الماء من شدة هذا الإجهاد ، ولكنى غالبتها ، مخافة من الشيخ أولاً ، وتأديبا له ثانياً ، ولكنى بعد ربع ساعة أخرى فقدت زمام المغالبة فطلبت من الشيخ عبده : أن يأمر لى بكوبة ماء ، فكان طلبى هذا فاتحة خير آخر على ، وكان الله تعالى أنطقنى به خصيصاً ليزيد فى شجاعتى وفى جلدى ، فقد قال الشيخ محمد عبده : « أنت تستحق شرباً تاماً لا ماء فقد أحسنت أيما إحسان » ثم أدخل الشيخ يده فى جيبه وأرسل فى طلب (سطل) من شربات الخرنوب ، فشربت ، وشربوا وبعد ذلك بقليل قال الشيخ : « لقد فتح الله عليك يا أحمدي ، والله أنك لأعلم من أهلك ، ولو كان عندى أرقى من الدرجة الأولى لأعطيتك إياها .. » فكانت

هذه العبارة منه بعد شراب الخرنوب الذى اشتراه لى أثناء الامتحان حديث الناس فى الأزهر وقتئذ، وتناقلته الألسن بعد ذلك فى كل مكان، وكانت فى الحقيقة من أسباب سعادتى بعد ذلك ..

ثم قال الشيخ الاحمدى الظواهرى :

« فأنت ترى إذاً أن الشيخ محمد عبده كان رجلاً قوى رأى، وقوى الاخلاق، فبالرغم مما كان بينه وبين والدى الشيخ ابراهيم الظواهرى من خلاف معروف، فهو لم يغمطنى حقى ولم يرد أن يقلل من مقدار على ... »
 « وأما الإشارة التى أشار بها إلى والدى من أنى أعلم منه فقد وقعت عند والدى موقعا حسنا، فقد قال عند ماسمعتها : « إن ذلك لما يضاعف سرورى فالإنسان لا يتمنى لشخص آخر أن يكون أحسن منه لا ولده، ولا ذهاب للشيخ محمد عبده لأشكره .. »
 « وفعلا أخذنى والدى إلى منزل الشيخ محمد عبده فى ذلك المساء فشكره ... » ثم فى اليوم التالى رد الشيخ عبده الزيارة لوالدى فى منزلنا فى قصر الشوق ..

« وهنا حدثت حادثة أخرى لا أزال أذكرها ، لأنها كانت غير مألوفة فى حينها . فى هذا العصر كانت الحمير هى ركوبة كبار العلماء فحضر الشيخ محمد عبده لمنزلنا راكبا حماره ، فلما هم بالانصراف ، خرجنا جميعا معه للباب وركب حماره وابتعد ، وعندئذ التفت إلى والدى فى سحنة التأنيب وقال :
 « لماذا لم تمسك له الركاب كما يفعل باقى العلماء ، فقلت : « لاننى لست كباقى العلماء ولا تطاوعنى نفسى أن أمسك الركاب لأحد . »

وصف كيفية الدراسة في الأزهر في أول القرن العشرين

وعدم استخساره الطالب الأحمري الظواهرى لها

وما اشهر عنه وقتئذ من الرغبة عن العلم

وهذه قصة أخرى تبث كثيرا من النور على طريقة التدريس في الأزهر في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين . وتبين العلوم التي كانت تدرس فيه وقتئذ ومقدار علم الأساتذة ، فقد وجهت لوالدى السؤال قلت :
« لقد أشرت في قصة الرجل المجدوب . أن الناس ظنوا سوءا بمقدرتك على نوال العالمية لأنه كان قد اشتهر عنك عدم المواظبة على الدروس في الأزهر . فكيف كان ذلك ، مع أنك نلت الدرجة الأولى في الامتحان ١٩ ؟
فقال ما معناه :

« الحق أنى كما قال الناس : لم أكن أواظب على حضور الدروس بالأزهر ، بل كنت أفضل أن أذاكر الدروس وحدي بالمنزل ، ولكى أشرح لك السبب في ذلك لا بد أن أصف لك الحالة التي كان عليها الأزهر وقتئذ من ناحية العلم والتعليم ، وكذلك من الناحية الاجتماعية ، وقد تعرضت لهذه المواضيع بالتفصيل في كتاب « العلم والعلماء » الذى ألفته فى سنة ١٩٠٤ أى بعد نوالى شهادة العالمية بزمان قليل ويمكنك مراجعتها فيه ، ولكنى سأختصرها لك هنا .
وفى قديم الزمان لم يكن هناك للتدريس بالأزهر نظام خاص ، ولم تكن هناك شروط لقبول الطلبة فيه ، بل كان يدخل الأزهر للتعليم كل من شاء أن يدخله ، وكان يجوز لمن دخل أن يقيم فيه ماشاء أن يقيم ، وأن يختلف إلى

من شاء ومن يشاء من العلماء في الحلقة أو الحلقات التي يختارها لنفسه بدون أي رقيب أو مباشر ، فإذا ما آنس الطالب في نفسه بعد زمن طويل أو قصير المقدرة على التدريس لغيره ، جلس إلى تلقين العلم حيث يجد مكانا خاليا ، وعرض نفسه على الطلبة ، فإذا وجد هؤلاء كفايته لاتزال ناقصة ، انصرفوا عنه ، وإذا وجدوها كاملة ، التفوا حوله ، وحينئذ يحيز له شيخ الأزهر نهائيا ويسميه عالما .

وفي المدة التي تلقيت فيها العلم ، وهي العشر السنين الأخيرة من القرن التاسع عشر ، كان هذا هو حال التعليم بالأزهر ، مع فارق أنه منذ عهد الشيخ العباسي المهدي ، صار نوال العالمية بواسطة الامتحان ، وصار لهذه الشهادة براءة يعطيها الخديوى من ثلاثة درجات ، أولى وثانية وثالثة ، حسب تفوق الطالب .

فلما أرسلنى والدى للأزهر لطلب العلم ، بعد أن حفظت القرآن وتعلبت القراءة والكتابة وبعضا من الحساب في الكتاب كما كانت العادة وقتئذ ، وجدتني أمام كتاب في النحو اسمه شرح الكفراوى ، جرت التقاليد في الأزهر أن يكون هو أول شيء يدرسه الطالب عند قدومه ، فوجدت صعوبة شديدة في فهمه في بادئ الأمر ، لأنى لم أكن أعرف قبل ذلك شيئا مطلقا عن النحو بل لم أكن أعرف ما معنى كلمة النحو ، ومع ذلك فكان على وعلى جميع الطلبة المبتدئين مثلى ، أن نواجهه في هذا الكتاب بأوجه البسملة ، وبأن الكلام مبتدأ مرفوع بالابتداء ، وهو ضمير فصل على الأصح ، مع أنى لم أكن بعد أعرف ما هو المبتدأ أو الخبر ، ولا يمكن معرفتهما إلا في وسط الكتاب

ثم استمر الشيخ يقول :

ولما كان اختيار الأساتذة في ذلك الوقت متروكا لهوى الطالب كما أسلفت ، فقد عنّ لي أن استعرض أساتذة النحو جميعا عساي أجد واحداً منهم يتدرج مع الطلبة تدرجا يتفق مع أقديماهم في التعلم ، ولكنني وجدتهم جميعا سواء في طريقة التدريس ، فقد كانوا يمسكون الكتاب يفسرون جملة وكلماته ، بصرف النظر عن مقدار إدراك الطلاب الجالسين أمامهم ، وقد يكون بالحلقة الواحدة أمام الأستاذ طالب مضى عليه في التعلم عشر سنوات ، وآخر ابتدأ تَوّاً ، ومع ذلك فالمفروض أن كليهما يفهم ما يقوله الأستاذ .

وما يقال عن كتب النحو يقال أيضاً عن البلاغة والمنطق والأصول والتفسير والحديث وكذلك عن باقي العلوم الأخرى التي كان على الطالب أن يدرسها قبل التقدم لامتحان العالمية ، بل إن كتب هذه العلوم كانت تمتاز عن كتب النحو بميزة أخرى تجعلها أكثر تعقيداً وتشويشاً لذهن الطالب ، وأكثر إبعاداً له عن جوهر العلم ، فإن جميع هذه الكتب مليئة بالتأويل والاحتمال ، مما يضيع الوقت حتماً ، ويفوت على الطالب المبتدئ الغرض الأصلي من تفهم العلم في ذاته .

« إنك لتجد أن أكثر أبحاث هذه الكتب يدور حول « عبّر بكذا ، كلامه يشمل صورة كذا ، والصواب حذف كلمة كذا ، الصواب التفريع ، الصواب إبدال الواو بالفاء ، هذا مكرر مع ما قبله ، إلى غير ذلك .. ومع أن هذه الطريقة مفيدة جداً في إيجاد ملكة إدراك الدقائق في اللفظ والمعنى ، ودقة التصور والتخيل وإدراك المعنى الواحد على صور مختلفة ، وحله وتركيبه بأشكال متنوعة ، إلا أنه يجب أن لا يكون هذا على حساب الغرض الأصلي

من التعليم الدينى ، وهو الإمام بالعلم فى ذاته بصرف النظر عن الألفاظ ،
فبعد تعرف فقه العلم ومادته ، لا بأس من النظر إلى تحقيق الصور العلمية المشتبهة
أو إذا كان المؤلف قد أصاب أو أخطأ فى اللفظ ، وكانت هذه هى طريقة
الشيخ محمد عبده فى تدريسه ولذلك كنت لا أتردد على حلقه أستاذ غيره .

هذا هو مجمل حال التدريس فى الأزهر عندما كنت أطلب العلم فيه فى
أواخر القرن التاسع عشر ، ولذلك فقد وجدت أن استماعى للأساتذة الآخرين
غير الشيخ محمد عبده مضيعة للوقت بدون فائدة كبيرة ، ووجدت أن الأفيد
لـى أن أدرس بنفسى هذه العلوم فى المنزل ، فكنت ألخص فى مذكرات خاصة
كل ما تحويه هذه الكتب من فقه العلم وجوهره ، وأهم ما ليس من كنه
العلم وفقهه ، فكنت أعرض عن التأويلات والاحتمالات اللفظية والفلسفة
الخيالية ، وبذلك أمكنتنى أن أقتطف من بطون هذه الكتب المطولة ، ما وجدته
مفيدا حقا فى إيصالى لهدفى ، وهو إدراك جوهر العلم وروحه .

... فأنت ترى إذا أن ظهورى فى حلقات الدرس فى الأزهر ، لم يكن
كظهور باقى الطلبة ، وكذلك لم أكن مثابرا على التواجد فى الحى الأزهرى
والاشتراك مع الطلبة هناك فى الماء كل والمشرى وباقى اجتماعياتهم الأخرى ،
ومن هنا تولدت الفكرة الخاطئة التى شاعت فيما بعد عن انصرافى عن العلم
والتعلم ، فإن قلة ظهورى فى الأزهر أثناء اشتغالى بالدرس فى المنزل ، هى التى
دعت لهذه الإشاعة .

بعد نوال الشيخ الظواهري للعالمية

استأوه التدريس بطريقة جديدة وكيف قوبلت من الأزهريين

واستقاله بالصوفية

عندما أكمل والدي حديثه عن الطريقة التي اختارها لنفسه في تعلم العلوم الأزهرية، وعما صاحب امتحانه من وقائع، وجدت أن قصصه مغرباً بالاستزادة منه، فاني كنت أعلم أن حياته الأزهرية مليئة بالكثير من الوقائع الغير العادية. ولما كانت حياته كعالم من علماء الأزهر قد بدأت تقريبا بابتداء القرن العشرين، فانه تخرج في سنة ١٩٠٢ ميلادية، فقد رأيت أن سرد وقائع هذه الحياة وقصصها يكون لنا دليلاً منظماً متتابعاً عن أحوال الأزهر فيما انتهى حتى الآن من سني هذا القرن العشرين، فعولت على أن أسأله أن يزيدني من هذه القصص، فقلت له :

« ما الذي حدث لكم بعد تخرجكم من الأزهر كعالم من علمائه ؟

فقال : « عندما نلت شهادة العالمية في سنة ١٩٠٢ ، كان والدي في هذا الوقت شيخاً للجامع الأحمدى كما أخبرتك ، وكان هذا الجامع يحاكي الجامع الأزهر في تدريس العلوم الدينية والعربية ويريد أن يسابقه فيها ، وكان به وقتئذ من الطلاب ما يزيد عن الثلاثة الآلاف ، ومن العلماء المدرسين ما يزيد على المائتين .

فلما عدت بعد تخرجي مع والدي إلى طنطا مقر وظيفته ، اتجهت نفسى إلى أن أبدأ التدريس في الجامع الأحمدى ، فبعد انقضاء أجازة الصيف وابتداء

الدراسة ، اتخذت لنفسى عامودا من أعمدة الجامع وجلست إلى الطلاب
 بجواره أعرض نفسى عليهم . وكان علم النحو أول ما يقرأه كل عالم جديد
 فبدأت أقرأه ولكن على طريقتى الخاصة ، فلم أبدأ بتفسير شرح الكفراوى
 كما كان يفعل باقى العلماء وهو الكتاب الغامض المنفر الذى سبق أشرنا اليه ،
 بل أخذت ارسم للطلبة الذين التقوا حولى طريقا جديدا لم يألوه من
 قبل ، هو أنى لم أقرأ لهم كتابا من كتب النحو المعتادة ، بل كنت ألقى عليهم
 دروسا من مذكرات كنت أعدها خصيصا لذلك وأتدرج فيها من السهل إلى
 الأصعب ، متمشيا مع الطلبة باعتبارهم جميعاً مبتدئين ، وكنت أقرب القواعد
 إلى أذهانهم بواسطة عدد كبير من الأمثلة أضربها لهم لتثبت القاعدة فى
 أذهانهم وكنت أحيانا أستعمل سبورة سوداء وطباشير لآجل هذا الغرض .
 « وبعد أن عرفت أن هؤلاء الطلبة قد فهموا روح النحو وأمكنهم أن
 يفهموا ما فى كتبه ، قرأت لهم كتابا فى هذا العلم ظننته يفيدهم أكثر من شرح
 الكفراوى ، وهو شرح الشيخ خالد ، ولذلك فإنه لم يمض وقت طويل بعد
 عرضى لنفسى على الطلبة ، حتى التف الطلبة حولى وزاد عدد حلقتى يوما بعد
 يوم ، بل أنها صارت بعد قليل أوسع الحلقات وأكثرها ازدهاما فى هذا العلم ،
 فشملنى بذلك سرور عظيم .

« ولكن تدريسى لعلم النحو لم يطل كثيرا كما كنت أنتظر ، ففى أثناء عامى
 الأول هذا فى التدريس ، انتقل إلى حلقتى كثيرين من كبار الطلبة الذين كانوا
 قد قضوا فى طلب العلم سنين كثيرة ، والمذين كانوا يدرسون مع النحو علوما
 أخرى أصعب وأدق ، كالمنطق والأصول مثلا . وكان بعض هؤلاء الطلبة

يحضرون هذه العلوم في حلقة والدى الشيخ ابراهيم الظواهري شيخ الجامع
 لأنه كان معنيا أيضا بالتدريس فوق أعمال الجامع الإدارية ، وكذلك في
 حلقات علماء آخرين ، فلما انفصل هؤلاء الطلبة من حلقاتهم إلى حلقتي شعرت
 بالخرج في أول الأمر ؛ فقد أشفقت أن أكون متعديا على والدى وباقي
 العلماء الآخرين الذين انتقل الطلبة من حلقاتهم ، أو أن يكون في مسلك هؤلاء
 الطلبة مساس بهم ، ففاتحت والدى في هذا واقترحت أن لا أقبلهم في حلقتي
 وأن أردمهم إلى حلقاتهم الأصلية ، ولكن والدى لم يوافق على اقتراحي وقال :
 « إن هؤلاء الطلبة هم محك العلم ، والتفافهم حول العالم هو مقياس لدرجة علمه
 وقد جمعهم الله حولك ، فلا تصرفهم أنت بيدك » .

« وفي أواخر العام الدراسي تقدم لي هؤلاء الطلبة القداماء برجاء أن أقرأ
 لهم أيضا في المنطق ، ومع أن هذا كان طفرة كبيرة ، لأن العادة جرت بأن
 يبقى العالم يدرس النحو عددا من السنين قبل أن ينتقل إلى العلوم العقلية ، فقد
 أجبته طلبهم .

وكان الكتاب الذي يدرس عادة في هذا العلم كتاب اسمه « السلم بحاشية
 الباجوري » ، وكذلك شرح هذا الكتاب بحاشية الصبان . ولما كنت قد
 طالعت جميع كتب المنطق المتداولة أثناء مذاكرتي للعالمية ، فقد وجدت أن
 في الكتاب الأول نوعا من الموافقة لولا أن نصفه كلام على الخطبة ، فيضيع
 الزمن في غير المقصود ، وكنت أرى أن هناك كتبا أخرى أفيد منه للبتدين
 ككتاب الشمسية ، وكتاب سلم العلوم ، وكتاب البصائر الناصرية ، وكتاب
 شرح بيرم على إيساغوس ، فاخترت كتاب الشمسية وقرأته لهم ، فوفقني الله

في المنطق كما وفقني في النحو ، واجتمع حولي جمع كبير من طلاب المنطق كأخوانهم طلاب النحو ، فزادني ذلك ثقة في نفسي ، ثم لم تكد السنة الدراسية الثانية تبدأ حتى كنت قد قفرت قفزة واحدة إلى تدريس علم الأصول أيضا وأخذت لذلك كتاب « جمع الجوامع » وهو أصعب كتاب في ذلك العلم ، فاجتمع الطلبة حولي في تدريسه كما اجتمعوا من قبل في النحو وفي المنطق .

...

« كان لقراءتي لهذا الكتاب الكبير في السنة الثانية بعد تخرجي حديث في الأزهر ، فقد كان المتبع حتى ذلك الوقت أنه لا يتأتى لعالم أن يتجرأ على تدريسه قبل انقضاء عشر من السنين على الأقل يقرأ فيها العلوم التي هي أسهل من هذا العلم ، وقد بلغ من اندهاش أهل الأزهر أن حضر كثيرون من علمائه وطلابه لطنطا لكي يعرفوا بأنفسهم حقيقة هذا الخبر ، فحضروا الحلقة بأشخاصهم وكان منهم الشيخ الموحى الذي كنت قد حضرت عليه وقتما بالأزهر ، وقد عادوا جميعاً والحمد لله مثنيين »

...

وبقراءتي « جمع الجوامع » استقر الحال لي في تدريس الكتب الكبرى فقرأت في المنطق كتاب تهذيب المنطق وفي التصوف كتاب حكم ابن عبد الله

الشيخ الظواهرى والتصوف وطريقة الساذبية

ثم استمر الشيخ الظواهرى يقول ما معناه :
ولعل قراءتي لكتاب حكم ابن عبد الله ، وهو من أهم كتب التصوف ،

قد أزكت في نفسى نزعة قريرة فيها منذ الطفولة ، هى نزعة التعلق الروحى بالذات الصمدانية ، وقد يكون بعض هذا موروثا عن والدى فقد كان هو الآخر صوفيا كما أشرت اليك من قبل ، وقد يكون موروثا أيضا عن جدى المدفون تحت قبة بجوار الغريب بالسويس ، فقد كان من أولياء الله الصالحين .

ولكن الصوفية التى رغبته لنفسى فى أبان شبانى ، كانت صوفية مغايرة لما اعتاد القوم وقتئذ أن ينعثوا أو بالأحرى أن يشوهوا بها هذه الناحية الجليلة من الدين ، وكانتلى فى ذلك آراء أثبت بعضها فى كتاب « العلم والعلماء » الذى كنت أولفه وقتئذ ويمكنك الرجوع إليها فيه ، وقد نبهت هناك إلى أن الواجب أن يكون الفقهاء هم الصوفية والصوفية هم الفقهاء ، وأن يكون العلماء هم رجال العمل والإرشاد . لذلك فقد وضعت فى برنامج حياتى منذ تخرجى ، أن أفتح فى الصوفية فتحاً جديداً لأنقيها مما علق بها من الخرافات والمشوهات ، ولأرفعها إلى ماهى جديرة به من المستوى العالى فى التقرب إلى ذات الإله ، ثم من بعد ذلك أستغل عقيدة الناس وتعلقهم الفطرى برجالها ومشايخها ، فأأخذ من ذلك سلماً لإرشاد الناس إلى الحق ، وإلى الدين كما يجب أن يكون الإرشاد الصحيح على الأصول الدينية الصحيحة ، وبعيداً عن الأوهام والخزعبلات ، وحينئذ أكون قد أرجعت الصوفية للعلماء والفقهاء ، وأرجعت العلماء والفقهاء أيضا للصوفية .

• • • •

« ومن الطرق الصوفية المنتشرة المعروفة طريقة إسمها « الشاذلية » وهى

تنتمى إلى متعبد قديم لإسمه الشاذلى ، وقد لاحظت أن فى هذه الطريقة كثيرا من المزايا ، فهى تجمع بين التعبد وبين الإرشاد ، إذ أن من نظام اجتماعاتها التى يقال لكل منها « حضرة » ، والتى تحصل مرتين فى اليوم ، مرة بعد صلاة الفجر ومرة بعد صلاة العشاء ، أن تكون هناك فترة . تسمى فترة « المذاكرة » ، يتشاور فيها « الإخوان » ، وهم أعضاء الطريق ، فيما قد عنّ أو يعن لهم من مسائل الحياة ، مسترشدين فيها بأراء رئيس الاجتماع أو آراء أى واحد آخر من الإخوان الحاضرين يكون قادراً على النصيح أو على الإرشاد أو على الفتوى . وكل ذلك بنظام مرسوم للطريق من قديم الزمن ، ويجمع بين أدب الحديث والوقار الدينى ، فلا جلبة ولا ضوضاء .. بل إن فى نظام هذه الطريقة دعوة إلى المساواة والابتعاد عن الإثرة ، فلقد ترى رئيس الاجتماع يتقدم بلطف وأدب ويشير إلى أحد الإخوان بمن يتوسم فيهم المقدرة على إدارة الاجتماع لينوب عنه فى الرئاسة ، ثم بعد قليل تجدهذا الأخير قد اختار آخر وأنابه عنه وهكذا .

« وقد أعجبت بهذه الطريقة ، نظامها وأدبها ووقارها ، وكانت هذه الفترة المخصصة لمذاكرة ، أكثر شئى جذبنى إليها ، لأنى وجدت أن هذه خير فرصة أدخل منها للإرشاد الدينى الذى أبتغيه للأخوان من أهل هذا الطريق ، وبديهى أنه كلما زاد عدد هؤلاء الإخوان كلما كان الإرشاد أعم وأنفع .

...

« من أجل ذلك أخذت الشاذلية طريق فى التصوف ، وأنشأت فى منزل والدى بطنطا « حضرة » ، لهذا الطريق وأقبل الإخوان عليها يسترشدون بى

ويستفتونى، ثم بعد قليل تكاثرت على الدعوات من الحضرات الأخرى،
التي كانت لهذا الطريق في طنطا لكي أذهب إليها في المساجد أو المنازل التي
كانت تعقد فيها، فقبلت الدعوة، وكانت «فترة المذاكرة» في جميع هذه
الحضرات كأنها دروس وعظ وإرشاد جامعة

...

ولما وجدت أن الفكرة قد نجحت وأن الناس تقبل على تدخل في
الطريق، وبعد أن كانت زوايا الشاذلية في طنطا أربعاً فقط فأصبحت الآن
عشراً بناء على مجهودى، رأيت أن يمتد الفتح الشاذلى من طنطا إلى ما جاورها
من القرى والمدن، فكنت أذهب أثناء السنة الدراسية، بعد أن انتهى من درسى
الذى كنت ألقيه في الجامع الاحمدى، إلى القرى القريبة من طنطا، وأما في
الاجازات فكنت أذهب إلى بعض القرى والمدن البعيدة نوعاً، وبذلك
انتشر هذا الطريق في كثير من ربوع مديرية الغربية وأقبل الناس يدخلون فيه
أفواجا، وكان ذلك سبباً في هداية كثيرين من أعيانها، فتركوا الخمر والميسر
وأمكننى كذلك أن أزيل كثيراً من مخاصماتهم العائلية القديمة بواسطة مجالس
الصلح التي كنت أعقدها لهم.

تأليف كتاب « العلم والعلماء »

ووفائه مع الخبرى

وفى ذات مساء رأيت أن أسأل والدى عن كتاب « العلم والعلماء » الذى كانت له حين ظهوره ضجة كبيرة ، فما هى حكايته وما هو الدافع إليه وماذا أصابه منه من خير أو شر فقال ما معناه :

« لعلك تذكر أنى أخبرتك أنى كنت قليل الظهور فى الأزهر أيام مجاورتى وطلبى للعلم وأنى كنت أؤثر المذاكرة فى المنزل .. ولا يرجع السبب فى ذلك إلى رغبتى فى التفرغ للمذاكرة بعيدا عن ضوضاء الأزهر فحسب ، بل لأن أحوال الأزهر على العموم فى ذلك الوقت لم تكن لتعجبنى فى كثير من نواحيها .

.. فمن جهة الطلبة لم تعجبنى حالتهم الاجتماعية والصحية ، ومن جهة العلماء لم يعجبنى جمودهم فى الآراء وتعصبهم للقديم ورغبتهم عن الاجتهاد والتصاق كثيرين منهم بالخرافات وتضييع أوقاتهم فى الاحتمالات اللفظية والتأويلات التى لا تفيد فى علوم الدين ، وعدم رغبتهم فى الشق فى العلوم الكونية الأخرى من غير علوم الدين وما يعد مكملها ، ومن جهة المشيخة أو الرئاسة الدينية لم تعجبنى استكانتها واكتفاؤها بحصر الطلاب فى كل عام ، وتوزيع الجراية عليهم ، منصرفة عن رسالتها الحقيقية وهى رفع شأن الإسلام والدعوة إليه فى مصر وبلاد العالم الأخرى ، وإصلاح ما أفسدته الأيام من تعاليم الإسلام الحقيقية وإرشاد الناس إليها ، والهيمنة على شئون الدين فى شتى النواحي .

« فلما نجحت في امتحان شهادة العالمية ، خطر لي أن أبين مواضع التقصير هذه التي لاحظتها أبان طلبي للعلم في كتاب أنشره بين الطلبة وبين العلماء ، وأقدمه للقائمين على أمر الأزهر وقتئذ ، مشفوعا برأي في الإصلاح ، لعله يلفت أنظارهم إلى هذا الأزهر فيعيدون اليه مجده ويرفعون عليه راية النور من جديد .

« وفعلا كانت النفوس في ذلك الوقت مستعدة لقبول فكرة الإصلاح ، فقد كان الشيخ محمد عبده يجاهد لأجله منذ بعض الزمن ، فنجح في لفت نظر أولى الأمر إلى الأزهر .

« وفي سنة ١٩٠٣ كان قد أنشئ بالاسكندرية معهد ديني جديد يكون في إدارته تابعا للأزهر ، وينفذ فيه نظام مستحدث يراعى فيه الإصلاح المنشود على قدر الإمكان ، وعين شيخاً لهذا المعهد الجديد عالم فاضل اسمه الشيخ محمد شاكر وهو من العلماء المشهود لهم وقتئذ بالنشاط .

« ولكن النظام الجديد هذا الذي أدخل في معهد والاسكندرية لم يختلف في الحقيقة كثيرا عن نظام الأزهر القديم ، فالتغيير فيه لم يكن شاملا بالقدر الذي يدعى بالإصلاح لأنه لم يزد عن ضم مبادئ بعض علوم أخرى كالحساب والجغرافيا إلى العلوم الدينية المعتادة ، وكذلك عن تخصيص الطلبة لبعض الأساتذة وتخصيص بعض الأساتذة لبعض الطلبة وإلزامهم بقراءة دروس معينة في أوقات معينة وكان هذا التعديل البسيط تعديلا محليا صرفا فلم يصدر به قانون .

« وكان العامل الحقيقي في عرقلة تنظيم الأزهر على وضع شامل مفيد يرجع إلى سببين ، أولهما جهود شيخ الجامع الأزهر وقتئذ ، وكذلك كبار العلماء

ورغبتهم عن الإصلاح ، وثانيتها نفور سياسى بين الخديوى عباس الثانى ولى الأمر فى مصر وقتئذ ، وبين الشيخ محمد عبده وهو المنادى بهذا الإصلاح ورافع رأيه والمجاهد فيه ، وكان لهما فى ذلك مناورات وحوادث ووقائع تاريخية معروفة .

« وفى وسط هذا الجو المكفهر بين الشيخ محمد عبده وبين الخديوى من جهة ، وكذلك بينه وبين كبار علماء الأزهر من جهة أخرى ، وفى وسط هذه المنازعات والمحاورات التى كان يشد أزر الخديوى فيها الشيخ على يوسف صاحب جريدة « المؤيد » ، ظهر كتاب « العلم والعلماء » فى سنة ١٩٠٤ يستخط على حال الأزهر ومشايخه ورجاله الجامدين ويدعو للجهاد ويحبذ الإصلاح . فكان طبيعيا أن يكون لظهوره ضجة شديدة ومعارضة شديدة من الخديوى ومن شيخ الأزهر ومن العلماء ، وهذا هو ما حصل فعلا ، واليك البيان .

الخديوى وكتاب العلم والعلماء

قال الشيخ الظواهري :

« لما انتهت من طبع الكتاب رأيت أن أقدم نسخة منه للخديوى رغبة منى فى لفت نظره إليه والعمل بما فيه ، فما كنت أظن أن الخديوى يناهض إصلاح الأزهر من أجل بغضه للشيخ محمد عبده ، فلما طلبت المقابلة قدمت النسخة إلى احمد شفيق باشا رئيس الديوان لىكى تحدد إدارة التشريفات لى يوما لتقديمها للخديوى ، ثم اتصلت بالشيخ على يوسف وهو صديق الخديوى فأخبرنى بأنه هو والخديوى حانقان علىّ ، فإن كتابى يثبت أقدام الشيخ محمد عبده ، لأنه يدعو إلى ما يدعو الشيخ اليه ، مع أن الخديوى يريد انتزاع هذ الشيخ من الأزهر .

« وفي ذلك المساء تقابلت مع السيد البكري ، وهو الوحيد وقتئذ من مشايخ العلم ومشايخ الطرق ، وكان له عندي احترام خاص ، فلما أخبرته قصه الشيخ علي يوسف قال إن المعجب بك هو رياض باشا رئيس النظار فأوصحك أن تذهب إليه ، فلما قابلت رياض باشا أحسن استقبالي كثيرا وأطرائي كثيرا ، وفي أثناء حديثه قال : الحمد لله أني عشت حتى رأيت من يجهر بأمثال هذه الآراء ولو كان في الأزهر كثيرون مثلك لما أنشأنا مدرسة دار العلوم ، وعندئذ أخبرت رياض باشا بحديث الشيخ علي يوسف وامتعاضه وامتعاض الخديوي من ظهور الكتاب وخشيتي منهما فقال : أنت شجاع في كتابك فكن شجاعاً في عملك ، واعلم أن الحاكم هو لورد كرومر ،

« ولا بد أن كان بين رياض باشا ورئيس النظار وبين الخديوي عباس الثاني كثير من النفور ، فقد تبسط لي رياض باشا في الحديث ضد الخديوي ونعته نعتاً كثيرة لم يرق لي أن أسمعها من رئيس نظاره ، ويظهر أني كنت شجاعاً حقاً كما قال رياض باشا ، فإني قلت له : « شكركم على شعوركم وتقديركم لي ولكني لا أوافق على أن أرتقي في أحضان اللورد كرومر لأناهض الخديوي وهو حاكم البلد الشرعي المسلم . وانصرفت وأنا حائق على رجالات مصر جميعاً فكلهم متنافر مع الآخر ، وكلهم يسعى وراء الإضرار بالآخر والكيد له ، بصرف النظر عن مصلحة الوطن أو مصلحة الدين .

« وفيما أنا محتار في أمري ، هل أذهب للخديوي لأقدم الكتاب أم أعرض عن هذه الفكرة ، تقابلت مع صديق لي حميم هو إبراهيم باشا ممتاز فاستشرته فقال : كل ما في الأمر أن الخديوي إما يرفض مقابلتك كما رفض الشيخ محمد

راضى ، أو إذا قابلك فإنه يجابهك بكلمات لا ترضيك ، فنصيحتي لك أن لا تقدم كتابك فى هذه الظروف السيئة . فأخذت بنصيحته ولم أذهب لأقدم الكتاب بشخصى . ولكنى رأيت أن أكتب خطاباً للخدوي أقدم به الكتاب وأطلب منه الحرص على قراءته ، ونشرت جريدة المؤيد هذا الخطاب ، فانهز الشيخ على يوسف وهو صاحب هذه الجريدة ورئيس تحريرها ، فرصة خطابى هذا وعلق على بعض عباراته تعليقات توافقه وتخدم أغراضه فى إحباط أعمالى وأعمال الشيخ محمد عبده وتمهيداً لإخراج الشيخ محمد عبده من الأزهر .. وفعلنا بعد ذلك بقليل ، وفى حفلة تكريم الشيخ الشربيني ، وجه الخديوى للشيخ محمد عبده إلفاظاً شديدة فاستقال وترك الأزهر .

شيخ الأزهر يرسل لشيخ الجامع الإصحى أمراً

بجمع كتاب العلم والعلماء وإمراقه

ثم استمر الشيخ الأحمدى فى حديثه فقال : وانهز شيخ الأزهر وكبار العلماء فرصة غضب الخديوى وكذلك غضب الشيخ على يوسف على الكتاب فأرادوا هم الآخرون أن يظهر واغضبهم ، فأرسل الشيخ الشربيني شيخ الأزهر وقتئذ إلى شيخ الجامع الأحمدى وهو والدى الشيخ إبراهيم الظواهري ، ليجمع كتاب « العلم والعلماء » وليحرق نسخه ، وهدده إذا لم يفعل ذلك فإنه هو نفسه سيعزل من منصبه .. وفعلنا حضر مندوب عنه إلى منزلنا بطنطا وأحضر له والدى الشيخ إبراهيم الظواهري شيخ الجامع الأحمدى نحو خمسين نسخة حرق فى حوش المنزل إرضاء لشيخ الأزهر .

اعتمادى على نفسه فى اصلاح الأزهر

« ولما يئست من الحديوى ومن شيخ الأزهر فى إجابة دعوتى للإصلاح ، وطلت نفسى على أن أجاهد فيه بنفسى ما استطعت ، فتقدمت إلى بعض العلماء الذين توسمت فيهم الذكاء والاستعداد للإصلاح ، وألفت منى ومنهم لجنة لمعرفة العلوم التى لا يلم بها علماء الأزهر ، والتى لا بد أن يعرفها رجل الدين الحديث ، ولم أشأ أن أجعل ظاهر هذه اللجنة الدعوة للإصلاح مخافة شيخ الأزهر وصولته ، وخوفاً أيضاً على والدى يفقد منصبه من أجل ذلك ، فسترت أغراض اللجنة تحت نداء على خالص هو زيادة التنوير لمن يرغب من العلماء . ثم اجتمعت اللجنة مرتين أو ثلاث مرات ، ولكن فى الاجتماع التالى تسامل أعضاؤها عن حقيقة قصدى ، وهل اجتماعهم هذا يرضى مشيخة الأزهر أم لا ، وأخذوا بعد ذلك ينصرفون من حولى .

« ولكنى لم أياس .. فغيرت على تحسين حال الأزهر قد امتزجت بدى ، وكانت مقاومة هؤلاء المتخلفين تزيد فى رغبتى فى السير فى طريقى ، وتمدنى بقوة معنوية خفية تدفعنى إلى الأمام .

« أما وقد تخلف عنى العلماء فقد وجهت وجهى نحو الطلبة ، فلعل فى هؤلاء بركة ولعلمهم يكونون نشء ونبت صالح إن شاء الله ؟

« ولم أشأ أن أبدأ دعوتى فى طلاب الجامع الاحمدى وهو الجامع الذى ألقى دروسى فيه ، مخافة منى أيضاً على والدى وعلى منصبه ، فوجهت تفكيرى نحو معهد الاسكندرية الجديد ، الذى لم يمض على إنشائه أكثر من عام أو عامين ، فطلابه لا يزالون صغار السن حديثى عهد بالدراسة ولم تصدأ

عقولهم بعد بصدأ الأزهر القديم ، ولم تترب نفوسهم بعد على الجمود الذي أريد أن أحاربه . . . ولكن كيف أصل إلى هؤلاء الطلاب في الاسكندرية وأنا في طنطا مقبياً مع والدي ومدرساً بجامعة ومعهدها . ؟ وأي عذر التمس ؟ . . . هناك طريق الشاذلية مفيدا ، فليكن الإرشاد عن هذا الطريق هو بابي الذي أدخل منه هؤلاء الطلبة فالإرشاد والطريق لا يمكن لأحد أن يعترض عليهما ، فسافرت للاسكندرية عدة مرات وأقبل طلبة المعهد يدخلون طريق الشاذلية على يدي وأخذت في إرشادهم وأخذت الحركة تتجح ، ثم بدأ الطلبة يجتمعون حولى ويلحون في زيادة عدد زيارتي لهم .

• وكان شيخ هذا المعهد السكندري الجديد هو الشيخ محمد شاكر ، وهو من أفاضل العلماء ، فني إحدى مرات زيارتي للطلبة أرسل إلى وأثنى على طريقي في الإرشاد وأخرج من جيبه مذكرته الخاصة وتلا منها ثناء على وعلى آثارى الإرشادية التي رأها في مديرية الغربية حينما زار بعض قراها ومراكزها ، ولكن جاء في غضون حديثه نقطة هامة بعثت الوسواس في نفسي وأحزنتني بعض الحزن ، فقد قال ما معناه :

• يظهر أنك مغرم بالإرشاد الصوفي أكثر منك بتدريس العلوم الأزهرية ولم لا تكون شيخ طريق وتترك التدريس ؟ .

فقلت • إني بحمد الله يمكنني أن أجمع بين التدريس والإرشاد .

فقال • ولكن الطلبة جاءوا ليدرسوا علوم الدين لا ليكونوا أهل طريق . فقلت • إني أعتقد أن رجال الطريق يجب أن يكونوا هم العلماء لأن العلماء يعلمون الدين فواجبهم أن يعملوا به ومن العمل به إرشاد الناس . وأنا أُرشد

الطلبة بمقدار لا يتعارض مع العلم بل يعززه ويقويه . فقال : « إنك ستضطرني لأن أدافع عنك في يوم من الأيام ، إنك ستكون حتما محل اضطهاد وواجبي أن أدافع عنك ولا يتم ذلك إلا بابتعادك عن معهدى وطلابي . »

انتداب الشيخ شاكر الفياض بأعمال مشيخة الأزهر

« بعد ذلك بقليل انتدب الشيخ شاكر شيخ معهد الإسكندرية للقيام بأعمال مشيخة الأزهر حيث أن الشيخ الشربيني شيخ الأزهر كان قد مرض وطال مرضه . »

« وما أن وصل الشيخ شاكر إلى مصر وجلس ينوب عن شيخ الأزهر ، حتى ظهر في جريدة « المؤيد » مقال بعنوان « محمد الاحمدى » يقول كاتبه أن العالم محمد الاحمدى كان من أفذاذ التلاميذ الذين تلقوا العلم على الشيخ محمد عبده ولكنه بعد تخرجه من الأزهر مال بكليته إلى التصوف واشتغل به عن العلم . »

ثم استمر الشيخ الاحمدى الظواهري في حديثه فقال :

« وفي صبيحة اليوم التالى لظهور هذا المقال بالمؤيد تلقى شيخ الجامع الاحمدى ، وهو والدى الشيخ ابراهيم الظواهري خطابا من الشيخ شاكر بصفته قائما بأعمال شيخ الأزهر يقول فيه : « اطلعنا على المؤيد فالأمل الإفادة هل لا يزال هذا العالم يشتغل بدروسه أولا . »

ثم قال الشيخ الاحمدى « فكان جواب شيخ الجامع ، وهو والدى : إن العالم محمد الاحمدى لا يزال يشتغل بالتدريس ويؤدى كل يوم حصتين ،

حسونه النواوى وقتئذ قد صار شيخاً للأزهر ، فكتب والدى اليه يستأذنه فى ذلك ولكن الشيخ حسونه لم يقبل .

...

« وفى أغسطس سنة ١٩٠٧ توفى والدى الشيخ ابراهيم الظواهري شيخ الجامع الاحمدى إلى رحمة الله ، فخلت بذلك وظيفته وهى من الوظائف الدينية الكبرى فى مصر ، فقام شيخ الجامع الاحمدى من ناحية التعليم الدينى بمل مقام شيخ الجامع الأزهر ، ويمكن لشاغل هذه الوظيفة إذا كان من راغى إصلاح التعليم الدينى فى مصر أن يبدأ إصلاحه فى هذا الجامع ، فعدد طلابه يقرب من الثلاثة آلاف وعدد مدرسيه يزيد عن المائتين .

...

« من أجل ذلك اتجهت نفسى لأن أرقى وظيفة والدى المتوفى وهى وظيفة شيخ الجامع الاحمدى ، فلعلنى أكون فيها مفيداً ، ولعلنى أتمكن بواسطتها إذا حصلت عليها أن أنفذ فى هذا المعهد الكبير ما رسمته فى كتابى « العلم والعلماء » من برنامج للأصلاح وفعلاً كاشفت الشيخ حسونه النواوى برغبتي هذه ، ولكنه عارضها بشدة

...

« كان لرفض الشيخ حسونه النواوى فى إنابتي عن والدى فى مشيخة الجامع الاحمدى أثران متباينان أحدهما فى العلماء والآخر فى أهل الغربة وأعيانها . أما فى العلماء ، فقد سر به المسنون منهم والطامعون فى المنصب ، وكان أسنهم فى هذا الوقت عالمان جليلان أحدهما يدعى الشيخ الفقى والآخر يدعى الشيخ

طلب . فانتدب الشيخ حسونه النووى أولها ليقوم على الإدارة حين عودة الخديوى من أوروبا ليبت فى الأمر . وأما فى أهل الغربية وأعيانها فقد أحرزهم رفض الشيخ النووى فإن كثيرين منهم أصبحوا مدينين إلى بالصلح الذى أنشأته بينهم عن طريق الإرشاد الشاذلى . ثم إنهم كانوا يعتقدون أننى أصلح الناس لخلافة والدى فى مشيخة الجامع ، فكتبوا بذلك عريضة أمضوها جميعا ورفعوها للسراى .

« وفى هذا الوقت وبعد وفاة الشيخ محمد عبده كانت قد زالت الغضاضة التى ملأت صدر الخديوى يوما ضدى »

« وبعد قدوم الخديوى من أوروبا عرض الشيخ حسونه شيخ الأزهر عليه أمر تعيين شيخ للجامع الإحدى خلفا للمرحوم والدى ورشح من جهة الشيخ الفقى الذى كان قد اتدبه من قبل ولكن الخديوى طلب أن يقابل الاثنين الفقى أولا والاحمدى الظواهرى ثانيا ليختار بنفسه بينهما .

واستمر الشيخ الاحمدى الظواهرى فى حديثه فقال :

« وعندما تشرفت بمقابلة الخديوى قال لى : إننى طلبتك بعد أن طلبت مرشح الشيخ حسونه . وأنا لا أرى فيه كفاءة . وأنا ألاحظ أنك لا تزال صغير السن وإنى أحب أن أعين أحد كبار السن شيخا للمعهد وأنت وكيه »

فأجبت الخديوى : « إننى لا أطمع فى الوظيفة للمال . لانى غنى عن المال بحمد الله ، ولكنى أريد أن أعمل . ولى طريقة أريد أن أنفذها وهى تغضب كثيرين من المتقدمين فى السن . وأخشى أنه إذا عين شيخ غيرى . يلتف

العلماء حوله وينضمون اليه ويتركونني فأعجز عن تنفيذ ما أريد من الإصلاح .
وبذلك أظهر بمظهر الفشل .

فقال الخديوى « هذا كلام معقول » وتمت المقابلة .

« وبعد خروجى استدعانى أحمد شفيق باشا وقال لى ما هو سنك
فقلت تسعة وعشرون عاما . فقال : إن مولانا يقدر مواهبك ، وقد سر
كثيرا من كتابك « العلم والعلماء » ، ثم إن أعيان الغريبة كلهم يثنون عليك
ولكنه لا يزال يرى أن هذ المنصب الدينى المهم يجب أن يشغله عالم مسن ،
وأنت لا تزال صغير السن ، فليس فى لحيتك شعرة واحدة شائبة ، وهو قد
اختار لك أن تكون الآن وكىلا تمهيدا للمشايخة فى الوقت المناسب . فقلت :
« إنى أشكر الجنب الخديوى وأشكر سعادتك ولكنى لا أزال فى
موقفى ، فإما شيخا فأقوم بالإصلاح ، وإلا فسأبقى مدرسا كما أنا » .

فقال شفيق باشا : « نحن الآن الظهر فاذهب وتعدى واستشر نفسك
جيدا ثم عد إلى فى الساعة الرابعة للنتيجة النهائية ،
« وفى الساعة الرابعة ذهبت اليه وقلت له : « إنى لا أزال على رأيى ، فدخل
على الخديوى ورجع يقول « إن مولانا يأسف على عدم إجابة طلبك » ،

« فانصرفت مفضلا أن أكون مدرسا عاديا عن أن أكون وكىلا للمعهد ،
وبعد يومين صدر الأمر بتعيين الشيخ محمد المحلاوى الرفاعى وهو من المستن
شيخا للمعهد وتعين الشيخ عبد الله دراز وكىلا له . ثم بعد قليل استبدل
الشيخ الرفاعى بشيخ آخر هو الشيخ محمد حسنين العدوى ، فقد ظهر كما
تنبأت أن الشيخ الرفاعى المحلاوى لا يمكنه القيام بأعمال المشايخة ،
وإلى هنا انتهى حديث الشيخ الأحمدي عن هذا الموضوع

شيخ الجامع الأزهرى وعملاقته بالشيخ الأحمدي الظواهري المدرس به
كان الشيخ محمد حسنين العدوى شيخ الجامع الأحمدي الجديد من العلماء
المسنين ولكنه من راغبي الإصلاح ، أو على الأقل ممن لا يعارضون فيه ،
وكانت فكرة إصلاح الأزهر قد استقرت في أذهان الحديوي ورئيس الوزراء
وكثيرين من رجال الأزهر أنفسهم ، فأراد الشيخ محمد حسنين أن يتمشى
مع الفكرة وخصوصاً وأن الشيخ شاكر كان قد أنشأ في معهد الإسكندرية
الجديد بعضاً من النظام ، فوجب عنده أن لا يقل معهد طنطا ، وهو أقدم في
العهد ، عن زميله معهد الإسكندرية ، فأدخل الشيخ حسنين في طنطا ما كان
بالإسكندرية في ذلك الوقت من التحسين .

• • •

وفي سنة ١٩١١ كانت فكرة إصلاح الأزهر إصلاحاً شاملاً قد
بلغت مرحلة التنفيذ فصدر قانون ينظم الإلتساب للأزهر والتخرج من
الأزهر ، ويهيئ لطلبة دراسة مرتبة على ثلاث فترات . الفترة الأولى وهي
التعليم الابتدائي والفترة الثانية وهي التعليم الثانوي والفترة الثالثة وهي التعليم
العالي ، وأدخل على مناهج التعليم في كل من هذه الفترات بخلاف علوم اللغة
وعلوم الدين ، وعلوم جديدة سميت بالعلوم الحديثة وهي الجغرافيا والتاريخ
والحساب والهندسة والطبيعة والكيمياء ، ووزعت دراستها ما بين القسمين
الابتدائي والثانوي . أما القسم العالي فقد اقتصر التعليم فيه على العلوم الدينية
المحضة ويكون المتخرجون منه هم العلماء يعطون شهادة العالمية طبقاً لامتحان

منظم يعقد في كل عام ، أما طلبة القسم الابتدائي وطلبة القسم الثانوي فيمنحون في نهاية كل قسم شهادة أخرى تسمى الشهادة الأولية عند انتهاء الفترة الأولى والشهادة الأهلية عند انتهاء الفترة الثانية ، وتؤهل كل من الشهادتين صاحبها إلى امتيازات معينة من مثل حق الدخول في مدارس المعلمين التابعة لوزارة المعارف أو الدخول في مدرسة دار العلوم ومدرسة القضاء الشرعي .

وقد روى أن ينفذ النظام الجديد في معهدى الاسكندرية وطنطا أولاً ثم بعد تجربته واستقراره فيهما ينفذ بعد ذلك في الأزهر نفسه . وفعلاً صارت الدراسة في المعهدين إلى الوجهة التي رسمت لها ، فوزع الطلبة على السنين كل حسب مقدرته والمدة التي قضاها في الدراسة ، ووزع العلماء على السنين الدراسية حسب كفاءتهم ومؤهلاتهم ، إلا أن معهد طنطا نظراً لأقدميته واتساع عدد طلابه كان أسبق من معهد الاسكندرية إلى القسم العالى ، إذ بينما كان لم يوجد في الاسكندرية من الطلبة من يصلح لدراسة القسم العالى بعد ، كان في معهد طنطا من يصلحون له فأُنشئ فيه القسم العالى قبل الاسكندرية ، وكان على المشيخة أن تختار لهذا القسم أقدر العلماء وأكفأهم ليدرسوا لطلبة ، فان متخرجى هذا القسم سيكونون با كورة علماء النظام الجديد وستكون كفاءتهم وأهليتهم وميزاتهم ميزان هذا النظام ، إما له أو عليه

هنا يقول الشيخ الأحمدي الظواهري استئنافاً للحديث : « لقد شرفني المشيخة بأن اختارتني للتدريس لطلبة هذا القسم ، فعهدت إلى بتدريس الكتب الكبيرة التي لا تدرس إلا لطلبة العالمية فقرأت لهم كتاب مختصر ابن الحاجب

في الأصول، وكتاب العقائد النسفية، وكتاباً في آداب اللغة العربية للعسكري وكتاب دلائل الإعجاز لعبد القاهر، والطوالع للبيضاوي، والبخاري في الحديث، وكان تلاميذه في هذا القسم ثمانية تخرجوا جميعهم على يدي، فكانوا أول فوج من العلماء النظاميين، وهم يشغلون الآن المناصب المهمة في الأزهر ما بين التدريس في السكليات أو مشايخ لبعض المعاهد أو أعضاء في هيئة كبار العلماء.

ثم استمر الشيخ يقول :

« ومن الإصلاحات التي رأوا إدخالها على التعليم وقتئذ إيجاد كتب في بعض العلوم المستحدثة التي تدرس في الأزهر، فكان نصيبي من ذلك علم الأخلاق، فسكتبت رسالة الأخلاق الكبرى ثم طلبت مني المشيخة اختصارها فاختصرتها وطبعتها المشيخة على حسابها ووزعتها على الطلبة »

ثم قال الشيخ الأحمدي الظواهري : « وعلى ذكر التأليف فقد ألفت في تلك الأيام كتاباً لم أطبعها بعد، وعسمى أن أتمكن من طبعها يوماً »

فقلت له : « وما هي هذه الكتب وفي أي العلوم ؟ » فقال : « في الفترة التي قضيتها ساكناً ههنا بعد نصيحة والدي لي بذلك عندما رأى اضطهاد الخديوي وشيخ الأزهر لي من أجل رغبتني في الإصلاح كما أخبرتك ؛ رأيت أن أشغل وقتي بالتأليف في المواضيع التي لم يؤلف أو يكتب فيها بعد من الأبحاث العقلية التي كانت تحظر لي، فمن ذلك مثلاً اختراعي لعلم جديد أسميته « آداب الفهم » فألفت كتاباً فيه سميته « الكلمة الأولى في علم آداب الفهم » ثم كتاباً آخر سميته « خواص المعقولات في أصول المنطق وسائر العقليات » وكتاباً

سميته «التفاضل بالفضيلة» وآخر سميته «الوصايا والآداب» ثم «صفوة الأساليب» ثم «حكم الحكماء». ثم «برادة الإسلام من أوهام العوام» ثم «مقادير الأخلاق». وكلها كتب كما ترى تتناول موضوعات لم يعدها الأزهريون من قبل وقصدت بتأليفها فتحاً جديداً لهم في البحث وحضهم على عدم الاكتفاء بقراءة ما بأيديهم من الكتب أو العلوم القديمة المعروفة فقط.

شيخهم طهطا بضم طه والهمزة الشيوخ الأصمري الطواهري

والخريزي بنصفه

قال الشيخ الاحمدى الطواهري مامعناه :

«كان الشيخ شاكر صادقاً في حديثه لى بمعهد الاسكندرية عندما تنبأ بأن حتما سأضطهد.

ففى سنة ١٩١٣ أى بعد ادخال النظام الجديد بسنتين تقريباً روى أن يكون من مستلزمات هذا النظام تحسين مرتبات العلماء المدرسين ، فقد كانت مرتباتهم فى هذا الوقت ضئيلة جداً لحد الكفاف تقريباً ، فلم يكن أرقى مرتب للواحد منهم ليزيد على سبعة جنيهات شهرياً ، وهو المبلغ الذى كنت أقتاضاه أنا فعلاً ، وكان كثيرون آخرون لا يتقاضون أكثر من جنيه واحد أو جنيهين فى كل شهر .

وقد رأت إدارة الأزهر قبل تقرير الزيادة المطلوبة أن يوضع العلماء فى درجتين ماليتين ، أولى وثانية ، حسب المقدرة العلمية لكل منهم وهنا حصل شيء غريب جداً فى بابه كشف ما كان يحفظه الشيخ محمد حسنين مخلوف

شيخ الجامع لى فى قلبه . فإنه كان قد علم بأن الخديوى قد عرض على وكالة الجامع وأنى رفضتها ولم أقبل شيئاً أقل من المشيخة ، فبالرغم من ذلك ، وبالرغم من أنه لم يجد أ كفاً منى ليلقى دروس القسم العالى الجديد ويقرأ كتبه الكبيرة المعقدة ، وبالرغم من اختياره لى دون غيرى لا كون مخرّج أول فوج من علماء النظام ، وبالرغم من أن درجتي العلمية الرسمية هى الأولى الممتازة كما عرفت سابقاً وأن الذى شرقتى بها هو المرحوم الشيخ محمد عبده ومن كان معه فى اللجنة من فطاحل علماء العصر ، فإن الشيخ حسنين اقترح وضعى فى الدرجة الثانية المالية وليس فى الدرجة الأولى كما كنت أستحق .

وعند ما علمت باقترح الشيخ حسنين هذا تأثرت منه تأثراً شديداً وأيقنت أن لا بد تكون هناك مؤامرة تدبر ضدى لمنعى من الوصول إلى المراكز الرئيسية فى الأزهر والمعاهد الدينية ، فسافرت للقاهرة لأتعرف حقيقة هذه المؤامرة ، وها هو ربى العلى القدير أراد إحباطها قبل أن تولد ، فإنى لم أكد أترك محطة مصر وأتخذ طريقى فى شارع عباس وهو المعروف الآن بشارع الملكة نازلى ، وإذا بمصادفة غريبة يبعثها الله لى . فها هو الشيخ على يوسف يظهر أمامى فى عربة وينادىنى لأركب معه ، والشيخ على يوسف هو بالذات الرجل الذى يمكن أن يفيدنى فى هذا الظرف . . فبعد أن ركبت العربة معه قال : كيف الحال . فقلت : شر حال فإنهم يريدون إبعادى عن المراكز العالية ، فالشيخ حسنين اقترح وضعى فى الدرجة الثانية ، فاندعش الشيخ على يوسف وقال : لا تزعج فأنا ذاهب الآن لسمو الخديوى وسأكله فى موضوعك وعليك فى الغد أن تقابلنى فى دار المؤيد لأخبرك

بالنتيجة . وفي الغد ذهبت للمؤيد وقابلت الشيخ على يوسف هناك فطمأنتي
وقال — قابلني الليلة بعد العشاء في دار محمد سعيد باشا رئيس النظار ،
فذهبت لداره وكانت على مقربة من الأهرام فدخل الشيخ على يوسف إلى
حيث كان محمد سعيد باشا وبقي معه مدة طويلة ثم طلباني للدخول عليهما
فقال الشيخ على يوسف : لقد بلغت عطوفة الباشا ما يراد وهو يجب أن يسمع
منك الموضوع شخصياً . فقصصت القصة له ، فقال محمد سعيد باشا : هذه فرصة
حسنة لأتعرف بك وقد بلغتني إرادة مولاي وإن شاء الله يكون خير . ثم
انصرفت وعدت في اليوم التالي لطنطا .

وبعد ذلك بثلاثة أيام أرسل لي الشيخ محمد حسنين شيخ الجامع فابتدأني
بالابتسام وقال : « أنا عارفك وعارف أعمالك » وحكى أنه كان بالأمس مع
شفيق باشا عند الخديوى ليكلمه في مسألة الدرجات فباضره شفيق باشا بقوله
« ليس في طنطا مظلوم غير الأحمدى وقد أمر مولاي بإنصافه . . . ومن
الغريب أن الله تعالى أراد أن لا تتم هذه الدرجات إلا في عهدي بعد ذلك بنحو
سنتين عندما عينت شيخاً للجامع الأحمدى فكان لي أنا التصرف فيها » .

تعيين الشيخ محمد الاحمدى الظواهري المدرس بمعهد طنطا

سجنا للجامع والمعهد الاحمدى

في حوالى النصف الاول من سنة ١٩١٣ نقل الشيخ محمد حسين العدوى شيخ الجامع الاحمدى الى وظيفة جديدة أنشئت له خصيصا في الأزهر هي وظيفة مدير المعاهد الدينية ، فقد كان الخديوى وقتئذ ليس راضيا عن الشيخ محمد شاكر وكيل الجامع الأزهر ولكنه لم يرغب في إقالته . فأراد أن يقوم الشيخ محمد حسين بأدارة شئون الأزهر بدله في هذه الوظيفة الجديدة

ولكن لما لم يكن لهذه الوظيفة اعتماد في الميزانية فقد ظل الشيخ محمد حسين مخلوف مدير المعاهد يصرف مرتبه من اعتماد وظيفة شيخ الجامع الاحمدى التى كان فيها ، ولذلك بقيت هذه الوظيفة الاخيرة خالية بضعة شهور . فلما استقال الشيخ محمد شاكر من وظيفة وكيل الجامع الأزهر عين الشيخ محمد حسين وكيل للجامع الأزهر بدله مضافاً إلى وظيفة مدير المعاهد فتوفر بذلك المال وأصبح لزاماً تعيين شيخ جديد للجامع الاحمدى ، فتطلعت الأنظار مرة أخرى إلى ، وزارنى كثيرون من أعيان الغريبة يريدون تجديد عريضتهم للخديوى بطلب تعيينى فى هذه الوظيفة ، فشكرتهم ، ولكنى طلبت منهم السكف عن ذلك ، فأتى قبرت أن الخديوى لا بد سينظر فى الأمر هذه المرة بغير العين التى نظر لى بها فى المرة السابقة ، فأن عقبة صغر السن التى قامت فى سبيل تعيينى فى المرة الأولى سنة ١٩٠٧ عقب وفاة والدى قد زالت الآن . . .
وفعلا قد صبح تذبوى ، فان الخديوى هو الذى رشحنى لمشيخة الجامع الاحمدى

وأصر على ترشيحي بالرغم من معارضة بعض المشايخ ، وإليك ما حدث : فقد قابل الشيخ محمد حسين مدير المعاهد وصاحب الرأي وقتئذ في الأزهر ، محمد سعيد باشا رئيس النظار (رئيس الوزراء) وعرض عليه اسم الشيخ محمد هارون وكيل الجامع الأحمدى ليكون شيخاً له ثم قابلاً الخديوى لهذا الغرض فلم يوافق الخديوى وحينئذ دافع محمد سعيد باشا عن نفسه فقال : « إن الذى رشح الشيخ هارون هو الشيخ محمد حسين مخلوف وليس أنا ، ونحن تحت أمر أفندينا » ، وعندئذ قال الخديوى : عين الشيخ الأحمدى الظواهري في هذه الوظيفة فهو الآن كفؤ لها ، ثم التفت إلى عثمان مرتضى باشا تشريفاتى الخديوى وكان حاضراً الاجتماع وقال له : « اكتب أمراً بذلك » ، فقال الشيخ محمد حسين للخديوى : « إن القانون يجعل أمر الترشيح لمجلس الأزهر الأعلى ثم بعد ذلك يصدر أمر مولانا » ، فقال الخديوى : « إذن يعقد مجلس الأزهر غداً » .

« وفعلاً عقد المجلس ورشحني ، وفي اليوم الثاني صدر الأمر الخديوى بتعييني شيخاً للجامع الأحمدى وكان ذلك في شهر يناير سنة ١٩١٤ »

زيارته الخديوى لمعهد طنطا

وفي الجامع الاحمدى، كما فى الجامع الأزهر، كانت الدراسة حتى عام ١٩١٤ تعتمد فى حلقات داخل الجامع، فلما بدىء بالنظام الجديد فى سنة ١٩١١ زاد عدد طلاب معهد طنطا تدريجيا فضاقت الجامع بهم، فاضطرت المشيخة لأن تعقد الحلقات الزائدة فى جامع آخر قريب من الجامع الاحمدى إسمه جامع البهى وفى سنة ١٩١٣ ضاقت الاثنان بالطلاب، فروى بناء دار خاصة للدراسة يطلق عليها دار معهد طنطا الدينى العلمى الإسلامى، وأن يكون البناء من دورين . وانتهى الدور الأول منه فى تلك السنة وانتقل إليه نصف الطلاب وبدأت الدراسة فيه فى عهد الشيخ محمد حسنين مخلوف العدوى . فلما وليت مشيخة هذا المعهد فى أول سنة ١٩١٤ كان أول شيء فكرت فيه أن أدعو الخديوى لافتتاح هذا المعهد الجديد لكي تتاح لى فرصة المطالبة بالإسراع ببناء الدور الثانى، وقد لبي الخديوى دعوتى، بل إن فكرتى فى زيارته لمدينة طنطا أنشأت عنده فكرة زيارة عامة لكثير من بلدان الوجه البحرى فى طريقه إلى الاسكندرية . وفعلا تم ذلك وأقيمت له الزينات فى كل مكان . ولما وصل الخديوى إلى محطة طنطا كان الجميع فى استقباله، وكان يوم قدومه يوم جمعة فكان من ضمن برنامج زيارته أن يؤدى فريضة صلاة الجمعة فى الجامع الاحمدى وهو المسجد المدفون فيه ولى الله السيد البدوى وكان خطيب هذا الجامع أحد العلماء واسمه الشيخ محمد عماره وهو أيضاً صهر الشيخ محمد حسنين مخلوف مدير المعاهد، فأمر الشيخ محمد حسنين مخلوف بأن يتولى صهره هذا

خطبة الجمعة في المسجد أمام الخديوي . ولكن بمجرد نزول الخديوي من القطار بمحطة طنطا وبعد أن صافحناه تسكلم برهة مع محب باشا مدير الغربية وقتئذ . وفي أثناء نزولنا على سلاالم المحطة قرب منى محب باشا وقال : إن سمو الخديوي يريد أن تكون أنت خطيب الجمعة ، فقلت : ولكن الترتيب عمل على أن الخطيب يكون الشيخ عماره ، ثم أن هذا يغضب الشيخ محمد حسين مخلوف لان الشيخ عماره صهره ، وهذا فضلا عن أننى لم أستعد للخطبة . فقال : « هذا أمر مولانا أخبرنى به الآن وبلغته اليك » .

« وبعد انتهاء زيارة بناء المعهد وسرور الخديوي به وبنظامه انتقل إلى الجامع الاحمدى لصلاة الجمعة ، فالتفت إلى الخديوي وقال : « أنت خطيبنا ، فصعدت على المنبر وخطبت الجمعة ارتجالا لأننى لم أكن مستعداً لها من قبل كما أخبرتك وقد وفقنى الله فيها توفيقا كبيرا سر به الخديوي سرورا شديدا . . ويظهر أن الخديوي قدّر هذا الموقف الشاذ الذى وضعنى فيه وهو مفاجأتى بطلب الخطبة ولعله قصد ذلك عمداً ليختبر مقدرتى على الخطابة ارتجالا ، كما أخبرنى بذلك أحد رجال المعية فيما بعد ، ولعله كذلك أراد أن يرد رداً عملياً على ما كان من اعتراض الشيخ محمد حسين العدوى فى اختيارى لمشيخة الجامع بحجة صغر سنى . بل أنه لم يرد أن يخفى هذا القصد منه ، ففى أثناء زيارته لمكتبة الجامع بعد الصلاة التفت إلى الشيخ محمد حسين وقال له فى لهجة المستحسن « ماذا رأيك وكيف الحال ؟ » . فقال الشيخ محمد حسين « شئ جميل قوى » . نزعاً حديثه وشباب ، فهو أقدر من غيره حقاً .

ثم حكى لى الشيخ محمد حسين مخلوف بعد ذلك ، عند ماصرنا أصدقاء فقال :

عندما قابلت الخديوى بعابدين بعد زيارته لطنطا سألتنى عن رأى فيك
قلت « إن صغر سنه هو الشيء الوحيد الذى ضده » فلاحظت أن الخديوى
لم يحب منى مثل هذا الكلام إذ أن وجهه قد احمر غضبا فتداركت الكلام
بسرعة وقلت « ولكن بعد قليل أدرك الناس صواب رأى مولانا الخديوى
فى حسن اختياره »

سياسة النسائية فى معهد طنطا

«وعندما عينت شيخا للمعهد طنطا شعرت أن فرصة إصلاح الأزهر قد قربت
منى أو على الأصح أنى قد قربت منها فأنى كنت دائب السعى فى اتجاهها ،
والآن ها هم المدرسون والطلاب ومن وراءهم كبار علماء الأزهر يرمقونى
بأعين النقد والانتظار وبعضهم يتمنى لى التوفيق وبعضهم يشك فيه . وها هو
الخديوى قد اختارنى لمواهبى كما قال بالرغم من اعتراض كبار الشيوخ وينظر
هو الآخر ليرى إن كان محقا فى رأيه أم لا .. ولكن إصلاحا شاملا للمعهد كما
رأيت وكما كنت أطمع فيه لم يكن فى يدى أنا وحدى ولم يكن الرأى الأخير
فيه لشخصى ، بل كان لابد من موافقة مجلس الأزهر الأعلى على كل خطوة
أريد أن أخطوها فى سبيل هذا الإصلاح ولا بد أن ألتزم موافقة هذا المجلس
فى كل ما يخطر لى من أسباب التحسين والتنظيم . ولذلك فقد كانت يدى فى
الحقيقة مغلوطة إلى عنقى وكلما أردت أن أبسطها ، ولو بعض البسط ، وجدت
أعضاء هذا المجلس وخصوصا المشايخ منهم يقفون حجرة عثرة فى طريقى ، بل
لأنه كان يخيلى لى أحيانا أنهم ظنوا أن عملهم فى المجلس ما هو إلا معارضى فى كل

ما أقترح . وكنت في أول الأمر أكتب التقارير إلى مجلس الأزهر الأعلى عما أراه إصلاحاً أو تنظيماً وأطلب إليهم الموافقة ومن ذلك تقاريرى عن تنظيم دراسة علم التوجه مثلاً ، فقد لاحظت أن الطريقة التى يدرس بها هذا العلم وكذلك الكتب المستعملة فيه لا تؤدى إلى الغرض المقصود من دراسته ، فقد لاحظت أن الشبه التى ترد على إثبات الإله أو وحدانيته أو على قواعد ومبادئ الدين الإسلامى ، تتغير بتغير الثقافة العامة فى العصور المختلفة ، لما قد يقع فى كل عصر من اكتشافات أو نظريات أو علوم لم تكن معروفة من قبل ، وبذلك قد تزيد هذه النظريات أو العلوم أو الاكتشافات الجديدة فى الشبه المشار إليها ، كما أنها أحياناً تقللها وتكون رداً على القديم منها

وقد وجدت أن كتب التوحيد المتداولة فى الأزهر ، وهى الكتب القيمة جداً والتى لا يمكن الخط من قيمتها بحال ، قد قصرت إبحائها وأدلتها على شبه العصور الماضية التى كانت قائمة فى وقت تأليف هذه الكتب العظيمة . أما شبه العصر الحاضر وعلاقتها بالعلوم والاكتشافات الجديدة فلم تتعرض تلك الكتب إليها طبعاً ، ومن ثم لا يكون الطالب أو العالم الأزهرى مستعداً لدفعها أو مدافعتها إذا اضطر لذلك فى مناقشة مثلاً ، أو كان عمله قائماً على حماية العقائد الإسلامية . لذلك فقد طلبت من مجلس الأزهر الأعلى النظر فى هذا الموضوع واقترحت أن يكلف بعض العلماء بتأليف كتب جديدة فى التوحيد تتمم الأبحاث المحيطة التى قام بها المؤلفون القدماء فترد أيضاً على شبه العصر الحالى ، كما اقترحت إنشاء علم جديد اسمه « الدعوة الإسلامية » ، تفريعاً من علم التوحيد ويكون أساسه التوسع فى تثبيت الدين الإسلامى ، وذلك

أسوة بعلم السيرة الذى تفرع من علم التاريخ توسعا فى تاريخ النبي الكريم والدعوة للاقتداء به .

« لقد ضربت لك هذا التقرير مثلا ، وهناك تقارير أخرى عديدة فى نواحى مختلفة من نواحى الإصلاح رفعتها لمجلس الأزهر الاعلى بقصد الموافقة .
« وإنى أذكر من ضمن هذه التقارير تقريراً عن الوعظ والإرشاد وضرورة تدريب الطلبة عليه ليكونوا عند تخرجهم قادرين على أداء رسالتهم فى المجتمع وهى بث الروح الإسلامية والدعوة إليها . كذلك تقريراً عن تدريس اللغة العربية ، فقد لاحظت أن الطلبة لا يعرفون متن اللغة ولا فائدة القواميس واقترحت تدريس متن اللغة ضمن المناهج . ولكن المجلس كان دائماً يرد تقاريرى هذه مرفوضة .

وعندما أيقنت أن إصلاحاً من ناحية مجلس الأزهر الاعلى وهو بهيئته الحالية لا يمكن أن يتم ، وأن انتظار المساعدة أو التشجيع منه فى الانشاء أو التنظيم أصبح أمراً عسيراً جداً إن لم يكن مستحيلاً ، وجهت بحودائقى إلى ما يمكن أن أؤديه أنا شخصياً من هذه الإصلاحات فى حدود النفوذ المصرح لى به بصفى شيخ المعهد ، فصرفت النظر مؤقتاً عن الناحية الرسمية التى أردتها فى تغيير المناهج ولجأت إلى طريقة عرفية أصل بها إلى غرضى بدون مصادمة مع القانون ، فى مسألة علم التوحيد هذه أنشأت بالمعهد جمعية أطلقت عليها جمعية علم التوحيد وطلبت من طلبة هذا العلم وعلماؤه الانتساب إليها والمباحثة والمناقشة فى شبه العصر الحاضر والرد عليها ، وكنت كثيراً ما أحضر اجتماعات هذه الجمعية لأساعدهم وأرشدهم كما كنت أنتدب كثيرين من العلماء

الآخرين من غير أهل الأزهر لالقاء محاضرات في هذه الجمعية عما يمت للعلم الحديث والاكتشافات الحديثة مع علم التوحيد بصلة . وكانت هذه الجمعية تجتمع في كل أسبوع مرتين ، بعد انتهاء الدروس في المساء .

و كذلك أنشأت جمعية للخطابة لتكون نواة للوعظ والارشاد كما أنشأت جمعية متن اللغة . وفي الجمعية الأخيرة أنشأت لوحة كبيرة سميتها « لوحة اللغة » عملت في مدخل المعهد ومدخل الجامع لتكتب عليها الكلمات اللغوية التي يجب على الطلبة معرفتها ، وكذلك العبارات الانشائية الجيدة التي يحسن بهم اقتباسها ، وكانت موضوعات اللوحة تغير كل يوم وتغذى بواسطة لجنة خاصة من العلماء الملمين باللغة وجعلت رئيسهم الشيخ حسين والى وكيل المعهد .

ومن النواحي التي رأيت أن في إمكان إصلاحها بدون الرجوع إلى مجلس الأزهر الأعلى تفاديا من العراقيل ، نواحي تخصص بصحة الطلبة وشفافتهم العامة ، فمن الناحية الأولى أنشأت جمعية اسمها جمعية الرياضة البدنية قوامها تشجيع الألعاب الرياضية ، وأحضرت لها الآلات اللازمة من مثل « المتوازين ، و الحصان ، و العقلة ، الخ ، كما أنشأت فرقة لكرة القدم ، ولكنني اضطررت لإلغائها على أثر تضارب شديد حصل بين هذه الفرقة وبين فرقة مدرسة طنطا الثانوية في مباراة حصلت بينهما .. وأما من الناحية الثانية وهي ناحية التنوير العام للطلبة فقد أنشأت جمعية سميتها جمعية الرحلات تنظم سفريات ورحلات إلى الجهات التي قد يستفيد منها الطلبة مثل المناحف والمصانع الخ .

ثم بعد تأليف هذه اللجان جميعها وبعد أن شعرت أن الفكرة ناجحة ، عملت على تعزيزها بإنشاء مجلة تسمى « مجلة معهد طنطا » تكون مضمنا تسابق

الطلبة والعلماء في هذه النواحي علمية كانت أو رياضية أو ثقافية ، وقد عززت هذه المجلة بمالى فطبع العدد الأول منها على حسابي الخاص وبلغت تكاليفه نحو العشرين جنيها . ولكن نظراً لأن الحرب العالمية الأولى كانت قائمة وقتئذ ولم يكن من المتيسر توفير الورق إلا بأثمان باهظة جداً ، فقد توقفت المجلة بعد ذلك عن الظهور .

« ولم يكن اهتمامي موجهاً للطلبة من الناحية العلمية أو الثقافية فحسب ، بل إنى رأيت أن من واجبي أيضاً السهر على أخلاق الطلبة وتنمية روح التدين الصحيح فيهم .

« ولما كان كثيرون من طلبة المعهد حين يفقدون من الريف لطنطا لا يعرفون شيئاً عن المدينة وعاداتها وأسواقها وطريقة تأجير مساكنها ، وبذلك يسهل وقوعهم في الخطأ أو إيقاعهم فيه وقد يجر ذلك إلى وقوعهم في حبال أهل سوء الرذيلة ومفسدى الأخلاق ، فقد رأيت أن أقم على الطلاب في المدينة حراساً أو محافظين يرشدونهم ويسهلون لهم طرق العيش أولاً ، ثم يراقبونهم ويمنعونهم من ارتياد أو غشيان مواقع الرذيلة أو الفسق وابعاد أهل سوء عنهم ، فاخترت لذلك عدداً من الموظفين حسنى الأخلاق وعيبتهم في وظائف أطلقت عليها اسم « ملاحظي التهذيب في البيت والشارع » ، ولكن لما كانت مرتبات هؤلاء لا بد من موافقة مجلس الأزهر الأعلى عليها ، فقد وافق عليها أولاً ولكنه بعد سنتين من تنفيذها بنجاح قرر إلغائها .. أما سبب الإلغاء فهو صورة أخرى لتصرفات هذا المجلس العجيبة ، فقد أراد الشيخ محمد أبو الفضل الجيزاوى شيخ معهد الاسكندرية وقتئذ أن يدخل هؤلاء « الملاحظين

الأخلاقين ، في معبده أيضا أسوة بمعهد طنطا ، لما ظهر من فائدتهم في تقويم أخلاق الطلبة والمحافظة عليها . فلما رأى المجلس أن ذلك سيزيد في اعتمادات الميزانية ألغى هذه الوظائف بكليتها ، في طنطا وفي الاسكندرية ، منعاً لاحتجاج الشيخ أبي الفضل .

« وفي الجامع الأحمدي بطنطا ضريح ولى الله « أحمد البدوي » . وقد سمي الجامع « بالأحمدي » نسبة اليه وأضيفت كلمة السيد قبل اسمه بقصد التكرم فأصبح مشهورا بالسيد أحمد البدوي وهو مشهور بين الناس في مصر ويرد لزيارة قبره ألوف من الناس في كل عام وخصوصا أيام الاحتفال بموالده الثلاث . وقد لاحظت أن كثيرا من المخالفات الدينية تقع من هؤلاء الزوار أثناء زيارة القبر . فبعضهم يطوف حول القبر مع أن ذلك مكروه باجماع المذاهب . وبعضهم يقبل السور النحاسي الموضوع فوق القبر مع أن ذلك أيضا غير جائز ، فأمرت بكتابة لوحة توضع عند باب الضريح يبين فيها فساد هذه العوائد وغيرها ليقرأها من يعرف القراءة من الزوار ، وأما الذين يجهلون منها فقد عينت لهم مرشدين داخل الضريح يبينون لهم في رفق ، الأصول الدينية المربعة في زيارة القبور .

كيفية التغلب على عراقيل مجلس الأزهر الأعلى

« بالرغم من قيامى بهذه الإصلاحات وغيرها مما يدخل في نطاق نفوذى المحلى ، فقد وجدت أن إصلاحا أوسع من ذلك وأشمل في المسائل العامة ، وفي تغيير المناهج وطرق الدراسة ، وهى جوهر الإصلاح المقبل ، لا بد لتعاون مجلس الأزهر الأعلى معى فيه . فكان على أن أجد طريقة أتغلب بها على الصعاب التى يضعها المجلس فى طريقى ، فوجدت أن أقرب طريق هو أن أسعى لا كون عضواً فى هذا المجلس نفسه . وحينئذ قد أنجح وأنا بداخله فى منعه من وضع هذه العراقيل أو على الأقل أجاهد فى ذلك ، فسكتبت اقتراحا بوجوب تعيين شيخ معهد طنطا وشيخ معهد الإسكندرية أعضاء فى مجلس الأزهر الأعلى حيث أنهما رئيسا أكبر معلمي دينيين فى البلاد ، وهما فى الحقيقة أولى من كثير من الأعضاء الموجودين فعلا ، فإن وجودهما يمكنهما من عرض المسائل الهامة فى معلميها بأشخاصهما ، مما يفيد حتما فى العرض والتنفيذ . . وقد رفض هذا الاقتراح أولا من المجلس ، ولكنه ساقص عليك كيف نجحت فيه بعد ذلك على يد السلطان حسين .

السلطان حسين يرتقى العرش

وكانت الحرب العالمية الأولى (١٩١٤-١٩١٩) مستعرة في هذا الوقت، وكان الخديوى قد سافر إلى تركيا في صيف ١٩١٤ وحصلت له هناك الحادثة التى اعتدى عليه فيها بالرصاص ونجا منها. وقد بقي الخديوى بتركيا إلى أن انضمت حكومتها مع الألمان ضد الانجليز والفرنسيين ثم أعلنت الحرب عليهما. وفى سنة ١٩١٥ انضم الخديوى وهو لا يزال بتركيا إلى حكومة تلك البلاد فى إظهار العداء للانجليز، وحينئذ قررت إنجلترا عزله عن عرش مصر لأن مصر كانت فى هذا الوقت تحت الحماية البريطانية وكانت أرضها ملائى بالجنود الانجليز والاستراليين والهنود، وكان النفوذ الانجليزى هو النفوذ الأول فيها وكانت فيها أحكام عرفية ساعدت على تنفيذ أوامر الانجليز بالقوة .. فلما قررت الحكومة البريطانية عزل الخديوى عباس الثانى من أريكته فى مصر، أرادت أن يخلفه أحد أعضاء العائلة المالكة وهى عائلة محمد على، فعرضت هذه الأريكة على أكبر أعضائها سنا وقتئذ وهو الأمير حسين كامل ابن الخديوى اسماعيل وعم الخديوى عباس المعزول، فقبل الأمير عرض الانجليز، وقال فى تبرير قبوله أنه أراد أن يحافظ على تلك الأريكة لعائلة محمد، على فإن البطش والقوة البريطانية وقتئذ كانت على أشدها، وإذا هو أو غيره من العائلة عارض فى طلب الانجليز فقد تتعرض الأريكة للخطر.

وفى هذا الوقت وصلت رسالة تليفونية من رشدى باشا رئيس النظار لأقابه داره أو فى دار مجلس النظار بالقاهرة، فلما ذهبت إلى داره وجدت

الشيخ محمدا أبا الفضل الجيزاوى شيخ معهد الأسكندرية هناك وعلبت منه أنه استدعى مثلى ، فلما دخلنا لمقابلة رشدى باشا وجدت عنده سعيد ذوالفقار باشا فقال لنا أنه سينادى غدا بالأمير حسين كامل سلطانا على مصر وسيكون سعيد ذوالفقار باشا موجودا ليقدمكما فانصرفنا ونحن مبهوران فان هذه المفاجأة لم تكن فى حسابنا واعترانا نحن الاثنين شىء كثير من التردد والخشية فإن كلانا أنا والشيخ أبو الفضل كنا متصلين اتصالا وثيقا بالخدوى وكانت علاقتنا به على أحسن وجه كما كنا مخلصين له ولعرشه . وفى اليوم التالى نودى بالأمير حسين فى قصر عابدين سلطانا على مصر فى جمع كبير من أعيان البلاد ، فحضرنا هذا الحفل نحن وباقي العلماء ، ولا أعرف حتى الآن لماذا خصنا رشدى باشا أنا والشيخ أبا الفضل بالمقابلة الشخصية فجميع من حضر من العلماء الآخرين وكذلك الأعيان والعمد كانت دعوتهم بواسطة تذاكر مطبوعة .

الدعاء للخليفة

«وعلى أثر تولية السلطان حسين على العرش استدعاني رشدى باشا من طنطا إلى منزله ، فلما قابلته قال لى : لقد استدعيتك لاستشيرك فى أمر هام لا باعتبار أنك شيخ معهد طنطا بل باعتبار أنك وأنا مسلمين ومصريين ، فما رأيك فى مسألة الدعاء للخليفة على المنابر ؟ فقلت : هل جلوس الأمير حسين على عرش مصر وتنصيبه سلطانا بدلا من « خديوى » مقدمة لالغاء الخلافة ؟ فقال : « لا ولكن لا معنى لان تنادى بالنصر لمن يحاربنا فأنت تعلم أن تركيا الآن فى حرب مع انجلترا ونحن بجانب انجلترا .

فقلت : « إني أعتقد أن حذف الدعاء للخليفة من الخطب على المنابر سيهيج المسلمين حتما ورأي إذا كان لابد من عمل شيء يتفق مع موقفنا مع الانجليز فليكن أن يدعى إلى الخليفة من غير ذكر اسمه ، وأن يكون الدعاء بالتوفيق لا بالنصر . فأعجب بالفكرة وقال « أرجوك أن تعمل لي نص دعاء جديد ، وفي الصباح قابله ومعى النص الذى وضعته وجعلت فيه الدعاء للخليفة بالتوفيق بدلا من النصر . وبعد ذلك صدر الدعاء كما وضعته مع تعديل بسيط وقال لي رشدى باشا : « لعلك رضيت بالنص الذى ظهر وأنا قلت لزملائى أن الفضل فى هذا لك » .

أول مقابلة للسلطان حسين

طلبة المعمر وجنادة مسيحية

على أثر إعلان الانجليز الأحكام العرفية فى البلاد فى سنة ١٩١٥ حدث أن مرت بجوار بناء المعهد الجديد بطنطا جنازة رجل مسيحي يوناني وكان فى هذا الوقت بعض من صغار الطلبة موجودين بالمعهد يأكلون « جزرا » أثناء الفسحة فرموا أطراف الجزر وأشرأشه فى الشارع فجاءت صدقة على الجنازة أثناء سيرها . ومع أن هذا الحادث برىء وكان يجب أن يفهم على حقيقته إلا أن القسس الروم هاجوا له هيجانا شديدا وشكوا بالتلغراف إلى السلطات العسكرية الانجليزية فى مصر والاسكندرية وإلى المديرية بطنطا وقالوا فى شكواهم إن المصريين ساخطون على الأحكام العرفية التى أعلنتها الانجليز فى مصر

وإن هذه الحادثة أول قطرة من أمطار الغضب التي ستظهر حتما فيما بعد ولا تقتصر على طنطا فقط ، بل ستشمل القطر كله . ومن الغريب أن هذا التلغراف لقي من السلطة العسكرية ومن الحكومة المصرية اهتماما شديدا لحد أن السلطان كان له شأن فيه . وكنت في ذلك اليوم في مصر ، فلما عرفت الخبر حضرت لطنطا سريعا وعرفت حقيقة الأمر وعرفت أسماء الطلاب الصغار الذين فعلوا ذلك وهم من السنة الأولى والثانية الابتدائي . ثم استدعاني مدير الغربية الفريق ابراهيم فتحى باشا فسألني عن الموضوع فقلت له : أفرجوا أولا عن الطلبة الذين اعتقلتموهم وأنا أضمن لك أن أخبرك بالحقيقة غدا لأنى لا أزال أوصل البحث . وفي الغد أرسل إلى ثانيا وقال : « ماذا صنعت ، إن السلطة دوشتنى ، ولكن إذا عرفتني الحقيقة فلن أخبرهم بشئ . حتى أعلم ماذا يريدون أن يفعلوا ، فانهم يريدون إغلاق المعهد . »

« وفي اليوم الثالث استدعاني أيضا فاتصل أمامى برشدى باشا رئيس الوزراء بالتليفون وقال له « إن الحكاية ظهرت حقيقتها وبعد أن عجز البوليس اتصلت بالشيخ الأحمدى فقص على القصّة وقال إنهم طلاب صغار كانوا يرمون أشراش الجزر ، فقال رشدى باشا : اذن اذهب إلى المعهد واجلد هؤلاء الطلاب أمام إخوانهم ، فلما أخبرني فتحى باشا بذلك ، قلت له : « يا باشا قبل أن تجلدوا الطلاب أنا أقدم استقالتى وأنى سأجمع مجلس الإدارة للنظر فى الأمر من جهتنا ، وإذا أصرت السلطة العسكرية على جلد هؤلاء الطلبة فليكن بعيداً عنا وعن المعهد وليس بصفتهم من الطلبة ، فأبلغ ذلك إلى رشدى باشا بحضورى

أيضا فوافق عليه ولم يجلد الطلبة . وبعد ذلك بيومين استدعيت لمقابلة
السلطان حسين وكنت لم أقابله شخصيا من قبل ، فأتى لم أره إلا في يوم توليته
سلطانا في الحفل الذي حصل بسراى عابدين . وكان الترتيب معمولاً على أن
يصحبني في الزيارة اسماعيل صدق باشا وزير الأوقاف وقتئذ ليقدمني للسلطان ،
فلما دخلنا عليه وقدمني صدق باشا إليه سألتني عن إسمي الكامل وعن عائلي
وسني وملسكي وبعد ذلك قال : « أتم يا أهل طنطا متعصبون ديناً وأنا أعرف
لكم هذا الخلق من قديم ، وإن لم تسلك مسلماً حسناً فسأرفتك ، ثم حدثني
عن شكوى القسوس فقلت : « هل علم مولاي ماذا صنعت وما حقيقة المسألة ؟
فقال : « نعم أخبرني رشدي باشا بأنه بعد أن عجز البوليس فأنتك الذي عرفتهم
بها . ثم أن لي في كل رجل نظرة وحينما دخلت عليّ توسمت فيك الخير ،
وعلى كل حال فمشيخة الأزهر بابها مفتوح أمامك . » واتهز صدق باشا هذه
الفرصة فأثنى عليّ ، فخرجت من عند السلطان خيراً من معتبطاً . فهو يهددني
بالرفت في أول الأمر ثم هو يرشحنى لمشيخة الأزهر في آخره وذلك كله من
أجل حادثة القسوس ، فأيقنت أن السلطان مضغوط عليه وأن الأحكام العرفية
البريطانية قد جعلت طريق الحكم أمامه معقداً ، ولكن مع هذا فهناك في
طبيعة السلطان شيء ظهر لي جلياً بل هو بارز جداً ويلبسه كل من يقابله
ولو لمرة واحدة كما حصل لي ، فإن السلطان رجل ثمين المعدن طيب القلب
وكبيره ، يسعى وراء الخير ولو لم يظهر أحياناً كذلك ، ولكنه الخير والخير
دائماً في نظره .

« والحق أنني جذبت للسلطان ، فكما أنه كانت له في نظرة كما قالى ، فقد

كانت لى أنا أيضا فيه نظرة ، ولكنها نظرة اعتبار لما أحسست من حرج الظروف التى حوله والقوة التى تحوم فى نواحيه فعزمت على أن أكون مخلصا له لإخلاصى لسلفه عباس ، فقد شعرت أن الرجل مخلص لرسالته ولأسرته ، وقبل كل ذلك هو مخلص ومحب لبلاه ووطنه .

كيف استعنت بالسلطان لصالح الأزهر

وكيف أفحصت له النصير فيما استشارنى فيه

يظهر أن السلطان شعر بإخلاصى الذى عزمت على أن أحمله له ، فقد استدعانى من تلقاء نفسه إلى مقابلته يوما وقال « إبنى أريد أن يكون للأزهر شأن فى عهدى ، وإبنى أرى فى وجهك سماحة ولا بد أن يكون قلبك مخلصا ، فأنا أطلب منك أن تعمل كل جهدك فى سبيل إعلاء شأن الدين ولكن من غير تعصب ، ولا تجعل حادثه القسوس تؤثر على مجهوداتك ، وأنا أحضرتك لأقول لك هذا ، فقد كنت قاسيا معك فى هذا الموضوع عندما قابلتني فى المرة السابقة ، فقلت « يعلم الله أنى مخلص لكم ، وإبنى أشكر لمولاي حسن ظنه بى وأنتهز هذه الفرصة فأطلب من مولاي أن يبدأ هذا الاهتمام المشكور الذى أظهره نحو الدين وأهله بزيارة معهد طنطا الجديد ، فقد أمر الخديوى عباس ببناء الدور الأول منه وتم فعلا وافتتحه سموه ، فلتكن فاتحة عهدكم الميمون الأمر ببناء الدور الثانى . فقال « سألبى دعوتك فى زيارة المعهد ، وإذا رأيت حينئذ أن الدور الثانى لازم للدراسة فسأمر ببنائه .. وفعلا حضر السلطان وزار المعهد فى حفل كبير ، وكان فى الزيارة رشدى باشا رئيس الوزراء فرجعوا مصر مسرورين ، ثم بعد

هذه الزيارة ببضعة أيام حضر للزيارة أيضا عدلى يكن باشا وكان وزير المعارف ،
ومعه المسنر دنلوب مستشاره الانجليزى ، وحيث أن خبرت عدلى باشا برغبى فى
بناء الدور الثانى للمعهد ، فبلغها للسلطان ، فأمر السلطان حسين بينائه ، مع أن الحرب
وقتش كانت قائمة وكانت أدوات البناء عزيزة ومرتفعة الثمن ، .

بعد ذلك بنحو أسبوع ذهب للقااهرة وطلبت مقابلة السلطان لاشكره
على هذا الأمر ببناء الدور الثانى فقال : لقد أخبرتك أنى مستعد لتأدية أى طلب
أجد فيه مصلحة حقيقية لرفع شأن التعليم الدينى فى البلاد . فقلت : ليسمح لى
مولاي أن أستصدر منه أمرا آخر أراه ضروريا جدا لإعلاء شأن التعليم الدينى
فى البلاد ، فأنى أريد أن يعرف مولاي أنه قد يكون من المفيد لتحسين حال
الأزهر تعيين شيخ معهد طنطا وشيخ معهد الاسكندرية عضوين فى مجلس
الأزهر الأعلى فانهما شيخا أكبر معهدين بعد الأزهر ولا بد للاستماع لآرائهما .
فأمر السلطان على الفكرة ثم أحييت المسألة على مجلس الأزهر الأعلى
فعارض المجلس فيها . فتقابلت مع رشدى باشا رئيس الحكومة فساعدنى ،
ولكنه رأى بعد رفض المجلس أن يكون الشيخان عضوين استشاريين ، فقبلنا
ومكثنا سنتين وبعد ذلك عيّنا أنا (الشيخ الاحمدى الظواهرى) والشيخ
ابو الفضل شيخ الاسكندرية عضوين أصليين .

وبتعيينى عضوا فى مجلس الأزهر الأعلى أتحت لى فرصة الدفاع عن
آرائى وعن تقريراتى . ولكنى رأيت أن أفتتح بمجهوداتى فى هذا المجلس بالعمل
على تحسين مرتبات العلماء ، فقد كانت مرتباتهم ضئيلة جدا . وكانت الحكومة
فى هذا الوقت قد أعطت موظفيها علاوة قدرها عشرون فى المائة مساعدة لهم
على غلاء الحرب ولم تعطها للعلماء وباقى موظفى الأزهر والمعاهد الدينية ،

فطلبت مقابلة السلطان ، و التمت منه الأمر بتقرير هذه الزيادة ، فأجاب طلي
 وصدر الأمر به ، ولما عرض الموضوع على مجلس الأزهر الاعلى ، وقد
 صرت عضوا استشاريا به كما أخبرتك ، أخبرت المجلس بمجهوداتى فى ذلك
 عند رئيس النظر ، وحينئذ اقترح حسن صبرى باشا أحد أعضاء المجلس أن
 نذهب جميعا لرئاسة مجلس النظر للشكر ، وكان رئيس النظر رشدى باشا ،
 فلما دخلنا وكان معنا الشيخ سليمان العبد ، وكان يقول الشعر ، سمعت
 رشدى باشا يقول له عند مصاحفته ، أهلا بشاعر العلماء ، هذا هو يومك .
 ، ولكن يظهر أن الشيخ سليمان العبد لم يكن مستعدا ، وهنا خطر لى أن
 فكر فى بيتين أقولهما إذا كان الشيخ سليمان لا يقول شيئا ، فبعد تناول القهوة
 تبين أن الشيخ العبد لم يفكر فى الشعر ، فتوجهت لرشدى باشا وقلت :

نلنا بخير رئيس فى مصر أعظم قصد

فالدين يدعو ليحيا سلطان مصر ورشدى

فسر الحاضرون ، ثم نقل رشدى باشا هذه الواقعة للسلطان حسين فسر
 أيضا منها .

السلطان حسين والعلماء والحج

قال الشيخ الأحمدي الظواهري ما معناه :

« بعد ما تولى السلطان حسين السلطنة بسنة تقريبا جاء أوان الحج إلى مكة ، فخطرت للسلطان فكرة إيفاد بعثة من علماء مصر إلى الحجاز يؤدون فريضة الحج ويكونون قدوة للحجاج المصريين وغير المصريين ومرشدين لهم في مناسك هذه الفريضة . والفكرة في ذاتها فكرة سديدة ودعوة دينية جذابة لولا أن الظروف التي كانت قائمة وقتها شوهت من جمالها ، أو على الأقل أرسلت في جوها سحابة من التشكك في الغرض الحقيقي من البعثة وهل هو ديني حقا ، وإرشادي حقا ، أم هي بعثة سياسية ترمى إلى أغراض أبعد من أداء فريضة الحج في ذاته ، وأوسع من الارشاد إلى شروط الحج ومناسكه ، ومن هذه الأغراض اعلان عزل الخليفة عبد المجيد المقيم باستانبول وإقامة الشريف حسين شريف مكة خليفة بدله .

« كانت هذه هي الفكرة السائدة في مصر وقتئذ عن بعثة الحج التي فكر فيها السلطان حسين ، ولعل الناس كانوا في ذلك معذورين ، فان تركيا وهي المملكة الاسلامية التي ينتمى اليها خليفة المسلمين وقتئذ ، كانت قد دخلت الحرب ضد الانجليز وضد الحلفاء في الحرب العالمية الأولى التي كانت قائمة وقتئذ ، وكان الشريف حسين شريف مكة ، بالعكس من ذلك ، قد حالف الانجليز وانضم اليهم ، فكان طبيعيا أن يسيء الناس بعض الظن بنوايا الحلفاء من هذه الجهة وخصوصا وقد جبل الناس في الشرق على سوء الظن وعلى كثرة الاشاعات والتأويلات التي قد تكون خيالية في معظم الأحيان .

« ويظهر أن السلطان حسين بما وقفني الله معه في مقابلاتي في أمر الأزهر والعلماء . قد أحسن الظن بي كثيراً ، بل إنه قد أفرط في هذا الإحسان لحد أنه اختارني على غير استشارة لي ، رئيساً لهذه البعثة الدينية الأولى من نوعها للحجاز ، واختار معي عالماً فاضلاً آخر هو الشيخ الخضري شيخ معهد دمياط وقتئذ ، ثم أرسل السلطان في مقابلي ليخبرني بذلك فذهبت إليه .

« ولما دخلت على السلطان وأخبرني بما قرره من اختياري لرياسة البعثة قلت : « يامولاي ، إنني صغير السن وقد أكون تبعاً لذلك صغير العقل ، ولكنني مخلص لمولاي إخلاصاً عظيماً ، فهل يأذن لي في الكلام بصراحة » . فقال : « نعم » . فقلت : « إن الناس يشيعون أنكم سترسلون إلى الحجاز من يبايع الشريف حسين بالخلافة ، فهل هذا هو الغرض الحقيقي من البعثة ؟ » .

فقال : « أبداً ، وأنا لا أريد مطلقاً سوى تمثيل العلماء المصريين في الحج ، وخاصة لأن هناك دولة إسلامية أخرى أوفدت علماء منها لنفس الغرض » .

فقلت : « ولكن يامولاي هذه هي الإشاعة التي يتناقلها الناس ، وإيفاد الدول الأخرى لعلماء في بعثة للحج يعزز هذه الإشاعة . وعلماء مصر لا يقاسون بغيرهم ، لأنهم قوة دينية كبيرة في العالم ، وقد توجد أثناء الحج مفاجئات من هذا القبيل دبرتها الدول الأخرى ولم تكن في الحسبان ، فتجعل مركز علماء مصر حرجاً ، فإذا رأى مولاي العدول عن هذه الفكرة فقد يكون صواباً » .

عند ذلك أطرق السلطان وفكر ، وخيّل لي أن كلامي هذا وقع عنده موقعا حسناً ، فقال : « أنت مربوط بالذهاب وأنا أفكر في الموضوع » ، فخرجت من سراي رأس التين مبتهجاً ، لأنني اعتقدت أنني وفرت على السلطان تعب

هذه الإشاعة وماثار حولها من اللجاج ، ثم ركبت لمشيخة علماء الاسكندرية لاستريح ، ولكنى بمجرد وصولى إليها استدعيت ثانياً للمرأى ، فأدخلت مرة أخرى على السلطان فوجده غصبان ، فقال : إنك لا تريد النصيحة بل تريد التخلص . فقلت : الله يعلم ، فإنى مخلص فى نصيحتى ومع ذلك فإذا كان مولائى مصرأ على تنفيذ هذه الفكرة ، فينبغى أن يكون الوفد من كبار الشيوخ المسنين لا من مثلى ولا من مثل الشيخ الحضرى . فقال : « مثل من ؟ » فذكرت له الشيخ النجدى والشيخ الطوخى والشيخ بنحيت ، ولكنى رأيت منه امتعاضاً لإصرارى على عدم الذهاب .

ثم حدثت بعد ذلك ببضعة أيام مصادفة غريبة كانت سبباً فى أنى دخلت بسببها على السلطان خطأ فأظهر السلطان لى بصراحة ما كان يكتمه لى من غضب وامتعاض من جراء هذا الموضوع ، فان محمود شكرى باشا رئيس الديوان وقتئذ كان قد أرسل إلى يستدعينى إليه ليشاورنى فى أمر اختيار خليفة للسيد البدوى بعد وفاة الشيخ مصطفى خليفته ، فلما وصلت لحجرة الانتظار بالسراى وجدت المشايخ الطوخى والنجدى وبنحيت ، وهم المشايخ الذين كنت رشحتهم للسلطان للسفر للحج ، منتظرين أيضاً هناك ، فظننت أنهم استدعوا لمقابلة شكرى باشا فى هذا الشأن ، ولكنى لم أكد أجلس لآتين منهم الأمر حتى حضر أحد التشرىقاتية وقال تفضلوا ، فقمنا جميعاً وسرنا وراء التشرىقاتى ، وإذا به يدخلنا على السلطان بدلاً من إدخالنا على شكرى باشا كما كنت أظن . فأيقنت وقتئذ أن خطأ فاحشاً حصل من جانبى ، فلا بد أن المشايخ كانوا مدعوين لمقابلة السلطان وليس لمقابلة شكرى باشا كما ظننت ، وهأنا أدخل

على السلطان بدون أن يستدعيني ، فسألت من الله اللطف ، فليس هذان تقاليد
مقابلة الملوك وقد يغضب من أجل هذا السلطان .. وفعلا غضب من أجل
هذا السلطان .

فلما جلسنا التفت إليّ عظمته وقال : « لماذا أتيت ، لولا أنه لا يجوز أن
تكون في بيتي وأن أرفض مقابلتك لفعلت . نحن قد عرفنا ما عندك بالنسبة
لنا . فسكت . فالتفت إلى المشايخ الآخرين وسألهم عن رأيهم في السفر إلى
الحجاز وعن يرشحون ، فاقترح بعضهم الشيخ عبد الرحمن عlish ثم اقترحوا
غيره ، فالتفت السلطان للشيخ بخيت وطلب رأيه فقال : « إن أصلح عالم
لهذه المهمة هو الشيخ الأحمدى الطواهرى ، يريد توريطى فى قالب المديح ،
ونظر لى الشيخ بخيت نظرة غريبة هى نظرة المستطلع ، فقلت له : إن رأى يعرفه
عظمة السلطان وقد أبديته لعظمته بكل صراحة ، فلما انصرفنا أشاع الشيخ
بخيت أن السلطان غاضب علىّ وإنه ينتوى رقتى أو نقلى لمعهد صغير .. ثم حدث
بعد ذلك أن ذهب الشيخ الخضرى وعلماء آخرون إلى الحجاز و دوا فريضة
الحج طبقا لرغبة السلطان وعادوا بدون أن تثار مسألة الخلافة هناك كما ظن
الناس ، مما دلّ على حسن نية السلطان حسين وعلى أنه رجل خير كما سبق
قدمت لك . »

السلطان حسين والخزفنة أيضا

* قلت لو الـدى : « إن قصصك مع السلطان حسين قصص عجيبة ، فقد لاحظت أنه تارة يشملك بكثير من العطف ويعجب بك ، وتارة أخرى ينفر منك ويظهر غضبه لك وإنى أريد أن أستزيد من هذه القصص لو كان هناك منها مزيد . فقال الشيخ الأحمدى ما معناه :

« الحق أن السلطان حسين كان معى كما يكون الوالد مع ابنه ، فقد شعرت منذ اللحظة التى قابلته فيها بأن الرجل رجل خير وأنه كبير القلب طيبه كما أخبرتك ، وما صراحتة فى إبداء شعوره بهذه الكيفية إلا دليل هذا الخير فى نفسه وبعده عن الحُبث وعن الشر ، ولذلك فى كل مرة كان يظهر لى غضبه كنت أثق فى داخلتي أنه لن ينالنى منه شرّ ما ، إذ سرعان ما يذوب الغضب عنده ويستحيل عطفاً كغضب الآباء تماماً عندما ينقلب بعد ذلك حنانا .
« وسأقص عليك فى ذلك قصة وقعت لى معه تظهر لك هذا المعنى ظهورا واضحا .

« فانت تعلم أن من تقاليد السراى فى مختلف العصور دعوة العلماء والوزراء وكبار الأعيان والموظفين ليتشرفوا بالإفطار مع ولى الأمر مرة أو مرتين فى شهر رمضان من كل عام ، فى أحد الأعوام التى جلس فيها السلطان حسين على عرش مصر دعيت فى رمضان للإفطار على مائدة السلطان وكان معى على المائدة الشيخ حسونه والشيخ سليم البشرى ، وكان شيخ الجامع الأزهر ، وبعض من الأمراء والوزراء فبعد

تناول القهوة أخذ يتحدث إلينا السلطان عن انقلاب الحكم فقال أنه لا يرى معنى لتعلق المصريين بتركيا إلى هذا الحد وتسامل ما هي علاقة مصر بتركيا، ولماذا كل هذا الشغف من جانب المصريين بها سواء من الوجهة الدينية أو الوطنية؟.. والحق أن جميعنا لم نفهم في ذلك الوقت المناورة السياسية التي كان يرمي إليها السلطان، فمن الجهة الدينية كانت بيننا وبين تركيا علاقة مقدسة هي وجود الخلافة فيها، وكفى ذلك سببا لتعلق المصريين بها أو على الأقل للعطف عليها، وأما من الوجهة الوطنية فإن تركيا لم تعتد علينا ولم ينشأ بيننا وبينها ما يوجب عداها.. فلما قال السلطان ما قال، صمت العلماء ولم يرغب أحدهم أن ينطق بكلمة لا تحبذاً كلامه ولا مناقضاله، وعندئذ بدأت أنا الكلام فقلت: «إن المصريين يامولاي معذورون في عدم معاداة الأتراك، فإنهم في الحقيقة حيرى بين صديق ووالد. أما الصديق فهو انجلترا وأما الوالد فهو تركيا وفيها خليفة المسلمين، وكفى أن المصريين لم يقوموا بعمل إيجابي، فسكوتهم هذا هو في نفسه مجاملة للانقلاب».

«عندئذ بدا على السلطان الغضب، فنظر إلى وقال: «من الذي أدخل الانجليز في مصر، يريد التلويح إلى أن الأتراك هم الذين تسببوا حقيقة في ذلك».. فقلت: «هذا معلوم يامولاي والماضي لا يعاد، ثم أردت أن أطوى الكلام لما رأيت من غضب السلطان فقلت: «وعلى كل حال فالمصريون معذورون يامولاي فاشملهم برضاك ولا تغضب عليهم فأنت الآن أبوهم، فنهض السلطان ونهضنا وانصرفنا من السراي، وركبت مع الشيخ قراعه إلى منزله فقال الشيخ قراعه لي: «هذا أمر جلال وإنني أخاف عليك لطف الله بك فقلت: «أنا قلت

مارأيتَه والله الحافظ وقد كنت مخلصاً له في كلامي ، وكفاني بذلك ارضاءً لضميري ! .

« وفي نفس الليلة زرت الشيخ حسونه النواوي في منزله فقال : « الله درك في صراحتك وشجاعتك ، ولا تؤاخذني فيما كان مني من قبل عندما عارضت في تعيينك وكيلاً عن والدك عندما كان مريضاً في سنة ١٩٠٧ ، فلو كنت أعلم عنك وقتئذ تلك الخصال القوية لما ترددت في الموافقة . »

« وكان اليوم التالي يوم جمعة ، فرأيت أن أصلي الجمعة مع السلطان لأتبين حقيقة شعوره نحوي بعد هذه الحادثة ، فقد كنت أظن في عظمتة ناحية الخير كما أخبرتك وأردت أن أثبت أنخطئ . أنا أم مصيب في ظني ، فلما جلسنا للصلاة جلس بجواري سعيد ذو الفقار باشا وكان أميناً للسلطان ، فأخبرني أن السلطان يريد مقابلتي في الساعة العاشرة من صباح اليوم التالي ، فأوجست في نفسي خيفة وعزمت على الاستقالة إذا هولم يكن خيراً أو كان معي قاسياً .

« ووصلت السراي قبل الموعد المحدد من صباح اليوم التالي وجلست في حجرة الانتظار أنتظر حلول العاشرة تماماً ليدخلني التشريفاتي على السلطان كما يحصل في كل مرة تحدد لي فيها مقابلة معه ، ولكن هذه المرة حصل شيء مغاير للمرات السابقة ، بما جعل موقعي حرجاً ، وما زاد في خشيتي ، فقد مرت الساعة العاشرة ولم يفتح الباب كعادته ويظهر منه التشريفاتي ، وها هي نفس الساعة أصبحت العاشرة والرابع ثم العاشرة والنصف ولم يظهر أحد ، ثم هاهي وصلت الحادية عشر ثم الثانية عشر ولم يسعفني أحد بشيء يدل على أن السلطان في انتظاري .. وكان موقعي في حجرة الانتظار في هاتين الساعتين تمران كأنهما

سنتين موقفا حرجا كما أخبرتك ، فلم يسمح لى أدبى أن أنادى أحدا لأعرف منه الموضوع على حقيقته ، كما أنى خشيت إذا أنا نزلت إلى مكاتب التشرىفاتية فى الدور الأول لأستطلع الخبر ، أن يفتح الباب فى غيبتى وأستدعى للسلطان فلا يجدنى .. فوجدت أن الانتظار على حالى هو أسلم المواقف وأبعدها من ناحيتى عن الزلل .. فلا أنتظر لأرى ما سيكون ، وأمرى إلى الله .

« وبعد الساعة الثانية عشر بقليل فتح الباب ، ولكن شيئا غريبا آخر حصل ، فلم يكن التشرىفاتى هو الذى فتحه ولم أسمع صوت الرجل يقول « تفضل ياسيدنا الشيخ كما كان يقول دائما ، بل أن الذى ظهر والذى تكلم هذه المرة هو امرأة .. امرأة سوداء اللون مسنة عليها شئ من الوقار ، ولكنها خادمة ، لأن زيها كان يشعر بذلك ، فسألتنى أن أتبعها إلى داخل غرفة مجاورة وهى الغرفة التى كان يجلس فيها السلطان عندما أقابله ، فتبعتها ودخلت ولكنى لم أجد السلطان بها كما انتظرت أن أجده فظهر على الاندهاش ، فأشارت أن اتبعنى إلى الحرم ملك فوالى هناك فى انتظارك ، فمرت وراءها ، وبعد سير طويل فى ردهات القصر وصلنا إلى حجرة كانت مغلقة فطوقت هذه السيدة بابها بلطف علامة الاستئذان وفتحت الباب وأشارت لى بالدخول فدخلت ، ولكنى لم أكد دخل ويقع نظرى على السلطان حتى رجعت لأخرج ثانيا من الباب ، فلا بد أن هناك خطأ وقع ولا بد أن السلطان غير مستعد لمقابلتى وقلت أستغفر الله ، فنادانى السلطان ضاحكا بصوت عال وقال أدخل فدخلت . أما سبب رجوعى فهو أنى رأيت أن الحجرة ليست حجرة انتظار بل حجرة نوم السلطان ، فقد كان السلطان فى سريره نصف جالس وعلى رجله الغطاء . وكان بجوار سريره

كرسى فقال تفضل اجلس فجلست . وفي هذه اللحظة تقدم الخادم نحوى يحمل طارلة عليها فنجانا من القهوة فظننته يقدمه لى كالعادة فى مقابلاتى السابقة ولكن السلطان قال : وإن هذا الفنجان صنع لى فاتركه وسيحضر لك فنجانا آخر ، فأخذ السلطان الفنجان وشربه ولم يتكلم حتى انتهت أنا أيضا من قهوتى فالتفت إلى وقال : لقد كنت صريحا جدا فى كلامك بالآفطار وأنا أنصحك أن لا تعود لمثل هذا الكلام الذى قلته ، فانت تعلم أن تركيا فى حالة حرب مع الانجليز وكلامك هذا يغضب الانجليز ، وقد تجدد نفسك منفيا فى مالطه فانتبه ، وأنا لا أؤمك ، وأنا معذور أن أكون هكذا ، فالسياسة تقضى بذلك لى لا تضر مصر بشئ ، فشكرته وانصرفت .

ويمكنك أن تعرف إذا من هذه القصة أن السلطان حسين كان حقيقة رجل خير ، وأنه كان للبصريين كالوالد لا يريد إلا مصلحتهم ، وإذا هو كان أحيانا عصبي المزاج أو شديد الكلام فما كان ذلك ليدل على شئ ردى فى نفسه أو سوء يضمه فى قلبه ، بل هى مجرد نزعات سرعان ما تنقضى ثم يتبعها صفاء وانسراح ، ومن ذلك ما حدث أيضا عندما سافر فى رحلة للصعيد عن طريق النهر ليتفقد أحوال وادى النيل فأبى إلا أن ينال الدين منه فى هذه الرحلة خيرا ، إذ أمر قبل رحيله بإنشاء معهد دينى فى أسيوط فأنشئ فيه القسم الابتدائى على عجل لى يحتفل بافتتاحه أثناء هذه الرحلة ، وفى هذا الاحتفال لم يحضر الشيخ سليم البشرى شيخ الجامع الأزهر وقتئذ لأنه كان مريضا وأتاب عنه مدير المعاهد الشيخ عبد الرحمن قراعه وسكرتير المعاهد الشيخ مصطفى عبد الرازق ، فلما رست الباخرة تجاه أسيوط وتقدموا إليه يستقبلونه أراد

الشيخ قراعه أن يخبر السلطان باعتذار الشيخ سليم عن عدم الحضور بسبب المرض فابتدأ يقول : « أن الشيخ سليم البشرى ... » ولكن قبل أن يكمل الشيخ قراعه جملة ، وبمجرد سماع السلطان اسم الشيخ سليم قال السلطان منفعلا : « لا تذكر لى بشرى ولا ظواهرى فانى لست مبسوطا منهما »

فسكت الشيخ قراعه ولكن الشيخ مصطفى عبد الرازق تكلم فقال : « ولكن يا مولاي إن الشيخ الظواهرى رجل نافع » فقال السلطان « كنت أقول ذلك ولكن أعمل إيه : أنه يخالفنى .. ومن ذلك ترى أن كلمات السلطان كانت فى هذا كلمات الوالد عندما ما يغضب من ولده ولكنه سرعان ما يخففها بما يشعر بالحنان . وفى هذا الصدد أريد أن أذكر لك بالخير أيضاً زميل الشيخ مصطفى عبد الرازق ^(١) فقد كان قوى الأخلاق حميد الصفات ، وكان هو الآخر يسعى عن عقيدة لإصلاح شأن الأزهر والدين ، فقوله للسلطان فى غيبتى أننى نافع ، هو فى الحقيقة عنوان قوته الخلقية هذه التى ميز نفسه بها .

(١) صار فيما بعد مصطفى عبد الرازق باشا وزير الاوقاف

استئناف الإصلاحات بالجامع الأزهرى بطنطا

المكتبة

ثم قال والدى ما معناه :

كانت علاقتى هذه الجيدة بالسلطان حسين وثقته بى مضافة إلى عضويتي بمجلس الأزهر الأعلى فرصة مناسبة لمحاربة العراقيل التى كانت توضع فى طريق مقترحاتى فى مجلس الأزهر الأعلى ، فبعد أن نجحت فى تقرير علاوة العشرين فى المائة للعلماء ، رأيت أن أستمّر فى مجهوداتى مستنداً إلى ثقة السلطان وتعظيم رشى باشا رئيس وزرائه فأقدمت على بعض نواحي الإصلاح التى أردتها ، وكان أولها خاصاً بالمكتبة الأحمدية وهى المكتبة الواسعة القيمة الموجودة ببناء الجامع التى تشمل فيما تشمل عدداً من الكتب القديمة النادرة ، فأمرت باستنساخ بعض هذه الكتب حتى يكون لدينا عديداً من نسخها مخافة أن تنقرض ، ثم لاحظت أن لهذه المكتبة باباً واحداً من داخل المسجد مما يجعل التردد على المكتبة من الوجهة العملية مقصوراً على العلماء والطلبة ، مع أن فى هذه المكتبة من الكتب الأخرى الكثيرة ما يفيد فى تثقيف الجمهور من غير أهل المعهد ، فخطر لى لكى أسهل على الجمهور دخول هذه المكتبة والتردد عليها ، أن أفتح باباً آخر لها على الشارع يكون بجوار باب المسجد ولا يستلزم الأمر عند دخوله أن يخلع الإنسان نعاله كما يفعل عند دخول المسجد . وفعلنا
تم فتح هذا الباب على نفقتى الخاصة .

ناد للعلماء والطلبة

• كذلك من الإصلاحات التي رأيت ادخالها إنشاء ناد للعلماء وللطلبة يترددون اليه في أوقات فراغهم ، فقد لاحظت أن العلماء بعد انتهاء دروسهم لا يجدون مكاناً صالحاً لاجتماعهم ، فالنوادى التي يرتادها الموظفون وباقي الناس لا يليق بالعلماء الجلوس فيها ، فأن فيها ألعاب لا تتفق مع وقارهم وفيها مشروبات لا تتفق مع أذواقهم وقد تكون مخالفة للدين .

• وقد وقع اختيارى على الدور الأسفل من بناء المكتبة ليكون مكاناً لهذا النادى الجديد وفعلاً أعددت العدة لتأسيسه ، ولكنى فوجئت من مشيخة الأزهر بالمعارضة وبنيت المعارضة على الخوف من اضطراب الأمن في زمن الحرب العالمية الأولى التي كانت قائمة وقتئذ والخشية من اجتماع العلماء والطلبة في صعيد واحد ، وحينئذ اكتفيت بأن جعلت منزلى بمثابة هذا النادى يؤمه العلماء في أوقات فراغهم للتسامر والتسلية .

وفاة السلطان حسين وتولى السلطان فؤاد الاول

• وفى أثناء محاولتى هذه مرض المرحوم السلطان حسين فلم أتمكن من مقابلته بعد حديثه عنى فى أسبوط . وفى نقاهته انتقل للأسكندرية فقابلناه فى المحطة فلما رآنى قال لى • كيف حالك ، بصوت خافت لانه كان مريضاً فدل هذا على طيبة قلبه كما قلت لك وعلى أن ما قاله عنى بأسبوط لم يكن إلا سحابة صيف .. وبعد زمن قصير توفى السلطان حسين ففقدت بذلك عضداً قوياً كان يشد أزرى وكنت أتكل بعد الله عليه فى مجهوداتى فى الإصلاح ، فشيت فى جنازته

بالقاهرة، ثم أشيع أن الذى سيخلفه هو أخوه الأمير احمد فؤاد وكنت لم أعرفه ولم أره من قبل، فرأيتة فى الجنازة لأول مرة، وهنا توسمت فيه هو الآخر خيراً كأخيه، فقد رأيتة يدخل القبر مع جثة أخيه ثم يخرج منه وهو يبكي بكاءً حاراً، فأيقنت أن المعدن واحد وأن القلب واحد وأن ما كان موجوداً فى السلطان حسين من نواحي الخير العديدة لابد يكون موجوداً أيضاً فى أخيه فؤاد

ثم بعد يومين نودى بالأمير فؤاد سلطاناً على مصر، فحضر العلماء لعابدين للتهنئة وحضرت معهم، ولكنه لم يعرف واحداً منا، فلم يكن لإحدانا معه سابقة عمل أو اختلاط.

علاقة الشيخ الأصمري الظواهري بالسلطان فؤاد

ثم استمر والدى فى الكلام فقال ما معناه :
 « شجعتى بكاء السلطان فؤاد فى قبر أخيه واستنتاجى فيه الخير من ذلك أن أطلب مقابله لأعرض عليه حال الأزهر وما ينتظره الدين وأهله على يديه من تعضيد وليستكمل مابدأه أخوه الكريم من خدمات جليلة فى هذا الشأن . ولا بد أن الله تعالى كان يريد الخير للأزهر على يدي . فقد وجدت من السلطان الجديد ترحيباً بى وعطفاً على لا يقل عن عطف سلفه، فأخبرته بأن المرحوم أخاه كان قد أمر ببناء الدور الثانى للمعهد بطنطا ولكن المنية عاجلته قبل تمامه، وأنتى أخشى نظراً للحرب وارتفاع أثمان الحاجيات أن يهمل المشروع فأردت أن أبادر لمولاي لكى يأمر بتكملة البناء حتى يتاح لعظمته أن

يفتحه قريبا فيبدأ بذلك ما تنتظره الأمة من عظمته من الإنشاءات والإصلاحات
للأزهر والدين .

« وسر السلطان من طلبي واقتراحي هذا ووعدني بأنه سيأمر بما طلبت ،
فاتصلت بوزير الأوقاف وأفهمته هذا الوعد فتضاعفت بذلك الهمة في العمل في
بناء الدور الثاني لحد أنهم كانوا يشتغلون ليلا زيادة على شغلهم بالنهار ، فتم البناء

زيارة السلطان فؤاد لطنطا لافتتاح المعهد

« وبمجرد انتهاء البناء قابلت السلطان وطلبت اليه التكرم بافتتاح الدور الثاني
للمعهد لتكون زيارته لضريح السيد البدوي زيارة يمن إن شاء الله . فقبل الدعوة
مغبطا وحضر لطنطا في حفل هائل فقد كانت هذه أول زيارة له للأقاليم
بعد توليه السلطنة ، وعندما دخل الجامع الأحمدى كانت أول كلمة سمعتها منه
ما يأتي : « يا أستاذ ها نحن حضرنا كما طلبت منا لزيارة السيد البدوي ، ونحن
نرجو أن تكون زيارتنا هذه يمنا على تاريخنا ،

« وبعد الزيارة انتقلنا للمعهد فزاره وزار الدور الثاني منه ، وفي حجرة
الإدارة فيه وقفت أمامه وألقيت خطبة شيدت فيها بعمله هذا وبما تنتظره
الأمة على يديه من الخير العميم ثم قدمت له نبذة مطبوعة عن الجامع الأحمدى
ومشابهته للأزهر . وفي سرادق كبير فخم نصب خصيصة ، تناول عظمته الغداء
في حفل جامع من أعيان الغربية وموظفيها وشعبها .

« وهنا شرقت عظمته بأن قال في هذا الحفل الشامل « شيخكم ، الغالب أنه
لا يقيم بطنطا طويلا فإننا نحتاجه في القاهرة » . والتفت إلى وقال « أنا نمون
ومتشكر ومبسوط كثيرا ووزيرى رشدى باشا مبسوط منك كثيرا ،

مجهودات الشيخ الظواهري في زيادة مرتبات العلماء

قال الشيخ الاحمدى ما معناه :

« قابلت السلطان فؤاد بعابدين ووصفت له الحالة المالية للعلماء فتأثر فقلت له : فلتكن فاتحة أعمالكم زيادة مرتبات العلماء والأخذ بيد أهل الدين ليكون لهم نصيب ولو بسيط من الدنيا . فقال السلطان « وهو كذلك إنما سنزيد في مرتبات الصغار وليس الكبار ، فقلت « أن كل العلماء يامولاي مرتباتهم صغيرة ، وأناى بالنيابة عن شيوخ المعاهد أقرر لعظمتكم إنما لا نريد زيادة في مرتباتنا بل اعطوا للعلماء كل مايجوز إعطاؤه لنا ، فابتسم وقال : « إنك رجل قنوع أو لعلك تكون غنيا . فقلت : « الحمد لله يامولاي إني ورثت عن أبي وعن جدى ما جعلنى غنيا عن مرتبى ، وأن هذه نعمة من الله حفظ على بها كرامتى الدينية ، ولكن بقية العلماء لم يعطهم الله ما أعطى جدى ووالدى ، وإنى أستحلفك يامولاي أن تأمر بإنصاف هذه الطائفة ، فانى قد أخبرتهم أن السلطان قد أمر بذلك ، فلا تكسفى معهم . عند ذلك احمر وجه السلطان وقال منفعلا قليلا : « من الذى قال لك أن تخبرهم بهذا وهو غير صحيح فانى لم أمر أحداً به ؟ » .

فقلت : « طمعى فى أن مولاي لا بد سيأمر بالانصاف متى علم بحال العلماء هو الذى جعلنى أتقول ما أتقول على السلطان . فقال بعد أن تبسم : « وهو كذلك يا أستاذ ، إني فاهم مناورتك هذه ، ولكنها ما دامت لصالح العلماء فانى لا أمانع .

« وبعد أن أخذت وعدا من السلطان بواسطة المناورة المتقدمة على حد تعبيره ، أخبرت كبار العلماء به فرأينا أن نجتمع العلماء ومعنا هيئة كبار العلماء ونذهب لسراى رأس التين نقدم الشكر للسلطان ، وكان غرضنا من ذلك فى الحقيقة هو تسجيل الوعد والعمل على تنفيذه ، فطلبنا مقابلة السلطان وانتدبنا وفدا منا لمقابلته ، وكان الوفد مكونا منى (الضمير هنا عائد على الشيخ الأحمدي الظواهري) ومن المشايخ أبى الفضل وبخيت وقراعه فلما دخلنا على السلطان وعرف غرضنا التفت إلى وقال « أنت عامل محامى للعلماء ولهذا فأنا عازم على زيادة مرتباتهم »

ثم قال الشيخ الظواهري : عندما كانت الحرب العالمية الأولى قائمة ، كان الغلاء مستحكما فى البلاد وضح الموظفون منه ، فقررت الحكومة مضاعفة علاوة الغلاء لهم ولكن قرارها لم يشمل العلماء لأنهم لم يكونوا وقتئذ معتبرين موظفين بالحكومة ، فقد كانت مرتباتهم تصرف باعتبار أنها إعانات .. فاقترحت أن يسافر الشيخ أبو الفضل شيخ الأزهر وقتئذ ليقابل محمد سعيد باشا رئيس الوزراء فى هذا الوقت ويطلب منه تعميم العلاوة على العلماء أسوة بالموظفين ، فوافق الشيخ أبو الفضل على شرط أن أذهب معه . فذهبنا للاسكندرية لمقابلة رئيس الوزراء .

وعندما دخلنا منزل سعيد باشا أخبرناه عن المقصود من زيارتنا وأفهمته أنا أن العلماء ثائرون وليس من الحكمة إهمالهم ، ولكن محمد سعيد باشا كان مترددا فقال : أرجوكم الحضور عندى بمقر الحكومة ببولكلى غدا ، فانصرفنا وبتنا فى مشيخة معهد الاسكندرية وفى أثناء ركوبنا إلى بولكلى فى صباح اليوم

التالى مررنا بتوفيق نسيم باشا وزير الأوقاف وقتئذ فأخبرناه برغبتنا ثم رجونا
أن يعمل على أن تساعد وزارة الأوقاف فى إنصاف العلماء ، فقال توفيق نسيم
باشا إنه لا يرى أن العلماء محقون فى طلبهم فعلاوة الغلاء تصرف للموظفين فقط
والعلماء ليسوا موظفين بالحكومة . ثم قال : أما عن مساعدة وزارة الأوقاف
لكم فإنى أصرح لكم من الآن أن وزارة الأوقاف لن تدفع شيئا ، وإذا أراد
سعيد باشا أن يعطيكم فليعطكم من أموال الحكومة . فخرجنا من عنده ونحن
مندهشون من روحه هذه غير الطيبة بالنسبة للعلماء فذهبنا لسعيد باشا ، وفعلا
أصدر سعيد باشا أمره باخراج ملحق يقرر أن علاوات الموظفين تشمل
أيضا العلماء . فخرجنا لذلك كل الفرح لنجاحنا فى مهمتنا .

الوعظ والإرشاد

• وعندما تأكدت من ثقة السلطان فؤاد بنى كذا كدى من قبل بثقة
السلطان حسين ، عاودت البحث فى إصلاح يرامج التعليم فى الأزهر وخصوصا
موضوع الوعظ والإرشاد ، فإنى كنت أرى أن هذه الناحية من التعليم الأزهرى
خليقة بعناية خاصة كما أخبرتك من قبل ، فكتبت تقريراً مطولاً لمجلس الأزهر
الأعلى اقترحت فيه إدخال تعليم الوعظ والإرشاد فى معهد طنطا ، وخصوصا
وأن للمرحوم المنشاوى باشا وقفية فى هذا الشأن تساعدنى على المضى فى
المشروع ، فإنه كان قد أوقف بعضاً من أطيانه بناء على نصيحة له من الشيخ محمد
عبده ، فى سبيل إنشاء مدرسة للوعظ والإرشاد وكانت لم تنشأ بعد لاضطراب
دخل الوقف ، فرأيت أن أتخذ من هذا الوقف تكأة أنكى عليها فى تنفيذ
المشروع

بدء فكرة التخصص

السلطان بهرام وفيعة ضد الشيخ الطواهرى

« وفى هذه الأثناء خطرت لى فكرة جديدة هى جعل دراسة الوعظ والإرشاد بمثابة تخصص يستزيد به العالم بعد الحصول على درجة العالمية، ثم تطورت هذه الفكرة عندى إلى تعميم هذا التخصص بعد العالمية ليشمل نواحى أخرى من العلوم الأزهرية، فيتخصص العالم بعد نواله شهادة العالمية فى طائفة من العلوم يختارها حسب ميله ورغبته وبذلك نحصل على علماء فطاحل فى مختلف العلوم والنواحى.

« وقد شاعت فكرتى هذه بين الطلبة وبين العلماء فوجدت من العلماء تحييداً ولكنها من الطلبة وجدت اعتراضاً شديداً فقد رأوا أن هذا النظام سيطيل حتماً فى سنى الدراسة سنتين أو ثلاثاً حسب مدة الاختصاص، ولما كانت مدة الدراسة العادية اللازمة لتليل الشهادة العالمية فى ذلك الوقت خمسة عشر عاماً، فكأن الطالب لابد له من ثمانية عشر عاماً لىكى تنتهى مدة دراسته حسب نظام التخصص الذى اقترحتة، وهذا خلاف سنى الإعادة التى قد يتعرض لها الطالب إذا رسب أثناء الدراسة.

« وقد وجدت أن حجة الطلبة فى ذلك قوية. فأردت أن لا تقف هذه الحجة فى طريقى، ففكرت فى أن أنقص مدة الدراسة العادية إلى إثنى عشر عاماً وهى كافية جداً فى نظرى، ثم تخصص الثلاث السنين الباقية للتخصص وبذلك تبقى مدة الدراسة فى مجموعها كما كانت بدون زيادة ونكون قد استفدنا مع ذلك تخصصاً يزيد فى قدر العالم الذى حصل عليه.

« وقد أعجب الطلبة بهذه الفكرة الجديدة وجذبوها فالمجتهدون منهم أدر كوا
 مافي التخصص بعد شهادة العالمية من زيادة لهم في العلم والقدر والسكسالى منهم
 الراغبون في الاقتصار على شهادة العالمية دون التخصص وجدوا في اختصار
 مدة الدراسة اللازمة لذلك هوى في نفوسهم القانعة ، فانتشر الطلبة جميعا
 يجذبون الفكرة ويدعون اليها

بدء الرسائل

ثم استمر الشيخ الظواهري يقول :

« وعندما انتشرت فكرة التخصص في الوعظ والإرشاد وغيره من العلوم
 ووجدت تحبيذا من العلماء والطلبة كتبت تقريرا بمقترحاتي هذه لمجلس الأزهر
 الأعلى ، ثم كتب الطلبة كذلك يجذبون فسكرتي والتف الطلبة والعلماء حولي ،
 الطلبة لأن فكرة التخصص أعجبتهم ، والعلماء . لأنهم عرفوا أنني كنت صاحب
 اليد الأولى في زيادة علاوة الغلاء لهم .. فاتخذ الحاسدون والحاقدون هذا
 الالتفاف حولي ذريعة لدسياسة ديروها لي ولكن الله كشفها وإليك ما حصل :

« ففي يوم من الأيام طلب الشيخ أبو الفضل وقراعه والبرديسي مقابلة
 السلطان فؤاد فتحدثت لهم مقابلة . وفي هذا اليوم كنت بالقاهرة فزرت
 الشيخ عبد الرحمن قراعة في منزله فقال لي : لقد تقابلنا مع السلطان وهو يثنى
 عليك ويقول أنك رجل عاقل ، ولم يرد الشيخ قراعه أن يزيد في التفصيلات . ثم
 بعد يومين من هذا الحديث استدعاني السلطان فؤاد من غير موعد ينشر في
 التشريفات ، وكان كثيرا ما يستدعيني بتلك الطريقة إذا أراد استشارتي في أمر

من الأمور ، فعندما دخلت عليه ابتدرني بقوله : إني غير متفق معك هذه المرة في الرأي . فقلت : في أي رأي يا مولاي ؟ فقال : في التقرير الذي رفعته لمجلس الأزهر الأعلى واقترحت فيه تقصير مدة الدراسة إلى إثنتي عشر سنة بدلا من خمس عشر فقلت : « إن اقتراحى لا ينقص المدة العامة فهي خمسة عشر عاما كما كانت ولكني رأيت أن تكون الثلاث السنين الأخيرة منها للتخصص ، وفكرة التخصص هذه فكرة جديدة خطرت لي وبها يمكن أن نحصل على علماء متخصصين راسخين في العلم ،

فقال : « ولماذا لا يكون التخصص بعد خمسة عشر عاما بدلا من ١٢ عاما . فقلت : « إن هذا يطيل مدة الدراسة كثيرا ولا داعي له ، وإذا كان مولاي لا يرى في وجودي بالمعاهد فائدة فيأتي أتمس منه أن يقبل استقالتي ، فقال : أبدا أبدا . أنت زعلت ؟ بالعكس أنا أقدرك وأقدر أفكارك وسأفني لك على العلماء فإنهم كانوا عندي أمس وأخبروني أنك باقتراحك تنزيل الدراسة العادية إلى إثني عشر سنة إنما تريد ا كمتساب الطلبة والتفاهم حولك وأنت أيضا تدعوهم للاعتصاب وللهباج فكان جوابي لهم أني لا أصدق ذلك في الأحمدى فهو في نظري رجل عاقل ولا بد أن تكون له وجهة نظر أخرى ، وهما هو ظهر أن رأيي كان في محله فقد عرفت منك وجهة نظرك وهي سديدة في جملتها ، وأنا أوفقك على فكرة التخصص التي اقترحتها وإن شاء الله يتم ذلك في عهدنا

استمرار المطارد

بعد حبوط هذه الواقعة بما هدمه السلطان بنفسه من أركانها توجست نفوس بعض الحاقدين وظنوا أن مركزاً عظيماً لابد سينتظر الشيخ الأحمدى وفاء من السلطان له وهدماً منه لهم ولمكائدهم . فقال بعضهم لابد سيعين الشيخ مديراً للمعاهد ، وقال آخرون بل هي مشيخة الأزهر تنتظره . وإذا فلا بد من مكيدة أخرى أو مكائد توضع في طريق هذا الشيخ المنتصر تعرقل من الفرصة التي ظنوها وقتئذ سانحة له . أما المكيدة التالية فقد اتخذت هذه المرة ثوبا إصلاحيا للأزهر وتدعياً لأركان العلم فيه ولذلك فهي في نظرهم صعبة الكشف وصعبة الانهيار ولا يمكن للسلطان أن يعتبرها مكيدة مدبرة للإيقاع به كالمكيدة السابقة . أما جسم هذه المؤامرة الجديدة فهو تصغير شأن الجامع الأحمدى الذي يرأسه هذا العالم وبذلك يصغر شأن الشيخ تبعاً . وما دام أنهم لم يتمكنوا من هدم مشروع التخصص الذي اقترحه وما دام أن السلطان قد وافق عليه ، فليكن هذا التخصص في الأزهر بالقاهرة وليس في معهد طنطا مقر الشيخ الأحمدى ولينقل مع هذا التخصص القسم العالى أيضاً من طنطا فهو الذى سيغزى التخصص المزعوم ، فقرر مجلس الأزهر الاعلى الغاء القسم العالى بمعهد طنطا وكان معهد الاسكندرية قد ابتدأ فيه أيضاً القسم العالى فى ذلك الوقت فألغى أيضاً كذلك لئلا تكون المناورة مكشوفة .

« وهنا يقول الشيخ الأحمدى ما معناه : « والواقع أنه لم يكن ثمة حاجة إلى الغاء القسم العالى بطنطا والاسكندرية لئلا يرتفع الأزهر على حسابهما فلم يكن هناك مانع من أن ينشأ بالجامع الأزهر قسم عال وفى الوقت نفسه يبقى

قسما طنطا والاسكندرية ، بل ربما كان ذلك في ذاته مفيدا لشحن المهتم في التسابق الذي لابد سيصحب وجود أكثر من قسم عال واحد .

وقد كتبت تقريراً بهذا المعنى ورفعته إلى مجلس الأزهر ولكن يظهر أن بعض أعضاء المجلس كانوا قد اتصلوا بمحمود شكرى باشا وهو الشخص المهم في السراى وقتئذ وأفهموه اننى غاضب لاسباب شخصية ، ثم حدث ان علماء معهد الاسكندرية ذهبوا إلى سراى رأس التين ليحتجوا على هذا الإلغاء لانه سيقلل من شأن معهدهم ، فلما قابلت شكرى باشا بعد ذلك قال :

« إذا كنت تعمل هذا الاحتجاج لخير المعهد فلا مانع . اما إذا كان لشخصك فطبعاً هذا لا يجوز . فقلت ان اقتراح إنشاء اقسام للتخصص هو تفكيرى الخاص ولعل ذلك يكون دليلاً على انى إنما أعمل للمصلحة العامة فقط ، وقد كان بودى وانا صاحب الاقتراح ان ابشر تنفيذه لكى يظهر فى الوجود سليماً كما اردته وكما فكرت فيه . ثم لما قابلت السلطان بعد ذلك وجدته متأثراً بفكرة جعل اقسام التخصص فى الأزهر لا فى طنطا رفعاً لشأن الأزهر كما قال فلم ارد ان اعارضة ، وفعلاً نقل القسم العالى من طنطا إلى الأزهر وبقي معهد طنطا معهداً ثانوياً يشمل القسمين الابتدائى والثانوى فقط ،

وعندما تم نقل القسم العالى من طنطا نجح القسم الاول من المكيدة لهدم الشيخ الاحمدى الظواهري شيخ معهد طنطا . ولكن أرباب المكيدة رأوا أن مركزه فى طنطا مع هذا لا يزال ثابتاً ، فاهل الغربية يحلونه ويحترمونه وقد تمكن إجلالهم واحترامهم له فى نفوسهم من زمن بعيد . فالشيخ الاحمدى الظواهري وإن كان موطنه الاصلى كفر الشيخ الظواهري بمديرية الشرقية وهى بلد

اسرته وسميت كذلك نسبة إليها، إلا ان المدة الطويلة التي مضاهها مع والده بطنطا عند ما كان والده شيخا للجامع الاحمدى ثم المدة الطويلة التي مضاهها مدرسا ثم شيخا لنفس المعهد والجامع وبمجموع هذه المدد يقرب من اربعين عاما او تزيد، كل هذا جعل طنطا للشيخ الاحمدى موطنها ثانيا . بل ان بعض الناس ظن خطأ من طول مقام الشيخ بطنطا ان الجامع الاحمدى إنما سمي كذلك نسبة له مع ان أباه سماه الأحمدى نسبة لصاحب الجامع وهو احمد البدوى كما سبقت الإشارة اليه .

إذا لابد أن يكون القسم الباقي من المسكيدة عند أربابها انتزاع الشيخ الاحمدى الظواهري من هذا الوطن الثانى وإبعاده عن هؤلاء الذين عرفوه وعرفوا أباه من قبل فغشوا منزليهما وأكلوا وشربوا وتضيفوا ولمسوا بأنفسهم ما كان للشيخ من أثر ملموس بارز فى حياة طنطا الإجتماعية وهذه كلها دين وتدين لوجود السيد البدوى والجامع الاحمدى فيها .

كذلك يحسن فى نظر هؤلاء أن يقلل من شأن الشيخ من ناحية الوظائف أكثر مما قلل ، فمعهد طنطا حقيقة أصبح الآن معهدا ثانويا لا يشمل إلا قسمين اثنين ابتدائى وثانوى بعد أن كان به أيضا قسم عال ، ولكن حتى هذا يعتبر كثيرا على الشيخ فى نظر الحاقدين ، فلتتخذ الترتيبات إذا لنقل الشيخ الاحمدى إلى معهد ابتدائى يحتوى على قسم واحد فقط لصغار الطلاب والأطفال منهم، ففي هذا تنزيل كبير لمقام الشيخ فى نظرهم وإبعاد بينه وبين المناصب العليا وهو الغرض الذى يسعون اليه ، ولتكن أسيوط هى البلد الثانى المختار الذى يبعد هذا الرجل المكافح إليها ،

ففى بعدها عن القاهرة ضمان عندهم لاستقراره فيها أو على الأقل للتقليل من غشيانه القاهرة والإتصال بأصدقائه وبذوى الرأى فيها . . ثم لى يحصل كل هذا فلا بد أن يكون القسم الثانى من المكيدة مما يفرق بينه وبين السلطان .

سنوع الفرصة للموقعة الكبرى

لقد سعى الشيخ الأحمدى الظواهرى شيخ معهد طنطا مرة أخرى لدى السلطان لى تكون الزيادة التى أمر بها عظمته فى مراتب العلماء كعلاوة حرب زيادة ثابتة يتقاضونها على مر الأيام ولا تنتهى بانتهاء الحرب ولقد قال الشيخ أن حال علماء الدين وموظفى الأزهر قد ركبهم الحيف فى مراتبهم قديماً وحديثاً بما لم يركب باقى الموظفين .

وفى هذه المرة كما فى المرات السابقة نجح الشيخ الأحمدى عند السلطان فى استصدار أمره بترتيب درجات ثابتة للعلماء وبعمل « كادر » خاص بهم « ككادر » باقى الموظفين أو على الأقل بما يقاربه أمر السلطان بتأليف لجنة من أعضاء مجلس الأزهر الأعلى لوضع هذا الكادر وإنشاء درجات مالية ثابتة للعلماء مدرسين أو رؤساء . وعندما ألفت اللجنة كان ضمن أعضائها الدكتور حسن نشأت باشا وكيل وزارة الأوقاف وقتئذ وموضع ثقة السلطان فؤاد ومستشاره فى كثير من الشؤون . كما كان فيها أيضاً ضمن الأعضاء العلماء عالمه صلة بنشأت باشا . وهنا اتخذ هذا العالم من هذه الصلة أو لا ومن ثقة السلطان بنشأت باشا ثانياً ، ثم من خلاف فى الرأى وقع بين نشأت باشا وبين الشيخ الظواهرى فى لجنة تعديل الدرجات بشأن هذا العالم بالذات ثالثاً ، اتخذ هذا

العالم من هذه العوامل الثلاث وسيلة لبناء وقية تاريخية ذكر ملخصها والذي
لى أثناء حديثه بما شابه العبارات الآتية . قال :

الوقية الكبرى

« فى وسط التوفيق الذى قدّر الله لى أن أنعم به عند السلطان فؤاد لصالح
الأزهر والأزهريين وبعد أن نجحت فى فكرة تأليف لجنة لتعديل درجات
العلماء وإنصافهم كانت هناك نفس حائرة تتلمس فرصة مناسبة لتدبير مكيده
لى فى الخفاء هى نفس عالم جليل كان فى وقت ما وكيلالى فى الجامع الأحمدي
فأحسنّت إليه أكثر مما يحسن الشيخ عادة للوكيل فقدمته فى مواضع التقديم
وأكرمته فى مواضع التكريم ثم رشحته بعد ذلك إلى وظيفة سكرتير مجلس
الأزهر الأعلى وهى وإن تكن وظيفة قوامها الكتابة وليس لها قرابة بالعلم
إلا أن مرتبها أكبر من وظيفة وكيل معهد طنطا ومن هنا كانت جذابة إليه
فعين فيها بناء على توصيتى . ولكن مع هذا الصنع الحسن من جانبي فان نفس
الشيخ لم تستقر . وهناك حكمة تقول « اتق شر من أحسنّت إليه » . وقد أحسنّت
إلى هذا الشيخ ولكنى فى الواقع لم أتق شره عملاً بتلك الحكمة ، فعلى أثر
خلاف فى الرأى وقع بينى وبين حسن نشأت باشا بمجلس الأزهر الأعلى
فى شأن درجة وظيفة سكرتير مجلس الأزهر الأعلى وهى التى كان يشغلها وقتئذ
ذلك العالم ، وعلى أثر نعتى لهذه الوظيفة بأنها فى الحقيقة وظيفة كتابية ويجب
أن لا تدرج مع الوظائف العلمية ، تحركت نفس الشيخ فاتخذ من
المشادة التى وقعت بينى وبين نشأت باشا فى هذا الموضوع أرضاً خصبة يندر
فيها بذور الدسيسة والوقية فاخترع لنشأت باشا وقائع مكذوبة نسبها إلى

وطلب منه تبليغها للسلطان، وهي وقائع لوححت وكانت حقاً جسيمة وكانت حقاً دنيئة، بل لكانت أكثر من ذلك خطورة وخطراً، فأنها ترمى إلى اتهامى بخيانة العرش والعمل على إنزال السلطان فؤاد عن أريكة محمد على.

وسأقص عليك بعد برهة تفاصيل هذه الأكذوبة، ولكن الذى أدهشنى أن نشأت باشا، على غير ما كنت أنتظره منه وهو الرجل السياسى المحنك وصاحب الذكاء النادر الذى شهدت له به عند السلطان نفسه فى وقت ما، تسرع فصدق حكاية الشيخ ولعله كان متأثراً أيضاً من مشادق معه فى المجلس فأبلغ السلطان ما قاله العالم عنى فصدق السلطان لأنه كان شديد الثقة بنشأت باشا كما أخبرتك فأمر السلطان على أثر سماعه للوقية بنقل إلى أسبوط فوراً وبدون أى إرجاء، فوصلنى الأمر الملكى بطنطا مفاجأة يحمله الشيخ عبد الغنى محمود شيخ معهد الإسكندرية وهو الذى نقل مكاني، وقد قصد نشأت باشا بذلك سرعة التنفيذ مع التشفى فقد طلب إلى أن أكون بأسبوط فى صباح اليوم التالى أى أنه كان لا بد لى أن أسافر من طنطا فى نفس المساء الذى تسلمت فيه الأمر بنقلى.

وكانت هذه الليلة يا ولدى من الليالى السود فى حياتى، فمعهد أسبوط معهد صغير جداً بالنسبة لمعهد طنطا. ثم أنى بنقلى إليه لم أعد عضواً فى مجلس الأزهر الأعلى، وهأنا قد وصلت الآن فى طنطا وفى مجلس الأزهر الأعلى إلى أقصى ما يمكن الوصول إليه من النجاح، وهأهم الناس العقلاء يشهدون بأعمالى ويتبنأون لى بمستقبل باهر، بل هأهو السلطان فؤاد نفسه قد رشحنى بحفل طنطا لمشيخة الجامع الأزهر عند ما زارها فى أول عهده كما أخبرتك، فهل هذه زوبعة

عاصفة ما تبرح أن تمر وتنقضى أم أن هذه هي خاتمة المطاف وأن الله قدر لي
الاعتكاف فاستقبل من منسبي هذا الجديد ساخطا محتجا ١١

رويا منامية عجيبه ونفاصل الرسيه

«والحق أني كنت في مركز دقيق، وكان علي أن أبت فيه بسرعة.. ولا بد
يا ولدي أن يكون لي مع الله جانب كما قلت أنت منذ يومين، ففي هذه اللحظة الرهيبة
تذكرت رؤيا منامية عجيبه كنت قد رأيته منذ أكثر من عشرين عاما أي منذ أن
كنت لا أزال طالبا بالأزهر، فقد رأيت في منامي وقتئذ رجلا يقول لي «إذا
نقلوك شيخا لمعهد أسيوط فلا تردد». ولعلك لا تعرف أن في وقت هذه
الرؤيا لم يكن هناك معهد ديني بأسيوط أوحى تفكير في إنشائه، بل لم يخطر
على بال أحد في هذا الحين أن سيكون بأسيوط معهد ديني يوما ما فقد أنشئ
بعدها بأكثر من خمسة عشر عاما في عهد السلطان حسين كما أخبرتك.

«ونصحتني أصدقائي وإخوتي بعدم الاستقابه. ثم إنني أيضا استبشرت خير
بالرؤيا التي تذكرتها. فسافرت في نفس اليوم إلى أسيوط لأنفذ الأمر السلطاني
وبت فيها ليالي قليلة ثم عدت للقاهرة لأعرف حقيقة الموضوع فذهبت
لسراي عابدين وهناك أخبرني بعض أصدقائي من كبار الخاشية الخبر قال:

«إن الشيخ حسين والي سكرتير مجلس الأزهر الأعلى أخبر نشأت باشا ليلبلغ
السلطان أن بينك وبين الخديوي عباس الثاني المعزول من عرش مصر صلة
متينة من قديم الزمن لأنه هو الذي عينك شيخا للجامع الاحمدى، وأن هذه
الصلة لا تزال موجودة للآن وإنك أحد وكلاء الخديوي في دعايته للرجوع
إلى مصر، وأن رسولكما في ذلك هو محمد عزت افندي باشكاتب الجامع
الاحمدى حيث يسافر إلى استانبول من وقت لآخر لينقل الرسائل بينكما،

أوجه الحق وأوجه الكذب في الوقائع

« إذاً هذا هو السبب في نقلي لاسيوط وإذا هذه هي الدسيسة . ولعلك تحب أن تعرف ما هو وجه الحق وما هو وجه الكذب فيها وهل كان الشيخ والى متجنبا على أم صادقا فيما ادعى ، فقلت : « إنى شغوف جدا بمعرفة الحقيقة في هذا الموضوع » فقال لى والدى الشيخ الاحمدى ما معناه :

« إن هناك أجزاء حقيقية وأجزاء مكذوبة في هذه الدسيسة ، أما الاجزاء الحقيقية فهى أن الخديوى عباس الثانى هو حقا الذى اختارنى لمشيخة الجامع الاحمدى بالرغم من صغر سنى كما سبق أشرت لك . كذلك حقيقة هناك باشكاتب فى معهد طنطا اسمه عزت افندى وهو أيضا حقيقة يمضى اجازته فى استانبول فى كل صيف لان زوجته تركية تربت فى سراى ام الخديوى فكانت لذلك محل عطفها .. اما الجزء المكذوب فهو كل ما عدا ذلك ، فقد شوهدت بعض الوقائع عمدا لتظهرنى بهذا بالمظهر الكاذب الذى أراده فضيلة السكرتير إيقاعا بى أما الوقائع على حقيقتها فهى ما يأتى :

« حدث مرة عندما كان الشيخ حسين والى هذا وكيلالى بمعهد طنطا وقبل أن أسعى لترقيته سكرتيرا للمجلس الازهر الاعلى ، أن تقدم إلى عزت افندى باشكاتب المعهد وطلب منى بصفى شيخ الجامع أن آذن له كما آذن لجميع الناس بقطعة من الشال الاخضر الذى تعمم به عمامة قبر السيد البدوى وتغير فى كل عام ويطلب الناس قطعاً منها تبركاً بولى الله وتذكراً به ، وقال الباشكاتب أنه سيجمل هذه القطعة إلى أمينه هانم أم الخديوى عباس باستانبول فقد أوصته بها منذ العام الماضى وألحت فى التوصية . ولما كان هذا الطلب فى نظرى عاديا ولم يخطر ببالى وقتئذ أنه يجوز أن يكون محل اعتراض من أحد ، فقد أذنت

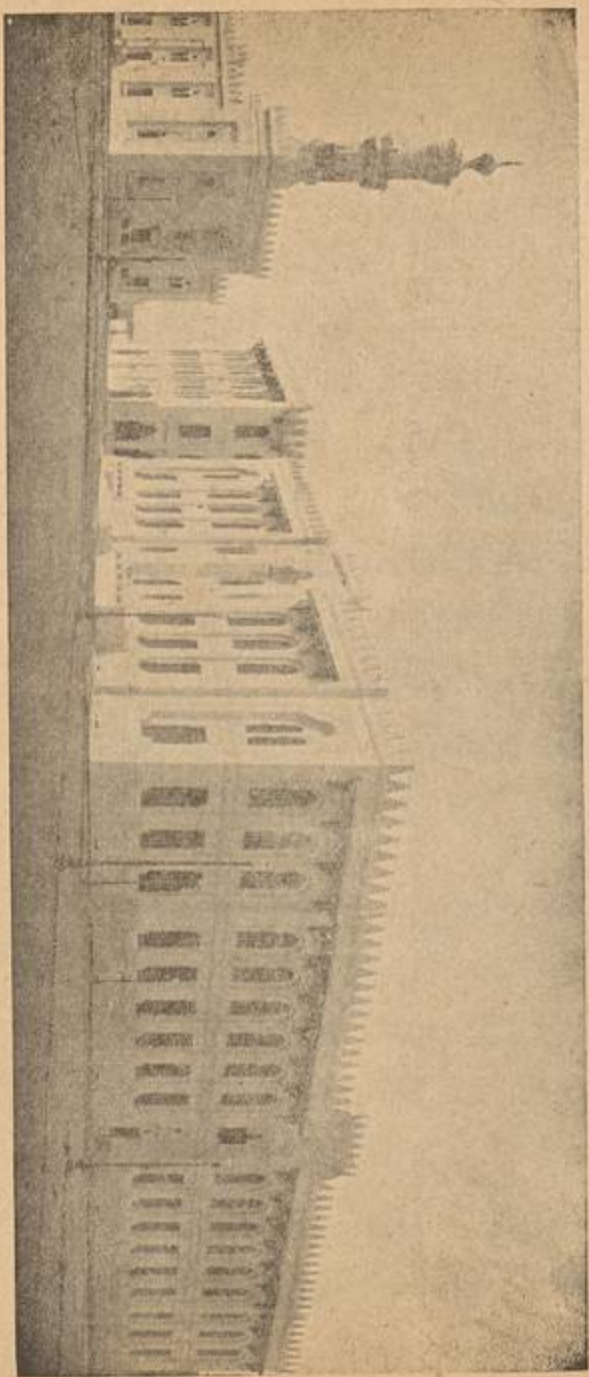
له طبعاً بأخذ قطعة الشال التي يطلبها كما آذن لجميع الناس الذين يطلبون مثلها، فسمح الأحمدى بهذا الشال لباشكاتب الجامع يحمله لأم الخديوى باستانبول هو إذا هيكل الدسيسة وهو في نظر الشيخ وإلى الشيء العظيم الذي سيوقع الأحمدى حتماً والذي سيفرق بينه وبين السلطان فؤاد حتماً وحينئذ ينقص تقدير السلطان للأحمدى وتنتهى معه آماله .

هكذا كان يقول الشيخ وإلى في نفسه وهكذا كان يتمنى ، وقد نجحت الدسيسة فعلاً ونقل الشيخ الأحمدى لأسىوط . وعلينا الآن أن ننتظر لنرى هل أفل نجم الأحمدى إلى الأبد حقيقة كما توهم الشيخ وإلى أم أن الأحمدى يحمل في قلبه قبل كل شيء إيماناً بالله واعتزازاً به ، فلعل الله يصحح ما علق بنفس السلطان ولعل الله كاشف ستر الذين ظلموا .

ثم استأنف الوالد حديثه فقال :

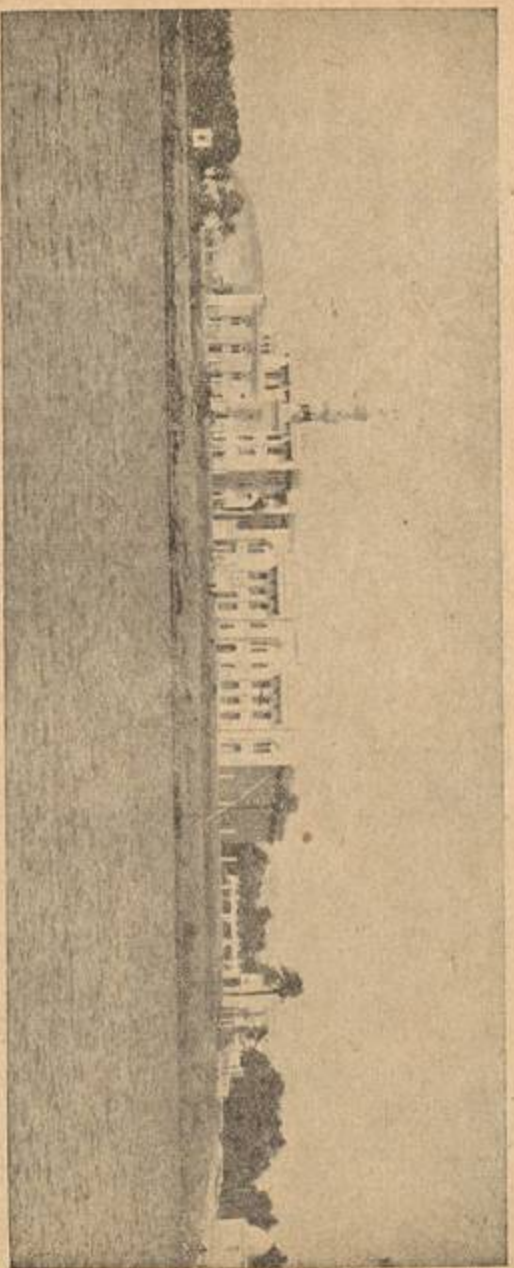
« ولما علمت حقيقة هذه الدسيسة من صديق رجل السراى كما أخبرتك ، طلبت مقابلة السلطان لكي أفهمه الحقيقة التي سردها لك . لكن السلطان كان مغضباً ولم يهبط غضبه بعد . فلم يأمر باستدعائى إليه توأ عقب طلبى كما كان يفعل معى دائماً بل حددت المقابلة بعد أسبوع . وعند ما قابلته ابتدرنى بالكلام عن أسىوط وعن معهد أسىوط فقال : « إني أعرف أنك رجل نشيط وغيور على الإسلام فليكن فى مقامك بأسىوط فائدة للإسلام » فقلت له « إن معهد أسىوط الحالى يامولأى معهد ابتدائى فلنحوله إلى معهد ثانوى أيضاً » ثم إذا أمر مولأى ببناء معهد جديد فى هذه المدينة فإن ذلك يكون فاتحة نشاطى للرفعة الإسلام هناك .

البناء الفخيم لمعهد أسيوط الذي أنشأه الشيخ الأحدي الظواهري شيخ الجامع الأزهر



فقال السلطان « هذه فكرة طيبة ، وليكن موقع هذا المعهد على شاطئ النيل بحيث يراه السائحون عند ما يمرون في بواجرهم فيعرفون أن بأسىوط إسلام ، فقلت « بارك الله فى مولائى وحفظه للإسلام » ثم انتهت المقابلة وخرجت من عنده بدون أن أتمكن من إيقافه على حقيقة الدسيسة ، ولكنى خرجت منها بربح على كل حال ، فقد استصدرت موافقته على بناء معهد كبير جديد فى أسىوط يطل على النيل ويعلى شأن الإسلام فى أسىوط بالذات ، فيعرف السائحون أن بجوار بناء البعثة الأميركية بهذه المدينة وهى البعثة التى تنشر الدين المسيحى ، معهدا ومبنى فخما ينشر الإسلام أيضا.. وقد قلت فى ذلك مرة لأحد حسادى « إن الأحمدى خير على المعاهد ، مرضيا عنه ومغضوبا عليه »

والحق أن تفكيرى فى بناء معهد فخم فى أسىوط وتوفيقى فى لفت نظر السلطان لذلك ، كان من دواعى رضاء نفسى بالاستقرار مؤقتا بأسىوط فابتعدت عنى بذلك فكرة الاستقالة .



منظر من النيل لمعهد أسبوط الذى أنشاه الشيخ الظواهري وقد لوحظ أن يكون موقع المعهد على النيل ليتمكن
الساحكون من رؤيته من بواجرهم أثناء مرورهم في النهر فيعرفوا أن بأسبوط اسلام

في أسير

جاء في الكتاب العزيز: وعسى أن تكرهوا شيئا وهو خير لكم وعسى أن تحبوا شيئا وهو شر لكم والله يعلم وأنتم لا تعلمون، فلم يكن نقل الشيخ الأحمدى لأسير كله شرا كما كان يظن لنفسه فعسى أن الله أراد بذلك أن يمتد صوته وصيته فيشمل وجه مصر القبلى كما شمل وجهها البحرى.

وعندما هبط الشيخ الظواهري أسير، لم يكن يعرف أحدا من أهلها فلم يكن قد زار أسير من قبل، ولكن أهل الصعيد لهم شيم وأخلاق قوية، وفي نفوسهم علو وسمو تقليديان، ثم أن هذه النفوس في ذاتها كبيرة وليس للصغائر عندها اعتبار.. فالشيخ حقيقة لم يكن يعرف أعيان الصعيد، ولكن أعيان الصعيد كانت تعرف عنه وتسمع به، وهاهو الآن قد حل بلادهم ونزل بينهم فليسعوا إليه وليظهروا له شعورهم وليزوروه في منزله وليقدموا له حفاوتهم وسيان عندهم أهو مقرب محبوب أو هو مبعد مغضوب عليه فليس لهذا محل في اعتبارهم.

ولم يكد يستقر الشيخ في منزله حتى توافدت عليه وفود الأسيريين الأقباط قبل المسلمين وغصت جوانب المشيخة بالزائرين وفي هذا يقول الشيخ الأحمدى مامعناه:

«وقد خفف أيضا من ألى لنقلى لأسير أن أعيانها وكبارها سواء المسلمون أو الأقباط قد احتفوا بي مع أنى لم أكن أعرفهم من قبل، فزارنى سيد خشبه باشا وكامل خشبه بك ومحمود بسيونى بك، وكان يتردد كثيرا

وحفنى الطرزي باشا وسينوت حنا بك وجورج خياط بك وكان محمود سليمان باشا مريضا فبعث لى ابنه عبد الرحمن بك ودعاني لأزور ساحل سليم ببلدته فقلت له: « سأتهز أول فرصة » .

فكرة المعهد الجديد

ثم قال الوالد ما معناه :

« وبعد أن استقر بنى المقام نوعا فى أسىوط بدأت أتخذ الاجراءات نحو تنفيذ فكرة بناء المعهد الجديد الذى سيطل على النيل . وكان مدير أسىوط فى هذا الوقت محمود رشاد باشا ففاتحته فى رغبتي هذه ورغبة السلطان فسر للفكرة ولكنه انتقل من أسىوط بعد قليل وجاء بعده عبد القادر بك مختار فابدى هو الآخر ارتياحا وتحمس للفكرة . وكنا قد اخترنا قطعة من الأرض يسكنها جماعه خفر السواحل على النيل فسافر عبد القادر بك وتكلم مع توفيق نسيم باشا وزير المالية وقتئذ فى شأن تنازل الحكومة عنها كما أنه ذهب أيضا لسراى عابدين لكى يستعين بها على إتمام الفكرة ، والحق أنه لعب فى هذه المسألة دورا هاما أشكره عليه، ولكن قبل أن يتم شيئا فيها وقد كان على وشك ذلك نقل من أسىوط وحل محله بدرخان على بك، فكان على خلاف سلفه إذوجه جميع اهتمامه إلى هدم مشروعات مختار بك ومن ضمنها مشروع بناء المعهد ، فلما كلمته فى ذلك طلب منى أن أترك له اختيار الموقع لكنه لم يصنع شيئا .. وهكذا مضت مدة اختلف فيها على هؤلاء المدبرون الثلاثة بنزعاتهم المختلفة بين معضد ومعطل وأنا بينهم حيران أسفا .

« وفي أثناء مقامى هذه الفترة فى أسىوط وانتظارا لقرار هؤلاء المديرين الذين لم يكن من الممكن عمل شىء بدون مساعدتهم شغلت نفسى ببعض الأشياء وشغلنى إدارة المعاهد الدينية بالقاهرة بأشياء أخرى . أما ما شغلت نفسى به من جانبى فهو العمل على إنشاء جمعية للمحافظة على القرآن الكريم فى أسىوط ، فقد لاحظت أن القرآن فى أسىوط لا يهتم الناس باستظهاره كما كانوا يهتمون به فى طنطا ، بل إن الجزء الذى يعرفه الطلبة من القرآن فى المدارس والكتاتيب فى أسىوط ليس مساويا أو حتى لا يبلغ ربع ما يعرفه إخوانهم بطنطا أو غيرها من مدن القطر الأخرى ، فخطر لى أن أفضل طريق لادكاه رغبة استظهار كتاب الله فى صدور أهل أسىوط هو إنشاء جمعية خصيصه تعمل لذلك ويكون قوامها أعيان البلاد ووجهائها والغيورون على القرآن من أهل أسىوط خاصة والصعيد عامة فتم فعلا إنشاء الجمعية ودخلها الأعيان جميعا تقريبا ، مما يدل على أن الروح الإسلامية بأسىوط كانت قوية عزيزة ولكنها كانت فقط مدفونة مطمورة . »

الغاء الخلافة من تركيا

ومؤتمر الخرقة في مصر

لهذا المؤتمر قصة لا بد من ذكرها ، فقد أقدم مصطفى كمال الزعيم التركي في سنة ١٩٢١ على خلع السلطان عبد المجيد سلطان تركيا وقتئذ فخلع بذلك الخلافة الاسلامية أيضا عن السلطان وهي التي كان يتربع على أريكتها برضاء جميع الأمم الاسلامية .

وعندما أنهى مصطفى كمال نظام السلطنة ، قيل وقتئذ أنه يريد أن يفصل بين هذه السلطنة وبين الخلافة الإسلامية وهي التي بقيت في تركيا أكثر من عشرة قرون وكان لها في سياسة تركيا وعلاقاتها بالأمم الاسلامية شئون تاريخية عديدة وقيل أيضا أنه يريد هذه الخلافة لنفسه ليعزز بها قوته الدولية وخصوصا بعد انتصاراته الموفقة على اليونان في الأناضول .

ولكن مصطفى كمال لم يتخذ الخلافة لنفسه ولم يسم أيضا أحدا آخر لها ، بل أن فكره الحربي تطور به إلى إلغاء هذه الخلافة اطلاقا من تركيا ، فقد هم له أن هذه الخلافة بالذات هي سبب نكبة تركيا في العهد الحديث ، وأن الأمم الأوروبية القوية إنما تضطهد تركيا وتطاردها من أجل هذه الزعامة الإسلامية فيها . ثم اندفع مصطفى كمال في رؤية هذا اندفاعا شاردا مرذولا ، فأقدم على التنصل من الاسلام كلية كدين رسمي لدولة تركيا المجيدة التي حملت الاسلام وحملها الاسلام خمسمائة عام أو تزيد ، ومع أنه لم يتخذ دينا رسميا

آخر لحكومته ، فانه بفعلته هذه أنكر دينه أو هو في الحقيقة تنكر اليه ، فقد كان رجلا حرييا مندفعاً ورجل الحرب إذا اندفع لا يمكن أن يُصد .

وعند ما أقدم مصطفى كمال على فعله هذا الشنيع اهتز العالم الاسلامي له اهتزازا كبيرا وثارَت أفكار المسلمين في أنحاء الأرض جميعا وهاجت نفوسهم وطفق كبارهم في مختلف الأمم الاسلامية يكتبون في هذا الموضوع ويعالجونه بما يستحقه من الاهتمام ، فعلماء الهند وكبار مسلميهم ، وقادة العراق وساستهم ، وزعماء الشام ولبنان وتونس والجزائر ومراكش والحجاز والسودان وباقي أمم الاسلام في آسيا وأفريقيا وغيرهما ، كل هؤلاء اهتزت مشاعرهم واشتأزت نفوسهم وهاجت خواطرهم من جراء هذا الحدث الكبير الذي أقدم عليه مصطفى كمال ، فهو حدث الأحداث في الاسلام بلا ريب ، فإن تراث أبو بكر وعمر وعثمان وعلي وما كان هؤلاء من شرف الخلافة عن رسول الله في جمع كلمة المسلمين قد أصبح الآن في خطر الزوال أو قد تعرض على الأقل للآهانة والتحقير بواسطة هذا العسكري التركي الفظ الطاغية ، فأجمع هؤلاء السادة جميعا على انه لا بد من عمل شيء يحمي هذا التراث ويزود عن هذه الخلافة المشرفة ويعيد اليها مجدها وسؤدها وسمو شأنها .

ولم يكن أهل مصر وقادة الراي فيها بأقل من أمم الإسلام الأخرى اهتماما بشأن هذا الحادث الجلل . بل إن مصر أولى دول الإسلام جميعا بالاهتمام بحماية الاسلام والزود عنه . أليس فيها الأزهر الشريف ، وهو معهد القرآن والحديث !! وأليست مصر زعيمة الشرق العربي كما يقولون وهي في دول الاسلام شقيقة كبرى بما للشقيقة الكبرى وما عليها من حقوق !!

وإذا فلا بد لمصر أن تنزع حركة الدفاع عن الخلافة ولا بد لجميع أحزابها أن تجتمع على نصره الدين وأن يكونوا جميعاً مؤمنين بالله ورسوله مناضلين مدافعين عن خلافة هذا الرسول الكريم .. وهكذا كان .

فهام الوفديون والدستوريون والوطنيون والاتحاديون ، ومع ما بينهم من اختلافات سياسية شديدة ، قد اتحدوا جميعاً الآن على نصره الدين ولو كره الكافرون .

وهاهم علماء الأزهر حملة القرآن وورثة الرسول وقادة الرأي وجند الإسلام كان اهتمامهم بالخلافة الإسلامية وهى تنهار فى تركيا وتعرض للزوال اهتمام الرجل بنفسه أو بولده أو بأمه وأبيه .

فهذا هو شيخ الأزهر ومن حوله هيئة كبار العلماء وهؤلاء هم مدرسو الأزهر وطلبته قد توافدوا على الجامع واجتمعوا فيه فتذاكروا وتشاوروا وهاهم قد اعتلى المنبر خطبواهم وضج المكان من نقاشهم وهياجهم وحماستهم ثم هاهم بعد ذلك قد هدأوا ليجموا رأيهم فأجمعوه .

لقد أجمعوا على أن تدعى جميع أمم الإسلام إلى مؤتمر عام يعقد فى القاهرة ، وأن ينوب عن كل منها وفد رسمى يمثلها ، وأن تشترك فى هذا المؤتمر جميع ممالك الإسلام حاكمه كانت أو محكومة ، مستقلة أو محتلة ، وأن تؤلف فى أنحاء القطر المصرى جميعها لجان تدعى لجان الخلافة تروج للمؤتمر وتعززه فكرته وتكون فيما بعد عوناً وعدته فى تنفيذ قراراته . ثم ليكن الذين يدعون لتأليف هذه اللجان هم رجال الدين أنفسهم ، كبارهم قبل صغارهم ، بل فلنقم إدارة الأزهر ذاتها بهذه المهمة فيكون شيخ الأزهر وشيوخ المعاهد وكبار العلماء هم رؤساء اللجان التى تقع فى مناطقهم .

الشيخ الأحمدي الظواهري ولجان الصعيد

وكان طبيعياً والشيخ الأحمدي الظواهري هو الآن بأسبوط أن تلقى إليه مهمة تأليف اللجان بهذا الاقليم ، بل هو عليه أن يشرف على تأليف لجان الصعيد كله من بني سويف إلى إسوان وأن يكون له وكلاء في كل مديرية يعاونونه في تأليف اللجان . وهذا هو العمل الذي شغلته به إدارة المعاهد والذي أشرنا اليه فيما سبق . وفي هذا يقول الشيخ الأحمدي ما معناه :

ولما عهد إلى بتشكيل لجان للخلافة في أقاليم الصعيد استعنت في ذلك بكبار الوفدين والدستوريين وقت برحلتين إحداهما جنوباً من أسبوط والأخرى شمالها ، فذهبت في الأولى إلى قنا ثم عدت إلى نجع حمادى وكان يرافقني في هذه الرحلة محمد بك عبد الآخر عن طريق الصدفة وهو من كبار أعيان تلك البلاد ، فتمكنت من تشكيل اللجان في تلك الأقاليم وعاونني أعيانها في ذلك معاونة عظيمة . ثم بعد قليل بدأت رحلتى الشمالية إلى المنيا وبني سويف وفي هذه الرحلة تعرفت بالشيخ ابراهيم حمروش والشيخ عبد الرحمن حسن وكانا قاضي المحكمتين الشرعيتين فكانا لى نعم العون في تأليف لجان الشمال .

التمهيد للمؤتمر والعقبات في ذلك

لم يكن التهيد لانعقاد مؤتمر الخلافة بالقاهرة يحضره مندوبون من جميع أمم الاسلام أمرا بسيطا هينا كما ظن علماء الأزهر في بادىء الأمر . فقد امتد زمن الدعوة اليه من سنة ١٩٢٠ وهو عام سقوط الخلافة في استانبول إلى عام ١٩٢٦ عندما عقد المؤتمر فعلا في القاهرة .

أما سبب التأخير فيرجع إلى أنه قد دخلت نفوس بعض كبار المسلمين وأمرائهم في الأمم الاسلامية الأخرى شكوك من جهة مصر ، فقد ظنوا أن علماء الأزهر إنما يقصدون من مؤتمر القاهرة الذي يدعون اليه أمرا آخر له باطن غير ظاهره وأنهم إنما يثيرون مسألة حماية الخلافة لآخوفاً على الخلافة وإشفاقا على كلمة الإسلام كما يدعون بل لغرض آخر في فؤاد أم موسى هو نقل الخلافة من شاطيء البوسفور إلى شاطيء النيل وضم أريكة الخلافة إلى أريكة الملك في عابدين وفي رأس التين .

والحق أن رجال هذه الأمم الاسلامية كانوا معذورين لخدماء فيما ذهبوا اليه من هذا التشكك في نوايا المصريين . ففي هذه الفترة كانت مصر قد أعلنت استقلالها وأرسلت في ممالك أوروبا وآسيا وسائر بلاد العالم سفراءها ووزراءها المفوضين معلنة بذلك سيادتها ، فاستقبلت أمم أوروبا القوية هؤلاء السفراء والوزراء والقناصل كما تستقبل سفراء ووزراء الأمم المستقلة ذات السيادة . ثم بإعلان هذا الاستقلال صار السلطان فؤاد الجالس على عرش مصر وقتئذ ملكا لسلطانا فتيهاة له لأول مرة في تاريخ مصر الحديث فرصة إعادة

الملكية لمصر بعد أن حرمت منها قرونا عديدة من عهد الفراعنة .

والملك فؤاد الأول كما سمي الآن بعد إعلان الاستقلال ليس بالرجل العادى ، فهو ملك ممتاز وعلى جانب عظيم من العلم والتنور ، ولقد وطلدت له السنون الطويلة التى مضاهها فى بلاط مصر أيام عباس ثم فى بلاط إيطاليا بعد ذلك خبرة فائقة فى شئون الحكم فهو خبير بأساليب الشرق والغرب معا . وهو محنك وذكى ورزين ومتمد ، وهذه الصفات مجتمعة جعلت منه فى ظروف مصر السياسية الشائكة التى تلت الحرب العالمية الأولى قائد اوزعيم الحركتها الوطنية فوق واجباته كسلطان ، فكان ذلك من أسباب نجاح حركة الاستقلال .

إذا فالملك فؤاد خليق حقاً بمرکز الخلافة . فهو ملك مسلم متوج وله فى العالم مكانه وعزة ، وهو يمكنه أن يتكلم عن المسلمين وأن يدافع عنهم بالقدر الذى يمكن لأى ملك مسلم آخر أن يفعله ، وإذا فالأمم الإسلامية الأخرى محقة فيما اتجه ظنها إليه من غرض علماء مصر فى اختياره خليفة للمسلمين وأميراً للمؤمنين . ولكن هذه الأمم الإسلامية لها أيضاً ملوك وأمراء ، وهى تعتبر نفسها فى نفس الموقف الذى لمصر من العزة والمكانة والسيادة والاستقلال ، فالحجاز والعراق وإيران واليمن كل لها ملك ، والهنود لهم أيضاً ممرجات يعتبرون أنفسهم فى مقاطعاتهم ملوكا . فهو لاء جميعا قد شغفوا بالخلافة أو قد شغلوا بها وأخذ كل منهم يرشح نفسه لها ويحرض قومه وأمة من أجلها ، . . . وهكذا أعاد التاريخ نفسه عندما كانت الخلافة فى بغداد والشام ومصر مشار القتال والشقاق وعندما تنازع عليها العباسيون والفاطيون .

من أجل ذلك كانت إجابات دول الإسلام على دعوة علماء الأزهر لعقد مؤتمر في القاهرة إجابات فاترة وكان معظمها استفساراً عن مراعى المؤتمر وغاياته ومن الذى يراد تنصيبه خليفة بدلاً من الخليفة المعزول ، بل أن شوكت على وهو أحد زعماء مسلمى الهند كتب يقول : « أن مبايعته لعبد المجيد المخلوع لا تزال قائمة وأنه لا يزال يعده خليفة المسلمين .

وهنا يقول الشيخ الأحمدي الظواهري ما معناه : « وعندما رأيت بوادر الفشل في عقد المؤتمر طلبت مقابلة الملك فؤاد فصارحته كما تعودت أن أصارحه دائماً وأخبرته بما يتقوله رجال الأمم الأخرى ، فقال الملك : « لئننى رجل مسلم وأحب رفعة الإسلام وجمع كلمة المسلمين ولا أحب أن يتفرقوا ، ولهذا شجعت علماء الأزهر على فكرة إقامة مؤتمر في القاهرة يبحث في مسألة الخلافة من جميع نواحيها ولم أقصد من ذلك أن أكون أنا الخليفة بالذات كما ظن بعضهم ، ثم قال الشيخ الظواهري : « وبعد هذا التصريح من جانب الملك أخذنا في تعزيز الدعوة من جديد إلى الممالك الإسلامية ، فلبى بعضهم ولم يلب البعض الآخر

.....

إن ضمن الأوراق التي تركها المغفور له الشيخ الظواهري الخاصة بمؤتمر الخلافة ثلاث ورقات تدل على الحالة التي كانت قائمة وقتذاك من تردد دول الإسلام عن حضور المؤتمر وعلى تحريض علماء مصر لهم في الحضور . ومن هذه الأوراق صورة تليفراف أرسل من أسبوط بتاريخ ١١ مارس سنة ١٩٢٤ لحضرة رئيس لجنة الخلافة بالهند وفيه ما يأتي :

« مسألة الخلافة هامة عامة لا يصح أن يبت فيها قطر قبل تكون الرأى

العام الإسلامى . وأنا نود أن تتفاهم مصر مع الهند وسائر الأقطار الإسلامية بأى وسيلة ونرجو أن يصادف ذلك قبولا لديكم وأن يعمل الجميع على تنفيذه وإعلان ما يراه من الوسائل بأسرع ما يمكن

شيخ معهد أسيوط حسن محمد وعبد الحميد بصل
الأحمدى الظواهرى قاضين شرعيين بمحكمة أسيوط

والورقة الثانية صورة لتلغراف يتاريخ ١١ مارس سنة ١٩٢٤ من شونة عمان بفلسطين حيث كان يقيم الملك حسين ملك الحجاز بعد هروبه من مكة أسيوط . الشيخ محمد الأحمدى شيخ المعهد .

ج . البلاد مستكملة دون سواها للشروط الشرعية لذلك المقام (١) وهى لا تحكم غيرها به ومع هذا فالمنشور الرسمى به الكفاية

رئيس الديوانة : الهاشمى — احمد

والورقة الثالثة خطاب طويل من موسى جار الله بتركستان إلى لجنة المؤتمر بالقاهرة يحتج على منعه من الدخول لمصر للاشتراك فى المؤتمر بعد أن كانت قد وجهت الدعوة اليه .

فهذه الأوراق الثلاث أولاها تبين أن الهند كانت متخلفة ولا ترغب فى حضور مؤتمر القاهرة ، وثانيها تبين أن الملك حسين الهاشمى كان يظن أنه أهل للخلافة ولا يريد أن يشاور أو يتكلم فى ذلك مع أحد آخر . وثالثها تدل على أن السلطة المصرية كانت تخشى حدوث فتنة أو دسيسة من الجانب الشيوعى فمنعت موسى جار الله من الدخول لمصر .

(١) يريد الملك حسين الهاشمى

ثم توالى الأيام إلى أن مضى عامان أو أزيد على توجيه الدعوة . وفي وسط هذه الحالة المرتبكة الغير المستقرة إلى شيء معين انعقد المؤتمر بالقاهرة في الميعاد الذى حدد له في سنة ١٩٢٦ . ولكنه كان انعقاداً مشوهاً مبتوراً ، فقد حضرته حقاً الوفود التى وردت من المغرب ومن سوريا ومن فلسطين ولكنه لم يكن بالمؤتمر الإسلامى العام ، ولم تكن له الضخامة أو القوة التى تنبأ لها المنتشون .

• • •

ولكن هاهو المؤتمر قد انعقد على كل حال . وهامه وفود من الدول الإسلامية قد انخرطت فيه مهما كانت قلة ، ومهما كانت مراكزهم ، وهامه علماء مصر قد جلسوا بينهم في قاعة المؤتمر فبدأوا جميعاً يتشاورون ويتحدثون .. ولكن حتى هذه الوفود الصديقة لعلماء الأزهر والتي لم تخلف عن تلبية دعوتهم للمؤتمر والتي كان يظن أنها حسنة الظن بمصر وباتجاه مصر بدأت أيضاً تتبرم برجال مصر وبدأت خطبهم ومناقشاتهم تشف عن سوء ظن منهم بعلماء الأزهر وأغراض مصر .

وهنا يقول الشيخ الظواهري ما معناه :

« وكان الشيخ حسين والى يعمل لإبعادى عن المؤتمر ظناً منه أنى سافس عليه الترتيب الذى رسمه فى نفسه وهو عمله على تنصيب الملك فؤاد خليفة المسلمين . وكان الشيخ حسين والى وقتئذ صاحب نفوذ فى المعاهد الدينية وفى شئون المؤتمر فلم يوجه لى بادية الأمر دعوة للمؤتمر فبقيت بعيداً أثناء انعقاد جلساته الأولى وكان ذلك موضع كلام الناس فى الصعيد واندھاشهم . ولكن بعد ذلك اضطر الشيخ أبو الفضل لدعوتى اضطراراً

عندما أحس أن أعضاء الوفود الإسلامية قد تبرموا بمناورات الشيخ حسين
والى التى لم تكن على شئ من السياسة . فلما وجد المرحوم الشيخ أبو الفضل
الجزاوى شيخ الأزهر ورئيس المؤتمر أن لهجة الوفود قد تغيرت وخشى على
مقام مصر من ذلك قرر ضم طائفة من رجالات مصر إلى المندوبين المضربين
فقد كان هؤلاء حتى الآن قاصرين على الشيخ والى ونفر قليل من أعوانه . وكانت
فكرة الشيخ أبى الفضل أن الأعضاء الجدد يشدون أزره أو يساعدونه على إنقاذ
الموقف ، وكان من ضمن هؤلاء السيد عبد الحميد البكرى والشيخ محمد شاكر والشيخ
ابراهيم الجبالى والشيخ عبد الحميد اللبان وأحمد تيمور باشا وأمين سامى باشا
والسيد وحيد بك الأيوبى والشيخ محمد نجيت والشيخ عبد اللطيف الفحام وأما
(الشيخ الأحمدى الطواهرى) . فبعث إلى الشيخ أبو الفضل خطاباً بأسىوط
يخبرنى فيه بذلك ويطلب منى الحضور للقاهرة حالا للمؤتمر ولكنى لم أسافر
احتجاجاً منى أولاً على إهمالهم لى عمداً فى بادئ الأمر ثم تباعداً منى عن
تحمل النتيجة السيئة التى سيسفر عنها المؤتمر حتماً بسبب تصرفات الشيخ والى .
فلما عرف الشيخ أبو الفضل إحجامى أرسل لى تلغرافاً يستعجل حضورى
ويلج فيه . ثم أرسل لى صديق فى السراى يخبرنى بأن الملك فؤاد يرغب فى
حضورى للمؤتمر لسكى أساعد على تنقية الجو فيه ، فسافرت وحضرت المؤتمر
ولكنى وجدت ان جوه غير قابل للتنقية فقد اغبر كثيراً . وحينئذ خطر لى أن
أسلم طريق لحفظ كلمة المسلمين من التفرق ولمقام مصر أن يساند وإبقاء على
الخلافة وحماية لها هو أن أسعى لفض هذا المؤتمر قبل أن يتخذ قراراً معيناً
قد يزيد النفرة بين المسلمين أو يكون تسجيلاً مشيناً لرأى أو لأراء بعض

الحاضرين . ورأيت أن تكون حجتى فى ذلك عدم تكامل تمثيل جميع الأمم الإسلامية فى المؤتمر وأنه لا يجوز للحاضرين وهم أقلية بين شعوب الإسلام أن يتخذوا قراراً فى شأن يهم المسلمين جميعاً والأولى تأجيله إلى فرصة أخرى يتكامل فيها التمثيل . ولما عرضت الاقتراح المتقدم وجدت امتعاضاً من الشيخ والى لأنه لم يكن يريد هذه النتيجة . ولكنى أقنعت الشيخ أبا الفضل بفائدته لمقام مصر فانضم إلى باقى الأعضاء المصريين ثم وجدت من باقى الوفود الإسلامية موافقة تامة عليه . فعرض الاقتراح على المؤتمر ووافق المؤتمر عليه . وكان ذلك حلاً موقفاً سعيداً أطرأ من أجله الملك فؤاد بعد ذلك فى مقابلة خاصة لى معه .

...

وبقبول هذا الاقتراح انفض المؤتمر وانفضت أيضاً معه فى الواقع مسألة الخلافة . فحتى تاريخ كتابة هذا الكتاب لم يثر الموضوع ثانياً .

التفكير في ضم الأزهر الى وزارة المعارف ومعارضة الشيخ الظواهري

لجنة برلمانية برئاسة اسماعيل صدقي باشا

قال الشيخ الأحمدي ما معناه :

« وفي سنة ١٩٢٥ تجددت صيحة الإصلاح من الأزهريين يطلبون إصلاحاً شاملاً كاملاً . وقد زارني بأسيرط الشيخ عبدالعزيز جاويز بك والشيخ الحضري بك وكانا من ضمن الرجال المهتمين بإصلاح الأزهر وأخبراني أنهما جاءا خصيصاً للتشاور معي في هذا الأمر وما يجب عمله من هذه الناحية فاتفقنا على أن نطلب من الحكومة تأليف لجنة تنظر في أمر إصلاح الأزهر من جميع النواحي وأن يكون ضمن أعضاء هذه اللجنة أعضاء من الشيوخ والنواب ليكون لها نفوذها وقيمتها . وكانت الوزارة القائمة على الحكم في مصر وقتئذ وزارة ائتلاف كان عدلي يكن باشا رئيسها وكان على الشمسي باشا وزير المعارف فيها فرحب عدلي يكن باشا بالفكرة وقرر تشكيل اللجنة برئاسة اسماعيل صدقي باشا وبعض النواب والشيوخ وكان من أعضائها أيضاً احمد لطفى السيد باشا والشيخ جاويز بك والشيخ محمد مصطفى المراغي كما كنت أنا أيضاً (الشيخ الأحمدي الظواهري) .

وبعد عدة جلسات انتهى النقاش إلى إمكان الغاء مدرسة القضاء الشرعي وكذلك مدرسة دار العلوم ولكن على شرط أن يتبع الأزهر كله إلى وزارة المعارف لتسيطر عليه ، وذلك على أن يبقى لشيخه مظهره الديني وتقدمه في الرسميات . عند ذلك ثارت ثائرتي وعارضت معارضة قوية في أن يتبع

الأزهر وزارة المعارف ، فإن هذا يأخذ عن الأزهر استقلاله وقوته التقليديين ويعرضه إلى مختلف التيارات الاستعمارية فتحرم الأمة المصرية والعالم الإسلامي من ذلك الصوت العالى الرصين صوت الأزهر الذى ارتفع دائما فى قوة وحرية وشجاعة .

ثم قال الشيخ الظواهري :

« وكيف أننا نقر ضم الأزهر للمعارف فى الوقت الذى ننادى فيه باستقلال الجامعة المصرية وبعدها عن نفوذ وزارة المعارف ، اللهم إلا إذا كان وراء هذا الضم المرغوب فيه غرض خاف هو القضاء على الأزهر ونفوذ الأزهر وبالتالى القضاء على النفوذ الدينى فى البلاد ، فقد قيل وقتا ما أن هذه هى أمنية دول الاستعمار .

ثم استمر الشيخ الأحمدي يقول :

« وبعد أن انتهيت من اعتراضى هذا قال قائل : ربما لا يقبل وزير المعارف أن تنزع منه الرقابة على تعليم اللغة العربية . فقلت ولماذا لا يقبل حضرته ذلك إذا كنا سنصلح التعليم بالأزهر كما ينبغي وأظن أننا اجتمعنا فى هذه اللجنة لإدراك هذا القصد . فقال رئيس اللجنة : إنى أقترح مقابلة وزير المعارف للاستئناس برأيه ، فقلت لا أمانع فى ذلك على شرط أن يكون فى أعضاء الوفد الذى يؤلف ممثلون للفكرة القائلة باستقلال الأزهر . ولكن الوفد تكون من صدق باشا والشيخ المراغى . وذاع وقتئذ أن الشيخ المراغى غير معارض فى فكرة إشراف وزارة المعارف على الأزهر لأنه فى ذلك الوقت لم يكن متصلا بالأزهر إذ كان موظفا بوزارة الحقانية فى القضاء الشرعى . فكتبت

مذكورة برأى ورفعها إلى الملك فؤاد بينت فيها اعتراضى على ضم الأزهر
 لوزارة المعارف وفسرت فيها مخاوفى من ذلك على الأزهر وعلى الدين من
 نفوذ الاستعمار ، فاستدعانى الملك اليه وناقشنى فى تقريرى وقال لى إنه مقتنع
 بوجهة نظرى وإنه سيمنع هذا الضم . وكانت نتيجة كل ذلك أن انفضت
 اللجنة ولم تجتمع ثانياً . .

. . .

ثم قال الشيخ ما معناه :

« لم أنجح وقتئذ فى ضم مدرستى القضاء الشرعى ودار العلوم إلى الأزهر
 كما كنت أريد ، إلا أننى كسبت كسباً آخرها ثلاً هو حماية الأزهر من التعدى
 على استقلاله التاريخى القديم ، فقد منعت عنه اليد التى أرادت أن تعيث بمستقبله
 القريب والبعيد على السواء . .

محكمة استئناف أسيوط

والشيخ الأحمدي الظواهري والشيخ رشيد رضا والشيخ محمد عبده
في مذكرات الشيخ الظواهري التي تركها مذكرة فريدة أثارت دهشتي
ثم بعد ذلك أزالته هذه الدهشة .

ويرجع تاريخ المذكرة إلى سنة ١٩٠٤ ، أي عند ما كان الشيخ الأحمدي
الظواهري لا يزال شابا حديث التخرج من الأزهر . أما وجه الدهشة فهو
أن المذكرة معنونة ، نقد للشيخ محمد عبده فيما أراه غير لائق به من آراء
وتصرفات ، وقد دهشت لأن هذا الشيخ الأحمدي نفسه قد ملأ عدة صفحات
من كتابه ، العلم والعلماء ، الذي كان قد ظهر في نفس هذا العام يطرى فيها
الشيخ عبده ويعدد فيها مناقبه ويغري أهل الأزهر بالاعتداء به . فكيف
هو الآن يتقده في آرائه وتصرفاته كما قال !!

أما الرد على الدهشة . فقد ذكر الشيخ الأحمدي الظواهري أنه وجد في
الشيخ محمد عبده مثلاً أعلا للعلماء في سعة العقل والاحتفاظ بالكرامة والابتعاد
عن الجمود والأخذ بالآراء الحديثة النافعة والبعيدة عن مجرد التقليد ،
ولكنه يلوم الشيخ محمد عبده أشد اللوم لأنه قبل أن يجلس قاضيا في المحاكم
المعروفة بالمحاكم الأهلية تفريقا لها من المحاكم الشرعية ، والثانية تحكم بأحكام
القرآن والأولى تحكم بغيرها ، بل إنها أحيانا تحكم على أساس تحليل المخمر
والميسر والزنا ، أو على الأقل لا تدعوا لتحريمها ، ولا يليق بعالم أزهري كبير
مثل الشيخ محمد عبده ، في نظر الشيخ الظواهري ، أن يجلس إلى هذا القضاء
المشوه المنسوخ !

إن هذا النقد جد عجيب، فهو في الحقيقة إعلاء لمقام الشيخ عبده وارتفاع به من جانب الشيخ الاحمدى إلى مرتبة الكمال المطلق، بل إن الشيخ الاحمدى الظواهري وهو تلميذ الشيخ محمد عبده لا يريد أن يكون هناك على شيخه أى منقذ أو مأخذ، ولهذا لم يضمن كتابه «العلم والعلماء» شيئاً من هذا النقد بل هو اكتفى بتدوينه في مذكراته على أن يرسله لشيخه وأستاذه بطريق البريد أو بطريق التسليم باليد.

وليس أمامى في مذكرات الشيخ الاحمدى الظواهري ما يدلنى على موقف الشيخ محمد عبده من تلميذه الاحمدى في نقده هذا الجرى.. ولو كان هناك رد من جانب الشيخ عبده في هذا الموضوع لكان ردا مهماً حقاً ولكان قطعة فقهية تبين منها رأى الشيخ محمد عبده في القانون الفرنسى الذى كان يحكم الشيخ في محاكم مصر بمقتضاه. فلعله إذا فعل ذلك كان يعلم تلميذه الاحمدى شيئاً يسكت به لسانه هذا الطويل. ولكنه لم يفعل، وإنما الذى فعل هو تلميذ آخر للشيخ محمد عبده وزميل آخر للشيخ الاحمدى الظواهري وهو الشيخ رشيد رضا أخذ علماء ذاك العصر وكتابته البارزين أيضاً.

ولكن طبيعة الشيخ رشيد رضا كانت غير طبيعة الشيخ الاحمدى الظواهري. فكلاهما تلميذ للشيخ عبده بحق وكلاهما مؤمن بعلمه وذكائه بحق، ولكن الاحمدى كان مؤمناً عن طريق الاقتناع ورشيد مؤمناً عن طريق الانطلاق لا يسمح لنفسه بحق مراجعة أستاذه أو مناقشته فضلاً عن نقده ومحاسبته. ومن هنا ثار الشيخ رشيد رضا على الشيخ الاحمدى الظواهري وعد نقده

للشيخ عبده خروجا وعقوقا لاستاذة . وإذا فليخرج هو الميدان ليدفع
الاحمدى وليدافع عن عبده ، وليكن بينهما صراع وسجال .

واتنظر الناس في كل أسبوع مجلة « المنار » ، وهى جريدة الشيخ رشيد رضا
التي كان يحرقها بنفسه . وتوقع الأدباء كلمة الشيخ فيها بل كلماته فلعله يكون قد
سمع من الشيخ عبده شيئا في هذا الموضوع يحكيه للناس أو لعله يكون هو
نفسه قد فتح الله عليه فيكون له رأى أو مخرج . ولكن المنار ظهر أسبوعياً
وفيه طعن كثير من الزميل رشيد على الزميل الاحمدى ولكنه طعن في غير
الصميم . فإن سكن الشيخ رشيد كانت كلة وكانت تلتوى لطراوة معدنها . وهكذا
ظل الرد على النقد الذى وجهه العالم الصغير محمد الاحمدى الظواهرى إلى
أستاده الكبير محمد عبده وهو أمام المسلمين فى عصره وقاضى المسلمين
يجلس فى منصة القضاء الأهلى يحكم بقانون فرنسى غير قانون القرآن المنزل
على محمد رسول الله — ظل هذا الجواب والرد مفتقداً حتى الآن .

وفى سنة ١٩٢٥ عندما صار الاحمدى هذا التلميذ شيخاً لمعهد أسيوط وأمام
المسلمين فى الصعيد نشأت حالة ذكّرت به بالشيخ محمد عبده وبالشيخ رشيد رضا .
فقد أنشئت محكمة استئنافية أهلية جديدة فى أسيوط أطلق عليها محكمة استئناف
أسيوط الأهلية وأقيم لافتتاحها حفل كبير حضره الوزراء والكبراء من
أسيوط ومن غيرها بدعوة من وزير الحقانية . ودعى الشيخ الاحمدى
الظواهرى إلى هذا الحفل أيضاً بصفته شيخ معهد أسيوط .
هنا إذا « مربوط الفرس » كما يقول مثل العامة وهناحك الأقوال بالأفعال ،
وهنا فرصة الشيخ رشيد رضا يراقب فيها الشيخ الاحمدى الظواهرى فى موقفه

إزاء هذا القضاء الأهلى وإزاء هذا الحفل الحافل يشرفه مندوب عن الملك ويحضره الوزراء . فهل هو سيتورط ويحضر الحفل ما دام أن الملك سيشرفه برسوله ؟ وهل كانت ملاحظاته على الشيخ عبده منذ عشرين عاما مجرد نزوة شباب ورعونة تلميذ قضت عليها بعد ذلك الأيام وغيرها الآن حكمة الشيوخ ؟ !

ثم استمر الشيخ رضا را بصنا يرقب من بعد حركات زميله الأحمدي .. ولكنه أخيراً وجد أن زميله لم يتقاعس ولم يحبن ولم تغير منه السنون ما كان له في الصبا .

فقد كتب الأحمدي لوزير الحقانية يخبره برأيه هذا الذى رآه من عشرين عاما ولا يزال يراه للآن من اعتراضه على اعتراف القضاء الأهلى بالزنا وبالخمر وبالربا وبأنه سيتمتع عن حضور الاحتفال لهذا السبب .

وحينئذ أيقن الشيخ رشيد أن الأحمدي زميله لم يتورط فى الدين ، فحمد الله على ذلك .

زيارة الملك فؤاد لنجع حمادى وأسيوط

ومعرفة الملك لحقيقة الرعيمة الكبرى

قلت للوالد : عند ما حكيت لى حكاية الرجل المجذوب الذى أعطاك الخمسة الملييات أمام باب سيدنا الحسين إشارة من الإمام الشافعى بقرب انفراج أزمته بأسيوط وإيدانا منه بقرب انتقالك منها كما كنت ترغب ، أخبرتنى وقتئذ أن زيارة الملك فؤاد لنجع حمادى وأسيوط كانت فاتحة هذا الانفراج ووعدتنى بالتفصيل فيما بعد . فما هى قصة ذلك ؟

فقال الوالد ما معناه :

بعد عودة الملك فؤاد من رحلته بأوربا سنة ١٩٢٦ تقرر أن يشرف جلالة نجع حمادى ليفتح قناطر الري الجديدة التى كانت قد أنشئت فيها ، فكان لابد أن يمر جلالة بأسيوط ذهابا وإيابا لنجع حمادى ومنها ، وبذلك نشأت للأسيوطين فرصتان جميلتان لى يظهر وافيهما ولاهم وإخلاصهم لملك البلاد . فعندما وقف قطار الملك المفتخر بأسيوط فى طريقه إلى نجع حمادى كانت محطة المدينة غاصة بأفواج الأسيوطين جميعا وكنت من ضمن المستقبلين . فلم يكده الملك يرانى حتى وجه الكلام إلى وقال : كيف حالك يا أستاذ ، إن شاء الله تكون مبسوطة . فقلت : كيف لا أكون مبسوطة يا مولاي وقد غمرتني بفضلك وكرمك وهأنا بالنيابة عن الأسيوطين جميعا أعبر عن شديد فرحنا وسرورنا بزيارة مولاي فزيارتكم للأسيوطين اليوم اجتمع فيها غيثان غيث من الجنوب وهو النيل وغيث من الشمال وهو ملك البلاد ، فقال الملك :

« أشكرك وإن شاء الله نراك غدا في الاحتفال بنجع حمادى ، ، فكانت هذه دعوة ملكية لى بالحضور للاحتفال وقد أخبرنى توفيق نسيم باشا بعدئذ أن هذه أول مرة فيما يعلم يوجه الملك الدعوة فيها بنفسه لشخص . ولما وصلت إلى نجع حمادى فى القطار الذى يلى قطار الملك دعانى الشيخ أبو الوفا الشرقاوى وهو ركن الصعيد الصوفى لأبيت فى منزله فقبلت الدعوة ، وفى صباح اليوم التالى ذهبنا إلى القناطر وحضرنا الاحتفال ثم عدت لأسيوط لأشترك مع الأسيوطين فى الإحتفال بالملك فؤاد مرة أخرى عند عودته .

« ولما عاد الملك من نجع حمادى كانت عودته بطريق النيل فأقيم على الشاطئ سرادق كبير للاستقبال . وكانت لجنة الاستقبال قد قررت أن يكون هناك ثلاثة خطباء أنا (الشيخ الأحمدي الظواهري) وتوفيق دوس باشا والسيد خشبه باشا فاقترحوا أن يكون توفيق دوس باشا أول الخطباء فاعترضت وقلت بل يجب أن يكون شيخ المعهد الدينى الإسلامى هو أول خطيب وإلا فإني أنسحب ، فتقرر بعد أخذ ورد كثيرين أن أخطب أنا الأول وفعلنا تم ذلك .

مطامعة الملك بحقيقة الدسيسة التي دبرتها ضد الشيخ الظواهري

وطئت سبيها في نقد لأسيوط

ثم استمر الشيخ الاحمدى يقول مامعناه :

« وبعد وصول الملك للقاهرة أرسل يستدعيني ، فلما قابلته بعابدين شكرني على الخطبة وقال : لماذا لم تنفذ فكرتك في بناء معهد جديد بأسيوط ؟ فقلت : « تغير المديرين يامولاي واختلاف نزعاتهم هو الذي أخر المشروع للآن وإن شاء الله يتم قريبا » . فقال الملك « ربما يتم في عهد شيخ غيرك بأسيوط ، فانك لا بد قد تضايقت من أسيوط وتريد الانتقال منها » فقلت : « إنني ذهبت لأسيوط إجابة لرغبة مولاي ولا أعرف السبب الحقيقي لذلك ولعله لا يكون غضبا » فقال « الحقيقة أني كنت غضبانا لأنني سمعت عنك أشياء لم ترضني » فقلت « لقد علمت أمر هذه الدسيسة في حينها ولكنني لم أرد أن أفتاحم فيها حتى تفضلون أتم بذلك والآن وقد أشرتم جلالتم اليها فانه يكفيني أن أقسم لمولاي أني ما حدثت عن إخلاصي لكم دقيقة واحدة وعشمتي في مولاي أن يصدق قسمي » ثم سردت له وقائع الدسيسة التي كان قد دبرها الشيخ والي . فقال : « الحقيقة أني أقدرك وقد دهشت لما قالوا عنك ما قالوه ولكني الآن عرفت الحقيقة ويزيدك تقديراً عندى صبرك طول هذه المدة » فقلت : « إنهم يقولون يامولاي أن الصبر مفتاح الفرج فلعل الازمة تكون قد انفرجت » فقال « إن شاء الله تنفرج قريبا » .

انفراج الأزمة

وبعد قليل من هذه المقابلة الملكية بدأت أزمة الشيخ الظواهري تنفج
فعلا وبدأت علامات صدق كرامة الامام الشافعي تستبين وتظهر . فقد هيا
الله لانفراج الأزمة فوق تطف المليك معه ومعرفته لحقيقة الدسيصة التي
دبرها ضده الشيخ والى فرصة لم تكن فى حسابان أحد فى مصر ، فإن وقائعا
لم تقع فى القاهرة ولا فى أسيوط أو فى غيرها من بلاد القطر المصرى بل فى
مملكة أخرى نائية هى بلاد العرب من نجد إلى الطائف إلى الحجاز ، وكان أبطالها
ملوك أو أمراء ثلاثة هم الشريف حسين ملك الحجاز وابنه الملك على
وعبد العزيز ابن السعود أمير نجد والطائف . ولهؤلاء جميعا فى تلك البلاد
البعيدة قصة لها علاقة قريبة بالفرصة التى هياها الله لإنقاذ الشيخ الأحمدي
الظواهري من جو أسيوط وذكريات أسيوط وسنختصر قصة هؤلاء الملوك
ها هنا .

الانقلاب السياسى بالحجاز

ففى بلاد الحجاز المقدسة بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى سنة ١٩١٩ شملت الحجاز كما شملت العالم أجمع موجة من النعرة الوطنية والتحضر القومى واثارت فى نفوس الناس هناك نزعات كثيرة منها ما كان قديما فأذكى ومنها ما كان حديثا فاستجد ، وكانت بلاد العرب موضعا لهذا القديم وهذا الحديث فى وقت واحد . أما القديم فهو شعور الشريف الحسين شريف مكة وقتئذ بأنه أحق بالولاية على الحجاز من دولة الأتراك الغاصية فهو منحدر من صلب رسول الله الهاشمى ، وأما الحديث فهو أن هذا الشريف نفسه عندما يثور على الأتراك كما فعل وعندما ينضم لانتجلترا وفرنسا أعداء الأتراك وقتئذ كما فعل لابد أن يغير لقب شريف مكة ويلقب نفسه ملكا ، فلماذا لا يكون للعرب ملك كما للعجم ملك ؟ وإذا فالشريف حسين والى مكة قد أصبح الآن بعد خروجه على الأتراك الملك حسين ملك الحجاز وصار له بلاط وصارت له حاشية وصار له حرس خاص ، ومن الآن فصاعدا لا بد أن يكون لقبه الرسمى صاحب الجلالة بعظمته وأبهته وضخامته وفخامته .

ولكن جزيرة العرب لا تدين بالولاء كلها إلى الملك حسين الجديد ، وليست البدو فى الصحراء وهم من أهل الفطرة ولم تصلهم بعد آثار المدنية وزخرفها ، ليرضوا عن قصور الملك حسين الجديدة ولا عن أطباقه الذهبية التى أخذها من آل عثمان يأكل فيها وعن كؤوسه الفضية يشرب منها ويجلس إلى الحرير وعلى الحرير ويأكل الحلوى ويشرب المثلجات . فالعرب لم تألف

إلا الخيام مسكناً ولم تعرف إلا الثريد طعاماً ويعز عليهم أن يقولوا لأحد
 يا صاحب الجلالة ، فقد نادوا رسول الله ييا «محمد» ولم يلقبوا عمر وأبا بكر إلا
 باسميهما مجردين عن أى تبجيل . ثم إن كان أهل مكة وجدة وبعض مدن الحجاز
 الأخرى منذ دخول الأتراك بلادهم واحتلالهم لها قد انخرطوا شيئاً ما في
 هذه المدنية الزائفة المزيفة واستبدلوا بصلابة العرب وخشونة العرب طراوة
 ونعومة من طبيعة انصاهم بالأتراك ، فان في نجد المجاورة للحجاز والمتاخمة
 للحجاز رجالاً بدوا لا تزال لهم خيامهم قائمة ولا تزال لهم إبلهم وحميرهم
 مشدودة ولا يأكلون إلا الثريد ، ثم هم قبل كل ذلك وفوق كل ذلك
 لا يلقبون رئيسهم وقائدهم وزعيمهم وامامهم إلا «يا عبد العزيز» مجرداً عن
 أى لقب من ألقاب التبجيل فكل منهم يعطى لنفسه ما أعطى لهذا الزعيم
 من حق ومن حرية فجميعهم أمام الله سواء . بل أن هذا الزعيم من جانبه
 يشاركهم أيضاً نفس الشعور ، فهو بجالسهم كما يجالس الرجل أقرانه ويؤاكلهم
 كما يأكل الأخ مع عائلته ، وكل العرب عنده إما إخوة أو أولاد لعم . وهو
 لا يتورع إذا جاع أن يميل إلى أقرب منزل يأكل ما تيسر فيه وإذا عطش
 أن يسعى إلى قناة ماء قريبة يبسط لها يده ويغرف منها ما يرويه ، فلا أطباقاً
 من الذهب ولا كؤوساً من الفضة ولا ريشاً ولا رياحين .

ذلك إذا هو عبد العزيز ابن السعود أمير نجد المتاخمة لبلاد الحجاز
 وهؤلاء هم رجاله الشجعان الأقوياء ، كلهم أخوة أو أولاد عم وكلهم عند
 صيحة عبد العزيز ونداء عبد العزيز رجل واحد وقلب واحد ، وكلهم في السراء
 والضراء متآخون وكلهم بالله ورسوله مؤمنون .

أن تجانسهم هذا واندماجهم هذا في ذاته قوة . بل أن قوتهم هذه تستمد أيضاً عضداً كبيراً من منبع آخر غير منبع الحشونة والفتورية والبدوية . هو منبع التغالى في تطبيق سنة رسول الله لحد الإسراف كإظن بعض الفقهاء . فهم يرغبون أن يعملوا كما كان يعمل رسول الله بلا مزيد أو نقصان . وإذا استجد في هذا الزمان ما لم يكن في زمن الرسول فلا اجتهد عندهم فيه ولا سبيل للعقل في التقليد أو التشبيه أو التصرف . وليس لإجماع المسلمين عندهم في أى عصر آخر غير عصر محمد وزن أو اعتبار . فما كان سائداً في مكة والمدينة وقت حياة محمد بن عبد الله يجب أن يكون هو أيضاً السائد الآن بدون تغيير أو تحوير . وما كان يحمله الناس وقت محمد من خفايا العلم ومكتشفاته لا بد أن يبقى مجهولاً عندنا نحن الآن أيضاً بعد نيف وألف وثلاثمائة من السنين وإلا فهو باطل زائف مارق عن الدين . لأن هذا هو ما قاله ابن عبد الوهاب صاحب المذهب الوهابي في نجد والذي أخذ به بدو العرب في تلك الأصقاع من الجزيرة وشاركهم فيه أيضاً زعيمهم وقائدهم عبدالعزيز ابن آل سعود .

...

فبعد إنتهاء الحرب العالمية الأولى في سنة ١٩٢٠ ، وفي بقعة من العالم إسمها نجد تقع في وسط جزيرة العرب ، كان التلفون والتلغراف والجرافون والسكة الحديد في رأى الوهابيين عمل من أعمال الشيطان . فكل هذا عندهم لم يكن في زمن الرسول ولم يفت فيه الرسول . وكذلك التبغ الذى يحرق الناس ورقه في هذا العصر ويستنشقون دخانه ويلفونه أحياناً في أوراق بيضاء يسمونها «سجائر» ، هذه كلها إبليسيات لا بد أن يكون مستنشقوها من أولاد الشيطان

فهم بدون شك في نظرهم عصاة مارقون . بل إن التغالى في التمسك باللفظ دون
 المعنى وفي الأصل دون التقليد وصل عند الوهابيين إلى حد التعرض للرسول
 نفسه وأخذه عندهم بما قال حسب ما تهيأ لهم أنه الصحيح الذى لاشك فيه .
 فكل رجل يتوسل برسول الله كأن يقول « يارسول الله » هو عندهم كافر .
 ألم يأمر الله رسوله ليقول « إنما أنا بشر مثلكم » وألم يأمره أيضا ليقول :
 « قل لا أعلم الغيب ، فكيف للوهابيين يدعون محمدا هذا البشر الذى لا يعلم
 الغيب ليتوسل إلى الله ولم لا يكون توسلهم إلى الله مباشرة » .

. . .

ثم تلك القباب القائمة على قبور المسلمين وتلك الشواهد المرتفعة المقامة
 دليلا على وجود القبور في أماكنها . أن هذه كلها ليست من الدين . فإن
 الرسول لم يأمر بها بل كان يكتفى بوضع حجر أو بناء مرتفع صغير فوق القبر
 يشعر أن جثة مسلم ترقد تحت هذا الحجر أو تحت هذا الجدار البسيط . فهو
 لم يكتب على حجر من هذه الأحجار اسم المتوفى ولا تاريخ وفاته كما يكتبون
 الآن ، وهو لم يرتفع بالجدار أكثر من شبر أو شبرين ، وهو بكل تأكيد لم
 بين القباب المستديرة المزخرفة فوق القبور وفوق المساجد ولم بين تلك
 المآذن الشاحنة بأهلتها وعمدها . أن هذا إذا كله في نظر الوهابيين حرام بل هو
 في نظرهم عنوان الوثنية وعبادة الأصنام أو على الأقل مذكر بها .

كل هذا كان ثابتا في عقول الوهابيين ثبوتا شديدا . ومنذ رأى ذلك ابن
 عبد الوهاب صاحب هذه الآراء تناقله الأولاد عن الآباء والبنات عن
 الأمهات ورسخ في عقيدتهم رسوخا . فاذا أقدم عليهم رجل يقول إن

الرسول أمر بالتقليد وأمر بالاجتهاد، وإن الرسول لو كان حيا اليوم ما حرم التليفون وما حرم التلغراف وما عذر المدخن للسجائر وما هدم القباب وما أزال شواهد القبور، إذا أقدم ناصح أو مفتي لهم بهذا فليس عندهم له إلا شيء واحد هو الذبح أو القتل في غالب الأحيان، أو التعذيب أو التنكيل إذا أخذتهم به رافة في دين الله كما تنهأ لهم وكما يزعمون .

ولكن في بلاد نجد هذه وبين بدو الصحراء هؤلاء وفي وسط قديمهم هذا الذي درجوا ونشأوا عليه اتخذ الجديد أيضا طريقه اليهم كما أخذ طريقه لإخوانهم بمكة والحجاز . فكما أن الشريف حسينا قد ثار على الأتراك وصار الآن ملكا فلم لا يشور عبد العزيز على الحسين ويحل محله ويكون هو الآخر ملكا ؟ !

فلو قال عبد العزيز لإخوانه العرب ورجاله البدو وعشيرته التي لا تزال على الفطرة إن الحرمين الشريفين أصبحا الآن في خطر بعد تمرد الشريف حسين على الأتراك وبعد تنصيه لنفسه ملكا ، وإذا أخبرهم بأن مناسك الله في الحج أصبحت الآن في عهد الملك حسين لا تؤدي حسب الشريعة الوهابية الغرام، وأن الله واللغو والترف والحرام قد وجدت طريقها إلى مكة حرم الله والمدينة حرم محمد رسول الله وأن أهل الحجاز أصبحوا الآن يعبدون الأوثان بأقامتهم شواهد وقباباً على القبور، فقد ثور لذلك نفوس البدو وقد يهون معه هبة واحدة ويهجمون معه هجمة واحدة إذا ما ناداهم مناديه أن قوموا للذود عن بيت الله وبيت الرسول وشريعة الله وشريعة الرسول .

ولكن عبد العزيز بن السعود لا بد أن يتأني ولا بد أن يجمع رجاله في
تؤدة وأناة . ثم هو لا بد أن يحسب أيضا حساب دول أوروبا المتحالفة التي انضم
اليها الشريف حسين وناصرته على الأتراك

...

ولم تمض فترة طويلة حتى كان عبد العزيز ورجاله مستعدين . ثم في هبة
واحدة وهجمة واحدة في ليلة قراء اقتحم ابن السعود بجيوشه أرض الطائف
وهي أول مرحلة للحجاز . ولما لم يجد هناك مقاومة ، لأن الملك حسين لم يكن
مستعدا فيها للدفاع ، احتلت جيوش الوهابين أرض الطائف جميعها ووصل
عبد العزيز اليها منتصرا ثم استقر فيها إلى حين .

...

كان على عبد العزيز بعد ذلك أن ينظر ناحية الحجاز . وكان عليه أن لا
يضيّع الوقت لكي لا يمهّد للملك حسين في مكة فرصة الاستعداد للمقاومة
أو فرصة الهرب إذا لم يقدر على الحرب ... ولكن الحسين كان أسرع من
عبد العزيز في خططه ، فلما أدرك أنه غير مستعد للقتال تنازل عن ملكه لا كبير
أبنائه على وهرب من مكة إلى جدة ثم من جدة إلى عمان تحمله سفينة
انجليزية جاءت خصيصا لذلك وحمل معه فيها صفائح الذهب والفضة التي كان
قد جمعها أيام الملك والتي ستكون أوده وذخيرته في المستقبل .

وعندما دخل عبد العزيز مكة فاتحاً لم يكن على ملك الحجاز الجديد
مستعدا هو الآخر لكي يحارب وينتصر فهرب كما هرب أب له من قبل
ولكنه هذه المرة لم يركب البحر كما فعل الحسين بل بقي في جدة يحاول أن

يجمع نحوه فلولا من هنا ومن هناك ويجهاد في لم شعت جيش أو ما يشبه الجيش . وفي هذا الوقت كان عبد العزيز ابن السعود قد دخل البيت المحرم فعلا وصلى في مسجد ابراهيم وطاف حول الكعبة وأعلن أنه صار منذ الآن سيد مكة وحاميها ، وأنه صار أيضا ملك الحجاز الأوحـد وحامى الحرمين ، وأن الشريعة التى ستكون فى أرض الحجاز من تلك اللحظة ستكون شريعة الوهايين بتفسيراتها وتقاليدها ، فهى فى نظر عبد العزيز الشريعة الإسلامية الحقة التى ستقضى حتما على خرافات المذاهب الأربعة الأخرى كما يتصورها الوهايون . وإذا فلا قباب على المساجد ولا شواهد على القبور بعد اليوم ، ولا دخان يشرب ولا استغاثة بالرسول ولا زيارة للقبور ، وإذا سرق سارق فجزاؤه عندهم قطع اليد اليسرى ثم النـيى وإذا زنا زان فليس له إلا الجلد أو الرجم .

...

وإذا فقد صار فى الحجاز الآن ملكان ملك فى مكة هو عبد العزيز بن آل السعود وملك فى جدة هو على ابن الحسين وكل واحد يجاهد أن ينتصر على أخيه . ولكن عبد العزيز كان متغلبا على على ، بل إن غلبته كانت فائقة . وكان على يخشى الهزيمة ويتوقعها ، بل هو فى الحقيقة كان فى نفسه يؤكدها ، فلم يتجرأ على الحرب بل تجرأ على شئ آخر هو استعدادُه لملوك الإسلام على عبد العزيز القاهر المغتصب وتحريضه لهم عليه بحجة أنه قد انتهك حرمة البيت الحرام وأنه بما اتواه من تنفيذ مذهب الوهايين فى مكة والمدينة سيوقع الضرر حتما بحجاج بيت الله الوافدين اليه من أقطار الإسلام فى جميع أنحاء الأرض ، بل إنه ربما حال بينهم وبين أداء ما جاؤوا اليه من فريضة الله عليهم ، وأنهم سوف

يلقون حتما من عسفه وتعصبه ما يجعل الحج غير محتمل، بل إن هذا الملك الجديد سوف يهدم قباب الصحابة والخلفاء الراشدين وسوف يزيل ماحول البقعة التي ولد فيها الرسول في مكة من مآثر ظننا منه أن هذه إن هي إلا أصنام. ولما وصل إلى الملك فؤاد الأول ملك مصر خطاب الملك على ابن الحسين الرابض في جده والهارب من مكة يصف له تلك الحال ويزيد عليها أنه يخشى عندما يصل ابن السعود إلى المدينة المنورة أن سوف تمتد يده حتما لهدم قبة الرسول الخضراء فيعتدى بذلك على أعز مسجد عند المسلمين، خشى الملك فؤاد أن يمس قبر النبي أو مسجد النبي بسوء، فكان طبيعيا وهو الملك المسلم الموحد بالله والمؤمن برسول الله أن يتأثر لهذا الخبر ويهتم به، وكان حتما عليه أكثر من أى شيء آخر أن يتعرف حقيقة هذا الموضوع من ناحية قبة الرسول وقبر الرسول وأن يقف على نوايا ابن السعود وأفكار ابن السعود، فأمر بإرسال بعثة مصرية لأرض الحجاز تقابل عليا في جدة ثم تقابل عبد العزيز في مكة وتعرف منهما ما يقوله كل منهما في مصير الحرمين الشريفين ومصير عرفات وأحد والمطاف وبئر زمزم وكل ما حول مكة والمدينة من مآثر ومساجد، فإن هذه كلا ملك للمسلمين قاطبة وهي تراثهم من عهد إبراهيم واسماعيل، فلا عبد العزيز ولا عليا ولا أحدا غيرهم يملك أن يغير أو يعدل فيها.

وكانت بعثة الملك فؤاد مؤلفة من ثلاثة رجال هم الشيخ محمد مصطفى المراغى أحد قضاة مصر الشرعيين ومحمد المسيرى بك رئيس مكتب الحج بوزارة الداخلية المصرية وعبد الوهاب طلعت بك من رجال السراي.

فلما وصلوا لجده وعرفوا ما عند الملك على انتقلوا المسكة فقابلهم ابن
السعود بالترحاب والتكريم . فهذه فرصة قد سنحت له يمكنه أن يصحح فيها
للعالم الإسلامي عن طريق أهل مصر ما افتراه عليه الملك على والملك
حسين الهاشميان . فصرح عبد العزيز لهم بأنه لا ينوى أن يغير شيئا ما في
مكة أو في المدينة مما تعود الحجاج عليه فيما مضى . وستكون للحجاج حريتهم
المذهبية كاملة كما كانت من قبل ، وسيطوفون بالكعبة ويرمون الجمرات لا على
طريقة الوهابيين بل كل على المذهب الذي ارتآه لنفسه أو الذي درج عليه ،
ولن تهدم قباب للصحابة ولن تنزع شواهد عن القبور ، وإذا صاح رجل بقول
« يا رسول الله » فلن يجد أحدا يمنعه أو يؤاخذه ولن تمتد إليه يد معتد أبدا .
وأما البقعة المباركة التي ولد فيها رسول الله وكانت أول مامس جسمه الشريف
من هذا العالم فستبقى مسورة كما كانت وسيبقى لها احترامها وجلالها . والحرية
الشخصية للأفراد لن يتعرض لها أحد ، فكل من يريد أن يشرب الدخان
فله أن يفعل ذلك وكل من تزيى بزي غير زي العرب فله أن يفعل
ما يريد ، وكل شخص طليق أن يذهب من جدة إلى مكة وإلى المدينة كيفما
شاء وبدون ضريبة أو جزية تفرض عليه ، بل إن ابن السعود لا يمانع أيضاً
في قوة من الجيش المصرى تصاحب المحمل المصرى الذى يحمل كسوة الكعبة
الشريفة التي يهديها إليها ملك مصر في كل عام .

هذا هو بعض مما قاله ابن السعود لبعثة الملك فؤاد تطميناً منه لها وللعالم
الإسلامى وتدحيضاً لأراجيف المرجفين وادعاءاتهم كما قال .

ثم أن عبد العزيز أقسم بوالله ، وتالله وهذه هي دائماً ألفاظ قسمه ، أنه سينفذ

كل ما قاله بالصدق وبالآمانة وأنه لن يحيد عن وعده هذا أبداً . وإذا فهو يرجو أن تعود حكومة مصر لأرسال الصرة المصرية بذهبها البراق تحوى آلاف الجنيهات من هبة الحكومة المصرية ومن أوقاف الحرمين لأهل مكة والمدينة والحجاز إخوانهم فى الدين ، صدقة منهم اليهم وبراً بهم وعطفا عليهم .

ثم رجعت البعثة إلى مصر وفى حقيقتها تقرير بكل تلك الأقوال وكل هاتيك الوعود .. وفى العام التالى وطبقاً لوعود عبدالعزيز أرسلت مصر صرة المحمل أيام الحج وأرسلت معها الخيرات والمبرات فغادت لعرب الحجاز مرة أخرى الهبات المصرية التى كانوا قد حرموا منها أيام القتال مع الحسين ومع على ، ثم تدفق الحجاج من مصر يؤمون الحجاز لبيت الله ولقبر الرسول .. ولكنهم عندما رجعوا منها رجعوا جد صاخبين ساخطين .. فقد تغير كل شىء فى الحجاز .

...

لقد أقسم عبد العزيز بوالله وتالله تأ كيدا وتدعيماً أنه لن يغير أثناء الحج شيئاً مما كان جارياً قبل أيام حكمه وبما تعود المسلمون عليه فى إقامة شعائر الحج ومناسكه وفى دعواتهم وصلواتهم وقد وعد أنه سترك حرياتهم المذهبية كما كانت دائماً حرة طليقة .

ولا بد أن يكون عبد العزيز ابن السعود قد رغب أن يبر بقسمه عندما نطق وعندما وعد . ولكنه لا بد أن يكون أيضاً قد خالجه بعض الشكوك من ناحية رجاله النجديين المتعصبين للوهابية وأحكامها . ولعل تأ كيده للقسم

بأنه بعد بالله هو عنوان ذلك التشكك من جانبه في مسلك هؤلاء ، وإلا فما كان هناك داعيا للقسم يخرج من فمه فإن الملوك عادة لا يقسمون .

والحق أن عبد العزيز كان محقاً في شكوكه . فرعيته النجدية لم تكن كباقي الرعيات ولم يكن هو فيها كباقي الملوك ، فهي لم تكن لتخرج عن وهايتها لمجرد وعد من ابن السعود هذا لبعثة أجنبية عن عرب الحجاز هي بعثة مصر ولم يكن لعبد العزيز لأنه ملك أن يتسيطر على عقائدهم الدينية أو يكبح من جماعها أو يصد اندفاعها ، فهم يرون أنهم وملكهم سواء في البدوية كما قدمنا .

فلما نزل حجاج مصر وباقى ممالك الإسلام الأخرى لأرض الحجاز وجدوا أن أقسام ابن السعود ووعود ابن السعود للبعثة المصرية قد ذهبت جميعها مع الريح . فهذه قباب الصحابة قد هدمت وهذه البقعة التي ولد فيها رسول الله قد دهست وصارت بلقعا ترتع وتبول فيها الكلاب ، وهؤلاء هم النجديون والوهايون يتعدون بالضرب والقذف والإهانة على كل من يشرب الدخان وهاهم يضربون رجلاً قال « يا رسول الله » . ثم أتاوة الحكومة لأبد أن يؤديها كل حاج سواء ركب الإبل أو ركب الأتومبيل فقد رضى ابن السعود وأهله الآن على الأتومبيل وأخرجوه من زمرة المحرمات .

وكما عاد لمصر حجاجها ساخطين عادوا أيضاً حجاج سوريا وفلسطين والعراق وحجاج جاوه والهند وسومطرا وجنوب أفريقيا . والصينيون كذلك والبنغاليون وبالإختصار جميع أمم الإسلام عادوا أيضاً ساخطين . وفي العام التالى قل عدد الحجاج من جميع هذه الأصقاع .

عند ذلك تذب ابن السعود إلى نفسه وبدأ يترك قسمه الذي أقسمه لبعثة مصر وعدم وفائه به ، فلا مصر ولا غيرها من بلاد الإسلام أصبحت الآن راضية عما في الحجاز ، وهاهم الحجاج قد أعرضوا عن الحج وهاهي حكومة مصر قد منعت الصرة المصرية بذهبها الوهاج تذهب للحجاز فاستبقته مع إيراد أوقاف الحرمين تصرف في أوجه الخير في مصر ، وهاهو العالم الإسلامي كله متدمر متضجر مشتم من أعمال الوهايين . وحينئذ خطرت لعبد العزيز فكرة براقة ما فتئ أن فاتح بها أعوانه ومستشاريه فاستحسنوها فلعلها تعيد للمسلمين ثقتهم بالوهايين ولسلها تعيد للحجاز رواده وحجاجه الأقدمين . تلك هي دعوة يوجهها عبد العزيز بن السعود إلى حكومات البلاد الإسلامية قاطبة لإرسال وقود رسمية تعقد في مكة وفي موسم الحج التالي مؤتمرا إسلاميا عاما ينظر في جميع شئون الحجاز ويقدم ما يريد أن يقدمه من تنظيم وإصلاح ، ويكون بمثابة محكمة إسلامية عليا تحكم لعبد العزيز أو عليه .

.....

كان هذا الموسم موسم سنة ١٣٤٥ هجرية ، فقبلت معظم البلاد الإسلامية دعوة عبد العزيز ابن السعود ووصلت وفودها إلى مكة في ذى الحجة من ذلك العام إلا وفد مصر لم يصل معها وأعلن أنه سيتأخر .. وعلينا الآن أن نبحث أسباب هذا التأخير .

.....

ففي تلك السنة (١٩٢٦) ميلادية كان على رأس الحكومة المصرية احمد زيور باشا وكان متأثرا من تصرفات الوهايين في الحجاز وناقما عليها ، فلم يكن

من رأيه أن تبلي حكومة مصر دعوة عبد العزيز ابن السعود ورأى أن الأوفق أن تستبقى الصرة الذهبية وكذلك إيراد أوقاف الحرمين يصرف في مصر على وجوه الخير بها ولا ترسل للحجاز

...

ولكن الله رعا في ذلك العام أهل الحجاز الفقراء ، ففي زوبعة سياسية مصرية لاشأن لها بالحجاز استقال احمد زيور باشا رئيس الحكومة المصرية وحل محله عدلى يكن باشا فتبدلت بذلك سياسة الحكومة المصرية لإزاء مؤتمر ابن السعود تبديلا تاما . فقد رأى عدلى يكن أنه إذا أمكنه أن يبدل القطيعة بالتفاهم والنشاور فقد يرجع الوهايون عما أغضب باقى المسلمين ، وإذا فلا مانع من أن توفد الحكومة المصرية وفدا لمؤتمر مكة ليعطى النصيحة وليهدى ما استطاع فلعله ينجح هذه المرة .

انفراج أزمة الشيخ الطواهرى

كان قرار عدلى يكن باشا هذا أول خطوة فى انحلال عقدة الشيخ الأحمدي الطواهرى الأسيوطية ، فقد تبع هذا القرار البحث عن الرجل الذى يصلح لهذه المهمة الشاقة يجمع ما بين الحزم واللباقة ويقدر على النصيحة وعلى النذير ويكون له علم واسع بالفقه وبالدين يمكنه من الإفتاء فى المسائل المختلف عليها ويكون له مع ذلك شخصية قوية وغير دينية ووطنية تمكنه من رفع رأس مصر عاليا فى هذا المؤتمر العالمى الإسلامى الأول من نوعه .

...

وكان عدلى يكن باشا رئيس الوزارة الجديد يعرف الشيخ الأحمدى
الظواهري معرفة أكيدة ويعرف فيه هذه الصفات فرشحه لرئاسة الوفد .

...

وعندما قابل الشيخ الظواهري الملك فؤاد ليستأذنه في السفر ، اتفق الاثنان
على ما يجب أن تكون عليه الأحوال في مكة والمدينة من حريات ومعاملات قبل
أن تعترف مصر بحكومة الحجاز الجديدة وبسلطان عبدالعزيز ابن السعود عليها
وعندما صدر قرار الوزارة المصرية بقبولها تمثيل مصر في المؤتمر الاسلامي
بمكة جاء القرار مفاجأة بعد سابق رفضها ، وكان صدوره قبل عيد الأضحى بأيام
قليلة ولم يكن بالسويس وقت صدوره باخرة تنقل الوفد لجدة ، فأصدر عدلى باشا
أمرا بأعداد باخرة الحكومة المصرية ، عائدة ، لتقل وفد مصر إلى الحجاز
سريعا ، إذ أن المؤتمر كان قد ابتدأ فعلا

...

وكان وفد مصر مؤلفا من الشيخ الأحمدى الظواهري رئيساً ومن محمد
المسيري بك مدير ادارة الحج بوزارة الداخلية المصرية والأستاذ محمد توفيق
قنصل مصر في جدة أعضاء .

...

تقرير الوفد لوزارة الخارجية

سنقتطف من التقرير الطويل الذى رفعه الوفد المصرى الرسمى فى مؤتمر مكة الى وزارة الخارجية المصرية ما نراه كافيا لإظهار أعمال وفد مصر فى هذا المؤتمر الإسلامى العام الأول من نوعه لنعرف منه أحوال ذلك المؤتمر وأبحاثه وهل نجح الوفد فى مهمته ، فى الصفحة الثالثة من التقرير جاء أن الشيخ الظواهري قال فى المؤتمر :

« نشكر الله على نعمة التوفيق إلى الاجتماع بحضراتكم فى أعز بقعة لأشرف غرض . نشكر جلالة ابن السعود على الدعوة لهذا الاجتماع والأخذ بالشورى التى هى أساس من أسس الإسلام .

... أن من أكبر نعمة الله على مصر أن وفقها الله من عهد بعيد لأن تقوم بخدمة هذه البلاد فلها الشرف بأن تكسو بيت الله الحرام كل عام . وقد أنشأت الشكايا والمستشفيات ... وفى كل عام ترسل الصدقات والمبرات ولعلها الدولة الوحيدة التى يوجد فى ميزانيتها الرسمية رقم خاص باسم التبرعات للحجج وهذا غير مبرات وزارة الأوقاف المصرية . وهناك من المشاريع الصحية التى يسرف أن أقول أن النية متجهة اليها مما يكلف آلافا من الجنيهات فى سبيل إسعاد الحجاج .

لذلك نحن نرحب بالاشتراك فى تقرير ما يعود على الحجاج بالخير سواء كان من طريق تحسين المواصلات أو الصحة أو نشر العلوم الدينية ، وإذا قلت العلوم الدينية فلا أعنى مجرد الفقه والحديث . بل أشمل نحو الحساب والهندسة والجغرافيا وغيرهما فإن تعلمها من فروض الكفايات .

السودان جزء مهم مصر

« وأنكم تعلمون أن مصر والسودان شيء واحد لا يتجزأ وما السودان إلا قطعة من مصر إلا أننا رأينا في القانون الأساسي ما يشير إلى أن مصر قطر والسودان قطر آخر وهذا لا يتفق مع الحقيقة ، ولو أتبع لحضراتكم الاطلاع على ما جاء بخطبة العرش عند افتتاح البرلمان المصري لوجدتم ما يؤيد الرأي المصري الصحيح ومهما تنزلنا في المسألة فلا أقل من أن نقول أنها لا تزال موضع بحث فيما يتعلق بمدى حق مصر في سوداتها .

فباسم الوفد المصري في هذا المؤتمر أرجو أن تصححوا هذه المسألة وإذا كان ما قصده المؤتمر بالسودان هو غير السودان المصري كما سمعت من بعضهم فأرجو أن يبين المؤتمر ذلك . فهل توافقون على أن السودان المصري جزء من مصر وأن ما قصدتموه بكلمة السودان غير السودان المصري . أرجو الجواب

السكرتير — نعم أن الذي أراده المؤتمر من « السودان » هو غير السودان المصري الذي هو جزء لا يتجزأ من مصر .
الجميع — موافقون على ذلك .

الحرية المذهبية

ولما دارت المناقشة حول هذا الموضوع ألقى الشيخ الأحمدي الظواهري كلمة ارتجالية سنقتطف منها الاجزاء الآتية لدلالاتها وهي :

« ... سأقول بصراحة وأرجو أن لا يتألم أحد . كم قال القائلون أن النجديين يكفرونكم في كذا وكذا ... وقد جئنا لتبئين الأمور ولتتافي ولتصافي . .
لقد كان من أمر أبي جعفر المنتصوري أنه أراد أن يحمل الناس على موطأ مالك فقال له مالك رضى الله عنه « هيات هيات . قد تفرق أصحاب رسول الله صلى الله

عليه وسلم في الأمصار وعند كل قوم علم ، فانظروا إلى مارآه الإمام مالك إذ لم تأخذه النعرة والآثرة والآنانية وطلب أن يكون الناس أحراراً في مذاهمهم .

... لقد رأيت بعيني هنا أمراً ألم نفسي . فقد كنت بالحرم أمر خلف المقام بعد الطواف فشاهدت جماعة يلتفون حول شخص مصرى ويقولون له بعنف شديد وقسوة ، أنت قلت يا رسول الله ، هنا خاف الشخص في نفسه وأنكروا نكش وذعر إلى درجة أفاضت عيني وقد جاءني بعد ذلك ومعه كثيرون من المصريين يقولون لي ، رأيت كيف ينكرون علينا ، فبدأت روع من جاءني وقلت لهم اطمئنوا ولا تفرعوا واصبروا حتى يتبين الحق إنما الهدى هدى الله ،

هذا أيها السادة بعض مما يدعونى إلى إقرار هذا الاقتراح الذى أطلب الموافقة عليه ، أناشدكم الله ورسوله . وإذا قلت ورسوله فأرجو ألا يعترض على معترض فان هذا اعتقادي الذى أدين لله عليه . أناشدكم الله ورسوله أن تعملوا بالتسامح وسعة الصدر وعسائنا نقضى على أسباب هذه الخلافات التى أضرت بالمسلمين ضرراً بليغاً . وبعد الأخذ والرد قرر الرئيس إنهاء الجلسة قبل الوصول إلى قرار نهائى . وفى صفحة ٦ من التقرير جاء ما يأتى :

وفى المساء انعقدت لجنة الاقتراحات وعرض فيها مشروع القرار الذى وضعه فضيلة الأستاذ الظواهري فقررت تقديمه إلى المؤتمر وهذا نصه :

« نظراً إلى أن الحجاز الشريف مركز دينى عام لأهل القبلة جميعاً يفد عليه المسلمون من كل فج على اختلاف مذاهمهم الفقهية والكلامية ليعبدوا ربهم وليقتضوا مناسكهم ، يقرر المؤتمر أن يمكنوا جميعاً من أن يؤدوا عباداتهم ومناسكهم وفق مذاهمهم المذكورة وألا يمنعوا إلا بما يمس كرامة أحد من الأحياء أو الأموات أو يخالف الإجماع المعبر عند علماء أصول الفقه . ويقرر أن الحكم بأن ما يأتى به الحاج موافق للمذهب الذى ينتسب إليه أو غير موافق إنما يكون لعلماء ذلك المذهب لا لغيرهم . »

وفي صفحة ٧ من التقرير جاء أن هذا الإقتراح عرض على المؤتمر ودارت مناقشة بشأنه واتسعت جوانب الكلام من وفود الهند ومصر وسوريا فأقر المؤتمر أخيراً الإقتراح الذي قدمه الشيخ الظواهري .

الضرائب :

ومما جاء في التقرير أيضاً في صفحة ١٤ كلمة حضرة شوكت علي في صدد الضرائب ، ليس بوسعي الموافقة على الضرائب لأنني حضرت الحج وعانيت ما عانيت وأنا لست مستعداً لمنح هذه الحكومة شهادة حسن حال لما رأيته من الإهمال في أيام الحج .

... إني أقول مثل ما قاله الأخ شعيب أن الحاج يريد أن يحصل على حريته فإذا لم يحصل توازن فلا يمكن الحصول على المال وقد لا يأتي إلى الحجاز حجاج ، فالحاج يتضرر من الحالة الحاضرة والحجاز يتضرر إذا لم يأت الحجاج ويجب أن لا ننسى أن الحاج لا يأتي إلى هنا إلا لغرض ديني .

وقال محمد علي : « أن الحكومة لم تحصل على استحقاق الشكر في منى عندما كان الناس يرمون الجمار وعانينا في تلك الساعة ما لم يعاناه أحد ،

وجاء بصفحة ١٥ : « وقال حضرة يوسف يسن المندوب النجدي ،

وعين الرضا عن كل عيب كيلة ولكن عين السخط تبدي المساويا

إن هذه الاعتراضات تكررت في كل موضع وفي كل مناسبة فأرجو أن لا نسمع شيئاً من هذا بعده وإذا كان أمر مساعدة الهنود متوقفاً على ما نراه وكان إسعاد الحجاز متوقفاً على مساعدة الهنود فالله يغني الحجاز من فضله إن الله غني عن العالمين ،

ولما اشتد النزاع تكلم الشيخ الطواهرى مهدثاً فجاء ضمن كلامه :
 ... إن إخواننا الهنود صادقون في قولهم إن المسلمين لا يضمنون بالمال
 لاسعاد الحجاز إذا أيقن الناس أن هذا المال سيصرف في خير الحجاز . وأن
 ذلك يتوقف على مؤتمرنا هذا . فإذا انصرفنا معتقدين أن الذين يتولون أمر
 الحجاز لا يتشددون ولا يتعرضون للناس في أمر حرية المذاهب سهل الأمر
 وبطل ما يتقوله المتقولون ،

القبور والمآثر :

وفي الصفحة ٣٢ من التقرير تحت بند ٤١ جاء ما يأتي :

في هذه الجلسة قال الأخ شوكت علي : « اقترح القبور والمآثر أين هو فليُنظر ،
 فقال فضيلة الأستاذ الشيخ الطواهرى : اليوم آخر أيام المؤتمر ونريد أن
 ننصرف على سلام وصفاء وأرى حركة من جانب إخواننا الهنود تدل على شيء
 من الامتعاض كما أرى حركة تقابلها من الجانب الحكومى تدل على شيء من الشدة
 فأرجو ألا يكون ذلك فليُنظر الاقتراح الخاص بالقبور والمآثر . فقال حضرة يوسف
 ياسين المندوب الحكومى : « إذا كنتم لا تريدون خلافاً وتودون أن ينتهى الأمر
 بسلام فأرجو أن لا ينظر في هذا الاقتراح لأنه هو بنفسه يفتح باباً للشقاق والخلاف » .
 فقال فضيلة الأستاذ الشيخ الطواهرى : « إننا نريد إزالة سوء التفاهم . أما
 السكوت على مانحن عليه فصار ونريد أن يصل الصفاء إلى قرارت القلوب . والحق
 حق مشاع بين الجميع . ومن الحق ما هو مر ويجب تلطيفه . وأتم أدرى وأبصر
 بمواقب إغضاب القلوب . فاطلب عرض الاقتراح وقراءته .

فتلا السكرتير الاقتراح . وهذا نصه :

أرجو أن يقرر المؤتمر ما بلى : (١) أن يعاد بناء المآثر في أقرب وقت

يمكن (٢) أن القبور التي لم تهدم ينبغي حفظها وصيانتها (٣) أن القبور التي هدمت يترك أمر إعادة بنائها إلى لجنة من علماء المذاهب السنية والشيعية فهذه اللجنة تنظر في ذلك ويكون رأيها نهائياً . وقد شرح الاقتراح حضرة الأخ شوكت عليّ وعلى أثر ذلك وافق المؤتمر عليه بالإجماع وأن يحال على هيئة من العلماء ليروا رأيهم فيه . فقال الشيخ عبدالعزيز العتيقي المندوب الحكومي : أريد التنبيه إلى أننا لا نوافق على اتخاذ القبور أو ثنائنا وأن الذي جرى ما مس رفاتنا وإنما كان المساس بالأحجار . فقال فضيلة الأستاذ الشيخ الطواهرى : معاذ الله أن يقول أحد أن المسلمين اتخذوا القبور أو ثنائنا وزيد أن لا يتشدد قوم منا ويتغالون فيما لا فائدة فيه .

...

لقد عطينا أن نختار من التقرير المقتطفات التي تنبئ عن روحين . أولاهما الروح التي سادت وفود الإسلام من ناحية حكومة الحجاز وهي روح لانبئ . عن الرضا كما تبين للقارى . وثانيتهما روح حكومة الحجاز نحو رغبات الأمم الإسلامية فيما تطلبه من إطلاق الحرية المذهبية وإعادة بناء القبور التي هدمها الوهابيون الخ . وهي أيضاً روح لا تتم على الاقتناع من جانبهم ولو أنهم أرغموا على الموافقة على ماقرره المؤتمر بشأنها .

وفى التقرير إشارة لعديد كبير من المقترحات التي تقدمت بها الوفود الإسلامية . ومعظمها يدور حول إطلاق الحرية المذهبية واشتمزاز المسلمين من معاملة الوهابيين وأقلها يدور حول الإصلاحات الصحية الواجبة للحجاز . ومن ضمن هذه الاقتراحات اقتراحان هامان تقدم بأحدهما وفد مصر . وخاص بإنشاء سكة حديد بين جدة ومكة وبين ينبع والمدينة وبعد أخذ ورد كثيرين واعتراض من بعض الحجازيين وخصوصاً من

الشريف على ابن الحسين قبل الاقتراح ثم اقترحت الوفود الاسلامية أن
لاتجمع أمواله من ضرائب تفرضها الحكومة على الحجاج بل من مساهمة
المسلمين جميعاً في أنحاء الأرض بواسطة التبرع أو الاشتراك كأنها شركة
على أن لا يسمح لغير مسلم الاشتراك فيها . وقد اقترح الشيخ الطواهرى محافظة
على حقوق الجمالة الذين كانوا ينقلون الحجاج بجملهم أن يكون لهؤلاء النصيب
الأوفر من الأسهم حتى يعود عليهم بعظيم الربح .

وأما الاقتراح الآخر فقد تقدم به وفد الحجاز يطلب أن ينظر المؤتمر
في رد عمان والعقبة إلى الحجاز فقد كانت قديماً من أملاك الحجاز . وقد
رفض المؤتمر النظر في هذا الاقتراح لأنه سياسى محض وخارج عن
موضوعات المؤتمر .

وهناك اقتراح ثالث اقترحه الشيخ الطواهرى ويجب اثباته لأنه ينم
عن روح إخلاص مصر للحجاز وهو يرجو فيه أن ترسل حكومة الحجاز
بعثات لتعلم الفنون التى تحتاجها الحجاز كالطب والهندسة ونظام الإدارة
والبوليس . وإذا وقع اختيارهم على مصر لتلقى ذلك فإنها ترحب بهم وتمهد
السييل للطلاب الحجازيين الذين يؤمنونها لذلك .

فوافق الجميع على هذا الاقتراح وشكروا مصر .

في ختام المؤتمر :

ولا بد أن نشير إلى ما جاء في التقرير تحت هذا العنوان وسننقله نظراً لأهميته
، حدث عقب المؤتمر أن قام أحد . المهنود بخطب في موضوع شكر المؤتمر وطلب

التسامح والصلح عما عساه يكون قد حصل من أحد ثم تدرج إلى شكر جلاله ابن السعود والثناء عليه وقال في أثناء ذلك أنه باعتباره حاكم للحجاز له سيادة نوعية على العالم الاسلامي أجمع . فنهض فضيلة الأستاذ الشيخ الطواهرى مقاطعا له وقال له : أيها الأخ ، لا جلاله ابن السعود يقرك على هذا ولا نحن نقرك ، وقام الأعضاء جميعا ولم يتم هذا الخطيب كلامه . وقد أعلن حضرات الإخوان الهنود أنهم براء بما قاله هذا الخطيب وأنه لم يعلمهم بما يقول .

زيارة المقابر والمآثر

وتحت هذا العنوان أيضاً جاء في التقرير ما نقله هنا لغرابته .

• رأينا أن لا نبرح مكة قبل أن نزور المقابر والمآثر لنشاهد ما صنعه فيها التجديون ورافقنا في ذلك إخواننا الهنود فلما زرناها رأينا ما هاج أحراننا وأسأل دموعنا وهو يتلخص فيما يأتي :

أولا - أن محل مولد النبي صلى الله عليه وسلم قد هدم وأزيل كل أثر فيه وصار أرضاً بلقعا ورأينا فيه بأعيننا السكلاب ترتع وتبول على تلك الأرض التي شرفها الله بأن كانت أول أرض مسها جسم النبي صلى الله عليه وسلم .

ثانيا - رأينا أن الألواح الحجرية الأثرية المكتوبة بالخط الكوفي القديم التي وضعت على القبور ليعرف بها أصحابها قد أزيلت من مواطنها وكسرت تكسيرا

ثالثا - رأينا أن البناء الذي كان على قبر السيدة خديجة أم المؤمنين قد أزيل كما أزيل غيره وهدمت القباب ولم تبق أى علامة تفيد أن هذا قبر السيدة خديجة أم المؤمنين رضى الله عنها ولا يبعد على حسب ما تعود الناس هناك أن لا يمضى زمن حتى يحمل هذا القبر تماما وينبش ليدفن فيه أى إنسان وفق الحالة الجارية هناك

وليمة جلالة ابنه السعود

وتحت هذا العنوان جاءت كلمة يحسن بنا أيضاً نقلها لما لها من دلالة :

« وفي المساء أقام جلالة ابن السعود للمؤتمرين وليمة في دار المؤتمر حضرها بنفسه مع حاشيته . وبعد تناول الطعام وبعد أن قام أحد أعضاء المؤتمر السوريين بثني عليه ويشكره بدأ فضيلة الشيخ الطواهرى في الحديث مع جلالة فقال :

« إنا نشكر جلالته على كرمكم العظيم الذى تجلّى في هذه الوليمة والذى تجلّى من قبل في إضافتكم لجلسرات المؤتمرين مدة إقامتهم بمكة المكرمة . ولكنا نرجو أن تضموا إلى هذا الكرم كرماً آخر هو أهم ما تصبو اليه نفوسنا وترتاح اليه ضمائرنا بل هو حاجتنا الوحيدة لدى جلالته . ذلك أننا اجتمعنا هنا بناء على دعوة جلالته وقررنا قرارات هي لا قيمة لها إذا لم تقرن بالتنفيذ ، وتنفيذها مقرون بجلالته . إننا نسافر ونتركها وديعة لديكم فأرجوا أن تؤكدوا لنا أنها ستكون موضع التنفيذ حتى نرجع إلى شعوبنا نخبرهم بذلك لتستريح ضمائرهم المقلقة المضطربة . واسمحوا لي أن أتكلّم في شيء آخر مهم . ذلك أننا زرنا اليوم المآثر والمقابر فرأينا ما فتت أكبادنا وأسأل دموعنا وما لا يقره الدين ولا الإنسانية . فقد رأينا الكلاب ترتفع وتبول على أرض مسها جسم النبي صلى الله عليه وسلم بعد أن صارت بلقعا وميدانا من ميادين مكة التي يكثر فيها الكلاب . وإنى أقترح عليكم اقتراحاً أرجو أن يرضى المسلمين ولا يحرجكم .

« قد صار هذا المكان فضاء فأجعلوه مسجداً وامنعوا منه كل ما يمنع من المساجد . وفي ظني أنه كان من قبل مسجداً . فانتهاك حرمة الآن انتهاك لحرمة مسجد . ومهما

كان الأمر فلا يمكن أن يوجه بحال أى اعتراض من أى أحد على جعله مسجداً

« إن من كان قبلكم من الفاتحين الاسلاميين كانوا يحولون معابد غير الله إلى مساجد . ومهما قلتم في شأن هذا الأثر من قبل فلن يبلغ هذه المرتبة ،

وهنا استعجلته حاشيته وحشته على القيام بقيام وأقبل علينا الوفود من كل جانب بثنون ويشكرون ويؤيدون ما كان .

وثيقناه هاهنا

وبين الأوراق التي أمامنا ورقتان لا بد من نقلهما لأنهما فوق أنهما وثيقتان تاريخيتان فانهما تحملان الروح التي سيطرت على المؤتمر أثناء انعقاده وترسلان ضوءاً على ما كان في قلوب أهل الحجاز نحو باقى العالم الإسلامى وما كان في قلوب باقى العالم الإسلامى نحوهم .

والوثيقة الأولى خطاب من الملك عبد العزيز السعود إلى المؤتمر بعد أن خطاشوطاً بعيداً في الأبحاث وهذا نصه :

خطاب ابنه السعود للمؤتمر وسياسة الحجاز

• لا أريد أن أندخل في أعمالكم ولا أقيد حرية المؤتمر في البحث كما وعدت بذلك في خطاب الافتتاح ولكنى أريد أن ألفت نظركم الكريم إلى بعض الأمور بصفتى زعيماً من زعماء الإسلام الذين ألقىت اليهم مقاليد أمور هذه البلاد . أن الدعوة التي وجهتها إلى ملوك المسلمين وأمراءهم وشعوبهم والتي عليها أوفدت الحكومات والشعوب ممثلها تنحصر في إسعاد هذه البلاد وإنهاضها من كبوتها وجعلها في المستوى اللائق بكرامة المسلمين دينياً وعلياً واقتصادياً وأدياً . ولقد كنت أنتظر من حضراتكم كما ينتظر إخوانكم المسلمون في كل مكان أن تخطوا خطوات واسعة في هذا السبيل ولكن يظهر أننا نحاول القيام بكل شيء في أول مؤتمر إسلامى وأخشى أن حرصنا على القيام بكل شيء يجعلنا نفقد كل شيء . وأفضل شيء التدرج في السير قرب عجلة وهبت ربناً .

• وإنى وإن لم أحضر مجلسكم واقف على مباحثكم بالتفصيل فانى على اتصال دائم بروحى بكم . ويهمنى جداً أن تنجحوا حتى تبرهنوا للعالم أن المسلمين أهل للحياة وأنهم يجب أن يأخذوا قسطهم من الحياة في هذا الوجود وأن دينهم لا يحول دون رفاههم

وأنهم وإن اختلفوا في الآراء والأفكار فهم أمام المصلحة العامة كتلة واحدة لا تنفذ إليها الأغراض والأهواء .

أيها الأخوان :

إنى لا أريد علواً في الأرض ولا فساداً ولكن أريد الرجوع بالمسلمين إلى عهدهم الأول عهد السعادة والقوة . عهد الصحابة والتابعين ومن تبعهم باحسان . لاشئ يجمع القلوب ويوحدها سوى جعل أهدافنا تبعاً لما جاء به الرسول صلى الله عليه وسلم ولا بقعة في الأرض تصلح لهذا الغرض سوى هذه البقعة الطاهرة التي منها بزغ شمس الإسلام . ولذا فاني أرى أن تكون الكلمة العليا والرأى النافذ لجميع العلماء المحققين الذين لا تأخذهم في الحق لومة لائم وأن جميع البلدان الإسلامية مملوءة بالعلماء أولوا البصيرة والخبرة فلتُرسل كل أمة منهم جماعة ليقوموا بالوعظ والارشاد وتقرير ما يجب تقريره في هذه البلاد .

كلنا يعلم أن هذه البلاد ينقصها شئ عظيم من الإصلاح دنيا ودينا فشاركونا في ذلك نشكركم ويشدد ساعدنا بكم . أما تركنا نسير وحدنا والوقوف موقف الناقد العازل فذلك لا يليق بالاخوة الإسلامية ،

أيها الاخوان :

إننا لانكره أحداً على اعتناق مذهب معين أو السير في طريق معين في الدين فذلك موكل أمره لعلما الدين وحمة الشريعة . ولكنى لا أقبل بحال من الأحوال التظاهر بالبدع والخرافات التي لا يعتبرها الشرع وتأباها الفطرة السليمة . لا يسأل أحد عن مذهبه أو عقيدته ، ولكن لا يصح أن يتظاهر أحد بما يخالف إجماع المسلمين أو يثير فتنة عيما بين المسلمين ، وخير لنا أن ننظر إلى صالح المسلمين ونترك هذه الأمور الجزئية للعلماء فهم أحرص منا على ذلك .

أيها الاخوان :

أرجو أن لا تضيع الفرصة الباقية قبل أن تستفيد البلاد المقدسة منكم حتى يحى .

الحج القادم ويشعر المسلمون الوافدون أنكم قتم بواجبكم نحو هذه البلاد وبهذه المناسبة أقدم لكم خطتنا السياسية لهذه البلاد لترشدونا إن أخطأنا وتؤيدونا إن أصبنا (١) إننا لا نقبل أى تدخل أجنبي في هذه البلاد الطاهرة أياً كان نوعه (٢) إننا لا نقبل امتيازات لأحد دون أحد بل جميع الوافدين لهذه البلاد يجب أن يخضعوا للشريعة الإسلامية (٣) أن البلاد الحجازية يجب أن يوضع لها نظام حيادى خاص ، لا تحارب ولا تحارب ، ويجب أن يضمن هذا الحياد جميع الحكومات الإسلامية المستقلة (٤) النظر في مسائل الصدقات والمبرات التى ترد من سائر الأقطار الإسلامية ووجوب صرفها وانتفاع البلاد المقدسة منها هذا ما أحببت تقديمه إليكم والله يتولانا وإياكم برعايته ويوفقنا جميعاً لما فيه خير الإسلام والمسلمين .

...

رد الشيخ الظواهري على خطاب الملك

خطاب ابن السعود هذا خطاب جامع وهو في أوله خلاب جذاب يعترف بضعف الحجاز العلمى والعمرانى ولكنه في آخره برنامج سياسى حافل يحمل بين طياته كثيراً من التأويلات ، وعندما تدخل التأويلات في برنامج أو مشروع تكون أول درجات الخصام والنزاع .

ولما كان وفد مصر حريصاً على أن يقضى على كل أسباب التنازع والتخاصم فقد عمد الشيخ الظواهري إلى إظهار وجوه التأويل في كتاب الملك وطلب أن يكون الرد عليها صريحاً حرصاً على الاتحاد والاتفاق وابتعاداً عن التقاطع والشقاق وفيما يلي نص المذكرة التى كتبها في ذلك لتقديمها للمؤتمر .

نص مذكرة الشيخ الظواهري

قد عرض جلالته بأن المؤتمر وقف من حكومة جلالته موقف الناقد العازل . وعقيدتنا أن جميع أعضاء المؤتمر ما كانوا يقصدون إلا إسعاد الحجاز وأن قلوبهم كانت ممتلئة بالاخلاص .

ولقد أعرب جلالته عن الرغبة في ترك المسائل الدينية للعلماء . وظاهر أن ذلك لا يمكن أن يكون لعلباء مذهب واحد ولا لعلباء المذاهب على أن يجتمعوا من سائر الأقطار بمكة للتناظر والمجادلة وإيقاظ التعصب المذهبي . إنما الممكن أن يكون ذلك لعلماء كل المذاهب على أن يرشد كل فريق أتباع مذهبه إلى حكم الله في ذلك المذهب وإرشاد الحكومة الحجازية إلى ما هو من مواضع الوفاق وما هو من مواضع الخلاف . وهذا هو ما قرره المؤتمر في هذا الشأن قبل أن يصل إليه كتاب جلالته . ولقد قال أنه لا يقبل بحال من الأحوال التظاهر بالبدع والخرافات التي لا يعتبرها الشرع وتآباها القطر السليمة ، وهذا قول حق إذا كان المراد به ما يقرره جميع علماء المذاهب الإسلامية أنه من البدع والخرافات . أما ما يقول فريق من العلماء إنه منها ويقول فريق آخر أنه ليس منها فلا تمكن الموافقة على أنه مدلول هذه الفقرة .

وقد قال جلالته أنه لا يسأل أحدا عن مذهبه ولكن لا يصح أن يتظاهر أحدا بما يخالف إجماع المسلمين أو يثير فتنة عمياء وهذه الكلمة الأخيرة (أو يثير فتنة عمياء) واسعة النطاق غير محددة فقد يفهم قوم أن من التظاهر بما يثير فتنة عمياء التظاهر بمنع الناس من أمور جائزة في مذاهبهم وقد يفهم آخرون أن من ذلك ، التظاهر بفعل ما تبيحه المذاهب متى كان ممنوعا في مذهب آخر ولا شك أن في تطبيق هذا المبدأ خطرا كبيرا قد ندرك مغزاه من الحادثة الآتية :

سأل سائل أمانا الشيخ ابن بليهد كبير العلماء المنجدين وقاضى القضاة عن سبب

منع شرب الدخان فقال : نحن لا نمنعه لأنه حرام ولا لأنه حلال فنحن نعلم أن فيه خلافاً بين العلماء وإنما نمنعه لأن النجديين إذا رأوا من يشربه ذبحوه .

فهل هذا هو الذى يعنيه جلالة ابن السعود هذه الفقرة . وهل يريد النجديون أن يحكموا البدو فى كل من يفد على الحجاز بمثل هذه العلة . وهل مثل هذا التصريح فى مصلحة النجديين وفى مصلحة الحجاز نفسه ، وهل مع هذا يمكن أن يأمن الناس فى حرم الله حيث بأمن الحيوان والنبات ويكون الحاج فى خطر الذبح إن خالف مشيئة البدو ولو فى شرب سيجارة . ومن هم الآحق بالمقاومة والردع ، أولئك الذين يذبحون شارب الدخان أم أولئك الذين يفعلون ما تبيحه مذاهبهم الإسلامية بما لا يضر أى إنسان .

وقال جلالة : وخير لنا أن ننظر إلى مصالح المسلمين ونترك هذه الأمور الجزئية للعلماء . وقد كنا نود أن يراعى هذا المبدأ من أول الأمر فلا تهدم المآثر وغيرها حتى يرى علماء المذاهب الإسلامية رأيهم فيها .

ولقد بين جلالة خطته السياسية وطلب الإرشاد إن كان ثمة خطأ وذلك أمر يشكر عليه كل الشكر ولو أتيج لنا أن نفحص هذه الخطة ونبين نتيجة الفحص لينهاها كآلآنى :

قال فى البند الأول — أننا لا نقبل أى تدخل أجنبى فى هذه البلاد الطاهرة أياً كان نوعه — وكلمة الأجنبى هذه مجملة فإذا كان المراد بها من لا يدين الإسلام ، فذلك ما يؤيده فيه كل العالم الإسلامى . إلا أن تطبيق ذلك مع الجمع بين سلطنة نجد ومملكة الحجاز يحتاج إلى دراسة المعاهدات التى عقدها نجد مع الدول الأجنبية خشية أن يكون فيها ما يحمل إقرار الجمع إقراراً بوجه من وجوه التدخل الذى نهى عنه فى هذا البند . فمثلاً إذا فرض أن لدولة أجنبية حق التدخل فى تعيين سلطان نجد من بين آل السعود كان معنى ذلك أن لهذه الدولة حق التدخل فى تعيين ملك الحجاز ما دام سلطان نجد هو ملك الحجاز .

وإذا كان المراد بالأجنبي من ليس من أهل الحجاز وإن كان مسلماً فلا ندرى كيف يمكن إقرار ذلك والحجاز لجميع المسلمين . ولا ندرى كيف ساغ حينئذ تدخل نجد في الحجاز باسم الدين . وقد قال في البند الثاني أننا لا نقبل امتيازاً لأحد دون أحد بل جميع الوافدين لهذه البلاد يجب أن يخضعوا للشريعة الإسلامية فإذا كان معنى هذا منع ما يسمى في العرف السياسي بالامتيازات الأجنبية فذلك ما نوافقه فيه ولكننا في الوقت نفسه نتساءل عما يعنيه بالشريعة الإسلامية التي يجب أن يخضع لها كل من يدخل الحجاز فإذا كان المراد هو الشريعة في مذهب النجديين فهناك الخطر الشديد على قاصدي الحجاز وقاطنيه فإن مما تجهزه المذاهب الإسلامية ما يعده النجديون شركاً أو دون الشرك بقليل ومعنى هذا أن يكون عمل المسلم بمذهبه مما يعرض لعقوبة الإعدام أو الضرب أو غير ذلك من وجوه التعذيب الشرعى . أما إذا كان المراد الخضوع للشريعة بأوسع معانيها فذلك ما تؤيده فيه كل التأييد ولكن ذلك يقتضى . (أولاً) : سن قانون شرعى يوافق عليه المسلمون على اختلاف مذاهبهم . (ثانياً) : إقامة قضاة يثق بهم العالم الإسلامى وإلا لم يكن هناك أى ضمان للأرواح والأموال خصوصاً بعد ما شاع أن النجديين استحلوا دماء أهل الطوائف وأموالهم من أجل مذاهبهم فى بعض الأمور الدينية .

وقال في البند الثالث : أن بلاد الحجاز يجب أن يوضع لها نظام حياضى خاص لا تحارب ولا تحارب ، ويجب أن يضمن هذا الحياد جميع الحكومات الإسلامية المستقلة .

وهذا الاقتراح إنما يفهم إذا كان على وجه يشمل مسألة الحجاز كلها . يستوى فى ذلك الحاكم وطريقة الحكم فهو على هذا التقرير يمكن قبوله على الطريقة الآتية : أولاً — أن يكون انتخاب الحاكم بواسطة الحكومات الإسلامية المستقلة إلى مدة معينة .

ثانياً — أن يدخل فى هذا الضمان كل الحكومات المجاورة للحجاز .

ثالثاً - إذا وقع خلاف بين الحجاز وأحد مجاوريه كان حله بواسطة الحكومات الضامنة

رابعاً - لا ينتخب لحكم الحجاز أحد من آل الأمانة أو الملك في الحكومات المجاورة حتى لا توجد سبيل إلى المطامع .

وهناك طريقة أخرى وهي أن يتعقد مؤتمر من الحكومات الإسلامية المستقلة فيضع نظاماً وافياً لطريقة الحكم ثم ينتدب هذا المؤتمر واحدة من هذه الدول لتنفيذه ، على أن تكون مسئولة أمام هذا المؤتمر تقدم تقريرها إليه في كل عام وعلى أن يراعى في وضع النظام رغبات الشعوب الإسلامية وأن يكون الانتداب إلى مدة معينة ، ولا مانع من تحديده لنفس تلك الدولة ، ولا مانع من أن تكون هذه الدولة نجد إذا رأى المؤتمر ذلك

وهذا هو الذى ينبغي أن يكون أساس المؤتمر الحجازى السنوى .

لقد تبين في المؤتمر الأول الذى انعقد هذا العام رغبات الشعوب ، فلنعقد المؤتمر الثانى من مندوبى الحكومات الإسلامية لتنفيذ رغبات الشعوب ووضعها في القالب الدولى الحكومى .

أما إذا كانت مسألة الحاكم لا دخل للدول الضامنة فيها وأن معنى هذا البند أن عليهم أن يعترفوا بحكومة جلالة ابن السعود في الحجاز وأن يضمنوا له هذا الملك فتلك مسألة تحتاج إلى إمعان النظر قبل إقرار هذا الاقتراح .

وقد جعل جلالاته الركن الرابع من خطته السياسية النظر في أمر الصدقات والمبرات التى ترد من سائر الأقطار الإسلامية ووجوه صرفها وانتفاع البلاد المقدسة منها . وأول ما يستوقف النظر جعل هذه المسألة الجزئية ركناً من أركان الخطة السياسية . على أن الصدقات والمبرات التى يرغب صاحبها فى توزيعها على وجه خاص بنفسه أو بنائيه لا سبيل إلى إقرار تدخل الحكومة فيها بل أمرها موكول إلى محض إرادة المتصدق . لذلك لم نفهم معنى لذكر هذا البند كركن من الخطة السياسية بل نرى أن ذكره قد يغل بعض أيدى المتصدقين الذين لا يريدون أن يتحكم أحد في صدقاتهم ،

الملك بسبب خطابه

ومذكرة الشيخ الظواهري هذه هي أيضاً مذكرة جامعة بلغت في جامعيتها خطاب الملك ابن السعود التي هي رد عليه . فقد فند الشيخ الظواهري فيها جميع وجوه الاحتمالات وأبدى رأيه فيها بل وتعرض أيضاً لنظام الحكم في الحجاز وعدم أحقية ابن السعود فيه إذا كان يريد أن يأخذ نفسه أيضاً بما يطلبه من غيره .

وقد شاع أمر هذه المذكرة في المؤتمر بين الوفود المختلفة قبل عرضها رسمياً وأقروها ووافقوا جميعاً على ما جاء فيها إلا وفد النجديين كان ساخطاً وناقماً عليها . فهي في نظرهم مذكرة جريئة من شأنها لو أقرها المؤتمر أن تقوض السياسة التي ارتآها وأعلنها عبد العزيز ليحكم الحجاز بمقتضاها . وأنه وأن كان حقاً أن عبد العزيز في خطابه للمؤتمر قد طلب من المسلمين أن يرشدوه في شأن هذه السياسة ويبينوا له أوجه الخطأ منها إلا أن أحداً من حاشية الملك أو من وفد نجد لم يكن يتوقع إرشاداً شاملاً من هذا النوع أو تبياناً للخطأ بمثل هذا التفصيل ، فهو في نظرهم إرشاد معطل لمصالحهم هادم لآمالهم . ففقدوا النية فيما بينهم على منع المؤتمر من نظر مذكرة الشيخ الظواهري هذه . ورأوا أن أفضل طريق لذلك أن يتقدموا للشيخ الظواهري نفسه بالرجاء أن لا يتقدم بها . ثم وسطوا عنده الشيخ رشيد رضا فانضم إليهم في الرجاء . ولكن الشيخ الظواهري اقترح عليهم اقتراحاً آخر هو أن يسحب الملك خطابه . وعندئذ لا يكون هناك مجال للرد عليه فحصل ذلك فعلاً فسحب الملك خطابه من المؤتمر .

كلمة انصاف لابن السعود

هذه اذا هي قصة المؤتمر كما رواها الشيخ الطواهرى فى تقريره عنها وأنى أرى أن ابن السعود هذا أو ابن الصحراء كما أريد أن أسميه رجل قد عجب. فهو لم يتعلم فى السربون أو أكسفورد كما تعلم كثيرون من الملوك وهو لم يحضر جلسات الأزهر كما فعل كثير من رجال الشرق وكل تعليمه من النوع الذائق الذى لا يزيد عن مجرد القراءة والكتابة وشئ من القرآن والحديث. ولكن بالرغم من كل ذلك فهو حسن التصرف واسع الحيلة قادر على الملمات وهو محيط بكثير من النظم الدبلوماسية أو هو على الأقل مستعد للاحاطة بها، ولكن فى تودة وأناة. إن ذكاه وقاد ونفسيته قوية وله ذهن حاضر وملكة الفهم عنده سريعة. ولا بد أن تكون هذه الصفات مجتمعة هى التى عوّضت له ما فاته من تعليم الجامعات. ترى هل ترك نقاش هذا الشيخ الطواهرى العالم المصرى أثرا فى نفسه، وهل حقيقة أن الوهابيين متغالون كما يقول هذا الشيخ وإنهم يضيعون أوقاتهم وأوقات المسلمين فى مسائل ليست فى بال أحد من العالم الآن وأن الوثنية التى يخشونها قد انقضت عهدا ولا يمكن أن يكون ارتفاع شاهد فوق قبر أو قيام قبة فوق مسجد لتعيد لها ذكرها التى ماتت واندثرت وذهبت مع القرون؟

وهل صحيح ما يقوله هذا الشيخ أن ما أضر المسلمين وعاق تقدم الشرقيين إلا الخلاف بينهم على الجزئيات يحلون محل السكليات والخزعبلات محل المهمات والأمور الشخصية مكان الأمور القومية العامة؟. وهل حقيقة أن شارب الدخان ليس بكافر وأن المتوسل برسول الله لم يخرج عن الإسلام؟

وهل من مصلحة الحجاز حقيقة أن تدخل فيه مشروعات العمران الحديثة من سكك الحديد والتليفونات والتلغرافات والراديو وكل ما استجد من مخترعات واكتشافات ؟

لقد تدبر عبد العزيز كل هذا بعد أن انصرفت وفود الحجاج من مكة وانفرط عقد المؤتمر الإسلامى الذى صاح فيه هذا الشيخ المصرى بما صاح . وعلينا أن ننظر الآن فى نتيجة هذا التقرير . فلعله يكون قد أسفر عن نتيجة حاسمة لخير العرب ولخير الحجاز .

لقد استجاب ذكاء عبد العزيز الفطرى لنداء العقل ولقد أشعرته روحه القوية أن هؤلاء المسلمين سكان مصر والعراق والهند وسوريا وفلسطين والقاطنين فى تركيا وروسيا ويوجوسلافيا وباقى الأمم التى يدين بعض أهلها أو كلهم بالإسلام — أن هؤلاء جميعا لابد أن يكون إسلامهم صحيحاً ولا بد أن قباب مساجدهم الفخمة ومآذنهم الشاحخة وفخامة البناء فى قبورهم لم تؤثر فى هذا الإسلام ولم تقوض من أركانه عندهم بل هى على العكس تزيد فى بهائه ورونقه وتشعر بعظمته وقوته . ثم لابد أن تكون هذه المخترعات الأوروبية الحديثة من نور الكهرباء وآلة التليفون والراديو والطائرات والسكة الحديد والاتومبيل وما شابه كل ذلك من المستحدثات ليس من عمل الشيطان بل من عمل الله أوحى به لعبده ابن آدم فعلمه إياه كما علم أباه آدم الأسماء كلها . وعلينا الآن أن نعرف حال الحجاز بعد عشر سنين من هذا المؤتمر .

بهر المؤتمر بعشر سنوات

وبعد ذلك بعشر سنوات تقريباً أى فى سنة ١٩٣٧ م عاد الشيخ الظواهري للحجاز حاجاً وهناك رأى أشياء أخرى غير التى رآها عند انعقاد المؤتمر . لقد تغيرت أفكار الوهابيين إلى حد بعيد ، فشرب الدخان صار الآن مباحاً وآلات الراديو تسمع فى كل مكان والتليفون قد أدخل فى قصر ابن السعود وباقى دواوين حكومته بل أن الشيخ الظواهري وهو شيخ الإسلام المصرى السابق فى ذلك الوقت كان أول مسلم يطير من مكة إلى المدينة فى طائرة وقد أراد طلعت حرب باشا الذى صحبه فى هذه الرحلة المحبوبة الجميلة بصفته رئيس شركة الطيران فى مصر أن يشعر العالم الإسلامى أجمع وأهل نجد والحجاز على وجه أخص أن الطيران كوسيلة من وسائل الانتقال فى الحج أمر جازئ بل هو مستحسن .

وإذا فقد رجعت الآن للحجاز حريته المذهبية وصفاءه الدينى الذى رغبه الشيخ الظواهري . وإذا فقد أطمأنت نفوس المسلمين فى مناسكهم وعباداتهم يؤدونها وفق مذاهبهم وانقشعت سحابة التغالى والتجيز والقسوة التى منعت وفود الإسلام عن الحج بعضاً من الزمن . بل لقد استجد فى الحجاز أمر جديد عظيم لم يكن فيها من قبل هو الاطمئنان الكلى على النفس والمال . فليس فى بلاد العالم كلها الآن أمن مثل أمن الحجاز .

رأى ثروت باشا وعدلى باشا فى الأزهرين

كان على وفد مصر بعد عودته من مهمته فى المؤتمر أن يقدم تقريره لوزير الخارجية المصرية لأن مهمة هذا الوفد كانت مهمة رسمية فى دولة أجنبية . وعندما انتهى عبد الخالق ثروت باشا وزير الخارجية وقتئذ من قراءة التقرير استدعى اليه الشيخ الظواهري رئيس الوفد وقال له عبارة مأثورة هى شهادة للأزهريين ونفخار لهم قال ، « إني لم أكن أعرف من قبل أن الأزهر يخرج سفراء سياسة كما يخرج علماء دين ولكنى علمت الآن أن الأزهر قادر على كل شئ » .

وعندما قابل الشيخ الظواهري عدلى يكن باشا رئيس الوزراء قال هو الآخر عبارة هى الأخرى انتصار للأزهريين أيضاً ولكن فى قالب فكه طريف إذ قال ، لم أكن أعرف أن فى مقدور عمامة أن تأتى بعمل عظيم مثل هذا ،

مقابلة الشيخ الظواهري للملك فؤاد بعد المؤتمر

قال الشيخ الظواهري فى ذلك مامعناه :

« وعلى أثر عودتى من مكة بعد انتهاء المؤتمر كان على أن أقابل جلالة الملك فؤاد لأقدم له تقريرى عن هذه المهمة ولأعرض عليه تفاصيل النقاط الهامة فى أعمال المؤتمر فقابلته بالاسكندرية فسر من أعمال الوفد المصرى سروراً كبيراً وخصوصاً من مسألة التنبيه إلى أن السودان ومصر قطر واحد لا يتجزأ

فلو وظيفة شيخ الازهر بوفاة الشيخ أبي الفضل

الملك برسم الشيخ الطواهرى وجورج اللويد برسم الشيخ المراغى

وفي صيف سنة ١٩٢٧ توفى إلى رحمة الله الشيخ أبو الفضل الجيزاوى شيخ الجامع الأزهر نفلت بوفاته مشيخة الأزهر الجليلة ، فتطلعت نفوس الناس إلى أن جلالة الملك سيختار الشيخ الاحمدى الطواهرى حتما لها كما قدمنا. ولكن فى هذا الوقت تدخل اللورد جورج اللويد المندوب البريطانى فى الامر ورشح من جانبه الشيخ المراغى فبقبت الوظيفة خالية من جراء ذلك نحو العشرة شهور ثم عين الشيخ المراغى فيها . ويذكر القارىء أننا فصلنا هذا من قبل صفحة (٥٧) فيحسن به مراجعته .

محمد محمود باشا والشيخ الطواهرى

لقد كان محمد محمود باشا صديقا كبيرا للشيخ المراغى وللورد جورج اللويد أيضا. ولقد لعب دورا إيجابيا فى تعيين الشيخ المراغى شيخا للأزهر كما أسلفنا . وبتعيين الشيخ المراغى شيخا للأزهر بقى المرشح الآخر للمشيخة وهو الشيخ الاحمدى الطواهرى شيخا لمعهد اسبوطوهى الوظيفة التى لم يكن مرتاحا اليها . فأرادت السراى إعادته لطنطا إنصافاً له وخاطبت فى ذلك النحاس باشا رئيس الوزارة وقتئذ . ولكن وزارة النحاس باشا استقالت قبل أن يتم النقل فتم فى عهد وزارة محمد محمود باشا التى خلفتها . وفى ذلك يقول الشيخ الطواهرى ما معناه :

« كنت في القاهرة في أحد أيام الصيف وبينما أنا في الطريق راكباً عربتي إذ ناداني المرحوم سالم باشا محمد مدير أسبوط وقال : أنى قادم من منزل محمد محمود باشا رئيس الوزراء وقد كلفني أن أخبرك لمقابلته فما دمت موجوداً بالقاهرة فزره ، فذهبت لمحمد محمود باشا وبعد التحية قال : نريد أن نعيذك إلى طنطا كما كنت وهذا أقل ما يمكن بالنسبة اليك وقد كنت مرشحاً لمشيخة الأزهر ، فشكرته وسررت لهذا الخبر لأن جو أسبوط كان حاراً جافاً وكان لا يوافقني . »

تسرع

من الأمثال الإنجليزية الشائعة مثل يمكننا أن نترجمه كما يأتي : « من الخطأ أن تعد الكتابات قبل أن يفقس البيض ، وقد انطبق هذا المثل على حالة الأزهر في ذلك الوقت فقد كان الشيخ المراغي مقدماً على إصلاح الأزهر ولكن اللجنة التي شكلها لذلك لم تكن قد انتهت من إعدادها وينتظرها بعد وقت طويل ، ومع ذلك فقد أرسل الشيخ المراغي رسولا للشيخ الطواهرى يفاوضه في الوظيفة الجديدة التي سيشتغلها الشيخ الطواهرى في النظام الجديد المنتظر وفي هذا يقول الشيخ الطواهرى ما معناه :

« لما عدت لطنطا أرسل لي الشيخ المراغي رسولا صديقاً لي وله هو الشيخ على سرور الزنكلوني يعرض عليّ وظيفة أخرى جديدة غير وظيفة شيخ الجامع الاحمدى التي كنت أشغلها وهي وظيفة مفتش المرشدين . وأخبرني الشيخ الزنكلوني أن الشيخ المراغي يعرف علاقتي بالسراى وبالتقارير التي أرفعها اليها وهو لذلك يريد أن أكون بعيداً عن الأزهر فاختر لي هذه الوظيفة ،

فتأثرت جدا من كلام الشيخ الزنكلوني وخصوصاً وأن هذه الوظيفة صغيرة جدا بالنسبة لى واعتزمت الاستقالة وسافرت لمصر وقابلت توفيق نسيم باشا رئيس الديوان الملكي وقتئذ وقدمت له استقالتي ليرفعها لجلالة الملك ولكن رئيس الديوان استمهلنى ودخل على جلالة الملك وعاد يقول لى : « إن جلالة الملك يريد منك أن تصبر » .

« وقد أراد الله أن تتغير الظروف بعد ذلك فاستقال اللورد جورج اللويد المنسوب السامى اليريطانى ثم استقال الشيخ المراغى من مشيخة الأزهر وكذلك استقال محمد محمود باشا من رئاسة الوزارة فاخترانى جلالة الملك بعد ذلك لمشيخة الأزهر وبذلك لم أعين مفتشاً للبرشدين وهى الوظيفة الصغيرة جدا بالنسبة لى » .

• • •

لقد ذكرنا هذا بحادثة الشيخ محمد حسنين مخلوف مع الشيخ الاحمدى فى سنة ١٩١١ عند ما كان الشيخ حسنين شيخاً لمعهد طنطا وكان الشيخ الاحمدى المدرس الأول فيه فأراد وضعه فى الدرجة الثانية المالية بالرغم من أن درجته الرسمية العلمية هى الأولى وذلك لى يمنع من الوصول للوظائف الكبرى فأراد الله كما أراد هذه المرة أن تتغير الظروف فجأة وينتقل الشيخ حسنين من طنطا قبل أن ينفذ رغبته فى تنزيل الشيخ الاحمدى بل أراد الله أن يرقى الشيخ الاحمدى لوظيفة شيخ المعهد الاحمدى بدل الشيخ حسنين فصار الأمر فى تقرير هذه الدرجات للشيخ الظواهري .

الشيخ الظواهري يُصلح الأزهر

وبنفسه، الجامعة الأزهرية المحرقة

للشيخ الأحمدي الظواهري في إصلاح الأزهر قصة ترجع إلى سنة ١٩٠١ ميلادية عندما كان لا يزال طالبا بالأزهر متبرما بنظام التعليم وقتئذ ومتقدما لكبار علمائه فصاح بضرورة الإصلاح في كتاب ألفه بعد تخرجه وسماه «العلم والعلماء» وكانت له من أجله حوادث مع كبار العلماء ومع الخديوي عباس الثاني في ابتداء القرن العشرين كما أشرنا إليه من قبل.

دائرة المعارف الإسلامية وكتاب العلم والعلماء

لقد كان هذا الكتاب فذا، ولقد جذب أنظار المستشرقين الأوروبيين الذين ألفوا دائرة المعارف الإسلامية فكتبوا عنه في هذه الدائرة عند الحديث عن المراجع قالوا:

«كتاب العلم والعلماء ونظام التعليم (طبعة ١٩٠٤) لمحمد بن إبراهيم الأحمدي الظواهري وهو الجزء الأول من كتاب اسمه التعاليم الإسلامية. والكتاب من تسع فصول ويبحث في العلماء والمدارس الدينية والعلوم وطرق التعليم وتعليم الأمة والتعليم الأولى والتربية والإصلاحات الضرورية والرقابة الدينية. وأن روح الاخلاص والصفاء التي تظهر في هذا الكتاب لتعد نادرة حتى بيننا نحن المسيحيين فما بالك بوجودها في الإسلام الذي دب فيه الجمود. ومن العجيب جدا في هذا الكتاب الجمع بين وجهة النظر الإسلامية والاحساس بفائدة ما يأتي من مصادر أخرى فالمؤلف يرى

أنه يجب أن يأخذ المسلمون ليس عن أوروبا فحسب بل عن الصين واليابان أيضا . ويرى أن من بين المواد التي ينبغي دراستها الدعوة للإسلام . ويرغب المؤلف في عقد مؤتمرات إسلامية سنوية لبناء فكرة الجامعة الإسلامية ثم يعين وسائل الثقافة التي تتطلبها لجان من العلماء وإخراج دائرة معارف ونشر التعليم الجامعي بين أفراد الأمة . كما قال أنه يجب تطهير الإسلام من الخزعبلات والعوائق التي تهبطه .

ويحذر المؤلف قراءه من الفلسفة الخيالية . والكتاب على كل الأحوال برهان ساطع على عقيدة الكاتب الراسخة وإيمانه بالمثل العليا .

وعندما ألف محمد الاحمدى الظواهري هذا الكتاب كان لم يبلغ بعد الحادية والعشرين من عمره فكان لذلك ممثلا بثورة الشباب وكان بريئا مخلصا في البحث بكل ما يملكه شاب نقي مثله من إخلاص في القصد وصفاء في العقيدة .

• • •

والحق أن الاحمدى الظواهري كان يبحث وراء المثل العليا كما قال المستشرقون في دائرة المعارف الإسلامية . وقد كنت أريد نقل الكثير مما كتبه هذا العالم في شبابه ضمن كتابه العلم والعلماء ولكن أزمة الورق الحالية غلت يدي وكذلك خشيتي من التضخم الشاذ لكتابي هذا . لذلك فسأقتصر في مقتبساتي منه على أقل قدر ممكن بل على جمل أو كلمات اقتطفها من هنا وهناك في الموضوع الواحد من ذاك الكتاب وأضممها لبعضها ما استطعت لأبرز فكرة هذا العالم الشاب في الإصلاح . فيلى القارىء المعتبرة حين سنوح الفرصة لطبع كتاب العلم والعلماء نفسه كاملا

وظيفة العلماء :

تحت عنوان « العلماء » قال الشيخ الاحمدى فى كتابه « العلم والعلماء » :
 العلماء ورثة الانبياء أو كما أقول أنبياء لا يوحى اليهم
 ... والعالم لا يكون عالماً حقاً إلا إن ظهر أثر عليه على قومه وبلغ شريعة
 ربه ... ولكن المطلع على حالنا اليوم لا يدري هل المقصود من الإشتغال بالعلم
 الدينى هو هذا أو المقصود أن يحوز الانسان مرتباً يقوم بضروريات معاشه فيكون
 العلم الدينى من الحرف يقصد للتعيش .

الوعظ والارشاد :

وتحت عنوان « فى الارشاد » قال :
 والارشاد هو الذى يمكن أن يقينا شر هؤلاء الاشقياء الذين يهددون
 الناس فى أنفسهم وأموالهم . وهو الذى يخفف الأعمال عن عاتق عمال البوليس
 والنيابة وقضاة المحاكم الأهلية والشرعية هو الذى يوفق بين مصالح الدنيا
 ومطالب الآخرة ويؤاخى بين قوانين الاسلام ومنافع المدنية الحاضرة
 وبالجملة فإن الارشاد متى أعطى حقه من العناية والاستكمال جعل القطر
 كله مدرسة كلية جامعة وجعل الناس كلهم تلامذة يتلقون من علماء الدين دروس
 التربية العالية فى كل زمان ومكان ومع كل عمل وعلى كل حال ... والذين ينبغي
 أن يقوموا بهذا الواجب المقدس لاشك أنهم علماء الأزهر
 العلماء والتصوف :

وفى مقال تحت عنوان التصوف قال :

.... ولا يجوز فى الاسلام أن يكون هناك شئ اسمه (فقهاء) وآخر اسمه
 (صوفيه) وطالما أن كلاهما منفرداً عن الآخر ولهذا رئاسة ولذلك أخري فالدين

في خطر والحال في وبال بل الواجب أن يكون الفقهاء هم الصوفية والصوفية هم الفقهاء وأن يكون العلماء هم رجال العمل وأئمة الارشاد أو بعبارة متعارفة (مشايخ الطرق) وأن يكونوا هم أصحاب السلطان الأعلى والكلمة المسموعة والنفوذ التام عند العامة . . . ولا يجوز أبداً أن تنرك الأمة . . . يتحكم فيها هؤلاء الجهلة باسم الدين والتصوف . . .

خطبة الجمعة

وتحت عنوان الخطبة في المساجد يوم الجمعة صفحة ٢٩٤ قال :

. وهي على الحقيقة خطاب ارشاد . . . فمن اللازم فيها قوة التأثير من الخطيب وفهم الناس لمقاله وكونه من أهل النفوذ والمكانة والاستقامة حتى تفيد وتكون لها ثمرة وتطابق أصل الوضع .

ولكن مما يوقع في الأسف أن الخطبة خرجت عندنا عن هذا المعنى المقصود إلى أن صارت من الأمور التعبدية والرسوم الدينية التي لا يقصد من الاتيان بها إلا توفية المطلوب بحسب الصورة فلم يكن هناك تعويل إلا على الاتيان بها محاكاة لما كان في صدر الاسلام . كلام يبلغ مسجع غريب المفردات لا يفهمه الخطيب فضلا عن غيره بل كأن أكثر الخطباء لا يظن أن الخطبة خطاب (وإن كان فيها أيها الناس) . لذلك هم يلقونها القاء التلاوة بنغم وترنم خاص كأنها الآية التي تقرأ عقب الفاتحة في الصلاة . وهذا العمرى خروج عن الوضع وابتعاد عن المقصد الذي وضعت من أجله الخطبة من وعظ الناس وارشادهم وتعليمهم بطرق مؤثرة . فان ذلك يقضى أن تكون الخطبة بالأسلوب والألفاظ المفهومة . وهذا الأسلوب المستعمل الآن كان يفهم ويؤثر في العصور السابقة حين رواج العربية الفصحى ببلاغتها العالية . ولكنه الآن غير مؤثر ولا مفهوم عند أكثر الناس . فمن العبث شدة التمسك به ومن السيفه أن يخاطب أقوام بما لا يفهمون . . .

الخطبة كانت في سالف العصور من الأمور الدقيقة والوظائف العالية التي لا يقوم بها إلا الخلفاء ونوابهم وهي الآن يقوم بها كثير من جهلة الناس
إني لا أكاد أن أقف خطيباً يوم الجمعة على المنبر في مسجد جامع أخطب باللغة القرية من العامة معرضاً عن الكلمات اللغوية والاستعارات الممكنية والتخييلية والسجعات الرباعية والخماسية . . .

فلهذا كله أرى أن من أشد الواجبات وجوباً اعتناء الإدارة الدينية بأمر الخطبة والخطباء وتعليم العلماء والطلاب وتدريبهم على هذا الأمر المهم العالي ولو بتعليم خاص . وأن يعطى امتياز لمن يمكنه أن يخطب ارتجالاً بالعربية ثم ارتجالاً بغيرها .
وأن تنشأ خطب كثيرة بلهجة مؤثرة وعبارة مفهومة في المواضيع الكثيرة التي تحتاج إليها الأمة وأن يكون منها ما يخص المدن وما يناسب الريف . وأن يعنى بتشريف الخطبة وتعيين الخطباء من أفاضل المتخرجين . .

الدعوة للإسلام :

تحت عنوان علم الدعوة الإسلامية صفحة ١٥٥ قال الشيخ الاحمدى
أما اليوم وقد توسع أعداؤنا في الطعن على الإسلام ولفقوا من الشبه والمفتريات ما يملأ الأسفار الكبار وتفتنوا في الاستدلال على بطلان الإسلام وأوجدوا من الأساليب والمطاعن ما لم يكن معهوداً من قبل وحملوا على المسلمين حملة شديدة منكرة فقد وجب إزاء هذا الموضوع (يريد موضوع إثبات الرسالة المحمدية) جعله علماً مستقلاً تستنبط فيه الأدلة المتنوعة وتفنن فيه الشبه بطرق معقولة مناسبة لمعارف الناس اليوم وأحوالهم . . .

أليس من النقص الفاضح والعار الكبير أن يدرس دعاة النصرانية القرآن وكتب التفسير والحديث والسير الخ ليجدوا فيها مغمراً أو باباً يدخلون منه على الحط من كرامة الدين الإسلامي وأن يستشهدوا في سبيل تأييد آرائهم بالأحاديث

والآيات القرآنية والوقائع التاريخية (وإن كان استشهاده مقلوباً) في حين أننا نرى ما يقرب من الكفر لمس كتبهم بأيدينا فضلاً عن اقتنائها ومطالعها وتأمل ما فيها ! أليس من العار أن توجد مدارس دينية كبرى كالأزهر والمعاهد تحوى الألوف من العلماء والطلاب ولا يوجد لها أثر في حماية الدين ونصره والدفاع عنه بشيء معقول مؤثر على الناس اليوم .

... أنا لا أبالي أن أقول أن أكثر علمائنا اليوم لا يدري كيف يدعو إلى دينه بل ولا يخطر له ذلك على بال يندعش الإفرنج من سرعة انتشار الدين الاسلامي ولكن على يد من هذا يكون . على يد التجار وآحاد الناس الذين يتجولون في الأقطار لا على يد ساداتنا وكبرائنا العلماء الأعلام . .

فلهذا أرى وجوب إيجاد علم جديد باسم " علم الدعوة الإسلامية " تكون غايته إثبات صحة الدين الاسلامي بإيراد الأدلة ودفع الشبهة على حسب ما يوافق الناس اليوم ويناسب مشاربهم ودرجة معارفهم . . .

اللغات الأجنبية :

وتحت عنوان اللغات الأجنبية صفحة ١٨٢ قال :

... مما أراه واجبا على العلماء تعلم اللغات الأجنبية فانهم نواب عن سيدنا الرسول صلى الله عليه وسلم في الدعوة والتبليغ وكيف يمكن تبليغ تلك الأمم الكثيرة التي لا تعرف العربية وإيقافها على حقائق الدين الاسلامي إذا لم يكن حملة الدين عارفين بلغاتها وأساليب تلك اللغات وآدابها ليمكنهم أن يصوروا لهم المعاني المطلوبة بصورة مؤثرة .

..... هؤلاء القسس والمبشرون بالدين المسيحي يجاهدون أشد الجهاد ويقاسون أشد المتاعب في تعلم اللغة العربية لكي ينشروا بواسطتها الدعوة إلى المسيحية بين المسلمين ثم هم يجازفون بأرواحهم في سلوك الصحاري والقفار واقتحام

أشد الأخطار . . . طمعاً في تنصير واحد من المسلمين أو غيرهم . أفلا يكون لنا من ذلك عظة وألا يكفينا هذا تنبيهاً على أداء الواجب .

وتحت عنوان البعثات العلمية صفحة ٢٦٦ قال :

. . . . وأرى أن من أهم الواجبات على أولى الأمر وأهل الإدارة الدينية أن يبعثوا البعثات الدينية العلمية في سائر الممالك والأقطار الإسلامية . . . فإن هذا أحق ما يتنافس فيه المتنافسون وما يعقله إلا العالمون . . .

التعليم الأولي والإلزامي :

وفي الصفحة التاسعة من كتاب العلم والعلماء قال الشيخ الأحمدي :
« أما التعليم فمراتب أولها تعليم صغار المسلمين وأطفالهم في المدارس المسماة الآن بالمسكاتب ولكن مما يوجب الأسف أن علماءنا عرضوا عن هذه المرتبة ولم يعيروها أقل التفات مع أنها من أهم الضروريات اللازمة التي يتوقف عليها تقدم الأمة وحسن نشأتها في أمرى الدين والدنيا

. . . . على أنه في الحين الذي يأنف فيه العلماء من القيام بهذا الواجب أرى أنهم لا يمكنهم أن يقوموا به حق قيام ، أى نعم هم يتكبرون أن يكونوا فقهاء مكاتب وأنا لا أرى فهم تمام الأهلية لتولى هذه الوظيفة السامية التي هي مفتاح السعادة للمسلمين في سائر بقاع الأرض . . . لأن أمر التربية ليس بالأمر الهين ولا تكفي له معلومات النحو والفقه والأصول والبلاغة . . . وإني أرجو من صميم قلبي أن يوجد الله بيننا علماء راشدين عارفين بأصول الآداب وأساليب التربية ليكونوا بدل فقهاء المسكاتب في كافة أنحاء القطر بل وفي سائر البلاد الإسلامية . . .

وفي صفحة ٢٧١ في صدد الكلام على أهمية العناية بتربية الأطفال قال :
. . . . وعلم هذه الحقيقة دعا النصرانية أيضاً فلم يروا حيلة لاقناع المسلمين مثلاً بجوب اعتناق الدين المسيحي إلا فتح المدارس باسم العلم ليقبل عليها أولاد المسلمين

وهناك تعطى لهم بعض التعاليم التي تضعف الشعور الاسلامى الموروث وتعددهم ليكونوا مسيحيين (على ما يتصورون) . . .

المخطر على حفظ القرآن :

. . . . لو تنبه العلماء من سالف الزمان إلى ما هو واجب عليهم بازاء المكاتب وعلموا أنها هي المدارس الدينية الأولى وقاموا باصلاحها لوجدوا خير وسيلة إلى ترقى الأمة ولتكفوا الأمة شر هذا الحادث الجديد وهو استيلاء نظارة المعارف على المكاتب الاهلية الذى قد يتسبب عنه أعظم حادث فى الدين وهو عدم وجود من يحفظ القرآن إلا قليلا بعد خمسين سنة مثلا . . .

ملحوظة للمؤلف :

أريد أن يستبين القارىء أن ما لاحظته الشيخ الظواهري فى سنة ١٩٠٤ من إهمال حفظ القرآن الكريم فى المكاتب أو المدارس الاولى فى ذلك العهد بسبب تبعيتها لنظارة المعارف وما تنبأ به وتخوف منه من عدم وجود من يحفظ القرآن بعد خمسين عاما من ذلك الوقت قد حصل الآن فعلا وصدقت فيه نبوءته وهو الامر الذى دعا فى العصر الحالى لانشاء جمعيات المحافظة على القرآن الكريم وكان للشيخ الظواهري أثر كبير فى العمل على انشائها وتشجيعها

نقد طريقة التعليم بالازهر :

تحت عنوان الطريقة العمومية للتعليم صفحة ٢١٩ قال :

. . . . إن الطريقة المتبعة اليوم فى التعليم الدينى طريقة ناقصة مضیعة للزمن مفوتة للغرض لان أكثر المعول عليه الآن إنما هو إيجاد ملكة إدراك الدقائق فى اللفظ أو المعنى والاول هو الاكثر استعمالا مثل لم عبر بكذا ؟ كلامه يشمل صورة

كذا. الصواب حذف كلمة كذا. الصواب إبدال الواو بالفاء والثاني هو
 منتهى الكمال عندهم وهو يرجع إلى دقة التصور والتخيل وإدراك المعنى الواحد
 على صور مختلفة ويدهى أن كلا الأمرين من الكماليات في العلم والمعول عليه
 أصالة إنما هو الفقه في مسائل العلوم وبعد ذلك فلا بأس من النظر إلى تحقيق
 الصور العلمية المشبهة والنظر إلى أن المؤلف أصاب أو أخطأ في اللفظ ها هي
 طرق كبار الاعاجم وهم سادات العلوم بالاتفاق قد لا نجد فيها شيئاً من أمثال هذه
 السفاسف وإنما الاعتناء فيها بالتوسع في أصل الموضوع ولهذا فاني أرى أن
 يكون موضوع التفاضل هو التوسع في المعاني وإشباع القول فيها على وجه يناسب
 أحوال الطلاب ومداركهم أما المباحث اللفظية فسلم يتعلق بجوهر المعنى
 المقصور لا ينبغي أن يكون النظر فيها إلا عرضياً

وتحت عنوان كثرة الاحتمال والتأويل قال :

« ومن أحق ما تستلفت إليه الانظار ما يستعمله علماءنا اليوم من كثرة التأويل
 وقولهم يحتمل الكلام كذا ويحتمل كذا فان ضرر ذلك على العقول شديد وبين
 تلك الاحتمالات والتأويلات تضعيف الحقائق بل المعول عليه هو ما يعطيه سياق
 الكلام والقرائن على أني وإن قلت ذلك فاني أرى من المستحسن في بعض
 الاحوال التدقيق في اللفظ لغرض بيان مرامي الفكر في العبارات ولكن ذلك لا يكون
 دائماً ولا بالقصد الأول بل في بعض الاحوال فقط تعليمياً وتمريناً على طرق الفهم
 فوا أسفاه على ذلك الزمان الطويل الذي يضيعونه في المباحث اللفظية ثم
 يخرجون بعد ذلك بلا جدوى »

وتحت عنوان الفلسفة الخيالية قال :

« وكما أنتقد طريقة الاعتناء بالألفاظ أكثر من اللازم وطريقة كثرة
 الاحتمال والتأويل فاني أرى مثلها ضرراً طريقة التوسع في المعاني الخيالية التي لا توجد

لها فائدة حقيقية . . . وعلمائنا اليوم يعدونه السكّال الذي قد لا يحصل عليه إلا الواحد بعد الواحد . . . ولكنني أرى ذلك شهوة من شهوات النفس التي تؤدي إلى الفساد . . . فإن إطلاق عنان الفكر والتخيل كثيراً ما يؤدي إلى إدراك الأشياء على غير حقائقها وإلى التردد في البديهيات . . . ويؤدي إلى الخلف حيث لا خلف في الحقيقة . . . وكـ لهذا الباب من شاهد فرقت الأمة وجعلتها أحزاباً بسبب توهم الخلاف وعلى الحقيقة لا خلاف وإنما هو الخيال يدرك المعنى الواحد على صورتين . . .
 ... نعم هناك طريقة تقضى بأن يتخصص الانسان في فن أو فنين ولكن ذلك إنما يكون بعد الحصول على جملة وافية من كل العلوم . على أن ذلك (التخصص) إنما يقصد به بذل الفكر في معرفة حقائق العلم وتذليلها وتقريبها بسائر الطرق الممكنة لكي يمكن إعطاؤها للطالب على الوجه الحقيقي بكيفية سهلة في زمن وجيز ،

المكتب

وتحت عنوان انتقاء المكتب قال :

... وقد يمكن تأليف كتب جديدة تكون أسهل وأقرب . . . وبالجملة فإن أكثر الكتب المستعملة الآن غير جيدة ويحسن استبدالها بغيرها . . . لأن الجمود على كتب معينة هذا حالها مؤد للخيبة والتأخير . . .

وتحت عنوان المؤلفات القديمة الثمينة وجللنا بها صفحة ٢٠٢ قال

لا يعلم إلا الله مقدار الكتب الثمينة التي ألفها قديماً في الفنون المختلفة فحول العلماء وكبار الحكماء الباقية حد النهاية في السكّال . . .

... ميراث ثمين لا تقدر قيمته وقد لا يوجد الدهر بمثله . . . ولكن مما يوجب الأسف أننا كنا ورثة سفهاء . . . يا حسرتاه كم من كتاب نفيس أكله السوس أو مزق أو حرق . . . ولم يبق منها إلا بقية متفرقة في الزوايا . . . أليس من العجب أن تهمل الكتب النفيسة . . . ولا يتمسك إلا بالكتب التي تعد من حثالة الكتب

... ما لنا لا نرى اليوم متداولاً من كتب أسلافنا إلا النادر النافه الذى لا يعد شيئاً بجانب ما أهمل ... فعلم الأصول مثلاً لم يكن مطبوعاً منه ومشهوراً سوى جمع الجوامع بحاشية البناني وحاشية ابن قاسم وهما من التشويش والخلط والقصور بالمتزلة التى يعلمها الناس ... ولم تطل الأيام حتى ظهر ما هو أعلى وأبدع وهو مختصر ابن الحاجب والتحرير للكمال ابن الهمام والمنهاج للبيضاوى ... وقد يكون هناك ما هو أعلى وأرقى ولكننا لانعرفه كما أن هناك فى كل علم كتب نفيسة جداً لانعلها بل هناك من الكتب ما ألف فى علوم لم تزل تلك العلوم بمجولة عندنا بالمرّة إما مسمى فقط وإما لىسمى ومسمى ...

ثم تحت عنوان انتقاء الكتب قال مرة ثانية .

... هذا وإنى ألاحظ أن هناك مسائل لم نوف حقها من العناية ولا يمكن معرفتها على وجه حقيقى من الكتب المتعارفة وهى فيها لم تزل موضع اللبس والاشكال فأرى أنه لا بد من تأليف يجمع ينظر فى هذا المسائل ويقررهما على الوجه التام .

وفى صفحة ٢١٠ تحت عنوان المؤلفات ، ديبته قال :

كان من نتائج الجمود عندنا ... أن صرنا لانحب إلا الكتب القديمة ولا نميل إلى الكتب الجديدة التى ألفت فى هذا العصر ...

لو كننا نستعمل الجيد من كتب أسلافنا لكان لحيثنا فى عدم قبول غيره شىء من القبول ولكن كيف ونحن ما تمسكنا إلا بالرديء قليل الجدوى .

... وعلى الجملة فأتى أرى : أولاً أنه لا بد من الاعتناء بالمؤلفات الحديثة والاستفادة منها . وثانياً أنه لا بد من تشجيع كل مؤلف يمتاز تأليفه بمميز مفيد بالمكافأة المادية والأدبية من الإدارة العلمية . ثالثاً . تأليف كتب جديدة للتدريس أو المطالعة فى العلوم المتداولة أو غيرها متى تبين أن هناك حاجة إلى ذلك .

إعداد قانون إصلاح الأزهر

سنذكر هنا أقوال الشيخ الظواهري في هذا الصدد ففيها الكفاية فقد قال مامعناه :

« وبعد أن شفيت من المرض الذي مرضت به عقب توليت مشيخة الأزهر أخذت في إعداد قانون إصلاح الأزهر فألفت لذلك لجنة برئاسة وكان من أعضائها البارزين الشيخ عبد المجيد سليم مفتي الديار المصرية والشيخ عبد اللطيف الفحمم وكيل الأزهر وعبد الفتاح صبرى باشا وكيل وزارة المعارف ومحمد خالد حسنين بك كبير مفتشى العلوم الحديثة بالأزهر .

وبعد عمل متواصل تمكنا من الانتهاء من وضع قانون الإصلاح الجديد في الأزهر وهو يقع في ١٠١ مادة وبمقتضاه قد أنشأت في الجامع الأزهر ثلاث كليات احداها تسمى كلية اللغة العربية ويقوم متخرجوها بتعليم اللغة العربية في الأزهر والمعاهد الدينية الأخرى وكذلك في مدارس الحكومة والمدارس الأهلية . والثانية تدعى كلية الشريعة ويقوم متخرجوها بتولى مناصب الافتاء والقضاء الشرعى والمحاماة الشرعية ووظائف المأذونية . والثالثة كلية أصول الدين ويقوم متخرجوها بتدريس علوم الدين في الجامع الأزهر والمعاهد الدينية الأخرى . وتولى وظائف الوعظ والإرشاد .

وقد سميت الشهادة التى تعطى في نهاية الدراسة العادية لهذه الكليات باسم الشهادة العالية .

وقد أنشأت مع هذه الكليات الثلاث أقساماً للتخصص على نوعين : أحدها ويسمى تخصص المهنة وهو الذى يزيد في أهلية الطلاب لتولى المهن المشار إليها ويعطى للتخرج منه لقب عالم ، والآخر ويسمى تخصص المادة ويعطى للتخرج

منه لقب « أستاذ » وهو الذى يؤهل الطالب للتدريس فى الكليات وكذلك للتقدم مع شروط أخرى لهيئة كبار العلماء .

وقد قصدت من إنشاء هذه الكليات وهذه الأقسام للتخصص أن أوجه التعليم بالأزهر وجهة جديدة تتمشى مع العصر الحالى ولا تبتعد عن طريقة السلف الصالح . ولأعد المتخرجين من الجامع الأزهر ليكونوا رجالاتاً نافعين حقاً ولا يكونون عالة على المجتمع كما كانوا من قبل ، ولذلك فقد أدخلت فى مناهج العلوم التى تدرس فى هذه الكليات الجديدة كثيراً من العلوم الكونية والعمرانية وكذلك اللغات الأجنبية مما لم يكن يدرس فى الأزهر قبل ذلك .

الغاء مدرسة دار العلوم

وقد نجحت بعد مجهود كبير مع الحكومة فى الغاء مدرسة تجهيزية دار العلوم التابعة لوزارة المعارف تدريجياً تمهيداً لالغاء مدرسة دار العلوم واكتفاء بكلية اللغة العربية التى أنشأتها بالأزهر . وقد ساعدنى فى ذلك محمد حلى عيسى باشا وزير المعارف وقتئذ وبذلك اكتسبت حقاً جديداً للأزهريين هو تعيينهم فى وظائف تدريس اللغة العربية فى المدارس الحكومية والمدارس الأهلية . ويسرنى أن أقول لك أن معظم هؤلاء الآن من علماء الأزهر كما أردت لهم .

الغاء مدرسة القضاء الشرعى

وكذلك نجحت فى الغاء مدرسة القضاء الشرعى اكتفاء بكلية الشريعة التى أنشأتها بالجامعة الأزهرية وعززت هذه الكلية بطائفة من العلوم الضرورية وبذلك أصبح القضاة الشرعيون وموظفو المحاكم الشرعية وكذلك المحامون الشرعيون والمأذونون الشرعيون لا يعينون إلا من علماء الأزهر .

قسم عام

ولكى لا أبتعد بالازهر كثيراً عن طريقة السلف الصالح أنشأت بجوار هذه الكليات قسماً آخر أطلقت عليه اسم « القسم العام » وهو في مجموعه يشابه الازهر القديم فيجوز لأى شخص وبدون أى شرط أن يحضر دروسه ليتعلم من جديد أو ليتفقه أو ليتزود في علوم الدين .

هيئة كبار العلماء

وهيئة كبار علماء قد حطنها بسياج من الوقار وجعلت لها شروطاً تحفظ لها مستواها العلى والخلقى الذى يجب أن يكون لأعضائها .

الاقسام الابتدائية والثانوية واللغات الاجنبية

والاقسام الابتدائية والاقسام الثانوية فى الازهر والمعاهد الدينية الأخرى جعلتها بمثابة تثقيف عام للطلبة على منهاج يقرب من منهاج وزارة المعارف مع الاهتمام بالعلوم العربية والدينية بدلاً من اللغات الأجنبية فى منهاج وزارة المعارف فقد جعلت هذه اللغات الأجنبية من ضمن منهاج الكليات بالازهر وليس من ضمن منهاج الاقسام الابتدائية والثانوية حتى لا تضيق أوقات طلبة القسمين الابتدائى والثانوى فى تعلمها على حساب العلوم الأخرى وخصوصاً وأن علوم هذين القسمين كثيرة بطبعها وأيضاً لأن هذه اللغات الأجنبية ليست ضرورية لجميع رجال الازهر بل لمن سيقوم منهم بعد تخرجه بنشر الدعوة أو الارشاد وهؤلاء لا يعرفون إلا بعد اندماجهم فى الكليات وحينئذ يمكن تعليمهم هذه اللغات .

وبهذه المناسبة فقد روى أن فضيلة الشيخ المراغى يخالفنى فى رأى هذا ويرى أن تدرس اللغات الأجنبية فى القسمين الابتدائى والثانوى بالازهر أسوة بمدارس الحكومة فبعد استقالاتى وحلوله مكانى وجدت أنه سار حسب رأى

مشاركة وزارة المعارف في التثقيف العام

وقد شجعت الدخول في الاقسام الابتدائية بالازهر والمعاهد وكذلك في الاقسام الثانوية لكي يساهم الازهر مع وزارة المعارف في التعليم والتثقيف العام وبديهي أن جميع طلبة هذه الاقسام الابتدائية والثانوية وهم نحو العشرة الآلاف لا يمكن أن يدخلوا الكليات الأزهرية فان شأنهم في ذلك شأن طلبة مدارس وزارة المعارف والمدارس الأهلية الذين ينجحون في امتحان الثقافة العامة فان جميعهم لا يدخلون كليات الجامعة وإنما المقصود من إيصالهم لنهاية هذا التعليم الثانوي هو التثقيف والتنوير العام لا غير .

تحرير عدد الطلبة بالكليات

فاني أرى أن التعليم الجامعي وتعليم الكليات بالازهر ، وهو تعليم فني وحرفي وليس بالتعليم الثقافي لا يمكن بل وليس من المصلحة الوطنية أو القومية أن يتسع لهذا العدد الهائل من الطلاب وإلا كسدت بضاعتهم وأصبحوا بعد تخرجهم عاطلين مبتذلين فالحرف والمهن والوظائف التي تحتاج لمؤهلات علمية عالية لا يمكن أن تتسع إلى كل هذا العدد من طلاب الاقسام الثانوية ولذلك فاني أرى أن الواجب أن يكون عدد الذين يختارون من هؤلاء الطلاب لدخول كليات التعليم العالي لا يزيد عن العدد المطلوب فعلا للمهن أو الحرف أو الوظائف التي تتطلب هذا التعليم العالي حتى لا تضيق بمجهودات وأعمار الطلبة المتخرجين والزائدين عن الحاجة سدى في آخر الامر عندما لا يجدون عملاً أو وظيفة ينتظرهم بعد تخرجهم وهذا هو ما تتبعته في دخول كليات الازهر فقد جعلت من اختصاص مجالس دار هذه الكليات تحديد العدد الذي يمكن قبوله في كل عام وذلك لكي أضمن لهؤلاء الطلاب المستقبل الذي ينتظرهم ولاحفظ للشهادة العالية وشهادة العالمية وشهادة الاستاذية التي

سبجملونها المقام والوقار اللاتقين لكل منها بحيث لا يضطر حاملها أبداً للامتهان عن طريق الطلب المزرى للرزق. وكان طبيعياً أن مثل هذا التحديد لا يرضى طلبة الاقسام الثانوية الذين كانوا على وشك دخول الكليات إذ أنه يحرم معظمهم من دخولها فتقدموا باحتجاجات وأحدثوا شغباً من جراء ذلك وهنا روى عن فضيلة الشيخ المراغى أنه يخالفنى فى رأى وأن فضيلته يرى أن الاولى أن يكون تحديد عدد الطلبة عند دخول الأزهر فى السنة الاولى الابتدائية وليس عند دخول الكليات.

وظاهر أن مثل هذا رأى غير منسجم مع فكرة التثقيف العام الذى حرصت أن يساهم فيه الأزهر مع وزارة المعارف فى تثقيف هذه الأمة المصرية ولو لاحظنا أن عدد الوظائف الدينية التى قد تخلو ويصح تعيين متخرجى الأزهر فيها لا يمكن أن تزيد على خمسين وظيفة فى العام الواحد فإنه يتحتم علينا إذا أخذنا برأى الشيخ المراغى المروى عنه والخاص بتحديد عدد الطلاب فى السنة الأولى الابتدائية أن لا نقبل من الطلبة الجدد فى المعاهد كلها بالقاهرة وطنطا والاسكندرية والزقازيق ودسوق ودمياط وأسيوط أكثر من مائتى طالب مثلاً لا غير ينتقلون من سنة دراسية إلى أخرى. وبديهى أن هذا يعد كأنه إلغاء للمعاهد الدينية فضلاً عن تفويته لفرصة مساهمة المعاهد الدينية فى التعليم والتثقيف العام كما قدمت. ويسرنى أن فضيلة الشيخ المراغى قد أخذ برأى هذا بعد جلوسه فى مشيخة الأزهر بعدى فقد استمر على طريقته ولم يغير فيها شيئاً.

النقطة السياسية

وهناك نقطة مهمة جداً لاحظتها في وضع القانون وهي وجوب تبعية الأزهر والمعاهد الدينية للملك كما كانت دائماً فاني أرى أن من مصلحة الأزهر أن تبقى تبعيته لملك مصر ولا تستولى عليه الحكومة كما حاولت ذلك مراراً لاني أعتقد أن الحزبية السياسية إذا دخلت الأزهر أفسدته وبديهي أن الحكومات تسعى في ضم الأزهر اليها لتستفيد منه في هذه الحزبيات وإلا فما هو الداعي لاهتمامها بضمه اليها ونزعه من الملك ؟ لذلك فقد جعلت حق تعيين شيخ الأزهر ووكيله وشيوخ المذاهب الأربعة وشيوخ المعاهد الأخرى ووكلائها والوظائف الدينية الكبرى الأخرى في هذا القانون للملك وبأمر منه وليس للحكومة دخل فيه . فكان ذلك إلغاء مني للقانون رقم ١٥ سنة ١٩٢٧ الذي كان قد جعل للحكومة شأناً في هذا التعيين (١) وبعد الانتهاء من القانون على هذا الوضع عرضته على مسامع جلالة الملك فؤاد فتفضل جلالتة ووافق عليه وسر به وأمر أن ينفذ ، فبعد أن درسته لجنة وزارية خاصة ثم أقره مجلس الوزراء صدر المرسوم الملكي به ولقب بقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٣٠ بإعادة تنظيم الجامع الأزهر والمعاهد الدينية العلية الإسلامية .

(١) يمكننا أن نعتبر أن هذا هو الدور الرابع الذي لعبه القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٧ في حياة الأزهر حسب ما أشرنا اليه من قبل .

استقبال الازهر لقانون الشيخ الطواهرى

فى اصوله للأزهر والدولة السياسية لذلك

لقد تصفحنا الجرائد التى صدرت فى فترة خروج هذا القانون فوجدناها عامرة بأخبار القانون وكيفية استقباله من الازهريين وسنقتطف بعضاً منها لدلائلها فى تعرف نقطة مهمة هى معرفة رأى العام الازهرى فى المسألة السياسية التى أثارها الشيخ الطواهرى بالغائه القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٧ فأعاد بذلك تبعية الازهر للملك دون الحكومة مخالفاً فى هذا زميله الشيخ المراعى الذى كان لا يعارض فى أن يتبع الازهر للحكومة.

فاذا ظهر أن استقبال الازهريين لقانون الشيخ الطواهرى كان حماسياً عرفنا أن الازهريين يقرون الشيخ الطواهرى فى رأيه والعكس بالعكس. وستكون اقتباساتنا فى ذلك محدودة جداً.

جريدة الاهرام فى ١٩ نوفمبر بالتلغراف :

علماء معهد الاسكندرية ينتهزون فرصة صدور قانون إصلاح الازهر فيتشرفون بأن يرفعوا إلى السدة الملكية شكرهم الخالص باسم الدين ورجال الدين ويسجلون فى صفحات التاريخ الخالدة هذه المآثر العلية ويضربون إلى الله تعالى أن يحفظ جلاله الملك ذخراً للإسلام والمسلمين وأن يكلاً بعناية الربانية سمو ولى العهد الأمير فاروق وأن يديم التوفيق لفضيلة الأستاذ الأكبر الشيخ الطواهرى شيخ الجامع الازهر فيما هو بصدد من إصلاح الازهر ورفع شأن الدين.

الاهرام في ١٨ نوفمبر تحت عنوان « الأزهريون وقانون الاصلاح ،
 « الوفود في القصر — برقيات الشكر — وفد الأزهر في القصر الملكي » .
 في نحو الساعة الثانية عشرة من أمس وصل إلى قصر عابدين جميع طلبة الأزهر
 وعددهم زهاء عشرة آلاف طالب من القسم الأول والثاني والعالي وفي مقدمتهم
 حضرات الأساتذة المدرسين والمراقبين . ولما وصلوا إلى القصر جعلوا يهتفون
 لحضرة صاحب الجلالة الملك المعظم وسمو ولي عهده الأمير فاروق ولفضيلة الشيخ
 الظواهرى شيخ الجامع الأزهر ابتهاجاً بظهور المرسوم الملكي باصلاح الأزهر
 وتنظيمه ثم طلبوا التشرف برؤية جلالته يطل عليهم من قصره المحروس ولكن
 موظفى القصر أفهموهم أن جلالة لم يشرف اليوم بسرأى عابدين وفى أثناء ذلك
 تقدم الأستاذ الشيخ أبو العيون المفتش بالأزهر فقابل حضرة صاحب المعالي سعيد
 ذو الفقار باشا كبير الامناء بمكتبه وقدم اليه بالنيابة عن الأزهرين كلمة الى
 صاحب الجلالة الملك ملتصقا منه رفعها الى سدته العلية فوعده معاليه برفعها وأظهر
 عطفه لعدم تشرف الأزهرين بالثول بين يدي جلالته لوجوده فى قصر القبة العامر
 ورجا أن يبلغ ذلك إلى حضرات الشيوخ والطلبة وأنه سيلتفع جلالته ولاءهم
 واخلاصهم وعاد فضيلة الأستاذ أبو العيون وأبلغهم ذلك بصوت عال فقبل ذلك
 بهتاف عظيم ودعاء متواصل لحضرة صاحب الجلالة الملك وسمو ولي عهده وفضيلة
 الشيخ الظواهرى ولبنوا فى القصر الملكي يهتفون الى الساعة الواحدة بعد الظهر
 وقبل انصرافهم انتخبوا من بينهم طائفة تمثل أقسام الأزهر للتوقيع على دفتر
 التشرىفات الملكية .

شكر علماء الأزهر

الاهرام في ١٧ نوفمبر سنة ١٩٣٥ بالتلغراف
 شيخ الجامع الدسوق وعلمائه . وموظفوه وطلابه يرجون معاليكم أن ترفعوا

إلى السدة الملكية العليا أجمل الشكر وأسئى عبارات الولاء والإخلاص على ما جادت به أيدي خضرة صاحب الجلالة مولانا الملك المعظم من التعطف باصدار المرسوم الملكي الكريم بقانون إصلاح الأزهر الشريف والمعاهد الدينية الذي وضعه الأستاذ الأكبر الشيخ الظواهري ويضربون إلى الله جل شأنه أن يؤيد جلالته بروح من عندي ويديمه ذخراً للدين والدنيا ؟
عنهم شيخ الجامع الدسوقي
محمد سليمان السرتي

الزقازيق في ١٧ نوفمبر ١٩٣٠ بالتلغراف :

شيخ معهد الزقازيق وعلماؤه وطلابه وموظفوه يرجون أن يرفعوا إلى العتبات الملكية خالص شكرهم من صميم أفئدتهم على عناية مولانا الملك بالدين الحنيف بمناسبة إصدار قانون الأزهر الجديد الذي كفّل للأزهريين ما ينشدونه من خير وبطلبونه من إصلاح مما لهج أسنتهم بالدعاء لجلالته بطول البقاء وللأستاذ الأكبر الشيخ الظواهري بالشكر والحمد ؟

شيخ معهد الزقازيق

...

الأهرام في ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٣٠ تحت عنوان

وفود المعاهد الدينية في القصر الملكي

حضرت أمس أفواج من أساتذة المعاهد الدينية وأعضاء مجالس إدارتها إلى قصر عابدين وعلى رأسهم رموس تلك المعاهد وهم حضرات أصحاب الفضيلة الشيخ عبد المجيد اللبان شيخ علماء الأسكندرية والشيخ عبد الحكم عطا شيخ معهد الزقازيق والشيخ محمود الديناري شيخ معهد طنطا والشيخ عبد الله دراز شيخ معهد دمياط والشيخ محمد السرتي شيخ معهد دسوق والشيخ محمود القطيشي شيخ القسم هالي بالأزهر والشيخ عبد الهادي الضرغامى شيخ القسم الثانوى بالأزهر والشيخ

فرغلى الريدى شيخ القسم الاولى بالازهر لشكر جلالة الملك على تفضله باصدار قانون إصلاح الازهر الذى وضعه فضيلة الأستاذ الأكبر الشيخ الاحمدى الطواهرى شيخ الجامع الازهر فحق بذلك آمال الازهرين .

• • •

هذه هي مقتطفات الجرائد عن استقبال الازهر لقانون الشيخ الطواهرى فى الإصلاح وهي شديدة الدلالة على أن الازهر جميعه علمائه وطلابه وجميع علماء وطلاب المعاهد الدينية الأخرى فى طنطا والاسكندرية والزقازيق وأسيوط ودמיاط ودسوق قد فرحوا بالقانون الجديد ، وقد ذهب جميع الموجودين منهم بالقاهرة وهم آلاف إلى القصر الملكى لشكر الملك ولشكر الشيخ الطواهرى على هذا القانون وكذلك جاءت وفود من معاهد الأقاليم لهذا الغرض وأرسل علماؤها وطلابها البرقيات الكثيرة بالتأييد .

• • •

أن هذا كله مرة أخرى يؤيد السراى فى احتفاظها بالازهر ويؤيد الشيخ الطواهرى فى حرصه على تبعية الازهر للعرش دون سواه . فقد أظهر الازهريون هنا أيضاً كما أظهروا عند تعيين الشيخ الطواهرى شيخاً للازهر أنهم متعلقون بالملك راغبون فى البقاء تابعين له .

بعد صدور قانون الشيخ الظواهري والحفاوة به

تنفيذه والفوائد التي نتجت عنه

سنذكر هنا أحاديث الشيخ الظواهري في ذلك فهي مختصرة وتؤدي الغرض تماماً . قال الشيخ الاحمدى مامعناه :

بعد صدور القانون والحفاوة به من الأزهريين وغيرهم ألفت لجانا لوضع مشروعات اللائحة الداخلية ونظام الامتحانات . ومع أن القانون يشير إلى أن هيئة كبار العلماء هي التي تضع نظامها فقد وضعته واستصدرت المرسوم به مبالغته منى في تكريم الهيئة وللحيلولة دون أى تحوير في نظامها .

وكان جلالة الملك فؤاد مهتماً بأسراع اللجان في العمل فسألنى وأنا بجواره في حفلة من حفلات رمضان عن ميعاد انتهائها فقلت له بعد العيد إن شاء الله وفي اليوم التالى تقابلت مع نسيم باشا رئيس ديوان الملك فأخبرنى بأن الملك أخبره بأنه قد أخذ على العهد بأن كل شىء سيتم بعد العيد . وفعلوا وفيت بوعدى وانتهى كل شىء بعد العيد . ولا بد أن أذكر بالخير في هذا محمد حلمى عيسى باشا وزير المعارف وقتئذ فقد كانت له ملاحظات قيمة فيما يتصل بالامتحانات وكذلك على ماهر باشا وزير الحقانية فهو الذى أشار بمحاضرات علم الفلك . وأما زكى الأبراشى باشا فقد كان من أكبر أعوانى في تذليل العقبات ولا غرابة فهو من بيت علم دينى قديم .

مطبعة المعاهد

واستمر الشيخ الظواهري في الحديث فقال ما معناه :
 « ويجب أن أذكر لك مطبعة المعاهد فقد أمرت بإنشائها بالرغم من
 معارضة وزارة المالية فقد رأيت أنها ضرورية للأزهر وخصوصاً وأنى كنت
 قد اتويت إصدار مجلة تنطق بلسان الأزهر وتنشر الدعوة للإسلام .

مجلة نور للإسلام

وقد أنشأت هذه المجلة فعلاً وسميتها مجلة نور الإسلام ، وكان للمطبعة أثر
 ظاهر في نجاحها وانتشارها . وعند إنشائها أوصاني توفيق نسيم باشا بتعيين
 صديقه عبد العزيز بك محمد مديراً لها وأثنى عليه كثيراً فعينته ولكن بالأسف
 وجدته بعد ذلك غير كفء لها فأبعده وعينت الأستاذ فريد وجدى بدله
 فتألم توفيق نسيم باشا من ذلك منى كثيراً وكان هذا من ضمن أسباب
 مخاصمته لى فيما بعد . وما يذكر عن مجلة نور الإسلام هذه أن فضيلة الشيخ
 المراغى الذى حل مكانى فى مشيخة الأزهر بعد استقالتي غيّر اسمها إلى
 « مجلة الأزهر » .

مشروع الابنية الفخمة للجامعة الأزهرية

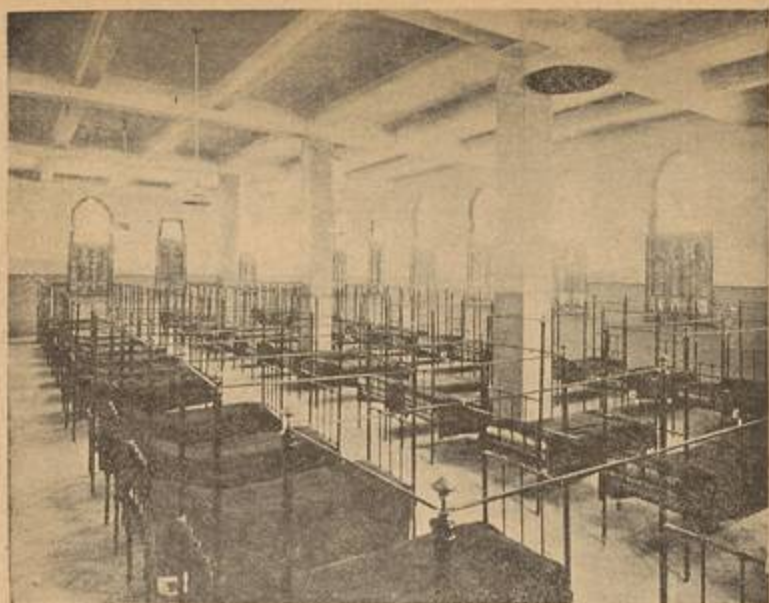
ثم قال الشيخ الظواهري ما معناه :
 « كنت قد وضعت مشروع أبنية فخمة للجامعة الأزهرية الجديدة بحيث
 يكون لكل كلية مبنى خاص وكذلك للأقسام الابتدائية والثانوية والقسم

العام والمكتبة والمستشفى والأدارة ومساكن الطلبة وأردت أن يكون كل ذلك بجوار الجامع الأزهر القديم لأحفظ لهذه الجامعة الجديدة صلتها التاريخية بهذا الجامع . وقد سر جلاله الملك فؤاد من الفكرة وأمر بنزع ملكية الأراضي اللازمة لذلك . وكانت وزارة الأشغال قد قررت تقسيم البناء على عدة سنين لفداحة المبلغ المطلوب للتشييد فطلبت منها البدء ببناء مبنى الإدارة لنستغنى به عن المنزل المؤجر لها وكذلك ببناء مساكن الطلبة وهى ثلاث عمائر فخمة لأنى كنت حريصاً على أن تهيأ للطلبة أحوال معيشية صحية محترمة كالتى هيأتها لهم بمعهد أسيوط

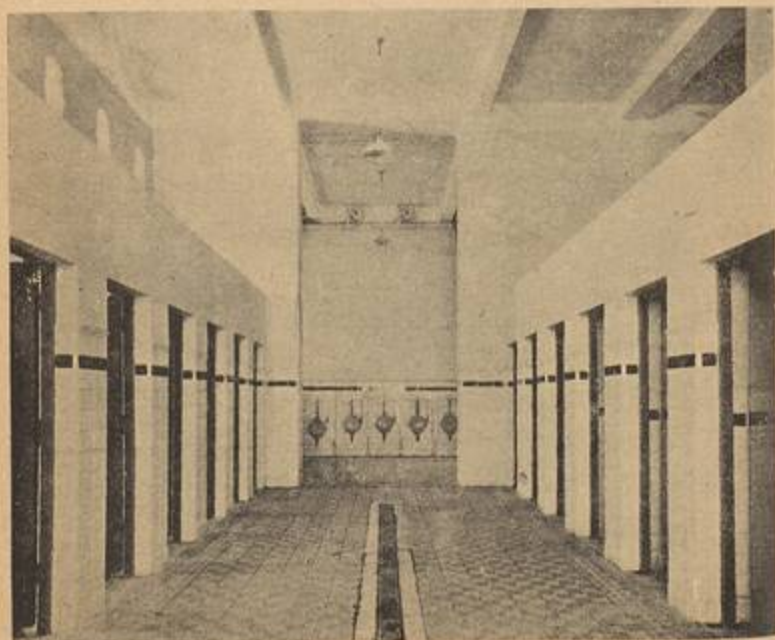
وقد تم بناء هذه المؤسسات فعلاً فى عهدى ولكنى استقلت قبل تسلمها فتسلمها الشيخ المراغى وهى قائمة الآن بجوار الأزهر ، ولكنى لاحظت أن بقية الأبنية لم ينشأ منها شئ آخر حتى الآن . بل أن فضيلة الشيخ المراغى قد استعمل أبنية مساكن الطلبة هذه للتدريس للقسمين الابتدائى والثانوى ولم يخصصها لسكن الطلبة كما قصدت أنا عند بنائها .

• • •

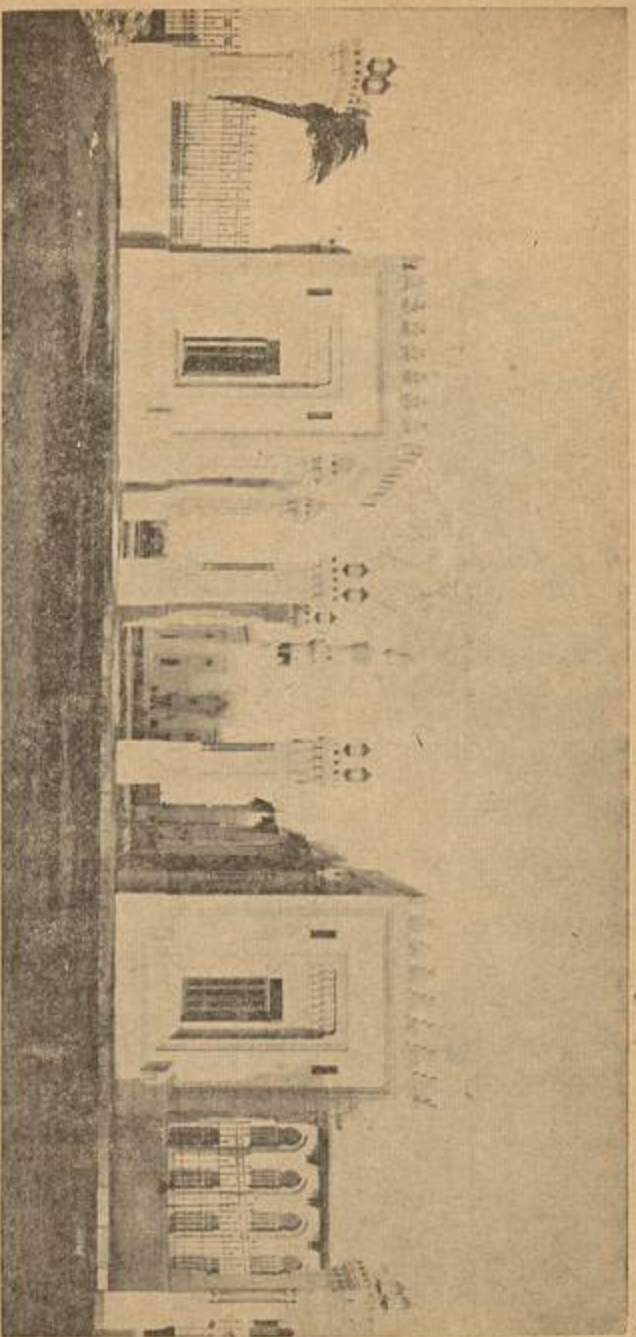
وقد أدرجنا بجوار هذا الكلام بعضاً من صور مساكن الطلبة التى أعدها الشيخ الظواهري فى معهد أسيوط ليتبين منها القارىء ما يريده الشيخ لطلبة الأزهر من مساكن صحية مريحة ومن حالة معيشية واجتماعية جيدة ولائقة بهم .



أحد عنابر النوم في عمارة مساكن الطلبة التي أنشأها الشيخ الطواهرى شيخ جامع الأزهر



الحمامات في عمارة مساكن الطلبة التي أنشأها الشيخ الطواهرى شيخ الجامع الأزهر



مدخل عمارة مساكن الطلبة التي أنشأها الشيخ الطواهرى شيخ الجامع الأزهر في معهد فؤاد الأول بأسوط



حجرة الطعام بمهارة مساكن الطلبة التي أنشأها الشيخ الاحمدى الفلواهرى شيخ الجامع الأزهر

أمكنة مؤقتة للكلية لحين تمام الابنية الجديدة

ثم قال الشيخ الاحمدى :

وكان لابد من انتقاء أمكنة مؤقتة للكلية لحين تمام الابنية التي وضعت مشروعا فاخترت مدرسة الخازنداره بشبرا وخصصتها لكلية أصول الدين وساعدتنا في ذلك المحكمة الشرعية ثم ساعدتنا وزارة المعارف فتنازلت لنا عن بناء مدرسة القضاء الشرعى بالبرموني فخصصته لكلية اللغة العربية والشرعية. ولقد تم ذلك كله بسرعة بمادل على أن الجميع كانوا يريدون الخير للآزهرين .

الكتب والاساتذة

« وكان موضوع الكتب شاغلا لى فقد اخترت كتباً خاصة للتدريس وخشيت أن لا تكون موجودة بالسوق ولكننى أمكنتى بعد بجهود إيجاد عدد كاف منها . وأما الاساتذة فقد أخذت من الأزهريين العدد المطلوب منهم للتدريس فى السكليات وأخذت الباقين من أساتذة الجامعة المصرية ليكون للتعليم الأزهرى اتجاهه الجديد . »

بعثات الأزهر لأوروبا ورأى الشيخ الطواهرى فيها

وهنا قلت للوالد :

ما رأيكم فى البعثات الأزهرية التى سافرت لأوروبا لتعلم الآداب والفلسفة وعلم النفس لى يוכל الى اعضائها بعد عودتهم تدريس هذه العلوم فى الأزهر ؟

فقال الشيخ : « طلب العلم فى ذاته أمر مستحسن ولكننى ألاحظ أن هؤلاء العلماء الأزهريين يذهبون لأوروبا بعد أن تكون أعمارهم قد تجاوزت سن طلب العلم وذلك مضافا إلى عدم معرفتهم بلغات البلاد الأوروبية التى سيسافرون إليها قبل رحيلهم مما يجعل الأمر عليهم شاقا وبدون فائدة خاصة للأزهر لأن أساتذة الجامعة المصرية وهم مصريون ومسلمون يلقون هذه الدروس الآن بالأزهر بكفاءة ونجاح . وأنى أرى أنه لو ذهب هؤلاء الأزهريون لأوروبا لتعلم اللغات الأجنبية أو لتعلم طرق الدعوة الدينية للاستفادة منهم فى نشر الدعوة الإسلامية لكان ذلك أفيد من تعلمهم الآداب والفلسفة . »

ثم استأنف الشيخ الطواهرى الكلام فقال :

انتهاء الدراسة في الجامعة الأزهرية الربيعية

• وفي أوائل سنة ١٩٣١ الدراسية كان كل شيء معدا لبدء الدراسة في الجامعة الأزهرية الجديدة فبدأت باسم الله الرحمن الرحيم تسير في خطى واسعة نحو الاستقرار الجامعي وأقبل الطلبة على مدرجاتهم يستمعون للمحاضرات منشرفي الصدر ممتلئين بالآمال .

الملك فؤاد الأول يفتتح الجامعة الأزهرية الحديثة

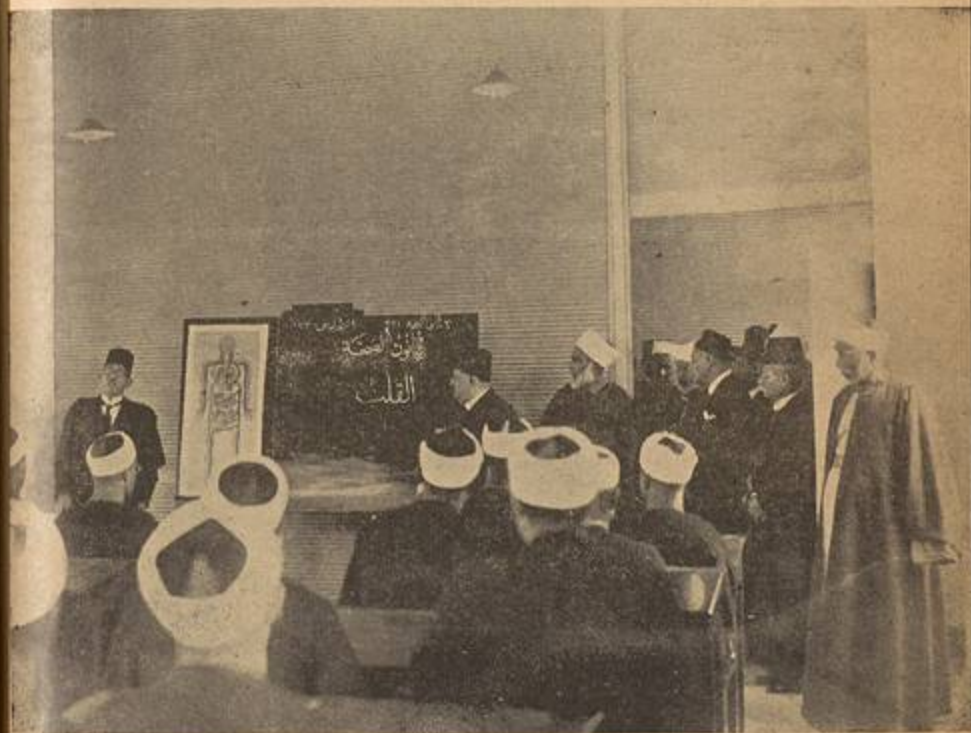
ثم قال الشيخ الأحمدي الظواهري شيخ الجامع الأزهر ومنشئ الجامعة الأزهرية الحديثة :

• وبعد أن ارتوت نفوس الطلبة يماء النظام الجديد وفرح به الأزهريون جميعاً رغب جلالة الملك فؤاد أن يزور دور الكليات ويفتحها رسمياً إظهاراً لسروره . وقد خصص لكل كلية يوماً خاصاً للافتتاح فشرّف جلّالته في أيام متتابة لهذا الغرض فكانت أياماً تاريخية في حياة الأزهر . .

• • •

قد أدرجنا حول هذا الكلام بعضاً من صور جلالة الملك فؤاد الأول عند افتتاحه كليات اللغة العربية وأصول الدين والشريعة في هذه الأيام التاريخية التي أشار لها الشيخ الظواهري .
ويلاحظ القارئ أننا أدرجنا بعضاً آخر منها في فاتحة الكتاب .

مهرز الملك فؤاد
في افتتاح كلية اللغة العربية في الجامعة الأزهرية الحديثة



حضرة صاحب الجلالة الملك فؤاد الأول في أحد فصول الدراسة بكلية
اللغة العربية في الجامعة الأزهرية ويرى الأستاذ يلقي محاضرة في قانون الصحة
عن القلب ويرى خلف جلالتة فضيلة الشيخ الأحمدي الظواهري شيخ
الجامع الأزهر ومنشئ الجامعة الأزهرية وفي الطرف الأيمن من الصورة
فضيلة الشيخ إبراهيم حمروش شيخ الكلية.
وذلك في سنة ١٩٣٢ م

افتتاح كلية أصول الدين
في الجامعة الأزهرية الحديثة



حضرة صاحب الجلالة الملك فؤاد الأول ملك مصر وعلى يمينه حضرة
صاحب الفضيلة الأستاذ الأكبر الشيخ محمد الأحمدى الظواهري شيخ الجامع
الأزهر ومنشئ الجامعة الأزهرية الحديثة أثناء المرور بقاعات المحاضرات
في المبنى المؤقت بمدرسة الخازنداره بشبرا بالقاهرة سنة ١٩٣٢

افتتاح كلية الشريعة
في الجامعة الأزهرية الحديثة



حضرة صاحب الجلالة الملك فؤاد الأول خارجاً من كلية الشريعة بعد
افتتاحها في المبنى المؤقت بشارع البرموني بالقاهرة في سنة ١٩٣٢ م
ويرى جلالتة يحيط الطلبة الذين اصطفوا على الجانبين وبحواره فضيلة
الاستاذ الأكبر الشيخ الأحمدي الطواهرى شيخ الجامع الأزهر
ومنتشى الجامعة الأزهرية الحديثة

أحاديث الشيخ الظواهري

في نتيجة اصلاح الازهر وفي المسائل الاسلامية العامة

سألت في ذلك والدي الشيخ الأحمدى الظواهري فقال ما معناه :
 وعند ما أقدمت على إصلاح الأزهر أردت أن تكون للإصلاح أهداف
 معينة ليكون للإصلاح فوق حسنيته الذاتية فائدة أخرى عملية يستفيد منها
 رجال الأزهر ومتخرجوه من ناحية اشتغالهم بعد تخرجهم بالمفيد حقاً من
 الناحية التي يصلح لها رجل الأزهر . ويسرنى أنى قد نجحت فعلاً في ادراك
 كثير من هذه الأهداف ففضلاً عن الاحتفاظ بوظائف التدريس القديمة في
 المعاهد الدينية فإن وظائف تدريس اللغة العربية في مدارس الحكومة والمدارس
 الأهلية أصبح يملأها الآن كثيرون من خريجي الأزهر وبعد قليل سوف لا يملأها
 غيرهم . وكذلك وظائف القضاء الشرعى والمحاماة الشرعية والمأذونية الشرعية
 أصبحت الآن مخصصة لخريجي كلية الشريعة الإسلامية التي أنشأتها خصيصاً
 لذلك . وأما وظائف الوعظ والارشاد في جميع مراكز القطر وبنادره
 وأقسامه وكذلك في الجيش المصرى ووزارة الاوقاف . وزارة الشؤون
 الاجتماعية وغيرها لا يملأها إلا المتخرجون من تخصص الوعظ والارشاد
 الذى أنشأته وجعلته تابعاً لكلية أصول الدين . وكنت أريد أن يكون معلوما
 التعليم الإلزامى والاولى من علماء الأزهر لولا أنى وجدت أن العلماء يستصغرون
 هذه الوظائف مع أنى أراها مهمة جداً في تربية النشء فاكتفيت بأن جعلت
 مساهمة الأزهر في هذه الوظائف قاصرة على إعطاء الطلاب الأزهريين
 الحاصلين على الشهادة الثانوية الأزهرية حق التعيين فيها .

البعوث الازهرية للصين والحبشة

وجنوب أفريقيا وغيرها

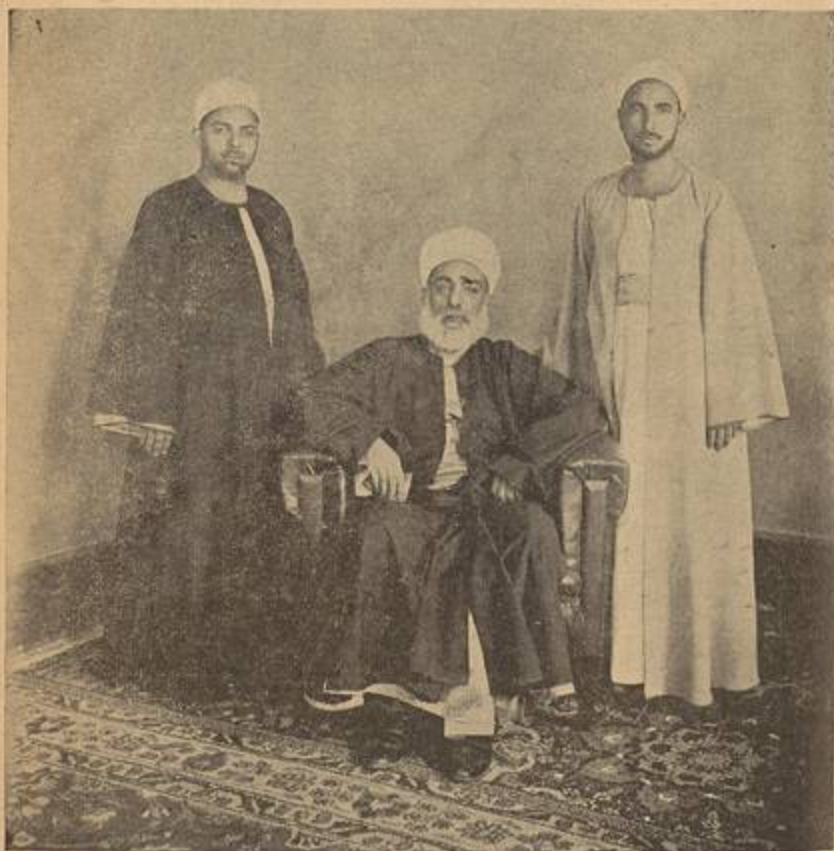
ثم قال الشيخ الظواهري :

« وقد اتجه تفكيرى لإيفاد مبعوثين من علماء الأزهر للبلاد الإسلامية التى يحتاج أهلها للتزوير فى مسائل الدين الإسلامى لى تقوى عندهم الروح الإسلامية فلا يقعون فى حبال المبتشرين للأديان الأخرى كما تواترت بذلك الأخبار ، وكذلك إلى البلاد التى لا يزال أهلها يدينون بالوثنية لى يرشدوهم للدين الإسلامى الحنيف . وقد رأيت أن مثل هذه البعث من علماء الأزهر ترسل لهذه البلاد لتتشر فيها الإسلام وتدعمه أولى وأفيد وأقرب لرسالة الأزهر من البعثات التى ترسل من علماء الأزهر لأوروبا لتعلم الفلسفة وغيرها . »

« وعندما عرضت هذه الفسكرة على جلالة الملك فؤاد سر بها سرورا عظيما وكلف رئيس وزرائه وقتئذ اسماعيل صدقى باشا بالعمل على تنفيذها . وأذكر أن اسماعيل صدقى باشا اقترح تخصيص ألف جنيه سنوياً من الأوقاف الخيرية لإيفاد هؤلاء المبعوثين فأخبرته بأن مثل هذا المبلغ البسيط لا يكفى لمثل هذا العمل الكبير ورجوته أن ينظر للموضوع نظرة جدية . ثم بعد مجهود كبير وبمساعدة المرحوم الملك فؤاد تمكنت من إرسال بعثتين أزهريتين إحداهما لبلاد الحبشة والأخرى لبلاد الصين . وكانت كل بعثة مكونة من عالمن من أفاضل الأزهرين المعروفين بجودة الخلق وقد سافروا فعلا وقاموا بأعمالهم الحميدة هناك . »

(يرى القارى فى الصورة المقابلة عضوى بعثة الصين مع فضيلة الشيخ الظواهري أخذت لهم بمناسبة سفرهما) .

مبعوثا الأزهر للصين
مع فضيلة الشيخ الظواهري شيخ الجامع الأزهر



من الأعمال المهمة التي أنشأها الشيخ الأحمدي الظواهري أثناء توليه
مشيخة الأزهر إرسال بعثات من علماء الأزهر للبلاد التي تدين بالوثنية لهدايتها
للاسلام وكذلك لتثقيف المسلمين في البلاد الاسلامية المحتاجة لذلك
وهذه صورة الشيخ الظواهري مع الشيخ فليفل الصغير والشيخ الدالي
أول مبعوثين للصين

ثم استمر الشيخ الظواهري في الحديث فقال :

« وكنت قد أعددت بعثتين أخريين لبلاد جنوب افريقيا وبلاد أمريكا الجنوبية وكان اعضاؤهما على وشك السفر ولكنني استقلت قبل سفرهم .

« ويؤسفني أنه بعد استقالي من مشيخة الأزهر لم يهتم أحد لهذه البعثات فعاد لمصر العلماء الذين كانوا قد سافروا ولم يبعث بغيرهم لا للحبشة ولا للصين ولا لغيرهما . »

...

لقد عثرنا على المذكرة التي رفعها الشيخ الظواهري للسراي الملكية في هذا الموضوع وسنتبها هاهنا لما لها من الصفة التاريخية نظرا لأن هذا هو أول عمل من نوعه قام به الأزهر . والمذكرة هي :

« تتجه أنظار العالم الاسلامي في مشارق الارض ومغاربها في كل ما يتعلق بالشئون الإسلامية إلى حضرة صاحب الجلالة مولانا الملك المعظم فؤاد الأول نظراً إلى ما سارت به الركبان ولهجت به الألسن من أن جلالتة حامى حمى الدين وأعظم ملك غيور على مصلحة الإسلام والمسلمين وأن بلاده العزيزة بأزهرها المعمور وتاريخها الاسلامي المجيد وموقعها الجغرافي جديرة بالزعامة الكبرى في الشئون الإسلامية .

وقد دلت الرسائل والمحادثات التي انتهت اليها من الصين والهند وجنوب أفريقيا وبلاد الحبشة والكنغو البلجيكية وسيام وأمريكا على مبلغ اتجاههم جميعا إلى حضرة مولانا صاحب الجلالة وأنهم في حاجة شديدة إلى إرسال رسل يعلمون المسلمين أمور دينهم ويدفعون عنهم غائلة حركات التبشير التي تهددهم ويحققون آمال تلك

البلاد في حضرة صاحب الجلالة مولانا الملك المعظم .

وعلى أثر ما نشر من هذه الأخبار في الجرائد تقدمت إلينا طلبات من كثيرين يقولون فيها أنهم مستعدون للسفر إلى تلك الأصقاع للقيام بتلك المهمة متى دبرت لهم النفقات الكافية .

والواقع أنه إذا دبرت هذه النفقات أمكن القيام بهذا العمل الكبير واعتبر بحق أكبر عمل إسلامي لم يقم به ملك ولا خليفة من ملوك وخلفاء المسلمين بعد الخلفاء الراشدين .

ونرى أن أفضل ما تنفق فيه أوقاف المسلمين الخيرية هو هذا الباب ، فهو أقرب إلى مقاصد الواقفين .

فنتشرف برفع هذه المذكرة لعرضها على أنظار حضرة صاحب الجلالة الملك .

محمد الاحمدى الظواهري

شيخ الجامع الازهر

• • •

هذا هو موضوع إيفاد بعثات من الازهر إلى الصين والحبيشة وغيرها . وهناك ناحية أخرى من نفس الموضوع اهتم لها الشيخ الظواهري أيضاً لأنها كانت في نظره متممة لفكرة إيفاد المبعوثين وهي ناحية استيفاد بعثات من هذه الأصقاع لتقيم وقتاً في مصر ولتتعلم الإسلام في الازهر فيكون أعضاؤها بعد تخرجهم من الازهر رسل الهداية الذين يريدهم الشيخ الظواهري في تلك البلاد النائية مع فارق أنهم يكونون أكثر فائدة وأعظم أثر من الرسل المصريين الذين قد يقف جهلهم بلغة تلك البلاد عائقاً في سبيلهم إلى أن يتعلموها .

ولقد وقع بين أيدينا خطابان مهمان في هذا الشأن رأينا أن ننشرهما أيضا لما لهما من الدلالة أولا ومن التسجيل التاريخي ثانيا وأحدهما من الاستاذ محمد ابراهيم شاه كوجين العالم الصيني بالازهر والآخر من مدير مدرسة المعلمين الاسلامية الصينية بشنغاي بالصين وهما :

حضرة صاحب الفضيلة الاستاذ الاكبر الشيخ محمد الاحمدى الظواهري شيخ الجامع الازهر .

لقد شلتكم الطلاب الصينيين من أول وجودهم بمصر بعناية عظيمة كان لها أعظم أثر في تشجيعهم وكال اتجاههم نحو الغرض الذي قدموا من أجله . ولا تزال هذه العناية تتجلى من حين لآخر وكان من أثرها تقرير فضيلتكم إنشاء رواق للصينيين بالازهر وتعيين شيخاً له .

فازاء هذا كله أتقدم لفضيلتكم عن نفسي وعن إخواني الطلاب الصينيين بعظيم الشكر والثناء وسيكون أعظم مظهر لشكرنا لفضيلتكم كمال الاجتهاد الذي به نبلغ رضاكم ونحقق أمل مسلمي الصين في هذه البعثة . ونسأل الله كمال التوفيق .

٨ صفر سنة ١٣٥٣ - ٣ مايو سنة ١٩٣٣ محمد ابراهيم كوجين

وأما الكتاب الآخر فهو :

بسم الله الرحمن الرحيم

حضرة صاحب الفضيلة الاستاذ الاكبر شيخ الازهر الشريف السيد محمد الاحمدى الظواهري : دامت فيوضاتكم .

الحمد لله وحده والعاقبة للمتقين . والصلاة والسلام على رسوله محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .

وبعد إهداء مزيد السلام ووفور التحية إلى فضيلتكم فالمعروض منا أن خمسة طلبة العلم من تلاميذنا قد توجهوا إلى جهتكم في هذا اليوم بعد ما تلقينا برقية من فضيلتكم بقبولكم أن يدخلوا في الجامع الأزهر فلكم منا الشكر الجزيل ولنا منكم الرجاء لقبولكم خدماتهم وقد بعثنا معهم هدية حقيرة من طرفنا لفضيلتكم فرجو منكم القبول إن الله يحب المحسنين

الهدية المذكورة { الشاى الاخضر خمسة أرتال }
 { المرآتان المعلقتان اثنان }

شنغاي في ٢١ ابريل سنة ١٩٣٤ مدرسة المعلمين الاسلامية الصينية
 شنغاي - الصين

ختم

...

الاستغناء عن ٧٠ عالما من مدرسى الأزهر

ثم قال الشيخ الظواهري ما معناه :

« وعند تنفيذ الاصلاح الجديد بعلومه الجديدة وتوجهاته الجديدة كان لابد أن نفسح المجال للعلماء الحديثين الذين تتوفر فيهم الكفاءة المطلوبة لمثل هذا الاصلاح ولم يكن ليتأتى ذلك إلا باخراج الغير الصالحين من المسنين وغيرهم فقد كانت وقتئذ الازمة المالية منتشرة في البلاد ولا يمكن معها انشاء وظائف جديدة . وكان فضيلة الشيخ المراغي في أثناء مشيخته الاولى قد ألف لجنة لتصفية العلماء المدرسين توطئة لاجراج من لا يصلح منهم . فلما عرفت شيئا للازهر بعده

أبقيت على هذه اللجنة وأذكر أن جلالة الملك فؤاد قال لي في هذا الصدد :
 « أن الشيخ المراغي كان قد عرض عليّ أنه يريد أن يصفى الأزهر من العلماء
 الغير الصالحين للتدريس وأنا أرى أن الأزهر يجب أن لا يكون تكية
 للارتزاق فإنه مدرسة دينية كبرى ويجب أن يكون مدرسوها أكفاء .. »
 ثم استمر الشيخ الأحمدي يقول :

« وقد رأت اللجنة إخراج نحو مائتين عالما ولكني بعد التدقيق الطويل
 تمكنت من اختزال هذا العدد إلى نحو السبعين فقط ولاحظت فيمن اخترتهم
 للخروج أن يكونوا من المسنين الذين قاربوا الإحالة للعاش فأرضيتهم بمكافآت
 خاصة . وأما صغار السن منهم وكان عددهم قليلا فقد قدمت في بعضهم تقارير
 لا تتفق مع ما يجب أن يكون للعالم الأزهرى من سلوك وكان البعض الآخر
 مشتغلا بالسياسة ومصرأ على الاشتغال بها بالرغم من تكرر نصيحتي لهم
 بالابتعاد عنها وتفضيلي لهم اشتغالهم بوظائفهم . وكان بعض هؤلاء من تلاميذى
 الخصوصيين وكان يعز على جدا فصلهم لولا إصرارهم هذا مع تكرر مطالبة
 الحكومة بفصلهم . وإنى اذكر فى ذلك أنى استحضرت يوما الشيخ ابراهيم
 القاياتى فى مكتبتي وأطلعته على خطاب من صدقى باشا رئيس الحكومة وقتئذ
 بطلب فيه فصله لقيامه بالدعاية كتابة ضد الحكومة فطلبت منه لكى يمكننى أن
 أدافع عنه أن يقتصر على إبداء آرائه شفاهة وبدون كتابة فرفض بتاتا
 فقلت له لقد أعذر من أنذر واضطرت لفصله هو وإخوانه الآخرين الذين
 أصروا مثله بالرغم من نصيحتى المتكررة لهم . ويهمنى أن أذكر لك أنى بمجرد
 تغير الحكومة التى طلبت إخراج هؤلاء المفصولين سياسيا وحل حكومة أخرى
 غير معادية لهم وطلبت إعادتهم ، وافقت على إعادتهم فعادوا جميعا لوظائفهم .. »

المواقف السياسية للشيخ الظواهري

سألت الوالد في ذلك فقال ما معناه :

« إن رجل الدين كأي مواطن آخر لا يخلو من اتصاله بالسياسة فلا بد له من الاشتراك في المواقف الوطنية القومية المشرفة ولكنني أرى أنه يجب أن يكون هذا الاتصال بالقدر الذي لا يخرج رجل الدين إلى الحزبية إلا إذا أراد الاشتغال كلية بالسياسة وحينئذ يجب عليه أن يترك صفته الدينية . وفي رأيي أنه إذا كان لابد من علاقة خاصة بين السياسة وبين رجل الدين فلتكن استغلالا من رجل الدين للسياسة لنشر رسالة الدين وتثبيتها وتدعيمها وكذلك العمل على فض المشاكل السياسية وتذليل صعوباتها ما أمكن محافظة على بقاء الاتحاد والأمن والطمأنينة والسلام ودفعاً للضرر والإضطراب . وقد كانت هذه هي خطتي دائما فيما اتصلت به أو وقع لي من الحوادث ذات الصفة السياسية وسأقص عليك بعضا منها . »

الأمم العربية والحرب العالمية الأولى

قال الشيخ الاحمدى ما معناه :

« عندما أعلنت بريطانيا الأحكام العرفية في مصر في الحرب الأولى (١٩١٤ - ١٩١٨) كان المصريون غاضبين على هذه الأحكام فرأى حسين رشدي باشا رئيس النظار وقتئذ أن يستصدر بيانا من الأزهر يدعو فيه الأمة للامتثال للأحكام العرفية . وقد كنت في ذلك الوقت شيخا للجامع الاحمدى بطنطا وكان الشيخ أبو الفضل الجيزاوى شيخا لمعهد الإسكندرية فدعينا لمقابلة

رشدى باشا ، فلما وصلنا وجدنا عنده الشيخ سليم البشرى شيخ الجامع الأزهر وقتئذ وكذلك الشيخ محمد بخيت والشيخ عبد الرحمن قراعه فوجه رشدى باشا الكلام إلى العلماء وقال : « أنتم تعرفون أن الأحكام العرفية قد أعلنت في البلاد والحكومة تريد أن يطيع الأهالي هذه الأحكام لأنها من مقتضيات الحرب وقد عمل الشيخ سليم البشرى شيخ الجامع بياناً للهدوء وتريد الحكومة نشره في كل القطر وهماهي نسخة منه قد أعدت فعلاً أريد أن أعرضها عليكم . »
 ثم ناولنا رشدى باشا النسخة وقرأناها فوجدنا فيها أن الشيخ سليم البشرى يدعو للرضوخ للأحكام العرفية اقتباساً من الدين . وعندما قرأناها لاحظت أن الشيخ سليم كان كأنه واجم وغير مرتاح فأردت أن أساعده في موقفه الحرج فوجهت الكلام لرشدى باشا فقلت : هل يسمح لي عطوفة الباشا في إبداء ملاحظاتي فقال : « وهل هناك ملاحظات ؟ » فقلت « إنى أرى أن هذا البيان سيهيج الناس لصدوره من رجال الدين وإنى أبدى رأيي لعطوفتكم بصراحة . »
 حينئذ تكلم الشيخ بخيت فحذ رأيت ثم تحمس الشيخ أبو الفضل وانضم إلى في الرأي . وهنا تكلم رشدى باشا بالتليفون مع شخص انجليزى وبعد الكلام الطويل معه قال لرشدى باشا « يمكنكم أن تعدلوا في البيان وتضعوا فيه ما تريدون . »
 فغير العلماء مواضع بعض الجمل . وعلى أثر ذلك طلب رشدى باشا أن يوقعه الحاضرون فقلت له « إنى أرى أن يكون هذا النداء من هيئة كبار العلماء » وقصدت من ذلك امتداد الفرصة لبحث الموضوع فوافق رشدى باشا ثم في اليوم التالى جمع الشيخ سليم البشرى بصفته شيخ الأزهر أعضاء الهيئة في الجامع الأزهر وعرض الموضوع عليهم وطلب منهم إمضاء البيان . . ولما كنت

أنا في ذلك الوقت من غير أعضاء الهيئة فقد استأذنت من الشيخ سليم وانصرفت ولم أوقع وصدر البيان. فلما وجد رشدي باشا أن امضائي غير موجودة سأل عن السبب فقبل له بأنى لست عضواً فى هيئة كبار العلماء، فتبسم وقال: لقد فهمت الآن مناورته فهو الذى اقترح أن يصدر القرار من هيئة كبار العلماء لكى يفلت من الإمضاء..

زهد الشيخ الطواهرى بالاعتقال

ثم استمر الشيخ يقول:

«ومن الحوادث السياسية أيضا احتجاجى لمفتش الداخلية الانجليزى على ضرب الجنود الانجليز لطلبة المعهد الدينى بالرصاص فى المظاهرة الكبرى التى حصلت سنة ١٩١٩ بطنطا أسوة بالمظاهرات التى شملت القطر كله على أثر اعتقال الانجليز لسعد زغول باشا وأصحابه لمطالبتهم باستقلال مصر. وقد هددنى مفتش الداخلية الانجليزى وقتئذ بالاعتقال لشدة كلامى معه فقلت له: «إذا اعتقلنى الانجليز لدفاعى عن أرواح المصريين فهذا مما يشرفنى» فتدخل مدير الغربية وانصرف مفتش الداخلية مغضبا ووعد بكتابة تقرير فى ذلك ولكنى لم أعتقل ولم أسمع شيئا عنها فيما بعد».

«ثم حدث بعد ذلك أن طارد بعض الجنود الانجليز عددا من المارة فى حد شوارع طنطا فدخل هؤلاء منزلى تلمسا للحماية والأمان فتبعهم الانجليز لداخل المنزل واعتقلوهم وقد كنت بالقاهرة فى ذلك اليوم فلما عدت ذهبت فوراً للمدير الغربية وقدمت احتجاجى رسمياً فأبلغه المدير للانجليز فقرروا الإفاد ضابط كبير يحضر لى بمنزلى ويعتذر لى رسمياً.

عندما أفرج عن سعد زغلول باشا

ثم قال الشيخ الظواهري ما معناه :

« ومن الحوادث السياسية التي أذكرها أيضاً أنه لما قامت الثورة المصرية في سنة ١٩١٩ من أجل الاستقلال نفى البريطانيون سعد زغلول باشا زعيم الحركة وبقي منفياً عدة شهور ثم وردت الأنباء بالافراج عنه ففرح الناس ورأيت من واجبي أن أزور نادى طنطا في ذلك الوقت لاشتري في فرح الناس فقام الاستاذ عبد القادر مختار مأمور مركز كفر الشيخ وقتئذ واقترح الاكتاب للوفد بالاموال فاعترض الدكتور زكي الكاشف وكادت تقوم مشادة وانقسام واتفق أن كان معي ورقة بخمسين جنيتها فانتهزت الفرصة وقلت إنني أحبذ فكرة الاكتاب وأقدم هذه الورقة اليكم لتكون فاتحته. وكان الدكتور حسن بك كامل رئيس النادى فشكرنى وتتابع الناس بمبالغ مختلفة . ثم بعد خروجنا من النادى كان هناك مظاهرة كبرى فاشتركت فيها مع فريق من العلماء وسرت فيها بجانب القسيس القبطى إشارة إلى الاتحاد فى الوطنية .

سعد أو عدلى ؟

« ومن الحوادث السياسية أيضاً ما حصل عند ما اختلف سعد زغلول وعدلى يكن على رئاسة الوفد الذى يسافر للمفاوضة فى استقلال مصر وكان لكل منهما أنصار من الشبان وكنت أرى أن الخلاف هو أساس الفساد فى الشرق فلما حضر إلى الطلبة والشبان من أنصار سعد لامضى بسقوط عدلى ومن أنصار عدلى لامضى بسقوط سعد رفضت طلب الاثنين وقلت أن هذه

المسألة يجب أن يسويها الزعيمان فيما بينهما اختياراً لا إكراها فهذا أكرم لمصر ولهما. ولكن كلامي هذا لم يعجب الفريقين من الشبان فرمى الفريقان في غضبهما منزلي بالطوب ولكني لم أتأثر لمعرفتي بنزعات الشباب.

ثم قال الشيخ الأحمدى :

«وعندما عاد سعد من المفاوضة قابلته الأمة بترحاب عظيم في يوم مشهود هو يوم ٤ ابريل سنة ١٩٢١ فرأيت من واجبي الوطني بصفتي رئيس الدين بطناً أن أشارك في الإحتفاء به فقابلته مع آلاف المستقبليين بمحطة طنطا وأهديته مصحفاً شريفاً ونسخة من صحيح مسلم إشارة إلى ترسم خطي الرسول في الجهاد».

ثم استمر الشيخ يقول :

«هذه هي أهم الحوادث السياسية التي حصلت لي قبل توليتي مشيخة الجامع الأزهر ، وأما بعد توليتي هذه المشيخة فقد زاد عدد هذه الحوادث كثيراً من طبيعة اتصال هذه الوظيفة واتصال شاغلها رغماً عنه بالحوادث السياسية سواء في مصر أو في العالم الإسلامي».

نعيين شيخ الأزهر في مجلس التبوع

«ومن ذلك مثلاً أني استيقظت صباح أحد الأيام فوجدت اسمي منشوراً في الجرائد ضمن أسماء أعضاء مجلس الشيوخ المعينين ورأيت أيضاً إسم بطريرك الأقباط وحاخام اليهود وإسم الشيخ عبدالمجيد سليم مفتي الديار المصرية. فلما سألت كيف لم يؤخذ رأيي في مثل هذا الموضوع قبل إتمامه قيل لي أن

التعيين حصل بحكم الوظيفة، ففي بريطانيا يصير الرؤساء الدينيون أعضاء بمجلس اللوردات بطريقة آلية بمجرد تعيينهم في وظائفهم، وقيل لي أنه رؤى اتباع نفس المبدأ في مصر فعين شيخ الإسلام والبطريرك والحاخام وهم رؤساء الأديان الثلاثة أعضاء بمجلس الشيوخ ورؤى أن يضاف المفتي أيضا ليكون تمثيل الاسلام بعضوين بدلا من واحد نظرا لأن الإسلام هو دين الأغلبية.

وبهذه المناسبة فاني ألاحظ أن وجود رئيس الدين الاسلامي في مجلس الشيوخ لا يخلو من فائدة فقد تمكنت أثناء وجودي به من بث الروح الدينية بالمجلس فكنت أطلب رفع الجلسة دائما للصلاة عند حلول موعدها كما طلبت إنشاء مسجد نخم يقام في ساحة البرلمان ليؤدي الأعضاء المسلمون فيه الصلاة فأشبه هذا المسجد فعلا وهو قائم الآن في ساحة البرلمان.

ثم بائتخابي رئيسا للجنة الأوقاف والمعاهد الدينية في مجلس الشيوخ تمكنت من الإشراف العملي والتشريعي على هذه الجهات الدينية. ثم تمشيا مع فكرة بث الروح الدينية في المجلس فإني مع المفتي كنا دائما نترك مقعدينا ونخرج من المجلس إذا ما عرض شيء يناقض أحكام الدين كما في مسائل الأرباح المالية مثلا فقد كنا نرى أننا ما دمنا غير قادرين على دفع هذه المبادئ الغير الشرعية التي تغلغت في النظام الحكومي فلا أقل من انسحابنا وقت عرضها ونظرها لئلا نكون مقرين لها، وفي هذا المسلك على بساطته إزكاه لروح الدين.

نداء منه الأزهر للهدوء في عهد صدقي باشا

ثم استمر الشيخ الظواهري يقول أيضا ما معناه :

« ومن المسائل السياسية أيضا مسألة النداء الذي وجهه شيوخ المذاهب الأربعة بالأزهر إلى الأمة المصرية لالتمزام جانب الهدوء تجنباً لسيلان الدماء وإهراقها عندما كان إسماعيل صدقي باشا رئيساً للوزارة في سنة ١٩٣١ ورأى تبديل دستور سنة ١٩٢٣ بدستور آخر سمي بدستور سنة ١٩٣٠ ، فقد أثار هذا التغيير وقتئذ حزب الوفد وسافر النحاس باشا رئيسه للأقاليم يدعو لمقاطعة هذا الدستور فمانعه صدقي باشا وحصلت عدة حوادث كان أفضعها حادث المنصورة الذي قتل وجرح فيه عدد كبير من الأهالي ومن الجيش المصري الذي كان يناهضهم بناء على أمر الحكومة . فلما تفاقم الحال بهذا الشكل التمس إسماعيل صدقي باشا نداء يصدر من الأزهر يدعو لهدوء الأمة تجنباً لإزهاق الأرواح . ومع أني كنت أرى دائماً ابتعاد الأزهر عن السياسة فما كان لي في هذا الوقت وأنا شيخ الإسلام أن أرفض طلباً يوجه لي من رئيس الحكومة ومن توفيق نسيم باشا رئيس ديوان جلالة الملك باصدار نداء يدعو للهدوء والسكينة تجنباً لسيلان الدماء فان هذا من طبيعة أعمال شيخ الإسلام الإرشادية . »
« وعندما أعد النداء لاحظت أنه يستند إلى الآية الشريفة « وأطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم » ، بما قد يشعر في تلك الظروف أننا نصف إسماعيل صدقي باشا رئيس الوزراء بأنه ولي الأمر في مصر ولذلك فقد أصررت على أن تضاف للنداء بعد هذه الآية العبارة الآتية : « وقد من الله على هذه الأمة بأن جعل ولي الأمر فيها الملك فؤاد ، وذلك لكي لا يتطرق

لأى ذهن أننا نريد بهذه الآية أى أحد آخر وليا للأمر غير جلالة الملك فؤاد .
وقد اشترك فى وضع النداء معى الشيخ عبد المجيد سليم مفتى الديار المصرية
وقئتذ والشيخ عبد اللطيف الفحام وكيل الجامع الأزهر ورأينا أن يصدر من
مشايخ المذاهب فأمضيته أنا باعتبارى شيخ المذهب الشافعى وأمضاء الشيخ
عبد المجيد سليم باعتباره شيخ المذهب الحنفى وأمضاء الشيخ احمد نصر باعتباره
شيخ مذهب المالكية .

• وقد كان هذا النداء سببا لحملة سياسية كبرى ضد الأزهر من الأحزاب
المعارضة لاسماعيل صدقى باشا مع أن هذا النداء لم يتعرض مطلقا للمسائل
السياسية المتنازع عليها بين الأحزاب وإنما كان يدعو فقط للهدوء اجتنابا
لسفك الدماء كما قدمنا .

• وقد قابلنا وقتئذ هذه الحملات الصحافية الحزبية الشديدة بصدر واسع
لعلنا بطبيعتها أولا وأيضا لتجنب الدخول مع الأحزاب السياسية فى الجدل
والمناقشة ، فقد كنت أرى أن مثل هذه المناقشة تجر رجل الأزهر للسياسة
حتما وهذا ما كنت أتحاشاه دائما على قدر الإمكان .

حركة التبشير الكبرى

في سنة ١٩٣٣

ثم استمر الشيخ الأحمدي الطواهرى يقول ما معناه :

« ومن الحوادث المهمة التي قد تعتبر أيضا سياسية لعلاقتها بالدول الاجنبية حادثة التبشير المتسعة التي قام بها المبشرون المسيحيون في مصر في سنة ١٩٣٢ وكان مصدرها بور سعيد ثم امتدت إلى بعض مدن القطر الأخرى ، فقد كان لا بد لي بصفتي شيخ الإسلام ان أمنع هذه الحركة بشكل حاسم قاطع فحاطبت في ذلك جلالة الملك والحكومة وأمكنني القضاء عليها سريعا .

« ثم لكي أضمن عدم قيام مثل هذه الحركة في المستقبل فقد طلبت من الحكومة سن تشريع لمنع نشاط هؤلاء المبشرين في البلاد المصرية كما أنشأت من هيئة كبار العلماء لجنة للبحث في هذا الموضوع من الناحية العلمية تجمع الكتب التي وضعها المبشرون للطعن في الدين الإسلامى وترد عليها ، كما ألقت لجانا في جميع أنحاء القطر لجمع التبرعات لمناهضة هؤلاء المبشرين ولنشر الوعظ الدينى الإسلامى بين الناس في المساجد وغيرها ولبناء الملاجىء لإيواء الاطفال المتشردين الشاردين وقد بدأت الاكتتاب بترعى بمائتى جنيه فتتابع العلماء جميعا بالتبرع ثم تبرع الأهلون بمبالغ مختلفة وقد تبرع أحد الأعيان فى الصعيد بمبلغ عشرة آلاف جنيه فالتفت من جلالة الملك الانعام عليه برتبة الباشوية فتفضل جلالته بإجابة طلبي وأنعم عليه بها .

« وقد رأينا أن نشترى بالمبلغ الذى جمع أطيانا من أطيان الحكومة بالجيزة يصرف من ريعها على مشروع مقاومة التبشير فى مصر ، وكانت صفقة رابحة

ساعدنا فيها حسن صبرى باشا وزير المالية وقتئذ وكادت تم ولكنى استقلت من مشيخة الأزهر قبل أن أمضى شروط البيع . ويؤسفنى أنه بعد استقالتي لم يشتر بهذا المبلغ شيء حتى الآن وأن بعضه صرف فى وجوه أخرى غير الوجوه التى جمعت له .

• • •

هذا يحمل من بعض ما قاله الشيخ الظواهري عن موضوع التبشير وقد وقفنا على صورة الخطاب الذى أرسله الشيخ الظواهري إلى الحكومة فى هذا الشأن وسنشره لأهميته التاريخية :

حضرة صاحب المعالى رئيس مجلس الوزراء بالنيابة (محمد شفيق باشا)
استغل المبشرون ما عرف عن المسلمين من حسن ضيافتهم وسعة صدورهم
للإغواء فى اغواء ضعفاء الإدراك بوسائل تعتبر من أكبر الجرائم التى لا ينوغي لمن يدعو إلى دين أن يرتكبها .

ولقد تمالى هؤلاء المبشرون فى أعمالهم حتى افترض أمرهم وفطن الناس أخيراً إلى ما يتخذونه من وسائل الاستهواء والخديعة تارة ووسائل التعذيب والعنف تارة أخرى .

ولما كانت الشريعة المطهرة توجب على العلماء فى مثل هذه الحوادث أن يفكروا ويتدبروا فيما يمنع هذا الشر المستطير — اجتمعت هيئة كبار العلماء فى يوم السبت ٣ ربيع الأول سنة ١٣٥٢ (٢٦ يونيه ١٩٣٣) وتداولوا الأمر بينهم فيما آلت إليه حال هؤلاء المبشرين وكان مما قرره فى هذا الاجتماع مطالبة الحكومة بسن تشريع حازم حاسم يبحث بذور هذا الفساد ويستأصل شأفه هذا المرض الويل الفتاك الذى يطمئن المسلمون على الدين الإسلامى والقرآن المجيد وكى يكون أولادهم

وإخوانهم وأقاربهم في مأمن من أن تصل اليهم يد بالاعتداء أو الإغراء لتحويلهم عن دينهم .

ولقد عهدت إلى تلك الهيئة الموقرة في أن تسعى لدى الحكومة لاستصدار التشريع لهذا أتشرف بإبلاغ معاليكم القرار المذكور .

وإن حكومة مصر الإسلامية التي عنيت بسن القوانين التي تضمن حفظ النفوس والعقول والاموال والاخلاق قياماً بواجبها نحو الأمة لا شك أنها تعنى العناية التامة بسن القوانين التي تحفظ على المسلمين دينهم وعقائدهم من عبث العابثين واعتداء المعتدين . فليست حراسة الدين والمحافظة على عقول أبناء المسلمين بأقل خطراً من المحافظة على الانفس والاموال بل هي أعظم شأنًا وأجل خطراً .

وإن الأمة الإسلامية التي شهدت أولادها من بنين وبنات يتخطفون من حولها وتستخدم معهم أنواع الإغواء والإغراء لتحويلهم عن دينهم لا تنتظر من الحكومة الإسلامية أقل من أن تسن هذا التشريع الذي يحول بين أولادها وعمل هؤلاء المبشرين والسلام عليكم ورحمة الله

شيخ الجامع الأزهر
محمد الاحمدى الظواهري

١١ ربيع الاول ١٣٥٢ - ٤ يوليو ١٩٣٣

المؤتمر الإسلامي بالقدس

واستمر الشيخ الظواهري يقول مامعناه :

« ومن المسائل السياسية التي يجب ذكرها مسألة انعقاد المؤتمر الاسلامي في القدس في سنة ١٩٣٣ فقد أشيع وقتئذ أن الغرض من عقده هو إقامة خليفة للمسلمين بدل الخليفة التركي المعزول ليكون لعبة في يد الاستعمار

ويكون مقره في القدس أو في الهند فرأيت أن أحتاط لذلك فكتبت للسيد أمين الحسيني مفتي فلسطين فزارني هو والاستاذ السيد الثعالبي وأكدا لي كذب هذه الإشاعة وقال المفتي إنهم يريدون إنشاء كلية دينية بالقدس فقلت له إنني أرحب بمثل هذه الكلية ولكنني أمقت كل عمل يقلل من قيمة الأزهر العالمية فوافقني مفتي فلسطين على ذلك . وبعد انتهاء مؤتمر القدس ورد علي من أعضائه الأمير سعيد الجزيري والأمير سعيد شامل وعياض بك اسحاقى ووقد علماء الغرب والشيخ المكي الكناني وشوكت علي وقد تفاهمت معهم على مايجب أن يكون المسلمون عليه من الاتحاد والوفاق وجمع الكلمة وعدم تقديم أى فرصة للاستعمار لاستغلال اختلاف المسلمين فوافقوني جميعا .

مجمع اسلامى عام

فكرة الاتحاد العربى

و لقد خطرت لى بعد اتصالاتى بهؤلاء الزعماء المسلمين فكرة إنشاء مجمع اسلامى يضم كلمة المسلمين ويجعل منهم قوة واحدة تناهض أى معتد عليهم . وقد وافق جلالة الملك فؤاد على الفكرة ولكنى وجدت من الحكومة ترددا ثم معارضة بحجة أن مثل هذا المجمع قد يثير مشا كل سياسية عديدة . ملحوظة للمؤلف : وقعت فى أيدينا المذكرة التى قدمها الشيخ الظواهري للسراى فى ذلك الشأن وهى تتفق فى المبدأ مع فكرة الاتحاد العربى الذى تم أخيرا .

حادثة الظهير البربري وعادة عمر المختار

ثم قال الشيخ الطواهرى ما معناه :

« ومن الموضوعات المهمة أيضاً التي تدخلت فيها حادثة الظهير البربري في المغرب الأقصى وما قيل من أن الفرنسيين شرعوا في إخراج شعب البربر هناك عن الدين الإسلامي وادخالهم في النصرانية وكذلك حادثة عمر المختار في طرابلس الغرب وتغذيته هناك بواسطة المستعمرين باعتباره من رجال الدين الإسلامي فقد تقابلت في ذلك مع عبد الفتاح يحيى باشا وزير الخارجية المصريه وقتئذ وأفهمته أنى بصفتي شيخ إسلام مصر لا بد أعترض وأحتج احتجاجاً شديداً على هذا الذي حصل من فرنسا وإيطاليا فاتصل عبد الفتاح باشا بسفير فرنسا فأخبره بأنه لم يحصل شيء مما قيل وإنما كلها مجرد إشاعات . ولكن بالرغم من ذلك فقد كتبت لوزير الخارجية خطاباً رسمياً ذكرت فيه أنه إذا كانت الوقائع المشاعة صحيحة فإنى أحتج عليها شديداً الاحتجاج وفعلت مثل هذا في حادثة عمر المختار وطلبت من وزير الخارجية إبلاغ خطابى هذا لسفيرى دولتى فرنسا وإيطاليا وهما الدولتان المستعمرتان هناك ففعل . »

منشور إسلامى جاوه

وقع لنا بين الوثائق التي تركها الشيخ الطواهرى منشور مطبوع بخط جميل كبير وعمور بخط مشيخة الجامع الأزهر وهو نسخة من منشور رسمى وجهته مشيخة الجامع الأزهر إلى مسلمى جاوه لحسم خلاف دينى بينهم . وقد رأيت أن أنشر هذا المنشور لدلالاته فى اشتراك الأزهر فى الارشاد فيما وراء البحار . وهذا المنشور هو :

بسم الله الرحمن الرحيم

نصيحة

مشيخه الجامع الأزهر الشريف

إلى : حضرات مسلمي جاوه وما حولها من بلاد جزر المضيق

السلام عليكم ورحمة الله

وبعد فقد ترامت إلينا أنباء الخلاف القائم بين فريقين من المسلمين في تلك الأصقاع بحيث أدى إلى تفريق الكلمة ، وقد اشتد لذلك أسف كل مسلم يود من صميم فؤاده أن تكون الألفة بين جماعات المسلمين قوية محكمة عملا بكتاب الله تعالى ، وازداد أسفنا عندما وقفنا على بعض أسباب هذا الخلاف فوجدناه سهل المعالجة ميسور الحل .

لانزع في أن لآل البيت النبوي الكريم حرمة ، وقد درج المسلمون على إطلاق لقب السيد والشريف والشريفة على أفرادهم . كما أن أمراً آخر لا يصح أن يكون مثار فتنة وهو تقليد أحد الأئمة الأربعة رضوان الله عليهم ، فإن من قلد واحدا منهم في عبادته أو معاملاته برئت ذمته وتقبل الله عمله .

ولسنا في حاجة إلى أن نذكر هذين الفريقين بالآيات الكريمة والأحاديث النبوية الشريفة المحذرة من الاختلاف والتقاطع ، الأمر بالوفاق والتواصل فانها أمام أعينهم .

ولسكننا نرجو من حضرات علماء الفريقين وزعمائهم أن ينظروا في أسباب النزاع ويعالجوها بما وهبهم الله تعالى من حكمة ، ومن كان رائده الاخلاص وابتغاء الإصلاح وفقه الله تعالى وقرن سعيه بالنجاح ، قال الله تعالى : « واعتصموا بحبل الله جميعا ولا تفرقوا واذكروا نعمة الله عليكم إذ كنتم أعداء فألف بين قلوبكم فأصبحتم بنعمته إخوانا ، وصلى الله على سيدنا محمد النبي الأمي وعلى آله وصحبه وسلم

شيخ الجامع الأزهر : محمد الأحمدى

ختم مشيخة الأزهر

مصر القاهرة في يوم الخميس ٢٢ رمضان المعظم سنة ١٣٥١ هجرية

الآزمة المصرية البريطانية الكبرى

بسبب الوصاية على العرش المصري

وعمل قنرها باستقالة الشيخ الطواهرى من مشيخة الأزهر

فى أواخر سنة ١٩٣٤ أصيب الملك فؤاد الأول ملك مصر بمرض قلبى شديد واستدعى له بالطيارة أطباء أخصائيون من ألمانيا وانجلترا وخيف على حياته وخصوصاً وأن سمو الأمير فاروق ولى عهده لم يكن قد بلغ بعد السن القانونية لتولى شئون الحكم .

وكان قد صدر فى سنة ١٩٢٢ قانون خاص بتنظيم وراثه العرش المصرى وكان من ضمن أحكامه فى حالة عدم بلوغ ولى العهد للسن القانونية أن يضع الملك فى مظروف خاص أسماء أوصياء ثلاثة بحيث لا يفض المظروف إلا بعد وفاة الملك وفى البرلمان أمام أعضائه فإذا أقر البرلمان الوصية الملكية نفذت وإذا خالفها اختار البرلمان الأوصياء حسب رغبته . وقد اعترف بهذا القانون دستور سنة ١٩٢٣ وكذلك دستور سنة ١٩٣٠ الذى صدر بعده .

• • •

وعندما مرض الملك فؤاد الأول بهذا المرض الخطير كان عبد الفتاح يحيى باشا رئيساً للوزارة وكان زكى الأبراشى باشا ناظراً لخاصة جلالة الملك وكان المستر بيترسون نائباً عن المندوب السامى البريطانى وكانت معاهدة التحالف والصداقة بين مصر وانجلترا لم تبرم بعد .

فلما عرف الانجليز بخطورة حالة الملك طلب المستر بيترسون نائب

المندوب البريطاني من عبد الفتاح يحيى باشا رئيس الوزراء ومن زكى الأبراشى باشا ناظر خاصة الملك أن يسألا الملك عن أسماء الأوصياء الثلاثة استعداداً للطوارئ. ولكنهما رفضا رفضاً باتاً بحجة أن هذا ليس من الكياسة أو اللياقة أثناء مرض الملك فكان هذا الرفض أول خطوة فى قيام أزمة سياسية بريطانية جاححة حوت من العنف ومن الحدة والصراحة المرة من الجانبين الشيء الكثير ولقد عمرت الجرائد وقتئذ بأخبار هذه الأزمة وتفصيلها بعنوانين كبيرة مثيرة .

. . .

لقد اهتمت جريدة المصور وقتئذ بنشر ما خفى من التفاصيل والأحداث والمعلومات التى لا تنشرها الجرائد اليومية والتى تكشف فى هذه المواقف عن الحقائق التى قد تتوارى وراء الرسمية .

لقد ذكرت هذه الجريدة فى عدد ٩ نوفمبر سنة ١٩٣٤ أنه عند ما طلب مستر بيترسون من عبد الفتاح يحيى باشا سؤال الملك عن أسماء الأوصياء قال عبد الفتاح باشا أنه ليس سفاكاً Assassin ليسأل الملك مثل هذا السؤال أثناء مرضه . وقالت أن المستر بيترسون أجاب على ذلك بأن قال : أنه يجب على عبد الفتاح يحيى باشا أن يستقيل لأنه أهانه

He was not a gentleman with me and he must go.

. . .

لقد كان الجو كله وقتئذ اغبراراً واكفهراراً . ولقد كانت هذه الزوابع من أشد الزوابع السياسية التى قامت بين مصر وبريطانيا أثناء احتلالها الطويل للبلاد المصرية بل ربما كانت أشدها ، فقد كانت مثيرة للشعور الوطنى المصرى

لرغبة الانجليز الصريحة في التدخل في مسائل العرش ، ومثيرة للعاطفة الإنسانية لاغفالهم عمداً شعور الملك أثناء مرضه .

• • •

ولقد تساءل الناس وقتئذ ما هو الداعي الحقيقي لمثل هذا التعدي والتحدى المكشوفين يقوم بهما على غير العادة مندوب بريطانيا نحو ملك مصر أثناء مرضه ، فذكرت جريدة المصور أنه يمت إلى زيارة ملك إيطاليا لمصر في أواخر سنة ١٩٣٣ فان إنجلترا لم تكن مرتاحة وقتئذ لهذه الزيارة ولا للاستقبال الفاخر الذي استقبل به هذا الملك الإيطالي في مصر ، فهي الآن تحرص في حالة وفاة الملك فؤاد على أن تكون لها اليد العليا في اختيار أشخاص الأوصياء على العرش المصري لحين بلوغ الملك فاروق السن القانونية ، وذلك لكي تضمن ولاء هؤلاء الأوصياء لبريطانيا ولإقرار نفوذها دون سواها في مصر .

• • •

لقد انتهى أمر عبد الفتاح يحيى باشا في هذه المأساة بأن خرج من رئاسة الوزارة كما رغب مستريترسون ولقد أشار لذلك صراحة في خطاب استقالته ثم حل محله محمد توفيق نسيم باشا الذي كان بينه وبين السراى في ذلك الوقت جفاء معروف مشهور على أثر خروجه من رئاسة الديوان الملكي قبل ذلك بأكثر من عام ، ولقد كان اختيار توفيق نسيم باشا بالذات لرئاسة الوزارة في هذه الظروف محل الكلام الكثير من الناس وقالت جريدة المصور في ذلك تحت عنوان (تفاهم قديم) ما يأتى : « ونستطيع أن نؤكد أن التفاهم بين

مستر بيترسون وصاحب الدولة توفيق نسيم باشا قديم ويرجع عهده إلى الأيام التي قضياها معا عند قدومهما على ظهر باخرة واحدة فقد أفضى نائب المندوب إلى دولة نسيم باشا بطرف من المهمة التي جاء ليؤديها في مصر بمناسبة مرض الملك فؤاد وصارحه صاحب الدولة بأرائه بشجاعة أعجب بها فخامته وأبرق إلى وزارة الخارجية البريطانية بعد عودته إلى مصر بأن رجل الساعة هو توفيق نسيم باشا .

. . .

لقد كانت الحالة في ذلك الوقت شديدة حتماً ومتوترة حتماً . ولقد كانت التصريحات وكذلك التصرفات من جانب المستر بيترسون المندوب البريطاني شاذة جداً وشاردة جداً لحد أن الصحف في مصر قالت أن المستر بيترسون لا بد يتصرف من تلقاء نفسه وأن وزارة الخارجية البريطانية لا بد تجهل تصرفاته هذه الشاذة . ولكن المصريون صدموا في اليوم التالي بتصريح صدر من السير جون سيمون وزير الخارجية البريطانية في مجلس النواب البريطاني يعترف بأن وزارة الخارجية البريطانية تؤيد المستر بيترسون في جميع تصرفاته فقد جاء في جريدة الاهرام في ٦ / ١١ / ١٩٣٤ ما يأتي نقلاً عن مكاتبها بلندن :

« وقد رد السير جون سيمون وزير الخارجية البريطانية على الأسئلة التي وجهت إليه في شأن الأزيمة المصرية البريطانية القائمة فقال : « في ٣ أكتوبر سنة ١٩٣٤ عندما كان الملك فؤاد لسوء الحظ مريضاً مرضاً خطيراً أثار رئيس الوزارة المصرية عبد الفتاح يحيى باشا لدى نائب المندوب السامي المسألة الناشئة من الحالة السياسية ولاحظ أن وقوع طارئ مستعجل ينجم

عنه تبعة مشتركة بين مصر وانكلترا . وكانت الحكومة البريطانية تقر هذا
الرأى لأنها تتحمل فى مصر مسئوليات كبيرة منها وجوب حماية أرواح
الأجانب وأموالهم فى مصر . وعلى أثر هذه المحادثة وضع نائب المندوب
السامى بدوره لرئيس الوزارة المصرية بعض التدابير التى من شأنها تعزيز
مركز الادارة تجاه الرأى العام المصرى . وقد لقي تصرف نائب المندوب
السامى البريطانى التأييد التام من الحكومة البريطانية . والنصائح التى أبداهـا
قد أبلغت للحكومة المصرية بتأييد الحكومة البريطانية وموافقتها .

• • •

لقد كذّب عبد الفتاح يحيى باشا فى الجرائد وقتئذ أنه طلب نصيحة من
المستر بيترسون كما ادعى وزير الخارجية البريطانية فى تصريحه هذا ، ولقد
عمرت الجرائد فى تلك الفترة بأخبار هذه الازمة الشديدة وخصصت لها
الجزء الأكبر من صفحاتها بعناوين كبيرة .. وقد رأيت أن أنقل للقارىء شيئاً
مما كتب فيها وقتئذ لدلائلها التاريخية الخاصة أولاً ولأنها أيضاً تودى باختصار
إلى عرض الحال الذى كان قائماً وقتذاك .

فى عدد ٢٣ / ١٠ / ١٩٣٤ من جريدة الاهرام جاء وسط أعمدتها
الكثيرة المخصصة لهذه الازمة نقلاً عن مكاتب جريدة الديلى هيرالد
الانجليزية ما يأتى :

« وأشار المكاتب إلى صحة جلالة الملك فؤاد فقال أن النشرة الطبية التى
أذاعها الدكتور برجمان كتبت بعبارة غامضة فلم تطمئن أحداً . والواقع
لا يرتاح أحد من ناحية صحة جلالتـه حتى يحظى المستر بيترسون نفسه أو

شخص آخر مستقل برؤيته . والمتنظر أن يطلب المستر بيترسون قريبا مقابلة الملك فؤاد ليلح على جلالة في قبول رغبات بريطانيا .

وفي يوم ٢٣ / ١٠ / ١٩٣٤ نشرت جريدة الاهرام نقلا عن جريدة الغازيت الانجليزية ما يأتي :

« إن تبلبل الخواطر الذي ظهر في الدوائر السياسية المحلية في أثناء الأسابيع القليلة الأخيرة يرجع على الأكثر إلى اختلال صحة جلالة الملك فؤاد . والأقوال متضاربة عن تأليف مجلس الوصاية . على أن الأنباء الأخيرة عن صحة الملك تدعو لحسن الحظ إلى الاطمئنان وبذلك أصبحت الحاجة إلى تأليف مجلس الوصاية أقل إلحاحا منها منذ أسبوعين . على أن المسألة لم تفقد أهميتها والواقع أنها لا تفقد أهميتها إلا بعد أن يبلغ صاحب السمو الملكي أمير الصعيد سن الرشد . وإلى أن يحين ذلك الوقت يجب أن يكون هناك رجال قادرون على الاضطلاع بالمهمة الثقيلة التي تنطوي عليها مهمة الأوصياء وأن يكونوا قد رشحوا سلفا قبل أن يطرأ هذا الموقف الدقيق .

وفي أهرام ٦ / ١١ / ١٩٣٤ تحت عنوان « مسألة الوصاية » جاء ما يأتي :
« علمنا من مصدر ثقة أن الحكومة الانجليزية ما زالت مهتمة بمسألة الوصاية ولكنها ترجى البحث في ذلك إلى ما بعد تأليف الوزارة الجديدة التي ستخلف وزارة عبد الفتاح يحيى باشا » .

وفي جريدة الاهرام نقلا عن جريدة التيمس في ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٣٤ جاء أيضاً :

« وهناك ستار آخر معقود من الدخان ينبعث من مقالة الصحف

والمصادر الأخرى يراد به القول أن بريطانيا أخذت تنكث عهدها بمحاولتها جعل تصريح ١٩٢٢ حبرا على ورق وبإصرارها على تغيير قانون الوراثة الذى قبلته من قبل وكذلك بمحاولتها بطرق فظيعة إكراه الملك على قبول قرارات فى وقت يكاد جلالته لا يكون قادرا فيه على أن يؤخذ رأيه .

متى تتدخل بريطانيا ؟

ولا ريب أنه إذا ساءت صحة الملك وتطلب الأمر أن تنتقل سلطة جلالته إلى من يوكل بها فإنه يكون لبريطانيا شأن واختصاص فى ماهية الوصاية التى يمكن انشاؤها نظراً لما قد يكون لها من الآثار فى النظام الداخلى . والأمير محمد على يعد عنصراً هاماً فى الحالة ولكن الملك والابراشى باشا ينظران إليه بغير عين الرضا فإذا اقتضت الحال إنشاء مجلس وصاية فالمرجح أن يكون الأمير محمد على فى مقدمة المرشحين .

...

هذه المقتطفات على قلتها وهى جزء صغير جداً من الكثير الذى قيل ونشر وقتئذ تبين جليا الحالة الشديدة التى كانت قائمة وقتذاك وتظهر فى صراحة أن الانجليز كانوا يريدون أن يتدخلوا فى تعيين الاوصياء فى حالة وفاة الملك فؤاد وأن لا يجعلوا من قانون الوراثة ومن الدستور المصرى الذى أقره حائلا دون وصولهم لرغبتهم هذه . بل لقد استغل سياستهم كراهية الشعب المصرى للدستور المعروف بدستور سنة ١٩٣٠ والذى كان قائماً وقتئذ وأرادوا الوصول عن طريق هذه الكراهية لمأربهم فى تغيير قانون الوراثة والوصاية هذا ، فقد رأوا أن الغاء هذا الدستور المكروه من الشعب وإبداله بدستور

آخر قد يهيء لهم الفرصة لتعديل قانون الوراثة بما يوافق أغراضهم .

• • •

لقد أوحى الإنجليز لتوفيق نسيم باشا رئيس الوزارة الجديد بهذا الاتجاه فأقره وزاد أنه يمكنه بواسطته أن يضرب عصفوريين بحجر واحد فإنه مضافاً إلى ما سبق يمكنه به أيضاً أن يستميل حزب الوفد المصرى وهو حزب الأغلبية وقتئذ لأن هذا الحزب ناظم على دستور ١٩٣٠ أشد النقم .

• • •

لقد اتقن نسيم باشا الدور الذى لعبه فى هذه المسألة اتقاناً تاماً فنجح وقتئذ فى تغريبه بحزب الوفد وعشّم رئيسه بأنه سيطلب إلغاء دستور ١٩٣٠ توطئة لإعادة دستور ١٩٢٣ الذى كان هذا الحزب يجاهد وقتئذ لإعادته وقد لقب حينئذ رئيس الوفد بحكومة نسيم باشا من جراء ذلك بالحكومة الصديقة . . . وسيستبين القارىء بعد برهة كيف أن مصطفى النحاس باشا كشف بعد زمن نية نسيم باشا الحقيقية فى أنه إنما يريد التفرير به اكتساباً للوقت وأنه إنما يرغب فى دستور جديد غير دستور ١٩٢٣ ليتيح للإنجليز فرصة تغيير قانون الوصاية كما أسلفنا .

• • •

لقد بدأ التشكك من جانب النحاس باشا فى نوايا نسيم باشا عندما طلب هذا من الملك إلغاء دستور سنة ١٩٣٠ واستصدر مرسوماً ملكياً بذلك فعلاً ولكنه لم يطلب إعادة دستور سنة ١٩٢٣ الذى وعد بإعادته .

وكان السر فى عدم طلب نسيم باشا إرجاع دستور ١٩٢٣ المحبوب من الأمة أن هذا الدستور يقر أيضاً قانون الوراثة الذى يريد الإنجليز تغييره

فيجب عند نسيم باشا لهذا السبب عدم إعادته ، وفي هذا تقول جريدة المصور في عدد ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٣٤ . « الفكرة في استبعاد الرجوع إلى دستور سنة ١٩٢٣ تلخص فيما يأتي : سواء أبقى دستور سنة ١٩٣٠ أم أعيد دستور سنة ١٩٢٣ فقانون وراثة العرش ومواده الخاصة بالوصاية مكفول بالدستورين ، ويرى الإنجليز أن من الخير كل الخير عمل دستور جديد يطوى في نصوصه مواد الوصاية ويدمجها في مواد جديدة ونصوص جديدة وإجراءات جديدة توافق أغراضهم » .

هنا أدرك النحاس باشا مناورة توفيق نسيم باشا وتغريه به فخته أعضاء حزبه على تهديد توفيق نسيم باشا علناً وصراحة . وعندئذ قام توفيق نسيم باشا بمناورة أخرى حاول فيها هذه المرة التغرير بالملك ، فانه كان يظن أن الملك فؤاد لا يرغب في إعادة دستور سنة ١٩٢٣ فأراد أن يرمى عبء رفض إعادة هذا الدستور على الملك نفسه وبذلك ينحو هو أمام أغلبية الأمة من تبعه هذا الرفض مع أنه كان في الواقع يريد به ويسعى إليه ، فتقدم لجلالة الملك في يوم ١٨ أبريل سنة ١٩٣٥ بمذكرة تاريخية مشهورة يفوض فيها لجلالته أمر إعادة دستور سنة ١٩٢٣ أو تأليف جمعية وطنية لوضع دستور جديد ، وكان يظن أن الملك سيرفض حتماً إعادة دستور سنة ١٩٢٣ ويأمر بتأليف لجنة لوضع دستور جديد كما اقترح نسيم باشا وعندئذ يمكنه أن ينفذ الرغبة البريطانية في تغيير نصوص قانون الوراثة حسب مطالبهم . ولكن الملك بالرغم من مرضه كان سريع الخاطر ، فلقد أدرك مناورة نسيم باشا تماماً ولم يرد أن يمكنه من الفرصة التي يريد بها لتغيير قانون وراثة عرشه . ولما كان دستور ١٩٢٣ يعترف

بقانون الوراثة القائم الذى لا يريد الملك تعديله فقد ظهرت هنا حكمة الملك السياسية فضرب «ضربة معلم» كما وصفها جريدة المصور حينئذ أذ أشار بعودة دستور سنة ١٩٢٣ الذى فوّض نسيم باشا لجلالته الأمر فى مصيره ، وعندئذ اضطر نسيم باشا لإعادته على مضض ، وبدأت فى هذه اللحظة تنهار عنه ثقة أصدقائه البريطانيين ثم لم يطل بعد ذلك به الوقت حتى استقال من رئاسة الوزارة .

ولحسن الحظ فإن صحة الملك فى هذا الوقت قد بدأت فى التحسن الظاهر ثم اضطر دالتحسن سريعاً على غير ما كان منتظراً ولم يمض وقت طويل حتى عاد جلالته لتحمل أعباء الملك كما كان دائماً من قبل فانصرفت بذلك فكرة الانجليز فى تعديل قانون الوراثة .

موقف الشيخ الظواهري من هذه الحركة وأسباب استقالته هنا يقول الشيخ الظواهري ما معناه :

« فى وسط الاضطراب السياسى العنيف الذى نشأ من مرض الملك فؤاد فى أواخر سنة ١٩٣٤ استدعانى توفيق نسيم باشا رئيس الوزراء لاقابله فظننت أن المقابلة من أجل المشاغبات التى أحدثها طلبة الشهادة الثانوية الازهرية الذين لم يقبلوا فى السكليات الازهرية ولكنه حدثنى فى شئ آخر بعيد جداً عن هذا الموضوع وله أهمية خطيرة وعظيمة إذ وجه إلى الكلام فقال : « تعرفون فضيلتكم أن جلالة الملك فؤاد مريض بمرض القلب وهو مرض مرهق وخطير ، فقلت نعم . فقال : إن الانجليز يريدون إقامة مجلس وصاية حسب النظام البريطانى المعمول به فى بلادهم وهذا النظام يقضى بأن

يتألف هذا المجلس من أقرب المقربين للملك وفي حالتنا سيكون الأمير محمد علي ، ومن رئيس الوزراء وفي حالتنا سأكون أنا ، ومن رئيس الدين وفي حالتنا ستكون أنت . فقلت : وهل جلالة الملك يعرف ذلك ؟ فقال : إننا لا نريد أن نقاتمه في هذا الموضوع مخافة على صحته . . فقلت : ولكنني أعرف أن جلالة وضع أسماء الأوصياء في مظروف في السراي طبقا لاحكام قانون الوراثة ، فقال : هل تعرف أسماءهم ؟ فقلت لا . فقال : إن هذا المظروف يتعلق بالوصاية على الملك الجديد القاصر ولا يتعلق بالملك المريض ، فقلت : وهل تريدون إقامة مجلس وصاية على الملك فؤاد نفسه ؟ فقال : نعم أثناء مرضه فقط ، فقلت : أرجو من دولتكم إعفائي من هذا العمل فإنني لا تطاوعني نفسي أبدا أن أكون وصيا على الملك فؤاد أثناء حياته ، فقال : ولكن هذا الاجراء حصل في إنجلترا ذاتها أيام مرض الملك جورج الخامس فقد أقيم حينئذ مجلس وصاية عليه مدة مرضه حتى شفى ، فقلت : أرجوكم إعفائي من هذه المسألة وإن أردتم مني أن أستقيل ليحل محلي شخص آخر فإنني مستعد لذلك ، فلم يجب توفيق نسيم باشا على سؤالي ولكنني فهمت أنه يريد استقالتي . .

فقلت للشيخ الظواهري : وماذا كان لهذا الموضوع من أثر بعد ذلك وهل كان له علاقة باستقالتي من مشيخة الأزهر وحلول الشيخ المراغي مكانك فقال : « عندما عارضت توفيق نسيم باشا في قبول عضوية مجلس وصاية يقام على الملك فؤاد أثناء حياته أردت أن أبتعد عن الإحراج الذي قد ينتج من موافقي هذا فعزمت على أن أقدم استقالتي لجلالة الملك لان القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٣٠ الذي كنت قد وضعته لاصلاح الأزهر كان يجعلني أقدم استقالتي

لجلالته مباشرة بدون وساطة رئيس الوزراء، ولكن جلالة الملك أشار برغبته في بقاءى في منصبى لأنه لا يريد أى تغيير أثناء مرضه ولعله كان قد عرف بمشروع توفيق نسيم باشا فلم يرد أن يهيم له فرصة العمل على تنفيذه. ولكنى لاحظت أن حكومة توفيق نسيم باشا بعد هذا الحديث تراخت كثيرا في قمع حركة الطلبة الثائرين بسبب تحديد عدد الدخول في الكليات فازدادت الحركة واتخذت بعد ذلك شكلا عدائيا ظاهرا ضدى بقصد إحراجى وإجبارى على الاستقالة حتى أن بعض الناس وبعض الجرائد قالت أن الحكومة بالاتفاق مع حزب سياسى خاص كانت تغذى حركة الطلاب الثورية بدلا من قمعها واستدلوا على ذلك بأنه عندما ذهب هؤلاء الطلبة الثائرون إلى حجرة شيخ الأزهر في غيبته وحطموا بعض أثاثها تراخت الحكومة في تحقيق هذه الحادثة تراخيا ظاهرا أدى إلى أن بعضهم اتهمها فعلا بالتحريض عليه إذ حضر البوليس متأخرا بضعة ساعات بعد أن انفض الثائرون.

« كذلك ظهر شعور حكومة توفيق نسيم باشا ضدى علانية عندما هددت هذه الحكومة بالامتناع عن دفع مرتبات العلماء والموظفين عندما اضطرت بناء على إشارة الملك فؤاد لتعطيل الدراسة بالأزهر إيقافاً لحركة الطلبة الثائرين، فكان هذا التهديد من جانب حكومة توفيق نسيم باشا بالامتناع عن دفع المرتبات دليلا آخر على رغبة الحكومة في استمرار الحركة الثورية ضدى بقصد إحراجى وإرغامى على الاستقالة.

« والحق أنى كنت في هذا الوقت مخرجاً جداً فمن جهة كان جلالة الملك فؤاد لا يريد أن أترك منصبى وأرسل لى عدة مرات يهذى من نفسى ويطلب

منى تجنب العاصفة حتى تنتهى ، ومن جهة أخرى كانت نفسى لا تطيق هذه الحالة الشاذة التى أوجدتها حكومة توفيق نسيم بوسائلها المختلفة لمحاربتى فتقدمت بالاستقالة مرة أخرى لجلالة الملك ولكنه أشار مرة أخرى برغبته فى بقاءى فى منصبى مراعاة لظروف مرضه .

ثم بعد ذلك بقليل ظهر المختبىء سافراً وظهرت نوايا حكومة توفيق نسيم باشا صريحة إذ كتبت الجرائد تقول إن من ضمن الطلبات الانجليزية التى قدمها السير مايلز لامبسون المندوب البريطانى عدا إخراج عبد الفتاح يحيى باشا من الوزارة وتعيين توفيق نسيم باشا بدله وعدا خروج زكى الأبراشى باشا من السراى تعيين الشيخ محمد مصطفى المراغى شيخاً للأزهر وذكرت أن الطليين الأولين أجيباً فعلاً بخروج عبد الفتاح يحيى باشا وزكى الأبراشى باشا وينتظر إجابة الطلب الثالث قريباً بخروج الشيخ الطواهرى وعودة الشيخ المراغى إلى مشيخة الأزهر .

فلما قرأت ذلك ذهبت لسراى القبة ومعى استقالة طويلة مسببة سردت فيها موضوع إنشائى للجامعة الأزهرية بكلياتها وأقسامها وفصلت جميع الأعمال الإنشائية الأخرى التى قمت بها ثم بينت موقف حكومة توفيق نسيم باشا وتخريضا للطلبة للقيام بثورة جاحدة بقصد إخراجى للاستقالة وذلك كله بسبب رفضى للاشتراك مع توفيق نسيم باشا فى التواطؤ على حقوق الملك أثناء مرضه .

وعندما عرضت هذه الاستقالة المسببة وعرف الملك ما فيها أشار على بتغييرها والاكتفاء باستقالة قصيرة مسببة بضعف الصحة لئلا يكون

هناك إخراج سياسى للسراى من جراء هذه الأسباب التى ذكرتها فى استقالتي الأولى ، فكتبت استقالة أخرى مسببة بضعف الصحة طبقا لأرادته وكانت صحيحة فى الحقيقة قد اعتلت كثيرا من جراء هذه الحركة الثورية العنيفة التى دبرها ضدى توفيق نسيم باشا مدة خمسة أشهر تقريبا .

هذه هى أقوال الشيخ الطواهرى فى شأن ظروف استقالته ، وسندرج هنا بعضا مما قالته الجرائد فى ذلك الموضوع لدلالته ولاتفاقه الصريح مع أقوال الشيخ الطواهرى .

الأهرام فى ٢٨ / ٤ / ١٩٣٥ تحت عنوان « الرغبات البريطانية » :

« المقول أن الحكومة البريطانية قد أثارت من جديد الأزمة التى بدأ بها المستر بيترسون فى الخريف الماضى وتريد أن تصفى جميع المسائل التى حركتها فى ذلك الوقت وتحقق جميع الرغبات وقد تحقق منها حتى الآن :

- ١ - إسقاط وزارة صاحب الدولة عبد الفتاح يحيى باشا .
- ٢ - تقليد صاحب الدولة محمد توفيق نسيم باشا الوزارة .
- ٣ - إبعاد صاحب السعادة زكى الأبراشى باشا .
- ٤ - تعيين صاحب الفضيلة الشيخ محمد مصطفى المراغى شيخ الجامع الأزهر ، وهذه آخر رغبة حققت فقد أعلن أن صاحب الفضيلة الشيخ الأحمدي الطواهرى استقال وأن فضيلة الأستاذ المراغى عين مكانه وأن أولها سافر أمس إلى طنطا .

وبقى من الرغبات البريطانية الآن رغبتي الأولى خاصة بالوصاية والثانية خاصة بصاحب السمو الملكى الامير فاروق وضرورة تعليمه بالإنجلترا ويقال أن الحكومة البريطانية تريد تسوية هاتين المسألتين .

« والمفهوم أن الدوائر البريطانية ترى أن صحة جلالة الملك أئمن من أن تتعرض لآعباء الأعمال والاضطلاع بشئون الدولة وأنه لهذا يصح اتخاذ الاجراءات التي تكفل لجلالة الملك الراحة التامة والانقطاع للعناية بصحته الغالية وأن يتولى وصى أو أوصياء أو نائب العمل عنه فإن تقدم صحة جلالة الملك في الوقت الحاضر يجب أن لا يمنعه إرهاقها بالعودة إلى العمل مما قد يؤدي لا قدر الله إلى نكسة ترتبك معها الحالة من جديد .

وتقول بعض المصادر المطلعة أن الدوائر السياسية تشتغل فعلا بتنظيم مسألة الوصاية والنيابة وأن هناك رأيا في أن ينص الدستور الذي تعلنه الوزارة على هذه المسألة وملايساتها ومحتملاتها أو أن يصدر بها قانون خاص لأن القانون الحالي غير واف . .

. . .

ثم استأنفت الحديث مع الشيخ الظواهرى في هذا الموضوع الهام فقالت :

« هذه الحوادث مثيرة للشعور وهى تلتشى قطعة مهمة في تاريخ مصر الحديث ولذلك فإنى أرغب أن أستزيدكم منها ، فها هو الدافع لرغبة الانجليز في عودة الشيخ المراغى لمشيخة الأزهر وإعلان ذلك صراحة في الجرائد مع أن هذا المنصب منصب ديني ولم يسبق تدخلهم فيه بهذا الشكل الظاهر ، فهل عرض توفيق نسيم باشا على الشيخ المراغى نفس العرض الذى كان قد عرضه عليكم في مسألة مجلس الوصاية الذى رفضتموه ؟

فقال الشيخ الظواهري : لا أعلم إذا كان توفيق نسيم باشا قد عرض نفسه
 العرض على الشيخ المراغى أو لم يعرضه ولكنى كنت قد لاحظت أثناء
 تأليف وزارة توفيق نسيم باشا خيرا غريبا فى بابه هو ترشيح الشيخ المراغى
 لوزارة الأوقاف مما يدل على أن للشيخ المراغى شأن سياسى خاص مع توفيق
 نسيم باشا .

ملحوظة — هذا الخبر الذى يشير اليه الشيخ الظواهري هو :

الأهرام فى ١٣ / ١١ / ١٩٣٤

« لقد ذكرت بعض المقامات البريطانية أن صاحب الفضيلة الشيخ محمد
 مصطفى المراغى سينضم إلى الوزارة الجديدة ليتولى فيها وزارة الأوقاف وقيل
 إن فضيلته قد يتولى منصبا آخر » .

ثم قال الشيخ الظواهري :

« ومن نعم الله على الملك فؤاد أنه لم يتعرض لهذا التصرف الغريب من
 جانب توفيق نسيم باشا فقد تحسنت صحته بعد ذلك بقليل ولم يقيم عليه مجلس
 وصاية أثناء حياته كما اقترح توفيق نسيم باشا » .

بعد استقالة الشيخ الظواهري من مشيخة الأزهر

وبعد استقالة الشيخ الأحمدى الظواهري من مشيخة الأزهر تنفس الشيخ
 الصعداء كاسبق أشرت إلى ذلك فى مقدمه الكتاب فقد ضحى الشيخ بكثير من

صحته وقوته من أجل الأزهر كما لا بد قد شعر القارىء حتماً بعد قراءة ما قرأه الآن من سفرنا هذا .

...

وبمجرد قبول استقالة الشيخ الأحمدي الظواهري سافر الشيخ لطنتا ليزور قبر والده المدفون في مسجده الخاص الذي بناه أثناء مقامه في مشيخة الجامع الأحمدي وبني قبره فيه . فبعد أن ناجى هناك روح والده بأنه قد أتم للأزهر ما أراد من إصلاح وأنه قد أدى رسالته كاملة كما أرادها وكما تنبأ بها له والده نفسه أيام أن اضطهد المضطهدون نجله الأحمدي في شبابه عند تأليفه لكتاب « العلم والعلماء » .. بعد هذه الزيارة ذهب الشيخ الظواهري إلى الإسكندرية ليمضي شهر الصيف فيها ترويحاً لنفسه واستجماء واستجاءاً لصحته وقوته وهناك طرأت فرصة زهية معه في أبي قير من ضواحي الإسكندرية ونعمت فيها بوعدي له بتأليف لهذا المؤلف حسب ما قصصه للقارىء الكريم في المقدمة التي كتبها في أول هذا الكتاب .

...

لقد ترك الأحمدي الظواهري الأزهر من جراء السياسة ولكن السياسة لم تترك الأزهر . فظالما شيخ القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٧ موجوداً فليس من المنظور أن تترك السياسة الأزهر ولا أن تمتنع الأحزاب عن التدخل في شؤون الأزهر . وهنا نحن نرى بعد ابتعاد الشيخ الأحمدي الظواهري عن الأزهر في سنة ١٩٣٥ قد أعاد التاريخ نفسه مع الشيخ المراغي فتعرض هو الآخر كزميله السابق وتعرض معه الأزهر لمكائد السياسة وألاعيبها . وسنفصل هنا باختصار بعض ما حدث في ذلك .

تبعية الأزهر للسراى أم للحكومة

مرة أخرى

لقد انتهز توفيق نسيم باشا فرصة مرض الملك فؤاد وفرصة قسوة المستر بيترسون في هذا الظرف فأراد أن يفرغ كل ما في جعبته من ناحية الملك فؤاد بسبب غضب جلالته عليه وكانت حقوق الملك في الأزهر من ضمن ما أراد توفيق نسيم باشا التعرض له .

فمع أن توفيق نسيم باشا هو الذى دافع عن حقوق الملك في تعيين الرؤساء الدينيين ومن أجل ذلك أخرج الشيخ المراغى من الأزهر سنة ١٩٢٩ وعاون الشيخ الظواهري في إلغاء القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٧ محافظة على حقوق الملك ، فانه هو نفسه عند ما صار مغضوبا عليه الذى هاجم هذه الحقوق وأراد نقلها من سلطة الملك الى سلطة الحكومة ، فقد قالت جريدة الاهرام في اليوم التالى لاستقالة الشيخ الظواهري من مشيخة الأزهر وعودة الشيخ المراغى اليها تحت عنوان « تعديل قوانين الأزهر » وإعادته إلى سلطة مجلس الوزراء ما يأتى :

« وقد علمنا أن الرغبة متجهة إلى إعادة سلطة مجلس الوزراء على الجامعة الأزهرية والمعاهد الدينية الأخرى . وتتطلب هذه المسألة تعديل قوانين الأزهر الحالية التى وضعها الشيخ الظواهري وجعل فيها للملك وحده الحق في تعيين الرؤساء الدينيين كما كان الامر دائما من قبل . »

الشيخ المراغى يلغى قانونه الشيخ الطواهرى ويضع قانونا جديداً

ماهى الاختلافات بين القانونين

لقد كان خبر جريدة الاهرام صادقا فلقد شغل الشيخ المراغى نفسه منذ عودته للأزهر بوضع قانون جديد سمي قانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٣٦ باعادة تنظيم الجامع الأزهر وقد جاءت المادة ١٢٨ منه كما يأتى :

مادة ١٢٨ - يلغى المرسوم بقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٣٠ الخاص باعادة تنظيم الجامع الأزهر والمعاهد الدينية العلمية الاسلامية والقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٣٣ الخاص بتنظيم التخصص فى الجامع الأزهر وكذلك كل ماخالف هذا القانون من الاحكام .

ويذكر القارىء أن القانونين الملغين المشار اليهما هما القانونان اللذان وضعهما الشيخ الطواهرى لاصلاح الأزهر وإنشاء الجامعة الأزهرية الحديثة التى افتتحها الملك فؤاد حسب ما وصفناه سابقا فى هذا الكتاب .

الفرق بين قانونى الشيخ الطواهرى والشيخ المراغى

يجب على المؤرخ أن يستعرض هذين القانونين ويتعرف وجوه الخلاف بينهما انصافا لصاحبيهما أولا وغيره على المصلحة العامة أيضا ومعرفة مدى تأثرها بالفائدة أو بالضرر من جراء هذا التغيير وهذا هو ما سنبينه الآن ولولا طول القانونين وضرورة استغراقهما لجزء كبير من الورق أثناء الطباعة ومن

الوقت أثناء القراءة لادجناهما مادة مادة وموضوعا موضوعا لنعرف مدى الفروق فيهما .

• • •

لقد درسنا هذين القانونين فخرجنا بأن قانون الشيخ المراغى فيما يختص بإصلاح الأزهر والمعاهد الدينية يكاد يكون هو قانون الشيخ الطواهرى فى كل شئ اللهم إلا فى تغيير طراً على ثلاثة أسماء ، فقد غير الشيخ المراغى لفظة « هيئة » كبار العلماء بلفظة « جماعة » كما غير لفظى « المعهد الأزهرى » اللتين كان قد وضعهما الشيخ الطواهرى بلفظى « معهد القاهرة » ولفظى « مجلة » نور الإسلام ، التى وضعهما الشيخ الطواهرى بلفظة « الأزهر » (وسن فصل فيما بعد آراء الشيخ الطواهرى فى هذه التسميات) .

نعم لقد اقتصر التغيير بين القانونين فيما يختص بإصلاح الأزهر على هذه التسميات ، وأما ما عدا ذلك من الإنشاءات والاتجاهات والنظم التى أنشأها أو اتجهها أو أوجدها الشيخ الطواهرى فقد بقيت فى القانون الجديد الذى أنشأه الشيخ المراغى كما هى ولكن مع تغيير أيضاً فى أرقام المواد وفى ألفاظها . فكلية اللغة العربية وكلية أصول الدين وكلية الشريعة التى أنشأها الشيخ الطواهرى بقيت جميعها كما هى فى قانون الشيخ المراغى . وأقسام التخصص سواء فى المهنة أو فى المادة التى أنشأها الشيخ الطواهرى بقيت كما هى أيضاً . والأقسام الابتدائية والأقسام الثانوية وكذلك القسم العام التى أنشأها الشيخ الطواهرى بقيت على حالها . وكذلك المناهج والعلوم التى تدرس بقيت كما هى . والأساتذة الذين اقترحهم الشيخ الطواهرى من الجامعة المصرية لتدريس العلوم التى لا يدرسها علماء الأزهر بقوا كما هم وكما اختارهم الشيخ الطواهرى .

مدرسة دار العلوم في قانونه الشيخ المراغى

ولكن هناك نقطة هامة تسترعى النظر ولا بد للبؤرخ من التعرض لها وهي
خلو قانون الشيخ المراغى من الاشارة إلى إلغاء مدرسة تجهيزية دار العلوم تمهيداً
لإلغاء مدرسة دار العلوم نفسها واكتفاء بكلية اللغة العربية الأزهرية كما جاء
في قانون الشيخ الظواهرى . فقد انتهزت وزارة المعارف فرصة تغيير قانون
الشيخ الظواهرى الذى كان قد كسب للأزهر إلغاء هاتين المدرستين بقصد
قصر تخريج مدرسى اللغة العربية بمدارس الحكومة والمدارس الأهلية على
كلية اللغة العربية الأزهرية فأرادت استرجاع هاتين المدرستين كما كانتا من
قبل ، ويظهر أن الشيخ المراغى لم يعارض الاسترجاع كما عارض الشيخ
الظواهرى أو أنه لم ينجح فى المعارضة كما نجح زميله فظهر قانونه خلوا من
هذا الموضوع وبذلك خسر الأزهر هذا الحق الذى كان قد كسبه الشيخ
الظواهرى .

رأى الشيخ الظواهرى فى الأسماء التى غيرها الشيخ المراغى

لقد أردنا تعرف رأى الشيخ الظواهرى فى الأسماء التى غيرها الشيخ
المراغى للمنشآت التى أنشأها الشيخ الظواهرى فسألناه فى ذلك فقال مامعناه :
« يسرنى أن فضيلة الشيخ المراغى لم يغير فى هذه المنشآت إلا أسماءها
ومع ذلك فإن لى على هذه الأسماء الجديدة ملاحظات أريد أن أشرحها لك .
ففى موضوع مجلة نور الاسلام التى أنشأتها عقب توليتى مشيخة الأزهر
والتي غيّر الشيخ المراغى اسمها من « نور الاسلام » إلى « مجلة الأزهر » كان

قد عرض على هذا الاسم الذى اختاره الشيخ المراغى ولكنى فضلت عليه اسم « نور الاسلام » ، لان قصدى الاول فى إنشاء هذه المجلة انما هو نشر الدعوة الاسلامية فى البلاد التى تحتاج لهذه الدعوة من مثل الصين واليابان وجنوب أفريقيا وأمريكا وغيرها ، فتسميتها « بنور الاسلام » ، يشعر بأنها تبحث فى الاسلام وتدعو اليه وبذلك قد تغرى بهذا الاسم لقراءتها الراغبين فى زيادة التنور فى الاسلام أكثر مما قد يغرى اسم « مجلة الازهر » ، فقد يكون من أهل تلك البلاد الذين نود إيصال تعاليم الاسلام اليهم من لا يعرف شيئا عن « الازهر » ، فلا تجذبه لذلك مجلته جاذبية خاصة لقراءتها .

وأمّا عن القسمين الابتدائى والثانوى من التعليم الازهرى بالقاهرة وإطلاقه عليهما اسم معهد القاهرة بدلا من اسم « المعهد الازهرى » ، الذى أطلقته أنا عليهما فأنى ألاحظ أن تسميتى تساعد على التعريف بأن هذين القسمين تابعان للأزهر وهو ما نريد دائما أن لا نبتعد عنه وهذا فضلا عن أنى لاحظت أن هناك معاهد أخرى تحمل كلمة « القاهرة » ، كمعهد القاهرة للتمثيل والسينما ومعهد القاهرة للتجميل الخ فأردت أن أرتفع « بالمعهد الازهرى » ، عن مثل هذه التسميات التى تفقده وقاره .

وأمّا تغيير لفظة « هيئة » ، التى وضعها لهيئة كبار العلماء بلفظة « جماعة » ، التى وضعها الشيخ المراغى فأنى أظن أن لفظة « هيئة » ، تؤدى معنى الوقار والاحترام أكثر من لفظة « جماعة » ، فهذه تطابق أيضا على جماعة أنصار التمثيل وجماعة الفن الجميل الخ . وإنى أريد أن تعرف أنى لم اخترع لفظة « هيئة » ، هذه بل هى مستعملة فى الأزهر منذ أنشئت « هيئة كبار العلماء » رسميا فى قانون سنة ١٩١١ لتنظيم الجامع الأزهر

النقطة السياسية هي الفرص الجوهرية من التغيير

بعد ما عرف القارىء أن الشيخ المراغى لم يجد ما يغيره في إصلاح الشيخ الظواهري إلا هذه الأسماء فقد يتساءل ما هو السر إذاً في إقدام الشيخ المراغى على إلغاء قانون الشيخ الظواهري وإبداله بقانون آخر ، فهل هي مجرد نزعة نفسية بشرية تملكك الشيخ المراغى كما تملكك كثيرين من الرجال في الشرق يريد كل منهم الصاق شرف الأعمال لنفسه ولو كانت من أعمال غيره ، أم أن هناك غرضاً آخر مستترا وراء هذه النزعة .

والحق قد ظهر أن الغرض المستتر هو الدافع الحقيقي للتغيير فإن النقطة السياسية التي قصدها توفيق نسيم باشا من نقل حقوق الملك في الأزهر إلى رئاسة مجلس الوزراء هي التي استجاب لها الشيخ المراغى وهي أهم ما في قانون الشيخ المراغى من تغيير .

كيف عالج الشيخ المراغى هذه النقطة السياسية

عندما ألغى الشيخ الظواهري القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٧ الذى يشرك الحكومة مع الملك في اختيار الرؤساء الدينيين نص صراحة على هذا الإلغاء في قانونه بأن قال في المادة ٩٩ ، وكذلك يلغى القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٣٧ الخاص بتنظيم سلطة الملك فيما يختص بالمعاهد الدينية وبتعيين الرؤساء الدينيين وبالمسائل الخاصة بالأديان المسموح بها في البلاد .

ولكن الشيخ المراغى عندما أراد إعادة هذا القانون لم ينص صراحة في قانونه على هذه الإعادة بل اتخذ في ذلك طريقة الغاء الإلغاء على حد تعبير

الأزهريين فقد اعتبر أنه إذا ألغى قانون الشيخ الظواهري إطلاقاً فإنه بذلك يلغى أثر إلغاء قانون الشيخ الظواهري لإلغاء القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٧ وبذلك يعتبر القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٧ قد عاد ثانياً للوجود.

...

لقد كانت هذه الطريقة الغير الصريحة داعية للاختلاف في التأويل والتفسير بين الحكومة وبين السراى فيما بعد في سنة ١٩٤٣ عندما تغيرت الظروف السياسية وعندما أراد مصطفى النحاس باشا اخراج الشيخ المراغى من مشيخة الأزهر أثناء الثورة الجارحة التي قامت بالأزهر ضد الشيخ المراغى في تلك السنة فقد تعرض الشيخ المراغى في سنة ١٩٤٢ وسنة ١٩٤٣ من جراء تدخل السياسة في الأزهر لنفس ما تعرض له الشيخ الظواهري في سنة ١٩٣٥ من جراء تدخل السياسة أيضا بل أن تعرض الشيخ المراغى كان أقسى وأشد.

تاريخ الحوادث في الأزهر

بين يدينا كتاب قديم اسمه كنز الجوهر في تاريخ الأزهر لمؤلفه الشيخ سليمان احمد الحنفى الزياتى وقد جاء فيه عند المقصد الرابع في حوادث الأزهر ذكر لعديد من حوادث دامية حصلت في عهود متفاوتة قام بها طلبة الأزهر ومات وجرح فيها كثيرون وتعطلت الدراسة بسببها فترات مختلفة وأهين فيها كثيرون من العلماء والمدرسين وقبض الولاة والحكام في بعضها على كثيرين من الطلبة والعلماء وذلك ابتداء من عهد مشيخة الشيخ النشردى وهو الشيخ الثانى للأزهر إلى عهد مشيخة الشيخ سليم البشرى وهو الرابع والعشرين من مشايخ الأزهر.

لقد وصف هذا الكتاب اضطرابات عديدة شديدة حصلت في هذه العهود جميعها كان قوامها الصعايدة من أهل مصر أحيانا والشوام أو المغاربة من أهل البلاد الإسلامية أحيانا أخرى .

لقد كانت أسباب جميع هذه الحوادث محلية محضة وهي ترجع في الغالب إلى اختلاف على الجراية أو على التخصصات أو على رأى الطلاب والعلماء في صلاحية الشيخ الفلانى من الوجهة العلمية لمشيخة الأزهر أو عدم صلاحيته ، ففي هذا الوقت لم تكن الأحزاب السياسية قد ظهرت كما ظهرت الآن ولم تكن الحكومات الحزبية لتتدخل في شئون الأزهر كما تحاول في هذا العصر .

...

لقد كان صدور القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٧ شؤماً على الأزهر ، وبأليت الشيخ المراغى قد وافق رأى الشيخ الظواهري في الغائه ولم يعمل لإعادته ، فنذ صار للحكومة أو بالتالى للأحزاب السياسية بمقتضاه دخل في شئون الأزهر اضطربت أحوال الأزهر وضعفت قيمته التعليمية والعلمية إلى الحد المشاهد المعروف الآن فانصرف الطلبة عن تلقى العلم إلى مشاغبات السياسة مما هو معروف في عصرنا الحالى .

لقد تعرض شيخان من شيوخ الأزهر في العهد الأخير إلى كثير من المتاعب من جراء هذا القانون ولقد تعرض كلاهما إلى عنت من بعض الحكومات في زمن كل منهما بسبب اختلافهما مع هذه الحكومات في رأى . أما هذان الشيخان فهما الشيخ محمد الأحمدى الظواهري والآخر الشيخ محمد مصطفى المراغى فقد إقامت ضد الأول إثورة أزهرية في سنة ١٩٣٥ وقامت

ضد الآخر ثوره أزهريه سنة ١٩٤٣ واستمرت إلى سنة ١٩٤٤ وكانت حوادثهما وظروفهما متشابهة بل أن الشيخ المراغي قد تعرض إلى مالم يتعرض له الشيخ الطواهرى فقد اقتحم الطلبة مكتبه في حضوره وكانوا قد اقتحموا مكتب الشيخ الطواهرى في غيبته كما أن عدداً من الطلبة ومن البوليس جرح وقتل في مرة الشيخ المراغي .

لقد سبق فسرنا أسباب الثورة ضد الشيخ الطواهرى في صفحة (٣٢١) ويحسن بالقارىء مراجعتها وأما الثورة ضد الشيخ المراغي فترجع إلى غضب مصطفى النحاس باشا منه بحجة تدخله في الشئون السياسية لمصلحة حزب الأحرار الدستوريين وتحريضه لطلبة الأزهر للتصويت لأعضاء هذا الحزب في الانتخابات البرلمانية التي حصلت سنة ١٩٣٨ ، فلما عين النحاس باشا رئيساً للوزارة في سنة ١٩٤٢ ثار هؤلاء الطلبة ضد الشيخ المراغي فطلب النحاس باشا من الشيخ المراغي أن يستقيل فاستقال الشيخ فكانت هذه الاستقالة سبباً في معاودة البحث بين السراى وبين الحكومة في أمر القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٧ والتساؤل عما إذا كان الشيخ المراغي قد أعاده حقاً أم هو لم يعده ، وكان هذا الاختلاف مدعاة لبقاء مركز الشيخ المراغي معلقاً زهاء العشرة الشهور في منزله في حلوان لا يذهب فيها للأزهر .

لقد قال النحاس باشا في نقاشه إن من حقه قبول استقال شيخ الأزهر لأن الشيخ المراغي قد أعاد القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٧ بالغاء القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٣٠ الذى كان قد ألغى هذا القانون فإلغاء الإلغاء يعد إعادة واستدل على ذلك بأن الشيخ المراغي نفسه يقر ذلك بدليل أنه قدم استقالته

لرئيس الوزراء وليس لجلالة الملك وفي هذا اعتراف صريح منه بأنه يرى أن رئيس الوزراء هو المختص في قبول استقالته وإلا لكان رفعها لجلالة الملك مباشرة. ولكن السراى قالت إن إلغاء الإلغاء هذا لا يعد إعادة إلا إذا كان النص صريحاً ثم استمر هذا النقاس عشرة شهور بقى فيها الشيخ معلقاً كما قلنا، فلا هو قد قبلت استقالته فيريح ضميره ولا يقبض مرتباته عن هذه المدة الطويلة التي مضاهها بدون عمل ولا هو يعتبر نفسه شيخاً للأزهر فيعود لعمله يؤديه نظير هذه المرتبات التي استمر يتقاضاها فعلاً طول هذه المدة. ثم بقى الحال هكذا إلى أن خرج النحاس باشا من الحكم في أواخر سنة ١٩٤٤ فعاد الشيخ المراغى للأزهر من جديد واعتبر نفسه أنه لم يستقل. وبذلك بقى السؤال عما إذا كان فضيلته قد أعاد حق القانون الذي يحرم الملك من سلطته في الأزهر أم لم يعده مفتقراً للجواب. ونحن نرى أنه يجب على فضيلته أن يبين ذلك الآن بصراحة منعا للاختلاف فيما بعد، وليقضى أيضاً على الاعتراض الذي وجهه النحاس باشا له بشأن تقديم استقالته لرئيس الوزراء دون الملك وتأويله بأن هذا يعد اعترافاً من فضيلته بانتقال حقوق الملك في الأزهر إلى رئيس الوزراء.

محاولة ترجمة القرآن للغات الاجنبية

رأى الشيخ الطواهرى ورأى الشيخ المراغى

لقد ابتعد الشيخ الطواهرى ابتعادا تاما عن الأزهر بعد استقالته لأنه اعتقد أنه أدى رسالته بما أصلح فيه وبما أنشأ وخصوصا وأن صحته بدأت تضعف وبدأت تظهر آثار الشيخوخة مبكرة في جسمه . ولكن شيئا عظيما حصل أثناء اعتزاله هذا شغل باله وأقلق مضجعه وأطلق الوسواس إلى نفسه . ذلك أنه خاف على القرآن الكريم أن تمتد له يد المسخ أو التشويه أو التبديل أو التغيير من جراء محاولة ترجمته إلى اللغات الانجليزية والفرنسية والألمانية كما قيل وقتئذ . فقد خشى أن تكون هذه التراجم لهذه اللغات أول خطوة في تبديل الكلام المنزل كلام الله القوى القهار الذى بقى محفوظا كما نزل على رسول الله زهاء أربعة عشر قرنا للآن .

لقد ظهرت هذه الحركة الداعية لترجمة القرآن في سنة ١٩٣٦ ، وكان الذى دعا لها الشيخ محمد مصطفى المراغى شيخ الجامع الأزهر وقتئذ ، ولقد أثارت من النقاش والجدل العام الشيء الكثير لحد أن وكيل المحكمة العليا الشرعية (الشيخ محمد سليمان عناره) ألف كتابا ضخما يناهض فيه هذه الفكرة بحجة أنها ستؤدى حتما لإخراج القرآن عن المعنى الاعجازى الذى له وستدعو حتما للتبديل والتغيير فى مرامى آياته .

ثم ألف الأستاذ الهياوى كتابا آخر وصف هذه الحركة بأنها غرض استعمارى يقصد منه القضاء على القرآن تمهيدا للقضاء على الاسلام .

لقد رأى الشيخ المراغى أن يتفادى هذه المعارضات فصرح بأنه إنما يريد ترجمة معانى القرآن لا القرآن نفسه ثم استصدر بذلك فتوى من هيئة كبار العلماء فأقضى أربعة عشر عضواً من ثلاثين بأنه إذا كان المراد ترجمة معانى القرآن لا القرآن نفسه فإن هذا جائز شرعاً ، فكانت هذه الفتوى من بعض كبار العلماء سنداً قوياً فى يد الشيخ المراغى يدفع بها هجمات المهاجمين .

• • •

لقد كان للشيخ الأحمدي الظواهري فى شأن هذه الفتوى رأى خاص يستبين من خطاب أرسله إلى رئيس مجلس الوزراء وقتئذ (على ماهر باشا) وسنشره لأهميته ودلالته وهو :

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء

السلام عليكم ورحمة الله

وبعد فقد حضر لى أمس بمنزلى حضرة صاحب الفضيلة الشيخ عبدالمجيد اللبان ومعه فضيلة الأستاذ الشيخ احمد نصر وقدم لى فضيلة الشيخ اللبان ورقة تبين من مرور النظر فيها أنها فى صيغة فتوى على سؤال لم يوقع عليه أحد وتحتها بعض التواقيع من حضرات كبار العلماء وهى متعلقة بموضوع ترجمة القرآن وطلب إلى التوقيع عليها بصفى من جماعة كبار العلماء فأفهمته أن الموضوع جد خطير ولا بد فيه من التروى والمناقشة وتبادل الرأى ورجوته أن يترك لى صورة منها لبحثها حتى يكون توقيعى على بيته فأظهر أنه مبعوث بها من فضيلة الأستاذ الشيخ المراغى ولم يؤذن بإعطاء صورتها وقد فهمت من حضرته أن الغرض من هذه التواقيع أن تأخذ صفة قرار صادر من جماعة

كبار العلماء فلاحظت ضرورة اجتماع الهيئة بكامل أعضائها وطرح الموضوع عليها وسماع المناقشة فيها حتى يكون قرارها بعد هذا قانونيا له حق الإحترام وبما أن ترجمة القرآن الكريم من الخطورة بمكان عظيم ولم يسبق في التاريخ أن حولت هذه المحاولة فقد رأيت من واجبي الإسلامى أن ألقت نظر دولتكم إلى حقيقة هذه الورقة وأنها لا تأخذ صفة القرارات الصادرة من هيئة كبار العلماء وخصوصا في هذا الموضوع الخطير

وتفضلوا دولتكم بقبول الإحترام

محمد الاحمدى الظواهري

شيخ الجامع الأزهر ورئيس هيئة كبار العلماء السابق

١٣ محرم سنة ١٣٥٥

...

إن الدعوة لترجمة القرآن أو لترجمة معانى القرآن كما سموها بعد ذلك دعوة براقة قد يظنها الشخص العادى دعاية قوية للإسلام ولكن الشخص المدقق يرى فيها خطراً كبيراً على القرآن . فإن من البديهي أن إعجاز القرآن لا يمكن نقله من العربية إلى غيرها وهذا فضلا عن التحوير في المعنى الذى لا بد سيلازم الاختلاف بين الترجمة والأخرى فلا يبعد حينئذ أن يقول مثلاً شخص في معرض النقاش أن النسخة الانجليزية تقول كذا ويقول آخر بل النسخة الفرنسية أو الألمانية تقول كذا . وبديهي أن هذا

يكون خطراً جسيماً على القرآن فقد بقي الذكر الحكيم محفوظاً باللسان العربي المبين منذ نزل به حتى الآن .

فتوى كبار العلماء

سألنا الشيخ الظواهري في ذلك فقال ما معناه :

« لم يعجبني استفتاء هيئة كبار العلماء في مثل هذا العمل الخطير بالطريقة التي أتبعته وهي تمرير القرار على الأعضاء بعد أن أمضاه بعضهم فالأجراج فيها ظاهر ، وهذا فضلاً عما يشعر به هذا الاجراء من الرغبة في التهرب من المناقشة . ولو كان فضيلة الشيخ المراغي قد جمع هيئة كبار العلماء وطرح عليهم الموضوع للمناقشة لأمكن للشيخ الظواهري مثلاً أن يلفت نظر حضراتهم إلى الأخطار التي قد تنجم عن هذا المشروع والخوف على القرآن منه ولنبههم إلى أنه يجب أن لا تؤخذ صيغة الاستفتاء التي قدمت لهم في هذا الموضوع بظاهر ألفاظها كباقي الاستفتاءات وإنما يجب معها استعراض النتائج البعيدة والقرينة على السواء ، ويقيني أنه لو عرض الأمر على كبار العلماء بهذه الصورة لرفضوا جميعاً إقرار ترجمة القرآن أو ترجمة معاني القرآن كما قالوا ،

ما قبل من أنه المراد هو ترجمته معاني القرآن لا القرآن نفسه

لقد جاء في قرار مجلس الوزراء الذي أقر المشروع أن الترجمة ستتناول معاني القرآن آية آية وسورة سورة وهذا في رأينا يتنافى مع فكرة ترجمة المعاني الإجمالية للقرآن كما قيل وإلا فما كان هناك داعياً للنص على ترتيب الآيات والسور بما قد يعزز رأى القائلين بأن المراد في الحقيقة هو ترجمة

القرآن نفسه . على أننا نعتقد أن ترجمة أى مقال من لغة إلى لغة لا يكون في الحقيقة إلا للمعنى ولذلك فقولهم إن الترجمة المطلوبة هى لمعنى القرآن إنما هو مغالطة لأنها في الواقع ومن الوجهة العملية ترجمة للقرآن نفسه كأى ترجمة أخرى لأى موضوع آخر وخصوصاً مع ترتيب الترجمة آية آية وسورة سورة مع آيات وسور القرآن كما جاء في قرار مجلس الوزراء .

. . .

لقد قيل أن الشيخ المراغى لا يمانع بعد هذه الاعتراضات في تسميتها بترجمة تفسير معانى القرآن . ومع أن هذا أكثر قبولاً من غيره إلا أنه يستدعى إيجاد تفسير يجمع عليه له صفة الاستقرار وهذا صعب الحصول فضلاً عن أننا نعتقد أننا لا نملك هذا الحق في الإجماع وفي الاستقرار فقد يكون مراد الله غير ما يظن المفسرون في زمن ما ، لأن التفاسير قد تتغير بتغير الزمن نظراً للاكتشافات العلمية التي تستجد فتغير من الأفكار والمعلومات وتغير تبعاً في التفسيرات . هذا إلى أننا نخشى أيضاً من سوء الفهم الذي قد يقع فيه الشخص الفرنسى أو الانجليزى أو الألمانى من إيراد كلمة « القرآن » ضمن التسمية فقد يظن هذا الشخص خطأ أن ما بيده هو القرآن وليس تفسيره . على أنه مادام أن الشيخ المراغى قد غيّر رأيه من ترجمة معانى القرآن إلى ترجمة تفسير معانى القرآن مما يشعر أنه يريد ترجمة أحكام الإسلام وتعاليمه فما هو المانع من كتابة هذه التعاليم في كتاب يسمى مثلاً « تعاليم الإسلام » و يترجم إلى اللغات الأجنبية فيؤدى الغرض بدون إقحام كلمة « القرآن » وما قد يترتب على هذا الإقحام من الخطر الذى قدمناه .

أما القول بأنه يراد بترجمة الأزهر إعطاءها صفة الترجمة الرسمية الصحيحة لناهض بها أخطاء الترجمات الأخرى الغير الرسمية فأنا نخشى أن هذا يعزز مرة أخرى الذين يهتمون الشيخ المراغي بأنه يريد ترجمة القرآن نفسه وليس تفسيره لأن هذه الترجمات التي يقول الشيخ المراغي أنه يريد مناهضتها هي ترجمات للقرآن نفسه وليس لتفسيره . على أننا نخشى أيضاً أن يكون الخطأ في هذه الترجمة الرسمية الأزهرية نفسها تثبيتها وتوكيدها رسمياً للخطأ أو التغيير أو التشويه الذي لا بد سيحصل من ترجمة الأزهر كما قدمنا فيكون هذا حجة رسمية ضارة أشد الضرر . وإنما لئلا نرى أن الطريق السليم لمناهضة هذه الترجمات الغير الصحيحة هو مصادرة هذه الترجمات وطلب جمعها وإتلافها من جميع حكومات العالم فإن هذا أقطع في محو أثرها من ترجمة أزهرية قد لا تزال أثر تلك الترجمات . الأخرى بل قد تضيف لها مادة أخرى للجدل وزيادة التشكك وهي على أي حال لا تمنع انتشارها .

إننا نعتقد أن الشيخ المراغي لا بد قد ساورته الظنون والشكوك التي ساورت الشيخ الطواهري وأنه لا بد قد تردد كثيراً في الاقدام على هذا المشروع . وأننا نستدل على ذلك من طبيعة الاستفتاء الذي قدمه لهيئة كبار العلماء ، فلو أنه كان مطمئناً للمشروع غاية الاطمئنان لما استفتى فيه أحداً بل لمضى فيه بشجاعة كما يمضي في أي عمل آخر فإنه لا يستفتى هيئة كبار العلماء في باقي أعماله ، أو لناقش الموضوع علناً وبصراحة ، أو لأعطي على الأقل لكبار العلماء فرصة المناقشة .

هذه هي حادثة محاولة ترجمة القرآن التي قام بها الشيخ المراغي منذ تسع سنوات وقد يرغب القارئ في معرفة ماتم في هذا المشروع الخطير :

لقد أقر مجلس الوزراء وقتئذ هذا المشروع وخصص له مبدئياً عشرين ألفاً من الجنيهات فألف الشيخ المراغي لجنة من كبار العلماء لوضع معاني القرآن آية آية وسورة سورة توطئة لترجمته ، فاجتمعت اللجنة زهاء العشر جلسات لوضع معاني آيات سورة الفاتحة ولكن أعضاءها لم يتفقوا على شيء يمكن ترجمته مع أن هذه السورة لا تحوى أكثر من سبع آيات صغار لا غير ، فانفضت اللجنة ولم تجتمع ثانية ، وبقيت منفضة هذه التسع السنوات حتى الآن .

لقد صدقت نبوءة الشيخ الطواهرى في أن الله سيحفظ حتماً الذكر الحكيم من التشويه . فلعل الله قد أغلق عقول علماء هذه اللجنة ليحفظ ذكره الحكيم من خطر الترجمة أو أخطار الترجمات ، فقد صدق الله العظيم إذ قال :

إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون

بين الشيخ الظواهري والشيخ المراغي

عدد المرات التي وجد فيها على قيد الحياة شيخ سابق للأزهر عدد محدود وكان آخر هؤلاء قبل الشيخ الظواهري والشيخ المراغي حينما تبادلوا المشيخة ، الشيخ حسونه أنواوى والشيخ سليم البشرى حينما تبادلها أيضاً ، ولذلك فقد يلذ للمؤرخ معرفة العلاقات التي تكون بين شيوخ الاسلام هؤلاء في هذه الفترات . وقد تهيأت لى فرصة لتعرف طرف من العلاقات بين الشيخ الظواهري والشيخ المراغي عندما كنت أتصفح الجرائد تميداً لكتابة هذا الكتاب اذ رأيت فى جريدة الأهرام بتاريخ ١٧ أكتوبر سنة ١٩٢٩ الخبر التالى .

« تبادل الولاء والاخاء ،

« بين الشيخين الكبيرين ،

« لما صدر الأمر الملكى بتعيين حضرة صاحب الفضيلة الأستاذ الأكبر الشيخ محمد الأحمدى الظواهري شيخاً للجامع الأزهر خلفاً لحضرة صاحب الفضيلة الأستاذ الأكبر الشيخ محمد مصطفى المراغى الذى قدم استقالته من منصبه أرسل فضيلته إلى الشيخ الجديد تهنئة لطيفة ضمنها أطيب عبارات الدعاء لفضيلته بالتوفيق فى منصبه وامتدح ما يعرفه فيه من الصفات الطيبة وأعرب عن أمله فى أن يهب الله على يديه الخير للمعاهد الدينية ورجال الدين وقد وقعت التهنة من نفس فضيلة الشيخ الأكبر الجديد أجمل وقع فما كاد يفرغ من تبوأ منصبه حتى بادر إلى حلوان لزيارة خلفه وشكره على ما أبداه نحوه من الولاء والاخاء فقابلته بفضيلته ومعه صاحب الفضيلة الأستاذ

محمد أبو العيون بالحفاوة والاجلال . .

وقد وقع تبادل الاخاء وعبارات الولاء بين الشيخين الجليلين أجمل وقع
من نفوس الناس وأخصهم العلماء وطلاب العلم . .

• • •

لقد حدثت والدى الشيخ الاحمدى الطواهرى فى أمر هذا الخبر
فقال ما معناه :

«إني أرى أن العلاقات الشخصية والمجاملات الاجتماعية بين الناس يجب
أن لا تتأثر أبداً بالاختلافات فى رأى من أجل المصلحة العامة فإن الاحتفاظ
بالعلاقات الشخصية سليمة فى هذه المواقف تعتبر فى نظرى من مستلزمات
مكارم الأخلاق . لذلك فلما وليت مشيخة الأزهر بعد استقالة الشيخ المراغى
رأيت أن أنشئ تقليداً جديداً يثبت هذا المبدأ الذى أخبرتك عنه فزرتة فى
منزله بخلوان ومكثت معه وقتاً طويلاً تبادلنا فيه الآراء لمصلحة الأزهر
والدين . وقد كنت مرتاحاً جداً لانشأتى لهذا التقليد وتمنيت أن يبقى على
الأيام وأذكر أن جلالة الملك فؤاد تحدث معى فى أمره وسألنى إذا كان
صحيحاً أنى ذهبت للشيخ المراغى فى منزله بخلوان فلما أجبته بالايحاب قال :
« إنك تلتطف كثيراً فان غيرك كان ينتظر منه أن يبدأ هو بالزيارة لأنك
صرت الآن رئيسه » . فقلت : وهذا ما أردت أن أقضى عليه يامولاي فإن
مسألة الرئاسة هذه هى أصل البلاء فى الشرق . .

قلت للوالد : وهل استقر هذا المبدأ كما كنت تريد وهل زارك فضيلة
الشيخ المراغى فى منزلك عندما تغيرت الظروف وحل محلك فى المشيخة
فى سنة ١٩٣٥ ؟ .

قال الوالد : لقد ارسلت لفضيلته برقية تهنئة رقيقة ولكن لابد أن الشيخ المراغى لم تمكنه الظروف من زيارتي عقب عودته للأزهر بعدى ومع ذلك فإنى لا أزال أعتقد أن هذا المبدأ قد استقر فقد كنت لا أحمل لفضيلة زميلي الشيخ المراغى إلا كل إخلاص .

يوم وفاة الشيخ الظواهري

في ٢٠ جمادى الأولى سنة ١٣٦٣ و ١٣ مايو سنة ١٩٤٤

لقد كان يوم وفاة الشيخ الظواهري من الأيام التاريخية في حياة الأزهر فقد أنشئت فيه تقاليد لم تكن موجودة من قبل ، إذ لأول مرة في تاريخ الجامع الأزهر تتلقى مآذنه مشهد جنازة شيخ الاسلام بصوت المذيع يملأ الافاق بكلام الله العزيز . إن الأبرار لفي نعيم على الآرائك ينظرون تعرف في وجوههم نضرة النعيم يسقون من رحيق محتوم ختامه مسك ، فتهتز نفوس آلاف المشيعين من هذه المفاجأة الروحية الأخاذة يقابل بها الأزهر شيخه الراحل .

وتمت تقليد آخر أنشئ في هذا اليوم هو رثاء شيخ الأزهر من مآذن الأزهر يلقيه العلماء وتلأ به الجوامع الصوت التي نصبت خصيصا لذلك على المآذن وتستمر الاذاعة إلى أن يتوارى نعش العالم العظيم الراحل فيما وراء القبور ، وإلى أن تتلاشى عن النظر آخر جموع العلماء والطلبة وطبقات الشعب التي تدفقت وتزاحمت تشيعه إلى مقبره الأخير

لقد كان هذا اليوم يوما مشهودا حقا في تاريخ الأزهر ولقد أبنت جميع الصحف شيخ الاسلام الراحل أجمل تأيين وأسبغت في وصف مناقبه وفي وصف مشهده جنازته ولقد أذاعت محطة الاذاعة اللاسلكية للحكومة المصرية نعي الفقيد ومناقبه رسمياً لبلاد العالم الاسلامي فكان هذا أيضا أحد التقاليد التي استجدت في ذلك اليوم

...

وليس المقام هنا مقام نشر المراثيات أو القصائد التي تتابعت من الكتاب والشعراء من مصر ومن الأقطار الشقيقة ، وإذا كان لابد من إدراج شيء من ذلك فقد رأيت أن أختار بعضاً من قصيدة الأستاذ الاسمر باعتباره شاعر الأزهر يرثي شيخ الأزهر التي القاها من منبر الأزهر بعد صلاة الجنازة فقد قال فيها قال :

تعالى الله ما أحد يباقي	ولا عما أراد الله وافي
ستدركنا المنون ولو ركبنا	جناح البرق ، أو متن البراق
فلا ماش على قدم بناج	ولا ماض على الخيل العتاق
ونحن مع المنية في أمور	أشد من البدور مع المحاق
أثارت بيننا حرباً عوانا	أقامتها على قدم وساق
وما راشت لنا فيها سهاما	ولا زحفت بسمر أو رفاق
وكنتا نرى صرعى وغاها	بمصر ، وبالشام ، وبالعراق
قضى شيخ الشيوخ فغيض بحر	بعيد الغوو ، متسع النطاق

وعاطشه المنية كأس حق سقاها أنبياء الله ساق
فوا أسفا عليه وهو يقضى ويلفظ ما تحسرج في التراقى
وليس بخالد أحد فكل مواف يوم مصرعه ملاق
ونبكي الهالكين ولو درينا بكينا الحى بالدمع المراق
تولى (الأحمدي) وما تولى له ذكر على الأيام باق
وما في العيش من خير ولكن سراب لاح في وادى النفاق
فقل للجامعين لها رويدا فعقبكم بها عقبى الرفاق
تعالى الله ، يفنى كل حى ويبقى خالق السبع الطباق

بعد وفاة الشيخ الطواهرى

موقف الشيخ المراغى في إحياء ذكره

وبعد وفاة الشيخ الطواهرى تطلع الناس لحفلة تأبين كبرى تقيمها مشيخة الأزهر لشيخ الأزهر الراحل وهو شيخ الاسلام ومصلح الأزهر ومنشى الجامعة الأزهرية الحديثة . ولكن مضت الأيام والشهور دون أن تقام هذه الحفلة فزارنى تلاميذ الشيخ وخاطبوني في رغبتهم في إقامتها ولكنى استمهلتهم لأحدث فضيلة الأستاذ المراغى شيخ الأزهر في شأنها وسأشر هنا كتابي اليه .

حضرة صاحب الفضيلة الأستاذ الأكبر الشيخ محمد مصطفى المراغى
شيخ الجامع الأزهر

السلام عليكم ورحمة الله

منذ ثلاثة شهور أرسلت لفضيلتكم خطاباً بشأن رغبة علماء الأزهر من تلاميذ المغفور له والدى الشيخ محمد الأحمدى الطواهرى سلفكم في مشيخة الأزهر الجليلة في إحياء ذكره باعتباره من شيوخ المسلمين الذين ساهموا بنصيب مشهور في إصلاح الأزهر والعمل على رفع راية الإسلام في العهد الحديث ، وذلك رغبة منهم كما قالوا في أن لا يظهر الأزهريون كمتخلفين عن تمجيد رجالهم العاملين وخصوصاً وقد أقيمت في الشهور القليلة الأخيرة حفلات تأبين وإحياء ذكرى لتيمر وشوقي ومحمد محمود واحمد ماهر وغيرهم

ولقد ذكرت لفضيلتكم في خطابي المشار اليه رأيي في اقتراح هؤلاء التلاميذ العلماء وأن مثل هذا الإحياء لذكرى شيخ من شيوخ الأزهر والاسلام لا بد يأتي من جانب فضيلتكم باعتباركم شيخ الجامع الأزهر أولا وزميلا للفقيه في الجهاد من أجل الأزهر والاسلام ثانيا .

كذلك ذكرت لفضيلتكم في ذاك الخطاب ما اعتقدته من أنه لولا الظروف السياسية التي كانت قائمة وقت وفاة المرحوم والدي والنزاع الذي كان بينكم وبين رفعة مصطفى النحاس باشا رئيس الحكومة وقتئذ وابتعادكم عن الأزهر في ذلك الوقت من جرائه — أقول أنني كتبت لفضيلتكم أنه لولا هذا في اعتقادي لما ترددتم حينئذ في إقامة حفلة تأبين كبرى في الأزهر تخلد ذكرى سلفكم في مشيخة الأزهر والاسلام وتقوم تقليدا جديدا كريما لتكريم شيوخ الأزهر والمصلحين وتدل على أن الأزهريين لا يقولون عن باقي الهيئات في ناحية تكريم رجالهم والاعتراف بفضلهم .

وقد كنت أتعمش أن أحظى من فضيلتكم برد على خطابي وخصوصاً وأنى حرصت على أن ألقبكم فيه بوالدي ، إثباتا لشعوري الواجب نحوكم . ولكن مضت ثلاثة شهور عليه بدون أن أحظى بهذا الرد .

وقد أخبرني صديق الطرفين أنطون الجميل بك رئيس تحرير جريدة الأهرام الغراء أنه اتصل بفضيلتكم في شأن إقامة حفلة الذكرى وأنه فهم أن فضيلتكم ستتصلون بي ولقد اتصل بي في اليوم التالي لكلام انطون بك

سكركم الخاص وأخبرني أن فضيلتكم مهتمون بالموضوع وأنكم سترسلون في طلي قريبا ، ولكن مضى بعد ذلك شهران ولم تطلبوني فضيلتكم .

ثم حدث بعد ذلك أني تقابلت مع صديق الأستاذ رشاد المراغي نجلى فضيلتكم فأخبرته بكل هذا الذى حصل فوعده بأن يكلم فضيلتكم ويرد على . وقد مضى على هذا الحديث أكثر من شهر ولم يرد حضرته على .

والآن وقد مضى على خطاى الأول لفضيلتكم ثلاثة شهور كما ذكرت ولم يصلنى الرد لا كتابة كما كنت أتوقع ولا مشافهة عن طريق السكرتير الخاص أو عن طريق الأستاذ رشاد صديق ونجليكم الكريم ، ولما كان ميعة الاحتفال بالذكرى الأولى لوفاة المغفور له الأستاذ الأكبر الشيخ الأحمدي الطواهرى شيخ الجامع الأزهر السابق ومنشى الجامعة الأزهرية الحديثة ستقع بعد أسبوعين تقريبا من اليوم إذ أنه توفى لرحمة الله فى يوم ١٣ مايو سنة ١٩٤٤ ، ولما كان تلاميذه هؤلاء يرون أن مثل هذا اليوم هو أليق الأيام بالاحتفال بذكره من جهة الأزهر وإقامة حفلة التأيين التى لم تساعد ظروفكم السياسية على إقامتها فى حينها كما سبق قدمت ، ولما كنت لا أزال أرى أن مثل هذا الحفل لا يجوز أن يقوم به تلاميذ الشيخ الطواهرى منفردين عن مشيخة الأزهر ليكون للاحتفال إجماعه اللائق بسمو مركز الفقيه باعتباره شيخا سابقا للأزهر ، وكذلك للابتعاد عن مظنة تخلف المشيخة الحالية وتراجيحها فى إحياء هذه الذكرى مما قد يشير إليه التاريخ وقتما ، فقد رأيت أن أكتب هذا

الخطاب الثاني لفضيلتكم لأعرف رأيكم في هذا الموضوع وإنى لاتعشم أن
أحظى هذه المرة بمعرفة هذا الرأي

و تفضلوا فضیلتکم بقبول مزید اجلائی و احترامی

الدكتور نحر الدين الاحمدى الطواهري

٢ شارع سليمان باشا بالقاهرة

تحریر فی ۲۶ / ۴ / ۱۹۴۵

هذا هو الخطاب الذي أرسلته لفضيلة الاستاذ المراغى ويوسفى أنه لم
يصلنى من فضيلته رد عليه ولعل لفضيلته عذر غير ظاهر فى هذا المسلك الذى
لم يكن ينتظره أحد.





MIDDLE EAST LIBRARY



MIDDLE EAST LIBRARY





UNIVERSITY OF CAMBRIDGE

OLIN
BP
187
.65
.E3
C359